

شرح  
كتاب السير الكبير  
لمحمد بن الحسن الشيباني

اصلا  
محمد بن أحمد السرخسي

الجزء الرابع

تحقيق  
عبد العزيز أحمد



شرح  
كتاب السير الكبير  
لمحمد بن الحسن الشيباني

اصلا  
محمد بن أحمد السرخسي

الجزء الرابع

تحقيق  
عبد العزيز أحمد





شع  
كِتَابُ السَّيْرِ الْكَبِيرِ  
لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الشَّيْبَانِي



# مقدمة

هذا هو الجزء الرابع من شرح كتاب السير الكبير لأبي محمد بن الحسن الشيباني جريئنا في تحقيقه على النهج الذي اتبع في الأجزاء الثلاثة الأولى حتى تتقارب طريقة العمل .

وقد عارضنا الأصول بعضها ببعض ، وأثبتنا من الفروق ما هو جدير بالإثبات ، متفليين ما لا غناء في إثباته ، فلم نر ضرورة مثلاً للاختلاف الحاصل بإحلال إن الشرطية محل إذا في بعض النسخ ، أو ذكر لو في نسخة أخرى ، أو ما نراه في ختام كل فصل من قوله : والله الموفق ، أو والله المستعان أو والله أعلم الخ ..

أوالجمل الدعائية مثل رحمه الله أو رضوان الله عليه أو رضى الله عنه الخ.. وإنما انصرف همنا إلى النص نفسه وتقويم لفته وتصحيح عبارته ، فإن الظاهرة الواضحة فيه عدم الاهتمام بصحة العبارة ، من جهة الصناعة النحوية وهذه شائعة في كل الأصول ، مع ضبط ما دعت الضرورة إلى ضبطه .

وقد أثبتنا في الهامش من التعليقات ما يوضح غامضاً ، أو يشرح غريباً أو تختلف عبارته بين نسخة وأخرى ، كما بينا موقع الآيات من السور ، وقومنا ما جاء من شعر في النص أو ورد من حديث شريف .

كذلك رقمنا الفقرات التي هي من كلام الشيباني مبتدئين بالرقم من حيث انتهى ترقيم الجزء الثالث .

وعلى الجملة فقد حاولنا أن نخرج هذا الجزء خالياً من كثير من الهنات والأخطاء التي وقعت في الأصول ، وليكون أقرب ما يمكن إلى الصحة والله الموفق .

عبد العزيز أحمد



## باب المسلم يخرج من دار الحرب ومعه مال فيما يصدق فيه وما لا يصدق

٢٠٣٧- ولو أن مستأمنًا من المسلمين في دار الحرب التحق بعسكر المسلمين ، ومعه مال ، فزعم أن أهل الحرب ملكوه ببعض الأسباب ، أو أنه أدخله معه من دار الاسلام ، فالقول قوله :

لأن يده ثابتة على المال ، وهي يد محترمة ، ولأن الظاهر شاهد له ، فإنه دخل إليهم تاجرًا ليعاملهم ، والتاجر لا يدخل إليهم إلا مع مال في العادة .

٢٠٣٨- وما يصل إليه من مالهم فإنما يكون وصوله ببعض الأسباب التي تبثني على المراضاة .

لأن عقد الأمان يقتضي ذلك ، والقول قول من يشهد له الظاهر .

٢٠٣٩- وإن قال غصبته منهم فهو قبيح ، وينبغي للأمير أن يأخذه منه فيرده إلى أهل الحرب .

لأنه تملكه بطريق القهر ، وإنما تم ذلك بقوة الجيش حين التحق بهم ، وشاركوه في الإحراز .

ألا ترى أنه لو لم يكن مستأمنًا فيهم كان ذلك المال غنيمةً بينهم ، وبشبوت حق الجيش فيه تثبت الولاية للأمير في ذلك المال ، وقد حصله <sup>(١)</sup> بسبب حرام شرعا ، وهو غدر الأمان .

(١) في ( د ، ح ) حصل .

لأنه حين استأمن إليهم فقد لزمه ألا يغير بهم ، وألا يأخذ شيئا من أموالهم ، بغير طيبة أنفسهم .

٢٠٤٠- وما حصل بسبب خبيث فالسبيل رده ، فلهذا كان على الأمير أن يرده إليهم ، سواء كانوا في دار الحرب أو بعد ما خرجوا ، فإن أسلم بعض الرقيق باعه الأمير ، وبعث بالثمن إليهم ، أو كتب إليهم حتى يأتوه فيأخلوه .

لأن بالإسلام تعذر رد عتق عليهم ، فيجب بيعه ورد ثمنه عليهم ، كالمستأمن إذا أسلم عبده في دارنا وهو هائنا ، أو قد رجع إلى داره .

٢٠٤١- وإن كانوا أحرارا ، قد أخذهم قهرا فأخرجهم ، فإن أسلموا فهم أحرار ، لا سبيل عليهم .

لأنه ما تم قهره حين كان هو ممنوعا من أخذهم شرعا بسبب الأمان فيكون حكمهم في حقه كحكم المستأمنين في دارنا لا يملكون بالقهر . فإذا أسلموا فقد تأكدت حریتهم بالإسلام ، .

٢٠٤٢- وإن لم يسلموا أو قالوا نصير ذمة<sup>(١)</sup> فإن كانوا أحرارا فلمهم ذلك لبقاء صفة الحرية لهم بعد ما حصلوا في دارنا ، وإن كانوا عبيدا لأهل الحرب لم يلتفت إلى قولهم .

لأن الحق فيهم لمواليهم ، ووجوب الرد لحق المولى<sup>(٢)</sup> فحكمهم كحكم سائر الأموال ترد عليهم العين .

(١) ما ج ( لسم ) .

(٢) ج هـ - ونى ( هـ ) ما ( الموالى ) .

٢٠٤٣- فإن تعذر عليهم ذلك ، أو خيف الضيعة على شيء من ذلك ، فإنه يباع ويُبعتُ إليهم<sup>(١)</sup> بثمنه أو يوقفُ حتى يجيء صاحبه فيأخذه .

ولو كان هذا المستأمن أخذ شيئاً مما كانوا أحرزوه من أموال المسلمين فهذا وما سبق سواء .

لأنهم بالإحراز قد ملكوه حتى لو أسلموا كان لهم ، فحكمه كحكم سائر أموالهم ، إلا أن الرقيق يُباع هاهنا ، لأنهم كانوا من أهل دار الإسلام ، فلا يُرد إليهم أعيانهم وإنما يملكونه<sup>(٢)</sup> بالقهر ، ولكن يباع ويُبعتُ إليهم الثمن .

٢٠٤٤- وإن كان شيئاً مما لا يملك بالقهر من رقاب المسلمين فهو مردود على حاله كما كان .

لأنهم بالقهر ما تملكوه ، حتى لو أسلموا وجب عليهم قَصْرُ اليد عنه ، وبه يتبين أن هذا الرجل محسن فيما صنع ، حيث<sup>(٣)</sup> قَصَرَ عنهم يد الظلم ، فعليه أن يعيدهم إلى ما كانوا عليه من قبل ، ولا يكون هذا من غلر الأمان في شيء .

٢٠٤٥- ولو كان هذا المستأمن أحرز المأخوذَ منهم غصباً يدار الإسلام ، والمسألة بنحوها ؛ فإن كان شيئاً مما لم يملكه أهل الحرب فهذا وما سبق سواء .

لأنه إنما يَتَمَلَّكُ عليهم بالإحراز ما كان مملوكاً لهم ، وما يكون محلاً للتملك بالقهر .

(١) في أ م ( بيعت إليه ثمنه ) وفي با ( بيعت إليهم الثمن ) وفي هـ ( بيعت بثمنه ) .

(٢) با ، م هـ ( فاقبوا تملكوه ) . (٣) م با ( حين ) .

٢٠٤٦- وإن كان ذلك شيئاً مما هو مملوك لهم وكان بحيث  
يسلم لهم لو أسلموا فإن الإمام يفتيه بالرد عليهم ، ولا يجبره  
على ذلك في الحكم .

لأنه تفرد بإمام سبب الملك فيه هاهنا وهو الإحراز بدار الإسلام ، فلا  
يثبت فيه حق المسلمين ، وولاية الإمام فيه تثبتني على ثبوت حق المسلمين ،  
فلذا لم يثبت لا يمكنه أن يجبره على الرد ، بخلاف الفصل الأول .

٢٠٤٧- إلا أنه حصل هذا المال بسبب حرام شرعا ، فيفتيه  
بالرد فيما بينه وبين ربه .

وهذا لأنه أخضر (١) فمة نفسه لا فمة المسلمين ، فإن أهل الحرب ما كانوا  
في أمان من المسلمين ، وإنما كانوا في أمان منه خاصة .

ألا ترى أنه كان يباح لغيره من المسلمين أخذ هذا المال من أبيهم ،  
فعرفنا أنه ما أخضر أمان المسلمين حتى يثبت للإمام عليه ولاية الإجبار في  
الرد ، لمراعاة ذلك الأمان ، ولكنه أخضر أمان نفسه ، وذلك بينه وبين ربه .  
والطريق في مثله الفتوى دون الإجبار ، فإن الإجبار يثبتني على الخصومة .  
ولا خصومة لأحد معه في ذلك .

٢٠٤٨- ولكن لا ينبغي لأحد من المسلمين أن يشتري ذلك  
منه لأنه كسبٌ خبيث ، وفي شرائه منه تقرير لمعنى الخبيث فيه .

ولأنهم إذا امتنعوا من الشراء كان فيه زجر [له] (٢) عن العود إلى مثل  
هذا الصنع ، وحث له على الرد كما هو المستحق عليه .

(١) ا ، با ( قد أخضر في ) - يقال : خضر بالهمد خفلة من بابه ضرب الله وفي به ،  
وأخضره أخفلا إذا تقهه .

(٢) ( له ) زيادة من م هـ >



٢٠٤٩- وإن اشترى إنسان منه ذلك جاز الشراء وإن كان  
مسيئاً .

لأنه ملك نفسه فإن فساد السبب شرعا لا يمنع ثبوت الملك بعد تمامه ،  
والنهي عن هذا الشراء ليس للمعنى في عينه .

٢٠٥٠- وبعد ما جاز الشراء يؤمر فيه المشتري بمثل ما كان  
يؤمر به البائع من الرد على أهل الحرب .

لأن المعنى الموجب للرد لا يزول بهذا الشراء ، وهذا بخلاف المشتري شراء  
فاسدا إذا باعه المشتري من غيره بيعا صحيحا ، فإن المشتري الثاني لا يؤمر  
بالرد ، وإن كان البائع مأمورا بذلك .

لأن هناك المعنى الموجب للرد قد زال ببيعته<sup>(١)</sup> من غيره .

لأن وجوب الرد لفساد البيع حكمٌ مقصور على ملك المشتري وقد انقطع<sup>(٢)</sup>  
ملكه بالبيع من غيره أما هنا فوجوب الرد إنما كان لمراعاة ملكهم في ذلك المال ،  
ولأجل غدر الأمان ، وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كما هو في ملك البائع  
الذي أخرجه ، فلهذا يفتى بالرد كما كان يفتى به البائع ، وهو نظير المشتري  
من المكروه إذا باعه من غيره ، فإن للمكروه حق الاسترداد من الثاني كما<sup>(٣)</sup> هو  
له ذلك قبل شرائه ، لأن حقه لا يتغير ببيع المشتري . وثبوت حق الاسترداد  
كان لعدم رضاه به .

٢٠٥١- ولو كان هذا الرجل آمنهم وهو في دار الإسلام أو

(١) لم ي ( بيعته ) وهو خطأ .

(٢) لم ي ( انقطع ) .

(٣) لم ي ١ - ( كما كان له ) .

في عنكر المسلمين ، والمسألة بحالها ، فإنه يؤخذ ذلك المتاع منه فيرد عليهم .

لأن أمانه ، وهو في منعة المسلمين ، كلمان جماعة المسلمين ، فهو إنما أخذ مال المستأمنين بالقهر ولا يملك مال المستأمن<sup>(١)</sup> بالقهر ، فكان مجبرا على رده وفي الأول هو ما أخذ مال المستأمنين لأنه كان فيهم بأمان ، وما كانوا مستأمنين منه إلا أن غدر ذلك الأمان كان حراما عليه شرعا ، وتمكن<sup>(٢)</sup> الخبث بهذا السبب ولكن يثبت<sup>(٣)</sup> ملك<sup>(٤)</sup> له في المال لكونه محل التملك بالقهر ، فلا يُجبر على رده في الحكم ، ولأنه غدر<sup>(٥)</sup> بأمان المسلمين .

ألا ترى أن حكم ذلك الأمان ثابت في حق جميع المسلمين ، حتى لا يحل لأحد منهم أخذ شيء من أموالهم ، وللإمام ولاية المنع للغادر بأمان المسلمين . وإذا كان هو الذي دخل إليهم فإنما غدر بأمان نفسه خاصة .

ألا ترى أنه كان لسائر المسلمين حق أخذ هذا المال من أيديهم فلهذا يفتيه بالرد ولا يجبره عليه

٢٠٥٢- وإن كان الذي أخرجه هذا المستأمن إليهم متاعا للمسلمين قد أحرزوه بدارهم فأراد صاحبه أن يأخذه منه بالقيمة لم يقبض له الإمام بذلك .

(١) يا ( المستأمنين ) .

(٢) م ، ا ( فيتمكن ) .

(٣ - ٤) م ، ا ( ثبت الملك به ) .

(٥) في م ، ف ( هناك ) .

لأن في القضاء به تقرير ملكه ، فإن القيمة لا تسلم له إلا على وجه قيامها مقام العين ، وملكه غير متقرر شرعا ما دام هو مأمورا بالرد عليهم ، فليس للإمام أن يقرره بقضائه .

ألا تنزى أنه لورده عليهم ثم أسلموا أو صاروا ذمة ، (كان سائلا لهم) (١) ولا سبيل عليه للمالك القديم ، بخلاف ما إذا وهبوه له لأن ملكه هناك ملك متقرر، (٢) شرعا ، فلهذا كان للمالك القديم أن يأخذه بالقيمة بقضاء القاضي ، ولأن المالك القديم بالأخذ يُعيد إلى قديم ملكه ، وما يعطى من القيمة هو فداء يُعَدى به ملكه ، بمنزلة العبد الجاني يفديه مولاة بالدية ، وفي إعادته إلى (٣) ملكه إبطال حقهم عنه لا محالة ، وفيه تقرير ما كان منه غدر من الأمان .

٢٠٥٣- ولو كان هو الذى ياعه من مسلم كان البيع جائزا ، وإذا خوصم فيه إلى القاضى فإن القاضى ينفذ ذلك البيع .

لأنه ليس فيه إبطال حقهم ، فإن الثانى إنما يتملكه ملكا جديدا ويؤمر من في ملكه بالرد ، كما كان يؤمر به البع ، وأما المالك القديم إنما يعيده إلى قديم ملكه ، وذلك سابق على ثبوت حقهم فيه ، فعرفنا أن في القضاء به إبطال حقهم ، ثم المالك (٤) القديم إن أراد أن يأخذه بالقيمة أو بالثمن من للشترى الثانى لم يقض له الإمام بذلك ، لأن في هذا القضاء إعادته إلى قديم ملكه كما بينا .

٢٠٥٤- ولو كان الذى جاء به عبدا أو أمة مسلمة لم يكن لمولاه أن يأخذه بقيمته .

(١) غير موجودة في يا .

(٢) في م ، ( مقصور ) .

(٣) في ف ( قديم ملكه ) .

(٤) م ف ( للمالك .. إذا ) .

لما بينا أن حق أهل الحرب لم ينقطع عنه ، وما لم ينقطع حقهم عن المستولى عليه لا يثبت للمالك القديم حق الأخذ .

ألا ترى أن المستولى لو دخل إلينا بأمان ، ومعه ذلك العبد ، فإنه يجبر على بيعه لإسلامه ، ولا يكون لمولاه القديم أن يأخذه منه بقيمة ولا ثمن .

٢٠٥٥- ولو كان هذا المستأمن أحرز هذا المتاع بمنعة الجيش في دار الحرب فلا سبيل للمالك القديم على أخذه بثمن ولا قيمة . لأن حقهم لم ينقطع عنه ، ولكن الإمام يبيع الرقيق ويقف الثمن مع سائر الأموال حتى يأتوه فيأخذوه .

لأن بقاء حقهم هاهنا أبين<sup>(١)</sup> من الفصل الأول ، فإن الإمام هاهنا يجبر على الرد عليهم ، وفي الفصل الأول يفتى بذلك فإذا لم يثبت هناك للمولى<sup>(٢)</sup>قديم حق الأخذ بالقيمة ولا بالثمن فهاهنا أولى .

٢٠٥٦- ولو كان المسلم الخارج من دار الحرب أسيرا فيهم ، والمسألة بحالها ، فإن كان خرج إلى دار الإسلام فجميع ما أخرج سالم له .

لأنه ما كان مستأنا فيهم بل كان مقهورا وكان متمكنا من قتلهم وأخذ أموالهم لو قدر على ذلك فما أحرز من أموالهم<sup>(٣)</sup> يكون طيبا له .

(١) في ح ٢ (بين منه في ) .

(٢) في ٢ ( للمالك ) .

(٣) في ٢ يا ١ ما لهم ٤ .

٢٠٥٧- وإن كان شيء من ذلك مما أحرزوه من متاع المسلمين  
فللمالك القديم أن يأخذ منه بالقيمة إن شاء .

لأن حقهم انقطع بإحرازه عليهم واختص هو بملكه فيكون هو بمنزلة ما لو  
أصاب<sup>(١)</sup> بسهمه في الغنيمة ، يأخذ مولا بالقيمة إن شاء .

٢٠٥٨- وإن كان جاء به إلى عسكر المسلمين في دار الحرب  
فقال : وهبه لي أهل الحرب ، أو اشتريته منهم لم يَصْلُق ،  
وكان ما جاء به فيثا لأهل العسكر .

لأن الظاهر يكذبه فيما يقول ، فإنه كان مقهورا فيهم ، وهم لا يعاملون  
الأشياء بمثل هذه المعاملة عادة ، فلهذا لا يَصْلُق .

٢٠٥٩- ويجعل هذا بمنزلة ما لو أخرجه غصبا فيكون فيثا .

لأن أهل العسكر يشاركونه في الإحراز بدار الإسلام ، وتقام القهر به يكون  
إلا أن يقيم بينة عادلة من المسلمين على ما يدعى ، فحينئذ الثابت بالبيعة  
كالثابت بالمعينة .

٢٠٦٠- ولو غابناهم وهبوا له شيئا وخطوا سبيله لم يكن  
لأهل العسكر معه شركة في ذلك .

لأن الملك يثبت له بطريق المراضاة ، والشركة في المصاب بطريق القهر ،  
لأن ذلك السبب يتم بقوة الجيش ، فلما توافقت الهبة والشراء لا يكون بقوة  
الجيش .

(١) م ف ( أصابه ) .

٢٠٦١- ولو كان الخارجُ إلى العسكر أسيراً أو مستأمنًا ،  
 والمسألة بحالها ، ففيما في يد المستأمن القولُ قوله فيما يدعى  
 من الهبة والشراء إذا حلف على ذلك ، وفيما في يد الأسير لا يُصدقُ  
 هو إلا ببينة من المسلمين ، اعتبارا لحال اجتماعهما بحال انفراد  
 كل واحد منهما . وإن قالا دخلنا بها معنا من دار الإسلام  
 فالمستأمنُ يُصدقُ فيما في يده مع يمينه ، والأسير لا يُصدقُ سواء ،  
 أقام البينة أو لم يُقم البينة .

لأنهم أحرزوه بدارهم ، وأحرزوا ما معه من المال أيضا ، فيملكون (١) بالـ  
 الاحراز ما يكون محلا للتملك (١) ، ويلتحق هذا المالُ بالمال الذي كان لهم  
 في الأصل .

٢٠٦٢- فإذا أحرزه الأسيرُ بمنعة الجيش كان فيئا ، إلا أن  
 يكون ذلك شيئا يخفى عليهم نحو دُرَّة قال الأسير : كانت  
 في فمي أو كنت ابتلعها فكانت في بطني ، فإنه في القياس  
 لا يصدق على ذلك أيضا .

لأنه مالٌ محتلٌ للتمليك أيضا ، وقد كان معه حين صار مقهورا ، وحين  
 تم إحرارهم فيه ، فلا يبقى مملوكا له كسائر الأموال ، ولكنه استحسنَ فقال :  
 يسلم له ذلك المالُ إذا أثبتَ بالبينة أنه أدخله معه من دار الإسلام .

لأن إحرارهم يكون بالقهر ، وذلك إنما يثبتُ حسا لا حكما ، فإن دار الحرب  
 ليست بدار حكم ومن حيث الحسنُ إنما يتحقق قهرهمُ فيما يعلمون به دون

(١) في - م ف ( فما يكون بهذا الاحراز يكون للتملك ) .

ما لا يعلمون ، وما كان في فمه أو بطنه فلا علم لهم بذلك . وإذا لم يثبت للملك لهم فيه بطريق القهر ، وقد ثبت بالبينة أنه كان مملوكا له في الأصل ، فهو باق على ذلك الملك ، ولا شركة للجيش معه فيما كان في الأصل مملوكا له . فإن قيل : هذا إذا ثبت ما أخبر به أنه كان في بطنه أو في فمه . قلنا : هو أمين فيما يُخبر به مما يكون محتملا ولا يكذب الظاهر فيه .

٢٠٦٣- ولو كان الخارجُ إلى العسكر رجلا أسلم في دار الحرب فالقولُ قولُه فيما يقول إن أهل الحرب وهبوه لي ، أو أنه كان ملكا لي في الأصل .

لأنه أمينٌ أخبر بخبرٍ مُحمَّل فيما في يده فيكون الثابتُ بخبره كالثابت بالمعينة . ولو عايناهُ ذلك كان المالُ سالما له ولا شركة للجيش معه فيه .

٢٠٦٤- وإن قال : قد اغتصبته منهم ، فالمال في ، لأهل العسكر ، لا يُردُّ على أهل الحرب ، بخلاف المستأمن .

لأن المستأمن كان ممنوعا<sup>(١)</sup> عن القدر بهم ، وأخذ شيء من المال بغير طيبة من أنفسهم ، فأما الذي أسلم منهم فهو غير ممنوع من ذلك ، لأنه باق فيهم على ما كان في الأصل ، وقبل الإسلام ما كان بعضهم في أمان من بعض ، ولكن كان لا يتعرض بعضهم لبعض لأجل الموافقة في الدين ، فيكون هو فيما يأخذ من أموالهم غصباً بمنزلة الأسير . فإن قيل : فكان ينبغي ألا يصدق في قوله : وهبوه لي ، كما لا يُصدق الأسير في ذلك . قلنا : إنما لا يُصدق الأسير

(١) فام ( من )

لأن الظاهر يكذب به فيما يقول باعتبار كونه مقهوراً فيهم ، فأما الذي أسلم<sup>(١)</sup> منهم في أيديهم فالظاهر غير مكذب له فيما يقول ، لأنه ما كان مقهوراً في أيديهم ، وما كانوا يعلمون بإسلامه ، وقبل العلم بذلك ما كانوا قاصدين إلى الترض له ولأله ، بل كانوا يعاملونه على الوجه الذي يعامل<sup>(٢)</sup> بعضهم بعضاً فلهذا صدقناه فيما يُخبر به .

٢٠٦٥- ولو كان هذا الرجلُ خرج إلى دار الإسلام فجميع ما جاء به سالم له .

لأنه تقرر ملكه بإحرازه بالدار .

٢٠٦٦- وإن كان فيما جاء به من<sup>(٣)</sup> متاع المسلم وقد كانوا أحرزوه فإن صاحبه يأخذه بالقيمة إن شاء .

لأن تملكه عليهم بالقهر كتملك مسلم آخر إلا أن يكون هو المستولى على ذلك المتاع فحينئذ يكون سالماً له لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أسلم على مال فهو له » . ولأن حقه قد تقرر بإسلامه ، وقد بينا أن حق المولى القديم إنما يثبت إذا انقطع حق المستولى .

(يوضحه) : الفرق بين هذا وبين الأسير أن المسلمين لو ظهروا على الدار قبل أن يخرج الأسير وهذا الذي أسلم ، فإن ما كان من مال الذي أسلم في يده يكون سالماً له ، وما كان من مال الأسير يكون غنيمة للمسلمين ، لأن أهل الحرب قد تملكوا ذلك بالأحراز ، فيكون كسائر أموالهم ، فإن قهروا هذا الذي أسلم فيهم واستعبدوه فحاله كحال الأسير في جميع ما ذكرنا .

(١) ف م ( قيم فالظاهر ) .

(٢) م قد ( به ) .

(٣) با ما ( متاع مسلم ) .



٢٠٦٧- ولو أَنَّ قوماً من الجيش في دار الحرب خرجوا في  
العلاقة وجاءوا بمتاع فقالوا : اشتريناه من أهل الحرب ، أو  
وهبوه لنا ، لم يصدقوا ، وكان ذلك فيثاً .

لأن الظاهر يكنهم ، فإنهم محاربون لأهل الحرب ، قصدوا الغارة عليهم ،  
لا للمعاملة معهم ، فإذا (١) أقاموا بينة عادلة من المسلمين على ما قالوا فإن شهد  
الشهود أن أهل الحرب فعلوا ذلك بهم ، وهم ممتنعون منهم ، فذلك سالم لهم .  
لأنه تبين بالحجة أنهم ما كوه بسبب تم بالمراضة .

٢٠٦٨- فإن قالوا : فعلوا ذلك وهم غير ممتنعين منهم كان  
ذلك فيثاً .

لأنهم لما صاروا غير ممتنعين منهم فقد تثبت (٢) اليد بطريق القهر عليهم وعلى  
ما في أيديهم ، وتثبت الشك في أهل العسكر ، فلا يتغير ذلك بالهبة منهم  
بعد ذلك .

٢٠٦٩- فإن قالوا : قد كنا آمنائهم ، وهم ممتنعون ، ثم فعلوا  
ذلك بنا لم يصدقوا على ذلك إلا بينة عادلة .

لأن دعواهم الأمان حين كانوا ممتنعين منهم كدعواهم الهبة حين كانوا  
ممتنعين منهم ، وقد بينا أنهم لا يصدقون في ذلك إلا بحجة ، فكذلك في هذا .

٢٠٧٠- فإن شهد لهم بذلك قوم من أهل العسكر فردت  
شهادتهم لفسقهم كان ذلك فيثاً .

لأن الحجة ما قامت لهم فيها ادعوا .

(١) يلح ( ثبت ) .

(٢) باح ( قلن ) .

٢٠٧١- فَإِنْ وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي سَهَامِ الَّذِينَ شَهِدُوا أَخَذَهُ مِنْهُمْ الْمَشْهُودُ لَهُمْ .

لأنهم ملكوا ما أقرّوا بملكه لغيرهم ، ومن أقر بالملك لآخر (١) في عين ثم ملكه بعد ذلك أمر بالتسليم إليه لأن إقراره حجة عليه .

٢٠٧٢- وَلَوْ قَالُوا : هَذَا الْمَتَاعُ مِمَّا كَانَ مَعَنَا أَدْخَلْنَاهُ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ حِينَ دَخَلْنَا ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يُشْكِلُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَلَا يُدْرَى لَهُمْ صَادِقُونَ فِيهِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ مَعَ أَيْمَانِهِمْ .

لأن الظاهر غير مكذب لهم فيما أخبروا به ، فإن الغازي - يستصحب طائفة من ماله في دار الحرب لحاجته إليه .

٢٠٧٣- وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُشْكِلُ فَإِنَّهُ يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الْغَنِيمَةِ .

لأن الظاهر يكتبهم فيما أخبروا به لأن البعير وغيره مما لا يمكن إخفاؤه .

٢٠٧٤- وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مَعَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجُوا فِي الْعِلَافَةِ لَعَلِمَ الْمُسْلِمُونَ بِهِ ، وَمَنْ أَخْبَرَ بِمَا يَكْذِبُهُ الظَّاهِرُ فِيهِ لَمْ يَكُنْ مُصَدِّقًا . فَإِنْ كَانَ فِيهَا جَاءُوا بِهِ رَقِيقٌ ، وَهُمْ مُشْكِلُونَ ، فَإِنَّهُ يُرْجَعُ إِلَى قَوْلِ الرَّقِيقِ ، فَإِنْ صَدَّقُوهُمْ بِمَا قَالُوا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ .

لأنهم في أيدي أنفسهم فلا بد من الرجوع إلى قولهم إذا زعم هؤلاء أنهم ملكهم أدخلهم من دار الإسلام .

ألا ترى أنهم لو ادَّعَوْا ذلك في دار الإسلام كان يجب الرجوع فيه إلى قول الرقيق .

٢٠٧٥- وإن قال الرقيقُ : نحن قوم أحرارٌ من أهل الحرب قد أسَرْنَا هؤلاء ، فالقول قولهم ، وهم في لُجْمة المسلمين .  
لأنهم كُتِبُوا في دعوى الملك عليهم .

٢٠٧٦- ولو كانوا ادَّعَوْا ذلك عليهم في دار الإسلام فكُتِبُوا وزعموا أنهم أحرار كان القول قولهم ، فكذلك إذا ادَّعَوْا ذلك عليهم في دار الحرب ، وإذا ثبت بقولهم إنهم أحرار من أهل الحرب كانوا فيئًا لجماعة المسلمين .  
لأنهم صاروا مقهورين في أيدينا بغير أمان .

٢٠٧٧- وإن قالوا كنا عبيدًا لأهل الحرب فأَخَذْنَا هؤلاء ، فالقول قولُ الذين جَاءُوا بهم .

لأنهم قد أقرُّوا بأنهم أرقاء وأنهم لا يَدُلُّهم في أنفسهم ، ولا قول ، فلا يصدقون<sup>(١)</sup> على أن يَصْرِفُوا ملكهم إلى غيرهم ، بخلاف الأول . وهو نظير ما لو ادَّعى على مجهول الحال ، وهو في يده ، أنه ملكه ، فقال مجهول الحال : أنا عبدٌ لفلان فإنه لا يُصَدَّق ، والقول قولُ ذِي اليد . ولو قال : أنا حر كان القول قوله في ذلك ، فهذا مثله .

(١) في يام ( فلا يصدقون ) .

والذى يوضح ذلك الفرق أن ما أخبروا به لو كان معلوماً في الوجهين  
فوقع للإمام فيهم رأى المَن كانوا أحراراً في الفصل الأول ، وكانوا عبيداً في  
الفصل الثانى يُرثون على مواليتهم ، فيه يتضح الفرق .

٢٠٧٨- وإن كان فيهم غلامٌ لم يبلغ فإن كان ممن يُعبرُ عن  
نفسه فالقولُ قوله ، كالبالغ<sup>(١)</sup> وإن كان ممن لا يُعبرُ عن نفسه  
فالقولُ قولُ الذى فى يده مع يمينه بمنزلة متاع آخر : وإن كان  
مع الصبي أحدُ أبويه ، وهو معروف بذلك ، فإن كان الصبي  
يُعبرُ عن نفسه ، فالقول قولُه فى نفسه ، وإن كان ممن لا يعبرُ  
عن نفسه فالقول قول والده .

لأنه فى يد والده ، وهو تابع له فى الحكم .  
ألا ترى أنه لا يُحكم بإسلامه إذا سبي مع والده .

٢٠٧٩- وإن كان ممن يُعبرُ عن نفسه فقال قولاً ثم رجع عن  
ذلك إلى قولٍ آخر ، فالأمرُ على القول الأولِ لأنه فى القولِ  
الثانى مُناقض .

ولأنه إن قال أولاً : أنا حر ، فقد ثبت فيه حقُّ العسكر ، فلا يصدق بعد  
ذلك فى إبطال حق لهم . وإن قال : أنا عبد ، فقد تقرر فيه ملكُ ذى اليد ،  
فلا يقبل قوله بعد ذلك فى إبطال ملكه .

٢٠٨٠- ولو قال الذين جاءوا بالمتاع : قد اشترينا فى دار

(١) فى بام ( التام ) والظاهر أنها خطأ .

الحرب من مسلم ، كان مستأمناً فيهم أو أسيراً ، أو كان أسلم منهم ، لم يُصَلَّقُوا على ذلك إلا بحجة .

لأنهم ادعوا خلاف ما يشهد به الظاهر لأنهم ذهبوا للاغارة لا للمعاملة ، ولأن وجود الذين زعموا أنهم عاملوهم في ذلك الموضع غير ظاهر ، فلا يصدقون إلا بحجة .

٢٠٨١- فإذا أقاموا بينة من المسلمين كان المتاع لهم إن زعموا أنهم اشتروا ذلك المتاع من مستأمن أو ممن أسلم منهم .  
لأن ثبوت ذلك بالبينة كالثبوت بالمعاينة .

٢٠٨٢- وإن زعموا أنهم اشتروا ذلك من أسير فإن ذلك فيهم لأهل العسكر .

لأن المشتري في إخراج هذا المتاع قاموا مقام البائع في الفصلين جميعاً .

٢٠٨٣- ولو كانوا قالوا لقينا قوماً من المسلمين ؛ مستأمنين أو أسراء ، أو أسلموا من أهل الحرب ، فأودعونا هذا ، وأمرونا أن نخرجه إلى دار الإسلام ، فصلقهم الرقيق في ذلك لم يُصَلَّقُوا .

لأن الرقيق قد أفرأ برقهم ، فلا قول لهم بعد ذلك ، والذين جاءوا بهم أخبروا بما لا ظاهر يصلقهم فيه ، فلا يقبل قولهم إلا بحجة .

٢٠٨٤- فإن أقاموا بينة على ذلك فما كان من وديعة أو

عارية ، للمستأمنين أو الذين أسلموا في دار الحرب فلا سبيل لأهل العسكر عليه .

لأن الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة . ولا شك أن أهل العسكر لا يثبت حقهم في ملك المستأمنين <sup>(١)</sup> ، وكذلك في ملك الذي أسلم في دار الحرب ، لأن يد مودعه كيده ، فيكون إحرازه في هذا المال أسبق من إحراز المسلمين ، وما كان أودعهم الأسير أو أهل الحرب أو مرتدون في دار الحرب ، فهو فيء كله .

لأن يد المودع كيد المودع وهو بنفسه لو أحرز ذلك بمنعة الجيش كان فيئا ، فكذلك إذا جاء به مودعه إلا في خصلة واحدة ؛ إن شهد الشهود أنهم آمنوه وهو ممتنع ، ثم أودعهم فحينئذ لا ينبغي للمسلمين أن يتعرضوا لشيء من ذلك ، لأنه قد ثبت بالبينة أنه مال <sup>(١)</sup> مستأمن ، وهو لو جاء بنفسه مستأمننا إلينا لم يكن لنا أن نعرض لشيء من ماله ، فكذلك إذا جاء به مودعه .

٢٠٨٥— وإن كان الأسير من المسلمين آمنه حين دفع ذلك إليهم ، فهو فيء .

لأن أمان الأسير إياه ، وهو مقهور في أيديهم ، باطل . فكان وجوده كعلمه ، أو يُجعل في الحكم كأن الأسير هو الذي جاء بنفسه فأودعهم هذا المال <sup>(٢)</sup> حتى رجع .

٢٠٨٦— ولو زعم الدين جاءوا بالمال<sup>١</sup> أنهم غضبوه من مستأمن<sup>٢</sup>

(١) باع ( المستأمن ) .

(٢) باع ( تم ) .

مسلم أو ممن أسلم من أهل دارهم<sup>(١)</sup> أو من حربى ، فقامت البينة على ذلك ، فإن المغضوبَ من المستأمن مردود عليه .

لأن ماله ليس بغرض التملك بالقهر للمسلمين ، والمغضوب من الحربى فيء ، والمغضوب من الذى أسلم في دار الحرب في قياس<sup>(٢)</sup> أبى حنيفة رحمه الله يكون فيئا ، لأن من أصله أن إسلامه يوجب العصمة في نفسه وماله في الآثام دون الأحكام ،

ألا ترى أنه لو قتله قاتل لم تلزمه إلا الكفارة إذا كان خطأ ، ولو أتلّف ماله إنسان في دار الحرب لم يضمن شيئا ، وكذلك في المعاملة بالربا أو غيره يتبين هذا الحكم .

وكذلك لو ظهر المسلمون على الدار فإن عقاره يكون فيئا ، وما ليس في يده من المنقول ولا في يد محترمة قلئمة مقام يده فهو فيء أيضا في القضاء ، وإنما لا يكون فيئا ما يكون في يده من المنقول ، أو في يد مسلم أو معاهد قد أودعه ، لأنه قد سبق إحرازه باعتبار ملك اليد ، فاما ما يكون في يد غاصب غصبه منه فهو فيء ، وإن كان ذلك الغاصب مسلما ، أو معاهداً ، لأن يد الغاصب لا تكون كيد المغضوب منه في حكم الإحراز ، فإذا كان هذا هو الحكم فيما غصبه منه مسلم أو معاهد فكذلك فيما غصبه منه الذين لقوه في دار الحرب من المسلمين ، إلا أن يكونوا غصبوا ذلك منه بعد ما صار في منعهم ، فحينئذ يكون مردودا عليه ، لأنه صار مُحْرَزا لذلك المال بمنعهم ، فكانت يده إليه

(١) ب ( دار الحرب ) .

(٢) ما ( قول ) .

أَسْبَقَ مِنْ يَدِ غَيْرِهِ ، بِمَنْزِلَةِ مَا لِي فِي يَدِهِ حِينَ ظَهَرَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى الدَّارِ ، ثُمَّ أَخْطَه مِنْهُ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ ، وَذَلِكَ مُرَدُّدٌ عَلَيْهِ . فَهَذَا مِثْلُهُ .

وَفَقِهُهُ فِي هَذَا كَلَهُ أَنَّ الْعَصْمَةَ الْمُقَوِّمَةَ إِنَّمَا تُثَبِّتُ بِالْإِحْرَازِ بِالْيَدِ لَا بِالذِّينِ وَتَغَامُ الْإِحْرَازُ بِالْيَدِ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَنْعَةِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ بِدَارِهِمْ ، وَبِدُونِ هَذِهِ الْعَصْمَةِ لَا يَخْرُجُ الْمَالُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُحَلًّا لِلْإِغْتِنَامِ .

وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَحَالُ الَّذِي أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ كَحَالِ الْمُسْتَأْمِنِ فِيهِمْ فِي ظَهْوَرِ حُكْمِ الْعَصْمَةِ فِي مَالِهِ ، وَلِهَذَا لَا تَجُوزُ مُعَامَلَةُ مَنْ عَامَلَ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِ الرِّبَا ، وَفِيَا يَغْضِبُهُ الَّذِينَ خَرَجُوا فِي الْعِلَافَةِ (١) مِنَ الْمُسْتَأْمِنِينَ لَا يَثْبِتُ حَقَّ أَهْلِ الْعُسْكَرِ ، بَلْ يَجِبُ رَدُّهُ عَلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ فِيهَا يَغْضِبُونَهُ مِنَ الَّذِي أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا ظَهَرَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى الدَّارِ فَمَا (٢) فِي يَدِهِ مِنَ الْمُنْقُولِ ، أَوْ مَا غَضِبَهُ مِنْهُ مُسْلِمٌ أَوْ مُعَاهِدٌ ، فَهُوَ مُرَدُّدٌ عَلَيْهِ ، إِلَّا مَا غَضِبَهُ مِنْهُ أَهْلُ الْحَرْبِ ، فَإِنْ هَذَا يَكُونُ فَيْثًا .

لَأَنَّهُمْ قَدْ تَمْلِكُوهُ عَلَيْهِ بِالْإِسْتِيلَاءِ ، حَتَّى لَوْ أَسْلَمُوا كَانَ ذَلِكَ سَلَامًا لَهُمْ ، فَأَمَّا مَا أَوْدَعَهُ مُسْلِمًا أَوْ مُعَاهِدًا أَوْ حَرَبِيًّا فَإِنَّهُ لَمْ يَتَمَلَّكْ عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ أَسْلَمَ أَهْلُ الدَّارِ كَانَ مُرَدُّدًا عَلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا ظَهَرَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى الدَّارِ .

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ خَرَجَ وَتَرَكَ أَمْوَالَهُ فَلَمْ يُعْرَضْ لَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ حَتَّى ظَهَرَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى الدَّارِ فَلِلْمُسْلِمِ جَمِيعُ مَا لَهُ ، فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا خَرَجَ إِلَيْنَا بِأَمَانٍ ثُمَّ أَسْلَمَ ثُمَّ ظَهَرَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَا لَهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ فَيْثًا .

(١) بِأَم ( إِلَى الْعِلَافَةِ ) .

(٢) هـ بَا ( فَإِنْ مَا فِي ) .



لأنه لم يحرز ما له بإسلامه في دار الإسلام ، فإنه أسلم ولا ولاية له على ماله ، ولا يتحقق الإحراز بدون الولاية والتمكن من المال ، وفي الأول صار محرز المال بإسلامه ، لأنه كان تحت ولايته حين أسلم ، وكان متمكنا منه .

ألا ترى أنه حين أسلم في دارنا فأولاده الصغار اللذين في دار الحرب لا يُحْكَمُ لهم بالإسلام تبعا له ، حتى إذا ظهر المسلمون عليهم كانوا فينا ، ولكن يجبرون على الإسلام ، لأنهم بعد ما حصلوا في دارنا لزمهم حكم الإسلام تبعا للأب .

٢٠٨٧- ولو كان أسلم في دار الحرب كان أولاده الصغار مسلمين بإسلامه ، حتى إذا وقع الظهورُ عليهم كانوا أحرارا لا سبيل عليهم .

وبأن لم يجب انضمام على من أتلف ما له في دار الحرب فذلك لا يدل على أنه لا يكون محرضا له بإسلامه كرقبته ، فإن من قتله عمدا أو خطأ لم يلزمه قصاص ولا دية ، ومع ذلك كان محرضا لرقبته بإسلامه . حتى لا يملك بالاستيلاء عليه .

وكذلك أموال أهل البغي ورفاقهم لا يملكها أهل العدل بالاستيلاء ، وإن كانوا لا يضمنون لو أتلفوا شيئا من ذلك ، فالذي مكث في دار الحرب بعد إسلامه لا يكون أعظم جرما من الخوارج وأهل البغي .

وأيد جميع ما قلنا قوله صلى الله عليه وسلم : «أيما رجل أسلم في دار الحرب ثم خرج إلى المسلمين ثم اتبعه ماله فهو له » والمراد بماله ما هنا عبده ، فلو لم يكن محرضا له بإسلامه لكان عبده حرا إذا خرج بعده ، كما يكون حرا

إذا خرج قبل إسلامه مسلماً مراغمًا له . والحرف الذي ذكرنا لأبي حنيفة رحمه الله يجيب<sup>(١)</sup> عن كلام محمد رحمه الله فإن دفع التملك<sup>(٢)</sup> في الأموال يكون بالأحرار المقوم للمال ، وذلك يكون بالدار لا بالدين ، بخلاف النفوس ، فلمَّا في الأصل ليست بعرضة التملك ، وإنما تصير عرضةً للتملك جزاء على الجريمة ، وبالإسلام تنعدم تلك الجريمة ، ولو كان هذا محرزا لماله بإسلامه لكان التلّف له ضامنا بمنزلة المستامن في دار الحرب إذا استهلك إنسان ماله .

ومحمد رحمه الله فرّق بين المستامن وبين الذي أسلم في دار الحرب في استهلاك المال ، كما فرق الكل بينهما في قتل النفس ، فإن قتل المستامن في دار الحرب يوجب الدية<sup>(٣)</sup> في ماله عمداً قتله أو خطأ ، لأن العاقلة لا تعقل ما كان في دار الحرب ، والقود لا يجب باعتبار سبب كان في دار الحرب ، لتمكن التشبه فيه . وهذا لأنّ تقوم الدم والمال يكون<sup>(٤)</sup> بالأحرار بالدار فإن اللذين دافع في حق من يعتقّد لا في حق من لا يعتقّد ، ومنع الدار دافعة في حق من يعتقّد ومن لا يعتقّد . وبدخول المسلم إليهم بأمان لا يسقط<sup>(٥)</sup> سبب إحرازه نفسه وماله بالدار ، والذي أسلم في دار الحرب لم يوجد منه إحراز النفس والمال بالدار ، فباعتبار هذا المعنى يقع الفرق بينهما في حكم الضمان عند الاستهلاك . وعلى هذا قال :

٢٠٨٨- لو أن رجلا من أهل العسكر أغار في دار الحرب فأخذ مالا من مال الذي أسلم في دار الحرب ثم إن المسلم المأخوذ

(١) يا ( وبالحرف .. نجيب ) .

(٢) م ( من الاستيلاء ) .

(٣) م هـ ( على القاتل ) .

(٤) ( يكون ) زيادة في ما .

(٥) هـ لا ينتقص - يا - لا ينتقص .

مَالَهُ لَجِئَ بِالْمُسْلِمِينَ فَذَلِكَ مُرَدُّدٌ عَلَيْهِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَبَعْدَ  
الْقِسْمَةِ بِغَيْرِ شَيْءٍ .

لأنَّ بمنزلة المستأمن في أن المسلمين لا يملكون ماله بالاستيلاء ، ويُمْنَعُونَ  
من استهلاك ذلك المال أشد المنع ، إلى أن يأتي صاحبه فيأخذه .

٢٠٨٩- ولو جاء صاحبه إلى عسكر المسلمين ثم استهلك  
إنسان ذلك المال كان ضامنا له .

لأن صاحبه لما صار في منعة المسلمين فقد تقومت نفسه ، حتى لو قتله  
قاتل ، فإنه يغرم على الوجه الذي يغرم لو قتل غيره من أهل العسكر فكذلك  
يغرم ماله بالاستهلاك بخلاف ما قبل لحوق المسلم بالعسكر فإنه لو قتله قاتل  
لا يغرم (١) شيئا فكذلك إذا استهلك المال لم يكن ضامنا ، إلا أن أبا حنيفة  
رحمه الله يقول : المال صار محرزا بمنعة العسكر قبل خروجه ، فإن كان هنا  
الإحراز له فينبغي أن يضمن متلفه بمنزلة ما لو أحرز نفسه بها ، وإن لم يكن  
له فهو إحراز لأهل العسكر ، فينبغي أن يكون المال فيئاً لهم ، والقياس  
ما ذهب إليه أبو حنيفة ، رحمه الله إلا أن محمدا رحمه الله تعالى استحسِن  
القول بأن مال المسلم لا يكون فيئاً للمسلمين أبداً وإليه أشار فقال :

٢٠٩٠- قد كان هو مأمورا باداء الزكاة عن ماله بعد إسلامه ،

إذا استجمع شرائطه ، ويرثه المسلمون من ورثته إذا مات ،  
فكيف يجتمع حكم الزكاة والتوريث للمسلمين من الورثة وحكم  
الاغتنام في مال (٢) واحد .

٢٠٩١- ولو أن رسولا لإمام المسلمين دخل إليهم فأخذ متاعا من متاعهم غصبا ، أو رقيقا وأخرجه إلى عسكر المسلمين في دار الحرب أخذه الأميرُ وردّه على أهله .

لأن الرسول فيهم كالمتأمن  
وقد بينا هذا الحكم في المتأمن إذا أحرزه بمنعة الجيش فكذلك الرسول .

٢٠٩٢- فإن لم يعلم الأمير بذلك حتى قسم <sup>(١)</sup> بين الغانمين مع الغنائم ثم علم به فإنه يأخذه ويرده .

لأن المعنى الذى لأجله كان الرد مستحقا فيه وهو غدر الأمان لا ينعم بقسمته .

٢٠٩٣- فإن كان أعتقه الذى وقع فى سهمه نُظِرَ ، فإن كان الذى أخرجه حرا من أحرارهم فعتقه باطل ، ويقال للمعتق : الحق حيث شئت .

لأن باعتبار غدر الأمان الذى كان منه يمنع <sup>(٢)</sup> ثبوت الملك فى رقبته .  
ألا ترى أنه لو علم بحاله قبل القسمة كان حرا آمنا يُخلَى سبيله حتى يعود إلى بلاده ، فكذلك إذا علم بعد <sup>(٣)</sup> القسمة أو بعد الإعتاق ، كان باطلا فيما لم يصير مملوكا .

(١) با قسمه .

(٢) با يمتنع .

(٣) فى ح قبل وهو خطأ .

٢٠٩٤- ولو كان ذلك عبدا من عبيد المشركين فالعتق نافذ من الذى وقع فى سهمه .

لأن الإمام ملكه بالقسمة ، وله هذه الولاية .  
ألا ترى أنه لو كان عالما بحاله كان له أن يملكه غيره بالبيع ، ويبعث عنه إلى مولاة ، فكذلك قبل أن يعلم بحاله إذ (١) ملكه بالبيع أو بالقسمة غيره يكون ذلك غليكا صحيحا وينفذ الحق من الملك (٢) فيه لمصادفته ملكه ، ثم يبعث بقيمته إلى مولاة لمراعاة أمانه .

٢٠٩٥- فإذا فعل ذلك وقبض مولاة القيمة لم يترك المعتق يرجع إلى دار الحرب .

لأن ملك المسلم قد تقرر فيه حين انتهى بالعتق ، وقد وصل عوضه إلى دار الحرب فارتفع به حكم غنر الأمان حسبا يرتفع برده إلى دار الحرب .

٢٠٩٦- فإن أبى مولاة أن يأخذ قيمته قيل للمعتق إن شئت فأقم وإن شئت فالحق بأرض (٣) الحرب .

لأن رده إلى دار الحرب كان مستحقا لأجل ذلك الأمان ، ولم يبطل ذلك الاستحقاق بعوض قائم مقامه ، إلا أنه صار حرا بإعتاق المسلم إياه كما بينا ، فيكون الرأى إليه فى الرجوع إلى دار الحرب . .

(١) با وادى .

(٢) با م المتك .

(٣) هـ ، ح ( بشار ) .

ألا ترى أنَّ قَبْلَ العتق إذا أبى موله أن يأخذ القيمة فإن الأمير ينقض فيه القسمة والبيع ويرده إلى دار الحرب ، فكذلك بعد الإعتاق يكون الرأي إليه في ذلك .

٢٠٩٧- ولو كان الرسول لم يحزره بمنعة الجيش ولكنه أدخله دار الإسلام فهو له ، ويفتى برده إلى دار الحرب ، من غير أن يُجبره عليه في الحكم .

لأنه بمنزلة المستلمن إليهم ، وإنما أخضر بمنته خاصة .

٢٠٩٨- فإن<sup>(١)</sup> لم يردّه ولكن باعه كان بيعه جائزا مكروها سواء كان الذي أخرجه حرا منهم أو مملوكا<sup>(٢)</sup> ذكرنا كان أو أنثى .

لأنه تم إحرازه له . وهو محل للتملك ، فيصير مملوكا له ، بخلاف ما سبق ، فهناك ولاية الأمير في رده إلى دار الحرب ثابتة ، فذلك يمنع تمام الاحراز فيه .

٢٠٩٩- فإن اعتقه الذي أخرجه أو الذي اشتراه منه نفذ عتقه لمصادفته ملكه ، وله أن يرجع إلى دار الحرب إن شاء .

لأن رده كان مستحقا شرعا ، ولهذا كان هو مأمورا برده قبل الاعتاق ، وإن لم يكن مجبرا عليه في الحكم<sup>(٣)</sup> فإذا صار المعتق مالكا أمر نفسه فله أن يرجع إلى دار الحرب .

(١) ج وان كان :

(٢) مملوكا غير موجود في باب قوله بخلاف :

(٣) في الحكم ( غير موجودة في باب ) :

٢١٠٠- ولو كان دَبْرُهُ أو كَاتِبُهُ أو كَانَتْ أُمَّةً فَاسْتَوْلَدَهَا

خَارَأَتْ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَمْنَعَهَا الْمُسْلِمُونَ مِنْ ذَلِكَ ،  
وَإِنْ مَنَعَهَا مَوْلَاهَا لَمْ يَحُلْ الْمُسْلِمُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ .

لأن ملكه قائم بعد هذه التصرفات ، بخلاف ما بعد الإعتاق ، فهناك لم يبق  
له عليها ملك ، فيكون هو ظلماً في منعها وعلى المسلمين أن يمنعوه من الظلم .

٢١٠١- وَإِنْ أَرَادَتْ أَنْ تَذْهَبَ بِوَلَدِهَا لَمْ تُتْرَكْ .

وذلك لأن ولدها مسلم على دين أبيه .

٢١٠٢- وصار حاصل هذه المسائل أن في كل موضع وصل

العوْضُ إلى المولى في دار الحرب فإنه لا يبقى للمعوْض حق  
الرجوع إلى دار الحرب بحال ، وفي كل موضع لم يصل عَوْضُهُ  
إلى دار الحرب فإنه يكون متمكناً من الرجوع إلى دار الحرب  
إلا أن مالكة إذا منعه ففي كل موضع هو مُجْبَرٌ على رده في  
الحكم لا يلتفت إلى مَنَعِهِ ، وفي كل موضع لا يجبر على رده  
في الحكم فإنه لا يعرض<sup>(١)</sup> له فيما يحدث من المنع إبقاءً للملكه ،  
فأما بعد زوال ملكه فلا حق له في المنع ، وهو في ذلك كغيره .  
من الناس والله أعلم .

(١) با ( لا يتعرض .. يحدثه ) .

## باب (١) قسمة الغنائم

٢١٠٣- وإذا قسم الأمير غنيمة فبقي منها شيء يسير ، لا يستقيم أن يُقسم لكثرة الجند وقلة ذلك الشيء ، فإن الإمام يتصدق بذلك على المساكين ، ولا يجعله في بيت مال المسلمين .

وقد أشار قبل هذا في تعليل بعض المسائل أن يجعل ذلك في بيت المال (٢) ، وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع ، فموضوع المسألة هناك فيما إذا لم يأخذ الخمس من ذلك الشيء أصلاً ، حتى لم يكن داخلًا تحت القسمة . وموضوع المسألة هنا فيما إذا أخذ الخمس من جميع الغنيمة أولاً ، ثم بقي شيء يسير مما هو نصيب الجند ، وهذا قد دخل تحت القسمة وصار حقاً للجند خاصة ، فإذا تعلق ايصاله إليهم كان بمنزلة اللقطة في يد الإمام فمبيله التصديق (٣) به إلا أن في اللقطة يُعرفها سنة لأنه على رجاء من أن يأتي صاحبها فيتمكن من ردّها عليه ، ولا يرجو مثل ذلك ما هنا ، فلا معنى لتأخير التصديق به أو الاشتغال بتعريفه ، فلهذا يتصدق به في الحال .

٢١٠٤- ولو أن قوماً أتوا صاحب المقاسم وقالوا : إن منازلنا بعيدة ، ولسنا نقدر على المُقام إلى أن تُقسم فأعطينا حصصنا من الغنيمة على الحزب (٤) والظن ، وأنت في حل ، فأعطاهم وذهبوا ،

(٢) باط ( مال المسلمين ) .

(١) ل ط م فضول .

(٣) ط الصدق .

(٤) الحزب بتقديم الزاى : التقدير والحرص « القرب » .



ثم تبين بالقسمة أن حصة القوم كانت بأكثر مما أخذوا ، فإن ما تبقى من فضل نصيبهم في يد صاحب المقاسم يكون بمنزلة اللقطة . فإما أن يتركها الإمام في يده أو يأخذها فيعرفها<sup>(١)</sup> حولا ، ويخبر بذلك المسلمين ، لعل ذلك ينتهي إلى أهلها .

لأن هذا الفضل معلوم أنه حق الذين غابوا ويُرَجَّى حضورهم إذا انتهى الخبر إليهم .

٢١٠٥ - فيكون حكمه كحكم<sup>(٢)</sup> اللقطة في التعريف ثم التصديق به بعد مضي مدة التعريف ، والرأى في ذلك إلى الأمير ، لا إلى صاحب المقاسم .

لأن الأمير إنما ولاه القسمة فقط ، وقد انتهت ولايته بإتمام القسمة فيكون هو كثيره من الناس فيما يجعله الأمير في يده من نصيب بعض الغائبين ، لا يتصدق به .

٢١٠٦ - إلا أن يأذن له الأمير في ذلك ، وإن<sup>(٣)</sup> تصديق به بغير إذن الأمير كان للأمير أن يضمّنه ذلك .

لأنه وصل إلى يده من جهته ، فإذا باشر فيه فعلا سوى ما أمره به كان خائنا ضامنا في حق من أعطاه ذلك<sup>(٤)</sup> بمنزلة المودع<sup>(٥)</sup> إذا أتلف المال فإنه يكون للمودع أن يضمّنه قبل أن يحضر صاحبه ، ، وإن أخذ الأمير منه ذلك وتصدق به كان جائزا .

(١) يا ط ( حكم .. بالتعريف ) ..

(٢) يا ح ( وذلك ) ..

(١) ثم يا ( فيقها ) ..

(٢) ط ( فان ) ..

(٥) يا ط م مودع المودع ..

٢١٠٧- فَإِنْ حَضَرَ أَصْحَابُهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ لَهُمْ أَنْ يُضْمِنُوا  
الْأَمِيرَ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ مَالِهِ ، وَلَا يَرْجِعُ بِهِ الْأَمِيرُ فِي بَيْتِ مَالِ  
الْمُسْلِمِينَ .

لأنَّ حاله في ذلك كحال الملتقط . إذا تصدق باللقطة ثم جاء صاحبها فإنه  
يتخير بين الأجر (١) والضمان فهذا مثله وإنما لم يرجع الأمير به في بيت المال ،  
لأنَّ تصدقه به لم يكن على وجه الحكم ، وإنما كان على وجه تصدق الملتقط  
باللقطة .

٢١٠٨- ولو كان على وجه الحكم لم يتصدق به أبدا ،  
ولكن يعزله في بيت مال المسلمين ، حتى يأتي صاحبه فيأخذه ،  
أو يبقى في بيت مال المسلمين أبدا .

فعرفنا أنه إنما تمكن من التصدق به لا على وجه الحكم ، وفيما يفعله  
يرجع لا على وجه الحكم لا يكون عاملا للمسلمين ، فإذا لحقه فيه ضمان لا  
الأمير في بيت مالهم ، .

٢١٠٩- فَإِنْ (٢) رَأَى الْإِمَامُ أَنْ يَسْتَقْرِضَهُ لِلْمَسَاكِينِ وَيُقْسِمَهُ (٣)  
بَيْنَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَهُوَ جَائِزٌ مِنْهُ .

لأنَّه في هذا الاستقراض ناظر لأصحاب هذا المال وللمساكين ، وهو منصوب  
للنظر .

(١) ط يا م ( الاجرة ) .

(٢) يا م ( وان ) .

(٣) م ط يا ( ويقسم )

٢١١٠- فإن جاء له طالب بعد هذا رجع فيما في يده من أموال المساكين ، حتى يدفع ذلك إلى طالبه .

لأن تصرفه نقد عن ولاية ، والأمير في هذا كالقاضي ، إذا وصلت اللقطة إلى يده فكما أن تصدقه هناك لا يكون على وجه الحكم حتى إذا صاحبه ضمنه ولم يرجع بشيء مما يضمن على أحد فكذلك حال (١) الأمير لأن الخليفة هو الذي ولاه فهو فيما ولاه الخليفة كالقاضي ، بخلاف صاحب المقاسم فإن ما فعل (٢) ليس من الصدقة في شيء لأنه ما ولاه لأخذ (٣) ذلك .

٢١١١- ولو أن (٤) جندا عظيما أصابوا غنائم يسيرة فأخرجوها ثم تفرقوا لقلّة غنائمهم وبقي بعضهم فإن الأمير يعطى من بقى حصته ويقف حصّة الباقيين سنة

لأنه دخل تحت الغنيمة ، فيكون بمنزلة اللقطة في يده ، والحكم فيه مثل ما بينا فيما سبق .

٢١١٢- وإن أراد أن يعصى فيه ما هو الحكم حقيقة ، فليضعه في بيت المال موقوفا ويكتب عليه أمره ، ولمن هو ، وما قضيته (٥) ؛ فيكون في بيت المال أبدا إلى أن يحضر طالبه . وكذلك يصنع باللقطة إذا أراد أن يصنع (٦) ما هو الحكم فيه حقيقة .

(١) بلغ ( غائبه ليس ) .

(٢) ط م هـ ( ولو كان جيشا ) .

(٣) بلغ م ( يفعل ) .

(٤) بلغ م ( أمير الثغر ) .

(٥) ح ، م ( أحد ) .

(٦) بلغ قصته .

لأن جواز التصدق بعد التعريف باللقطة رخصة فلما العزيمة فهو الكف عن مال الغير وحفظه عليه إلى أن يتقى هو أو وارثه فيأخذه (١).

٢١١٣- وإن كان شيئاً مما يخاف عليه الفساد باعه ، ووقف ثمنه .

لأن حفظه لا يتأتى إلا بهذا الطريق ، ثم هذا البيع يكون منه على وجه الحكم ، حتى إذا حضر صاحبه لم يكن له أن يضمّنه قيمته بخلاف التصدق به ، فإن بيعه تقرير لما هو الحكم فيه ، وهو حفظ المالية على صاحبه ، بحسب الإمكان ، فإن التصدق به لا يكون تقريراً لحفظ المالية عليه ، ولكنه إيصال لثوابه إليه إن رضى به ، فلهذا لم يكن ذلك واقعا منه على وجه الحكم .

٢١١٤- ولو أن رجلاً غل شيئاً من الغنائم (٢) ثم ندم ، فاتى به الإمام بعد القسمة وتفرّق الجيش ، فللإمام في ذلك رأى إن شاء كتبه فيما قال ، وقال : أنا لا أعرف صدّقتك ، وقد التزمت وبالا بزعمك ، وأنت أبصر فيما (٣) التزمته ، حتى توصل الحق إلى مستحقه ، وإن شاء أخذ ذلك منه وجعل خُمسه لمن سمى الله تعالى .

لأنه وجد المال في يده ، وصاحب المال مصلّق شرعاً فيما يخبر به من حال من في يده (٤) ، وباعتبار صدقه خُمسه لأرباب الخمس فيصرف إليهم (٥) والباقي

(١) باط ( المقتات ) .

(٢) باط م ( ما في يده ) .

(١) باط ( صاحبه ) .

(٢) باط ( بسا ) .

(٣) باط ( لم ) .

يكون بمنزلة اللقطة في يده ، إن طمع في أن يقدر على أهله فالحكم فيه ما ذكرنا ، وإن لم يطمع في ذلك قسّمه بين المساكين إن أحب ، وإلا جعله موقوفا في بيت المال ، وكتب عليه أمره وشأته .

٢١١٥- ولو أن صاحب الغلول لم يأت به الإمام ، ولكنه تاب من الغلول ، وهو في يده ، فإن لم يطمع في أن يقدر على أهله فالمستحب له أن يتصدق به ، وإن طمع في ذلك فالحكم فيه ما هو الحكم في اللقطة في جميع ما ذكرنا ، ودفعه ذلك إلى الإمام أحب إلى كما هو الحكم في اللقطة أيضا ، وبعد ما دفعه إليه فالإمام بالخيار في تصديقه ، إلا أنه ينبغي له ألا يدع الخمس في يده .

لأنه قد أقر أن خمس ما في يده لمن سمي الله تعالى في كتابه ، وإقراره فيما في يده صحيح في حقه ، فينبغي له أن يأخذ الخمس منه ، ويصرفه إلى المصارف ، حتى لا يكون مضيعا حتى أرباب الخمس والله أعلم .

## باب الحكم في الأسارى عيدهم وأحرارهم في أمورهم<sup>(١)</sup>

٢١١٦- حكم الأسارى بعد الأخذ قبل القسمة حكمُ العبيد قبل الإحراز وبعد الإحراز .

لأنَّ الرقَّ قد ثبت فيهم بالقهر ، وإن لم يتعين الملك ، فإنَّ الرق عبارة عن الضعف ، وقد كان الضعف موجودا فيهم قبل الأخذ ، باعتبار أنهم عرضة للتملك لكنَّه كان لا يظهر ذلك للقوة الموجودة من طريق الحسِّ باعتبار المنعة ، وقد زال ذلك بالأسر ، فثبت الرق فيهم .

٢١١٧- وإن توقف ثبوت الملك على القسمة أو البيع حتى وجَدَ قتيل من المسلمين فشهد منهم نفر على رجل منهم أنه قتله بالسيف عمدا فإنَّ شهادتهم لم تقبل .

لأنَّ الرقيق ليس من أهل الشهادة فإنَّها نوع ولاية والرق يعدم الولاية .

٢١١٨- ولكنَّ للإمام أن يقتل المشهود عليه .

لأنَّه أسير لا أمان له ، حتى إذا قسمه أو باعه لم يكن له أن يقتله بعد ذلك ، كما لو لم يشهد عليه الشهود بشيء .

(١) يلاحظ أن في بعض النسخ هنا زيادة تليق بمقحة على الأصل فهي با ، ١ باب هو اسلام الصبي وهذا الباب في النسخ الأخرى يقع في آخر الجزء الخاص من هذا الكتاب ، ولا موضع له هنا على حين يظهر انتظام الكلام والترابط في السياق . وهو كذلك في م ط ح .

٢١١٩- ولو شهدوا على امرأة منهم بذلك لم يقبلها الإمام .

لأنه لا شهادة لهم عليها ، فيكون حالها بعد هذه الشهادة كحالها قبلها  
ووانسخ هذا بما نقل عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن واحدا من الجند  
لو أعتن منهم نصيبه من عبد أو أمة أو استولدها فإن ذلك يَنفُذ منه في القياس ،  
ولا ينفذ في الاستحسان . ولو لم يثبت الرق فيهم لم يكن للقياس والاستحسان  
في نفوذ العتق والاستيلاء لهم معنى .

٢١٢٠- ولو ظهر الإمام على دار أهل الحرب فصيّرَها دار  
الإسلام فهو بالخيار بين أن يخمسها ويقسمها بين الغانمين ،  
وبين أن يَمُنَّ على أهلها ، فيجعلهم ذِمَّةً يؤدون الجزية عن  
جماعتهم ،<sup>(١)</sup> والخراج عن أراضيهم ، كما فعله عمر رضي الله  
تعالى عنه بالسواد فإن لم يفرق<sup>(٢)</sup> له فيهم رأى حتى شهد  
بعضهم على رجل منهم أنه قتل امرأة منهم عمدا أو خطأ ،  
ثم فرَّق له فيهم أحد الرأيين فشهادتهم الأولى باطلة .

لأنهم شهدوا وهم بمنزلة العبيد لكونهم مقيورين .

٢١٢١- وإن أعادوا تلك الشهادة فإن كان الإمام قد قسمهم

لم تقبل شهادتهم أيضا .

لأن الملك قد تعيَّن فيهم بالقسمة .

(١) في هامش صفحة ٢٢٢ من مصطفى فاضل : قال يؤدون الجزية عن جماعتهم . اقول  
قال في المغرب : الجمجمة بالضم عظام الرأس ويمر بها عن الجملة ويقال وضع الامام  
الخراج على الجاجم على كل جمجمة كلها . انتهى . وفي تفسيره الجمجمة وهي مفرجة  
بالعظام التي هي جمع العظم مسطحة . قال في التماموس الجمجمة بالضم القحف أو العظم  
فيه الدفء وجمعا جاجم انتهى .  
(٢) يقال فرق فلان الامر : اتضح .

## ٢١٢٢- وإن مَن عليهم قبل شهادتهم الثانية<sup>(١)</sup> .

لأنه قد تقرر فيهم حكم الحرية بالمن عليهم ، فقد جعلهم أحرار الأصل ، والعبد إذا شهد في حال رقه فردت شهادته ثم أعادها بعد الحرية وجب قبولها ، ثم يغرم القاتل الأقل<sup>(٢)</sup> من قيمته ومن قيمة المقتول في ماله ، فيكون ذلك لأوليائها على القاتل عمداً كان أو خطأ ، ولا قود في ذلك لبقاء شبهة الهذر في دمها حين قتلها ، ولا شبهة المستحق للقود حين قتلها لتردد حالها . ثم حال القاتل والمقتول عند القتل كحال المكاتب فإن كل واحد منهما رقيق متردد الحال . بين أن يتقرر الملك فيه بالقسمة أو الحرية بالمن<sup>(٣)</sup> فيكون كالمكاتب ، والمكاتب إذا قتل مكاتباً على وجه العمد لا يجب فيه القود ، فإنه يجب فيه الأقل من قيمة القاتل ومن قيمة المقتول ، ويكون ذلك في كسب القاتل لورثة المقتول إذا حكم بحريته بأداء بدل الكتابة ، فكذلك ها هنا .

وكذلك لو أن أحدهم قتل حراً من المسلمين خطأ فإن قسمهم الإمام دفع به وإن جعلهم ذمة غرم القاتل قيمته لأولياء المقتول ، كما هو الحكم في المكاتب يقتل حراً خطأ .

## ٢١٢٣- وإن كان المقتول رجلاً منهم فلا شيء على قاتله .

لأن دمه حلال ومن أراق دماً حلالاً لم يجب عليه الضمان<sup>(٤)</sup> .

(١) با لانية .

(٢) با ( الأول ) ويظهر أنها خطأ .

(٣) با هـ ( عليهم ) .

(٤) لا ط ضمان .



٢١٢٤- ولو أسلم منهم قوم قبل أن يفرق له فيهم رأى فشهدوا شهادة لم تجز شهادتهم على أحد .

لأن الرق الذي ثبت فيهم بالقهر لا يزول بالاسلام .  
ألا ترى أن لئاماً أن يقسمهم ، فحالهم كحال مكاتب مسلم ، شهد بشهادتهم ، وإذا ردّ الامام شهادتهم ثم جعلهم في أراضيه ، يؤدون عنها الخراج فذلك جائز .

لأنه كان له فيهم هذا الرأى قبل أن يسلموا ، فبعد الاسلام أولى . فإن قيل : كيف يضع الخراج على أراضيههم والمسلم لا يبتدأ بالخراج .

ألا ترى أنه لو قسمها بين الغائبين لم يجعل عليهم الخراج في الأراضى ، ولكن يجعلها أرض عشر لأن أهلها مسلمون . قلنا : لأنه إذا قسمها فقد ملكها الغائبين ابتداء ، فكان هذا توظيفاً على المسلم ابتداء في أرضه فأما إذا من بها على أهلها فقد قرر ملكهم فيها على ما كان ، وقد كان ثبت له حق توظيف الخراج على هذه الأراضى في ملك أهلها قبل أن يسلموا ، فيكون هذا إبقاء لما ثبت من الحق ، وإبقاء الخراج في أرض المسلم مستقيم .

ألا ترى أنه لو وظف عليهم الخراج ثم أسلموا بعد ذلك فإنه (١) يسقط عنهم خراج الرعوس ، ولا يسقط عنهم خراج الأراضى ، فكذلك هذا .

٢١٢٥- فإن أعادوا تلك الشهادة قبلها الإمام .

لأن حريتهم قد تقرر ، وهو بمنزلة ما لو قسمهم ، ثم اعتقهم المولى فأعادوا تلك الشهادة .

٢١٢٦- فإن أسلم بعضهم قبل أن يفرق له فيهم الرأى  
وفيمن أسلم<sup>(١)</sup> رجل له أب مسلم ، من أهل دار الاسلام ، فمات  
أحدهما ، ولا وارث له غير صاحبه ، ثم رأى أن يجعلهم ذمة  
فإن كان الميت غير الأسير منهما لم يرثه الأسير وإن كان الميت  
هو الأسير منهما ورثه المسلم<sup>(٢)</sup> الآخر .

لأن الأسير بمنزلة المكاتب لتعدد حاله بين الرق والحرية [والمكاتب]<sup>(٣)</sup>  
لا يرث أحدا ويرثه قريبه المسلم إذا حكم بحريته بعد موته بمنزلة مكاتب يموت  
عن وفاء فيودى كتابته ويحكم بحريته .

٢١٢٧- وإن كان أحد الأسراء الذين أسلموا مات ، ووارثه  
أسير<sup>(٤)</sup> في المسلمين أيضا ، فرأى الامام أن يمن عليهم ، فإنه  
يجعل مال الميت ميراثا لوارثه<sup>(٥)</sup> المسلم .

لأنه تقرر حكم الحرية في الوارث والموروث باعتبار سبب واحد فهو  
بمنزلة مكاتب يموت ، وله ولد مولود في كتابته ، ثم يؤدى كتابته بعد موته ،  
بخلاف ما سبق فهناك حين مات الذى هو من أهل دار الإسلام فحرّيته حين  
مات متقررة ، والأسير متردد<sup>(٦)</sup> في الحال فلا يمكن توريثه عنه ، وإن ظهرت  
حريته بعد ذلك .

(١) ط ( ومنهم رجل ) .

(٢) با ( الأسير ) .

(٣) زيادة من يابط .

(٤) م با ( من ) .

(٥) ا ( لورثة ) .

(٦) يابط ( متردد الحال ) .

لأن حكم التوريث في ذلك المال يتقرر بنفس الموت ، وها هنا الميت كان متردد الحال عند الموت كالوارث ، فإنما يتقرر حكم الحرية<sup>(١)</sup> فيها وحكم الإرث في المال في وقت واحد .

فإن قيل : في المكاتب الحرية تستند إلى حالة الحياة ، أو يجعل هو كالحى حكما ، إلى وقت أداء بدل الكتابة ، ولا يمكن تحقق ذلك المعنى ها هنا ، فكيف يجرى الإرث بينهما ؟ قلنا : ذلك المعنى ها هنا أظهر ، لأن هاهنا إذا جعلهم ذمة فقد قرر فيهم حرية كانت ، وهناك عند الأداء ثبتت حرية لم تكن موجودة قط . في المكاتب ، فإذا صح أن يجعل حيا حكما لإثبات الحرية فيه ابتداء لحاجته إليه ، فلأن يصح ذلك ها هنا لتقرير<sup>(٢)</sup> حكم الحرية فيه كان أولى . وكذلك إن كان له ورثة مسلمون من أهل دارنا مع هذا الأسير ، فالإيراث بينهم بالحصص ، بمنزلة المكاتب يموت ، وله ولد حر وولد مولود في الكتابة .

٢١٢٨- ولو أن مسلما قتل رجلا من الأسراء الذين أسلموا عمدا أو خطأ ، ثم جعلهم الإمام ذمة ، فإن القاتل يغرم قيمته ، إن كان عمدا ، ففي ماله وإن كان خطأ فعلى عاقلته .

لأن صفة الحل في دمه قد زالت بإسلامه ، وهو بمنزلة المكاتب إلا أنه لا يجب القود على القاتل لاشتباه المستحق فإن الإمام إن جعلهم ذمة كان المستحق ورثته ، وإن بدا له القسمة لم يكن لورثته حق في استيفاء القود فلاشتباه المستحق لا يجب القود ولكن تجب قيمته في ماله إن كان عمدا ، وعلى عاقلته إن كان خطأ . ويكون ذلك ميراثا لجميع ورثته ، لأن بدل نفسه بمنزلة سائر أملاكه في التوريث .

(٢) با لتقرر

(١) باط ( فيهما )

(٢) ط س جعلهم

٢١٢٩- فَإِنْ مَاتَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ الَّذِينَ هُمْ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ بَعْدَهُ وَمَاتَ (١) بَعْضُ وَرَثَتِهِ مِنَ الْأَسْرَاءِ بَعْدَهُ ، ثُمَّ جَعَلَهُمُ الْإِمَامُ ذِمَّةً فَإِنْ مَا تَرَكَهُ (٢) الْأَسِيرُ الْأَوَّلُ يَرِثُهُ (٣) وَرَثَتُهُ مِنَ الْأَسْرَاءِ ، وَمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ دَارِنَا .

لأنه كان حيا عند موته ، وبعد ما حكم بحريته يستندُ الإرث إلى ذلك الوقت .

٢١٣٠- وَلَا يَرِثُ الْأَسِيرُ الَّذِي مَاتَ آخِرَ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ دَارِنَا ، وَلَا يَرِثُهُ أَيْضًا مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ دَارِنَا .

لأن من هو أهل دارنا قد مات قبله ، فكيف يرثه ؟ والأسير وإن كان حيا عند موته ولكنه كان متردداً الحال بين الرق والحرية فلا يرث شيئاً من هو متيقن (٤) الحرية عند موته ، وهو نظير مكاتب مات عن وفاء ، وترك ابناً حراً وابناً مولوداً في الكتابة ، ثم مات ابنه الحر عن مال ، ثم مات المولود في الكتابة عن مال ، ثم أديت كتابته ، فإن ما بقي من كسب الأب يرثه الابنان جميعاً ، ولا يرث واحد من الابنين من صاحبه لما بيننا .

٢١٣١- وَلَوْ أَنَّ بَعْضَ الْأَسْرَاءِ كَاتِبٌ عَبْدًا لَهُ أَوْ بَاعَهُ فَإِنْ تَصَرَّفَهُ مَوْقُوفٌ .

(١) يَا ( ثُمَّ مَاتَ ) .

(٢) يَا ( تَرَكَ ) .

(٣) يَا ( مِنْ وَرَثَتِهِ ) .

(٤) يَا ( مُتَقَرَّرٌ ) ط ( مُتَيَقِّنٌ ) .

لأن ملكه متردد<sup>(١)</sup> بين أن يسلم<sup>(٢)</sup> بالتمن وبين أن يبطل بالقسمة، فيتوقف تصرفه لتوقف ملكه . فإن قيل : لماذا لم يجعل بمنزلة المكاتب في تصرفه في كسبه ؟ قلنا : لأن هناك المولى جعله أحق بكسبه وأطلق عنه الحجر في التصرف في كسبه ، وما هنا الحجر بسبب القهر ثابت في كسبه كما هو ثابت في نفسه فلهاذا يتوقف تصرفه في كسبه ، فإن جعلهم الإمام ذمة نفذ تصرفه .

٢١٣٢- فإن كان المكاتب أدى إليه الكتابة<sup>(٣)</sup> ثم جعلهم ذمة فإن كانت المكاتب في يد المولى لم يستهلكها فهو حر .

لأن حكم قبضه كان موقوفا وقد نفذ<sup>(٤)</sup> ذلك بالتمن .

ألا ترى أنه يسلم له المقبوض فيجعل ذلك بمنزلة مآلوا استوفاه منه بعد المن ، فيحكم بعقده .

٢١٣٣- وإن كان قد استهلك المقبوض لم يعتق المكاتب إلا باداء المال مرة أخرى ، لأن الكتابة إنما نفذت بعد المن ، ولا بد من قبض بدل الكتابة ، بعد نفوذ العقد حقيقة أو حكما ؛ ولم يوجد ذلك ، فإن حكم التوقف لا يبقى في المقبوض بعد الاستهلاك .

لأنه فات لا إلى بدل ، فإنه غير مضمون على القابض ، سواء قسمهم الإمام أو جعلهم ذمة .

(١) بطل (وقف) .

(٢) با ( يسلم له ) .

(٣) بطل (وقف) .

(٤) با - ( المكاتب ) .

٢١٣٤- وإن كان أعتق العبد أو دبّره أو تصدّق به ، ثم جعلهم الإمام ذمة فجميع ما صنع من ذلك باطل .

لأنه كان بمنزلة المكاتب أو دونه في حكم التصرف (١) ، وجهه البطلان في هذه التصرفات من المكاتب متعين ، لأنها تعتمد حقيقة الملك ، وليس له بحقيقة الملك فيما في يده ، فكذا من الأسير ، بخلاف البيع والكتابة .

٢١٣٥- ولو ظهر الإمام على دارين من أهل الحرب فلم يقسمهم ولم يجعلهم ذمة حتى مات بعضهم ، وترك ورثة من أهل داره وورثة من أهل الدار الأخرى ، ثم جعلهم الإمام ذمة ، فميراث الميت لورثته من أهل داره خاصة .

لأن أهل الدارين من أهل الحرب لا يتوارثون فيما بينهم ، لانقطاع الولاية بتباين المنعة فيما بينهم ، وهذا المعنى يبقى إلى أن يجعلهم الإمام ذمة ، أو يقسمهم .

٢١٣٦- وإنما حالهم في هذا الوجه كحال المكاتبين ، هم إخوة ومكاتبتهم واحدة ، ولبعضهم ابن مكاتبته على حدة ، فمات الأب عن مال ثم أدى ابنه فعتق ثم أدبت مكاتبته الميت ، فإن إخوته يرثونه دون ابنه .

لأن الابن كان مكاتباً على حدة ، فلا تستند حريته إلى ما استندت إليه حرية أبيه ، فكذا ما سبق من أهل دارين مختلفين .

(١) با ( التصرفات ) .

٢١٣٧ - وإن كان الإمام صيرهم ذمة قبل موت الرجل توارثوا جميعاً .

لأنهم جميعاً من أهل دار الاسلام .

٢١٣٨ - وإن صير<sup>(١)</sup> من إحدى الدارين ذمة ، ثم مات رجل من أهل الدار الأخرى ثم صيرهم ذمة بعد ذلك ، ورث الميت جميعاً ورثته من أهل الدارين .

أما من كان الميت من أهل داره فغير مُشْكِل ، وأما من كان من أهل الدار الأخرى فلاّهم صاروا أحراراً من أهل دارنا قبل موته ، فيرثونه ، والله تعالى أعلم .

---

(١) ط : صير إحدى .

## باب الشركة في الغنيمة (١)

٢١٣٩- وإذا بعث الإمام سريةً من دار الإسلام إلى حصن ، وسريةً أخرى إلى حصن آخر ، فدخلت السرية الأولى وظفروا بأهل حصنهم ، وغنموا أموالهم ، ثم مرّت بهم السرية الأخرى وظفروا بأهل حصنهم ، وغنموا أموالهم ، ثم لم تلتق السريتان بعد ذلك ، حتى خرجتا إلى دار الإسلام ، فجميع ما غنمت السرية الأولى يشترك فيه السريتان ، وما غنمت السرية الثانية فهو لهم خاصة .

لأن السرية الثانية حين التقت بالسرية الأولى في دار الحرب بعد إصابة الغنيمة . فقد ثبت لهم الشركة في المصاب ، لأنهم بمنزلة المدد لهم ، ثم لا تبطل تلك الشركة بإمعانهم في دار الحرب ، وبخروج السرية الأولى قبلهم إلى دار الإسلام . وما أصابت السرية الثانية فهم الذين تفرّدوا فيها بالإصابة والإحراز ، وما بقيهم السرية الأولى بعد هذه الإصابة في موضع من دار الحرب ، فلا يشاركونهم فيها .

٢١٤٠- ولو كانوا التقوا جميعاً في دار الحرب اشتركوا في جميع الغنائم .

(١) ح ( كتاب الشركة ) وهذا الفصل يعتبر أول الجزء الثاني من مخطوطة مصطفی قاسم



لأنهم اشتركوا في إحرازها بدار الإسلام ، فيجعل كأنهم اشتركوا في الإصابة في حق كل غنيمة .

٢١٤١- ولو كانت السرية الثانية لم يبعثها الإمام تقاتل الروم ، ولكنه بعثهم يقاتلون عدوا غير الروم وطريقهم في أرض الروم ، والمسألة بحالها ، لم يشرك بعضهم بعضا فيما أصابوا هاهنا ، بخلاف ما تقدم ، ويستوى إن التقوا في دار الحرب أو لم يلتقوا .

لأن السرية الثانية هاهنا ما قصدوا قتال الروم ، فلا يكونون في حكم المدد للسرية المبعوث لقتال الروم ، بل كل سرية في حق ما أصابت السرية الأولى (١) بمنزلة التجار في أرض الحرب ، فلا يشرك بعضهم بعضا في المصاب ، وإن التقوا في دار الحرب . وفي المسألة الأولى قصد كل سرية قتال أهل الدار التي تقاتلها السرية الأخرى ، فكان بعضهم مددا لبعض إذا التقوا في دار الحرب ، وهذا لأن أهل الدار الواحدة إذا قهر بعضهم يظهر أثر ذلك القهر في حق الباقيين منهم ، وأهل الدارين المختلفين لا يصير بعضهم مقهورين بقهر البعض ، وربما يزدادون قوة بذلك .

٢١٤٢- فإذا بعثت السريتان لقتال أهل دار واحدة يمكن جعل إحداهما مددا للأخرى ، باعتبار أن قصد كل واحدة منهما قهر أهل تلك الدار ، وذلك لا يتأق فيهما إذا بعثت كل واحدة لقتال أهل دار أخرى ، فإذا التقت السريتان في دار

(١) ح با الأخرى .

الحرب بغنائم<sup>(١)</sup> فلقوا جندا من الروم فقاتلوهم عن غنائمهم ،  
فهزموا<sup>(٢)</sup> أهل الروم وأصابوا غنائم ثم خرجوا اشتركوا في  
جميع ذلك .

لأن المال صار محرزا بقتالهم ، ونصرتهم جميعا . وحالهم الآن كحال  
التجار إذا لحقوا بالجيش في دار الحرب ، وقاتلوا معهم دفعا عن الغنائم .  
فإن قيل : كان ينبغي ألا يكون للسرية الأولى شركة مع السرية الثانية ، فيما  
أصابوا من غير الروم ، لأنهم أخرجوا ذلك من الدار الى أصابوا فيها ، قبل  
أن تلحق بهم السرية الأولى ، فلا يشاركونهم فيها بمنزلة ما لو التحق المدد  
بالجيش بعد الإحراز بدار الاسلام ، ثم قاتلوا معهم العدو دفعا عن تلك الغنائم .  
قلنا : لا كذلك ، فإن حقهم لا يتأكد في المصاب بالإخراج إلى تلك الدار  
ما داموا في دار الحرب ، وإنما يتأكد حقهم بالاحراز بدار الاسلام ، وهذا لأن  
حكم اختلاف الدار فيما بينهم ، فاما في حق المسلمين الكل في حكم مكان واحد ،  
لأن حق المسلمين إنما يتأكد إذا تم السبب ، وذلك بأن يصيروا قاهرين يدا  
ودارا . وهذا المعنى لا يحصل ، وإن أخرجوها إلى دار<sup>(٣)</sup> حرب أخرى ، ما لم  
يُحرزوها بدار الاسلام .

ألا ترى أن الإمام لو بعث جندا إلى عدو خلف الروم ثم عمى عليهم<sup>(٤)</sup>  
خبرهم فبعث جندا آخر في طلبهم لنصرتهم ، فوجلوهم في أرض الروم ،  
ومعهم الغنائم قد جاءوا بها من الموضع الذي بعثوا إليه ، فإنهم يشاركونهم فيها ،  
للمعنى الذي قلنا ، فكذلك ما سبق .

(١) فهزم الروم  
(٢) عليه

(١) ط با ( بغنائم )  
(٢) با الى دار اخرى

٢١٤٣—ولو بعث سرية إلى أرض الروم ، فأصابوا فيها غنائم ، ثم بعث سريةً أخرى إلى علو خلف الروم ، فلقوا السرية الأولى ، وحضر الشتاء فلم يقدرُوا على الذهاب ، وكتب إليهم الإمام يأمرهم بالرجعة مع أصحابهم ، وينصرتهم ، فخرجوا جميعا بغنائم السرية الأولى ، فلا شركة للسرية الثانية معهم في ذلك .

لأنهم ما دخلوا لنصرتهم ، فكانوا كالتجار في حقهم ، إلا أن يلقوا قتالا بعد انصرافهم ، قبل أن يخرجوا فحيثُذ يشاركونهم فيها بمنزلة التجار .

٢١٤٤—وهذا بخلاف ما لو كانت السرية الثانية مبعوثة إلى ناحية من الروم أيضا .

لأن هناك كل واحدة من السريتين إنما بعثت لقتال الروم ، فكانت [كل] (١) واحدة منهما في حكم المدد للأخرى ، سواء علموا بمكانهم أو لم يعلموا .

٢١٤٥—فإذا التقوا في دار الحرب كانوا شركاء فيما أصابوا .

٢١٤٦—ولو بعث الإمام سرية فأصابوا غنائم ، فخلقوا معها أناسا ، ومضوا أياما فأصابوا غنائم ، ودخلت سرية أخرى فأخذت الغنائم التي خلقوا ، وخرجوا بها إلى دار الإسلام ، ثم

(١) زيادة من باح .

أقبل الذين أتوا بالغنائم الأخرى حتى خرجوا بها إلى دار الإسلام  
فإن الغنيمة الأولى تشترك فيها السريتان جميعا .  
لأن السرية الأولى أصابوها والثانية أحرزوها بدار الاسلام .

٢١٤٧- فأما الغنيمة الأخرى فهي للذين مضوا خاصة ،  
لا شركة فيها للسرية الثانية ، ولا لأصحابهم الذين كانوا  
تخلفوا مع الغنائم الأولى .

لأنهم هم الذين أصابوها وأحرزوها بالدار ، لم يشاركهم في شيء من ذلك  
غيرهم .

٢١٤٨- ولو بعث الإمام سريةً فأصابوا غنائم ، ثم أسلم رجل  
في دار الحرب ، فقتل قوما منهم ، وأخذ أموالهم ، والتحق  
بالسرية ، ثم خرجوا إلى دار الاسلام ولم يلقوا قتالا ، فللسرية  
شركة مع الرجل فيما أصاب .

لأنه أحرزه بمنعتهم ، وشاركوه في إحراز ذلك بدار الاسلام .

٢١٤٩- ولا شركة للرجل مع السرية فيما أصابوا .

لأنه التحق بهم على قصد النجاة من المشركين ، فكان حاله كحال التاجر  
يلتحق بالسرية بعد إصابة الغنيمة .

٢١٥٠- وإن لقوا قتالا بعد ما التحق بهم الرجل اشتركوا  
في المصاب كله .

لأن الرجل قاتل عن غنائمهم فيشركهم فيها كالتاجر .

٢١٥١- وكذلك لو كان الرجل الذى التحق بهم أسيرا فى دار الحرب ، أسيرَ قبل ذلك بزمان .

لأنَّ حاله كحال الذى أسلم منهم فإنه لا (١) ينقذُ له سببُ الاستحقاق معهم ، وإنما قصد النجاة بالاتحاق بهم .

٢١٥٢- وإن كان مأسورا من هذه السرية والمسألة بحالها ، فإنه يشاركهم فيما أصابوا ، وإن لم يلقوا قتالا ، لأنه كان انعقد له سبب الاستحقاق معهم ، ثم اعترض له عارض غير قاذح فى ذلك السبب ، فإذا زال صار كأن لم يكن .

٢١٥٣- فإن لم يلتحق هذا الأسيرُ بهم حتى خرجوا إلى دار الإسلام فلا شركة للسرية مع الأسير فيما أصاب .  
لأنهم ما شاركوه فى الإصابة ولا فى الإحراز .

٢١٥٤- ولا شركة له معهم فيما أصابوا بعد ما أسر هو .  
لأنه ما شاركهم فى الإصابة ولا فى الإحراز .

٢١٥٥- ولكنه يشاركهم (٢) فيما كانوا أصابوا قبل أن يؤسر .  
لأنه شاركهم فى الإصابة فثبت حقُّه فيها .

٢١٥٦- ثم بالأسر لا يبطل ما كان ثابتا فى (٣) حقه .

(١) ح ط ( لم ينقذ )

(٢) با ط ( شاركهم )

(٣) با ط ( من )

وحالُه في ذلك كحال السرية التي امتنعت (١) في دار الحرب بعد إصابة

الغنيمة .

٢١٥٧- ولو أن سرية حاصروا أهل حصن لهم كنائس خارجة من حصنهم فأرادوا هدمها فقالوا نفلها منكم بألف دينار ، فأخذوها ومضوا في أرض الروم ، ثم جاءت سرية أخرى فأرادوا هدم الكنائس فلا بأس بأن يخربوها ، وإن ثبت عندهم ما جرى بين أهل الحصن وبين السرية الأولى .

لأنهم إنما بدلوا الدنانير ليدفعوا أهل السرية الأولى عما قصدوا من الهدم ، ولينصرفوا عنهم بأنفسهم ، وقد حصل لهم ذلك المقصود ، فكانت السرية الثانية في سعة من هدمها .

٢١٥٨- إلا أن يصالحهم أيضا ، فإن صالحهم على ألف دينار أخرى وأخذوها ثم التقت السريتان في دار الحرب ، اشتركا في الفداءين مع الغنائم كلها .

لأن المأخوذ على سبيل الفداء فيء ، فإنه مأخوذ منهم بطريق القهر ، لأن أهل الحصن ما دفعوا ذلك إلا ليزيلوا قهرهم عنهم ، والمأخوذ بهذا الطريق يكون غنيمة .

٢١٥٩- فإن مرت السريتان بذلك الحصن فليس لهم أن يُخربوا شيئا منه ما لم يخرجوا إلى دار الاسلام ، وقد بينا هذا

(١) يا ( امتنعت ) .

فما سبق أن صلح كل سرية مُطلقا يتقيد بمدة بقائها في دار الحرب ، فإن الخوف لأهل الحرب إنما كان بذلك السبب . فإن خرجوا ثم رجعوا غزاة فلا بأس بتخريبها .

لأن حكم ذلك الصلح قد انتهى بخروجهم إلى دار الإسلام ، إذ حالهم <sup>(١)</sup> في الرجعة كحال جيش آخر ، فلا بأس بهدم ما قدروا عليه .

٢١٦٠- إلا أن يفديه العدو مرة أخرى ، وإن كانوا حين انصرفوا عنها داخلين في دار الحرب قد صار العدو دونها ، وقاتلوا المسلمين عنها ، ومنعوها منهم ، ثم قاتلهم المسلمون حتى أجلّوهم عنها ، فلا بأس بأن يخربوها ؛ أهل السرية وغيرهم سواء في ذلك .

لأنهم حين قاتلوا المسلمين دفعا عنها فقد أحرزوها من المسلمين ، وانتبذ ما كان لهم فيها من أمان <sup>(٢)</sup> بهذا الإحراز .

٢١٦١- وهو نظير ما لو صالحوهم في الابتداء على أن يكفوا عنهم مجانيقهم ، وينصرفوا عن حصنهم ، ففعلوا ذلك ثم رجعوا إليهم ، فوجدوهم قد خرجوا من الحصن وقاتلوهم حتى انهزموا ودخلوا الحصن ، فإنه يحلّ للمسلمين قتالهم وهدم حصنهم . ولو أنهم بعد الخروج من الحصن لم يقاتلوا المسلمين

(١) ح ( وحالهم كحال جيش ) .

(٢) با ح ( الأمان ) .

حتى مروا بهم ، فإن كانوا أخفوا منهم الفداء على أن يكفوا عنهم وعن حصنهم ما داموا في حصنهم حلّ قتالهم أيضا ، لانتهاه الصلح بخروجهم منها . وإن كان وقع الفداء على أن يكفوا عنهم وعن حصنهم ، فليس ينبغي لهم أن يعرضوا لهم ما لم يقاتلوهم . وإن كان ملكهم بعث قوما فأنزلهم الحصن فقاتلهم أولئك الذين بعثوا وبيع المسلمين قتال أهل الحصن وتخريب الحصن والكنايس .

لأن أولئك منهم ، وإنما نزلوا حصنهم لينصروهم ، وليزدادوا قوة بهم ، فكان قتالهم كقتال أهل الحصن .

٢١٦٢- ولو كانت السرية مبعوثة من الجند في دار الحرب ، فأخفوا من أهل الحصن الفداء من كنائسهم ، ثم مضت وجاء العسكر فأرادوا هدم الكنائس ، وعلموا ما صنعت السرية ، فإن كان أهل العسكر عند الصلح بالقرب من الحصن ، على وجه لو استعانت<sup>(١)</sup> بهم السرية قلدروا على أن يعينوهم ، فليس لأهل العسكر أن يخربوا كنائسهم .

لأنهم كانوا رداً للسرية ، والردة<sup>(٢)</sup> في الحكم كالمباشر ، فيما يكون من أمر الحرب

(١) أي ما ( استغاثت ) .

(٢) الردة : العين والناصر



٢١٦٣- ولو كانوا مع السرية حين وقع الصلح لم يكن لهم أن يهدموا الكنائس . بلدون رد المال ، كما لا<sup>(١)</sup> يكون ذلك للسرية ، فكذلك إذا كانوا بالقرب منهم ، بخلاف ما إذا كانوا بالبعد منهم ، فإن حالهم الآن كحال جيش آخر جاء من ارض الإسلام .

ألا ترى أن السرية لو خرجت إلى دار الإسلام قبل الالتحاق بالجيش كان للجيش معهم الشركة في الدنانير المقبوضة ، في المسألة الأولى دون الثانية ، وبه يتضح الفرق .

٢١٦٤- ولو أن السرية المبعوثة من دار الإسلام أصابت غنائم وخلفوها مع أجرائهم ، وخرجوا إلى دار الإسلام ، ثم دخلت سرية أخرى فلقوا الأجراء ، وأصابوا غنائم ، وخرجوا مع الأجراء<sup>(٢)</sup> إلى دار الاسلام ، فغنيمة السرية الأولى تشترك فيها السريتان ، لوجود الإصابة من إحداهما ، والاحراز من الأخرى ، ولا شركة للسرية الأولى فيما أصابت السرية الثانية .

لأنهم لم يشاركوهم في الإصابة ولا في الإحراز .

٢١٦٥- ولو كانت السرية الأولى بعثوا الغنائم مع الأجراء إلى دار الاسلام ، ثم دخلت سرية أخرى فأصاب غنائم ،

(١) لا ( كما يكون ) .

(٢) أ ح ( الأخرى ) .

ثم التقت السريتان في دار الحرب وخرجوا فلا شركة للسرية الثانية في غنائم السرية الأولى.

لأنهم<sup>(١)</sup> ما شاركوهم في الإصابة ولا في الإحراز .

٢١٦٦- ولأهل السرية الأولى الشركة في غنائم السرية الأخرى<sup>(٢)</sup>.

لأنهم شاركوهم في إحرازها بالدار حين التقوا في دار الحرب وخرجوا معهم .

٢١٦٧- فإن لم يلتقوا فلا شركة لهم في ذلك أيضا .

لأن السرية الأخيرة تفردت بالإصابة والإحراز ، فإن أهل السرية الأولى ما كانوا معهم عند القتال ، ولا بالقرب منهم بحيث لو استغاثوا بهم أغاثوهم .

٢١٦٨- ولو أن السرية الأولى خلفوا غنائمهم<sup>(٣)</sup> في دار الحرب ومضوا حتى التقوا مع السرية<sup>(٤)</sup> الأخرى ، فأصابوا غنائم ثم خرجوا ، قبل أن يلقوا الذين خلفوهم مع غنائمهم ، الأولى لأهل السرية الأولى خاصة .

لأن السرية الثانية ما شاركوهم في الإصابة ، ولا في الإحراز ، والغنيمة الثانية بين الذين أحزروها من أهل السريتين .

(١) ح (لأنهم شاركوهم .. لا في الإحراز) .

(٢) ا با (الآخيرة) .

(٣) ح (غنائم) .

(٤) ح (سرية أخرى) .

٢١٦٩- وإن كان الذين مضوا لقُوا السرية الثانية في موضع قريب من الذين خلفوا على الغنائم اشترك الكل في جمع<sup>(١)</sup> ما أصابوا .

لأنه إذا كان بعضهم بحيث يتمكن من أن يُغيث البعض لو استغاثوا بهم فهم بمنزلة جيش واحد ، بعضهم رِذء للبعض وإن كانوا بالبعد منهم فهم بمنزلة عسكريين متفرقين دخلوا أرض الروم من جانبيين .

٢١٧٠- ولو أن السرية التي حاصرت حصنا أصابوا غنائم<sup>(٢)</sup> فيهم سبايا ، ثم لم يقدروا على فتح الحصن ، فسأَلهم أهل الحصن المفاداة بالمال ، فإنه يكره للمسلمين أن يفعلوا ذلك .

لأنه قد ثبت عندنا انتساخ قوله تعالى : « فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ » . بقوله تعالى : « فَاقتلوا المشركين » على ما ذكره السَّدى .

٢١٧١- فإن فعلوا جاز ذلك .

لأن فعلهم حصل في موضع الاجتهاد ، فإن الاختلاف بين العلماء في مفاداة الأسير بالمال ظاهر ، وقد بيناه في السير الصغير .

٢١٧٢- فإن دخلت سرية أخرى فالتقوا مع السرية الأولى لم يشاركوهم في فداء أولئك السبي بخلاف ما تقدم من فداء الكنائس .

(٢) ١ با ، ( أصابوا منهم سبايا ) .

(١) ١ با ( جميع ) .

لأن ما أخفوه عِوَضًا عن السبي بمنزلة الثمن ، فقد كانوا أنبتوا اليدَ على السبي ، ثم سلموهم إلى أهل الحرب بما أخفوا منهم ، فيكون هذا بمنزلة الجيش (١) أصابوا غنائم وياعوها أو قسموها في دار الحرب ثم لحقهم مدد . وأما الكنائس فلم تصر مُحَرَّزَةً لأهل الاسلام على وجه يجوز بيعهم فيها ، فكان ما أخفوا من القداء في حكم مال أصابوه غنيمة ابتداء .

والذي يوضح هذا الفرق أن الإمام لو باع السبي في دار الحرب من تجار المسلمين جاز بيعه ، ولو باع كنائسهم قبل أن تصير الأرض دار الاسلام لم يَجْزُ بيعه .

٢١٧٣- ولو كانت السرية مبعوثة من العسكر في دار الحرب ثم لحقهم العسكر ، والمسألة بحالها ، فإن كان العسكر حين أخفت السرية السبي بالقرب منهم شركوهم في فداء السبي ، بمنزلة ما لو كانوا حضروا معهم . وإن كانوا بالبعد منهم فلا شركة بينهم في ذلك ، إلا أن يكون أميرُ العسكر قد نهي أمير السرية أن يبيع شيئاً من السبي ، أو يفادى به ، فحينئذ يكون فداء السبي بينهم وبين أهل العسكر .

لأنه بعد ما نُهي عن ذلك لا يكون له ولاية البيع ، ففعله لا يكون بيئاً لكنه يكون ردّاً للسبي عليهم ، فكان ردهم بغير شيء ، ثم أخذ منهم مالا بطريق المعاوضة ، فلو كان هذه الصفة كانوا شركاء في المال ، بخلاف الأول ، فهناك حين فوض إليه تدبير السرية مطلقاً فقد ثبت له ولاية البيع ، ويكون

(١) ح با ( جيش .. او اقتسموها ) .

القداء منهم مأخوذاً بطريق الثمن ، فلا شركة فيه لمن يلحقهم بعد ذلك ،  
إلا أن تكون شركته ثابتة في السبي قبل البيع ، بأن كانوا بالقرب منهم .

٢١٧٤- ولو قال أهل الحصن للسرية نهبُ لكم ألف دينار  
تتصدق بها عليكم ، على أن تنصرفوا ، ففعلوا ذلك ، ثم لحق  
بهم العسكر فهم شركاؤهم في المال .

لأن هذا مأخوذ بطريق القداء حين شرطوا عليهم أن ينصرفوا عنهم .  
ألا ترى أنه لا ينبغي لهم بعد ما قبضوا المال أن يعرضوا لهم إلا أن  
يرُدُّوا المال عليهم .

٢١٧٥- وهذا بخلاف ما لو وهبوا لهم المال بغير شرط:  
فانصرفوا عنهم .

لأن المال هناك مأخوذُ بجهة التبرع المخض أو بسبب تعمد المراضاة  
بأن كانوا اشتروا من السرية شيئاً بها فلا يأخذ حكم الغنيمة .

٢١٧٦- ولو باعت السرية منهم شيئاً بألف دينار ، وشرط:  
عليهم أهلُ الحصن في الشراء الانصرافَ عنهم ، فإنه يسلم  
للسرية من ذلك قدر قيمة ما باعوا ، وما زاد على ذلك فهو  
غنيمةٌ بينهم وبين أهل العسكر .

لأنهم إنما أعطوا الزيادة بإزاء ما شرطوا عليهم من الانصراف<sup>(١)</sup> فكان ذلك

(١) ح ( منهم )

غنيمة ، وأما مقدارُ القيمةِ فلَمَّا أعطوه عوضاً عما أخذوا من تلك السرية فيختصون به .

٢١٧٧- ولو أن السرية المبعوث من دار الاسلام أصابت سبياً وغنائم فجعلوها في الكنيسة<sup>(١)</sup> ، وقيدوا السبي فيها ، وأغلقوا الباب عليهم ، ودفنوا الأموال ، ثم مضوا في دار الحرب وجاءت<sup>(٢)</sup> سرية أخرى ففتحوا باب الكنيسة ، وأخذوا الأسارى ، واستخرجوا الأموال ، وخرجوا بها إلى دار الاسلام ، ثم جاءت السرية الأولى ، فهذه الأموال يشترك فيها أهل السريتين .

لأن إحداهما أصابت والأخرى أحرزتها بالدار .

٢١٧٨- فإن لم تنته السرية الثانية إلى تلك الكنيسة حتى خرجت السرية الأولى إلى دار الاسلام من ناحية أخرى ، والمسألة بحالها ، فتلك الأموال كلها للسرية الثانية خاصة .

لأن أهل السرية الأولى حين تركوها في دار الحرب وخرجوا فقد سقطت يدهم عنها من كل وجه ، والتحقّت بسائر أموال أهل الحرب ، مما هو ضائع ليس في يد إحداهما<sup>(٣)</sup> ، فلَمَّا أصابها السرية الثانية وهم الذين أحرزوها .

(١) يا ( كنيسة ) .

(٢) يا ( ثم جاءت ) .

(٣) يا ( أحدهم ) أحد ( ج ) >

٢١٧٩- وكذلك لو كانوا لم يخرجوا إلى دار الإسلام ، ولكن  
عَلِمَ أهل الحرب بحال تلك الكنيسة فجاءوا ، وأخذوا الأموال  
منها ، ثم جاءت السرية الثانية فاستنقذوها من أيديهم ،  
وأخرجوها إلى دار الإسلام ، قبل أن يلتقوا مع السرية الأولى  
فذلك كله للسرية الثانية خاصة .

لأن أهل الحرب بالأخذ صاروا محزين لها ، فلتحق بسائر أموالهم ،  
التي لم يأخذها منهم أحد ، حتى الآن وقد تفردت السرية الثانية خاصة بالأخذ  
والاحراز منها .

٢١٨٠- ولو كان بعض السرية الأولى ترك في تلك الكنيسة  
شيئا من متاعه أيضا ، فإن لم يأخذه أهل الحرب حتى أخذته  
السرية الثانية فهو مردود على صاحبه ، قبل القسمة ، وبعد  
القسمة بغير شيء .

لأنه وجد عين ماله ، فإن أهل الحرب ما أحرزوه ولا علموا به ، حتى يزول  
ملكه بذلك وإن كان أهل الحرب قد أخذوه ثم وجده (١) صاحبه قبل القسمة  
أخذه بغير شيء ، وإن وجده بعد القسمة أخذه بالقيمة .

لأن أهل الحرب صاروا محزين له بنفس الأخذ ، لكونه في دارهم .  
والله الموفق .

## باب ما يأخذه الرجل في دار الحرب فيكون أهل العسكر فيه شركاء (١) وما لا يكون

٢١٨١- ولو أن رجلاً من أهل العسكر صار في دار الحرب ، وأصاب عسلاً ، أو لؤلؤاً أو جوهراً ، أو معدن ذهب ، أو فضة ، فذلك كله فَيٌّ .

لأنه مالٌ تمكن من أخذه في دار الحرب بقوة الجيش ، والجيش حين دخوله فقد كان قصدهم إعلاء كلمة الله تعالى واعزاز الدين ، فكل مال يصل إلى يد بعضهم في دار الحرب ، باعتبار قوتهم ، فهو غنيمة .

وتحقيق ما ذكرنا أنه ما كان يتمكن من إثبات اليد على هذا المال مالم يصل إلى هذا المكان ، وما وصل إلى هذا المكان إلا بقوة الجيش ، فكانوا ردّاً له في السبب الذي يتمكن به من أخذ هذا المال .

٢١٨٢- وإن كان باعه قبل أن يعلم الأمير به من تاجر ، وأخذ ثمنه ، فرأى الإمام أن يُجيز بيعه فإنه يأخذ الثمن فيجعله في الغنيمة .

لأن أهل العسكر كانوا شركاءه فيما باع قبل البيع ، فيكون لهم الشركة في الثمن أيضاً .



٢١٨٣- ولو كان احتش حشيشا وباعه جاز ذلك ، وكان الثمن طيبا له ، وكذلك لو كان يستقي الماء على ظهره أو دابته فيبيعه .

لأن الحشيش والماء مباح ليس من الغنيمة في شيء ، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أثبت فيهما شركة عامة بين المسلمين بقوله : « الناس شركاء في ثلاث : في الماء والكلا والنار » . فإذا لم يأخذ حكم الغنيمة بأخذه كان هو المنفرد بإحرازه ، فيكون مملوكا له ، فإذا باعه طاب ثمنه له بخلاف ما تقدم .

٢١٨٤- ولو كان قطع خشبا أو حطبا وباعه من تاجر في العسكر أخذ الأمير الثمن منه فجعله في الغنيمة .

لأن الحطب والخشب مال مملوك فيكون كسائر الأموال .

ألا ترى لو أن رجلا أخذ من أرض رجل كلاً أو من بئر ماء في دار الاسلام كان ذلك له ، ولو باعه كان الثمن طيبا له ، فإذا أخذه في دار الحرب أولى أن يكون ذلك له . ولو أخذ خشبا أو حطبا من شجر نابتة في أرض ، لم يُنْبِئْهُ أحدٌ كان صاحب الأرض أحق به حتى لو باعه الآخذ لم يجز بيعه ، ولو استهلكه ضمن قيمته لصاحب الأرض . فتبين أن الحطب بمنزلة سائر الأموال التي يتحقق فيها الإحراز بالمكان ، وأن الكلاً والماء لا يتأتى ذلك فيهما ، وإنما يكون الإحراز فيهما باليد خاصة .

٢١٨٥- ولو كان باع الحطب من جندي للوقود أمر برد الثمن على المشتري .

لأن ما باع كان من الغنيمة ، والبائع والمشتري في الانتفاع به على السواء  
فهذا يلزمه رد الثمن عليه ، بخلاف ما إذا باعه من تاجر .

٢١٨٦- وكذلك لو كان المبيع طعاما من الحنطة والعسل ،  
أو علف الدواب ، من الشعير ، والقت<sup>(١)</sup> ، والتبن فإن هذا كله  
من الغنيمة ، ولكل واحد من الغائمين حق الانتفاع به .

وهذا تبين أن القت من جملة الأشجار لا من الحشيش ، حتى لو أخذه  
من أرض غيره فلصاحب الأرض أن يسترده منه . قال رضى الله تعالى عنه :  
وكان شيخنا الإمام شمس الأئمة رحمه الله يُفتى بأنه بمنزلة الحشيش ، فإنه  
تافه لا قيمة له قبل الأخذ ، في أكثر المواضع ، ولكن ما ذكره محمد رحمه الله  
أصح ، فإن الحشيش ما ينبت على وجه الأرض ، ولا يقوم على ساق ، والشجر  
ما يقوم على ساق والقت من جنس ما ينبت على ساق .

٢١٨٧- وقيل في تاويل قوله تعالى « والنجم والشجر يسجدان »<sup>(٢)</sup>

النجم ما ينتشر على وجه الأرض ، والشجر ما ينبت على ساق ، والقت  
من جنس ما ينبت على ساق ، فكان بمنزلة الشجر .

٢١٨٨- ولو ظفر أهل العسكر بحشيش للمشركين ، قد  
احتشوه وأحرزوه ، فأخذ ذلك رجل وباعه ، واستهلكه المشتري ،  
فإن كان المشتري تاجرا كان الثمن في الغنيمة ، وإن كان من  
أهل العسكر كان الثمن مردودا عليه .

(١) القت : حب يرى يأكله أهل البادية بعد دقه وطحنه والواحدة قنة

(٢) سورة الرحمن آية ٦ .

لأنَّ المشركين كانوا أحرزوا هذا وملكوه ، فإذا ظفر به العسكر فأخذوه  
كان في حكم الغنيمة ، بخلاف ما سبق مما لم يحرزه أحد حتى أخذه هذا البائع  
وأحرزه .

٢١٨٩- ولو كان في الجند تاجرٌ وجد في دار الحرب من  
هذا الخشب الخَلَجُ <sup>(١)</sup> فعمل منه قصاعا واخونةً ثم أخرجها  
إلى دار الإسلام فإن الامام يأخذُ ذلك ويبيعه وينظرُ إلى قيمة  
الخشب ، غير معمول ، وإلى قيمته معمولاً ، فيَقْسِمُ الثمن على  
ذلك ، ويعطيه حصّةً عملِهِ ، ويجعلُ الباقي في الغنيمة .

لأنَّ الخشبَ الذي أخذه قبل العمل كان مالا متَقَوِّماً ، فكان من جملة  
الغنيمة ثم هذه الصنعةُ فيها منه استهلاكٌ من وجه ، ولهذا لو فعله الغاصبُ  
بالمفصوب كان ممتلكاً له بالضمان ، إلا أن هاهنا لا يمكن أن يجعل الغاصب  
ضامناً ، لأنَّ استهلاك الغنائم في دار الحرب لا يوجب عليه الضمان ، وإذا لم  
يكن ضامناً لا يملك أصل الخشب ، ثم الصنعةُ التي اتصلت به حتّى ليس من  
الغنيمة في شيء ، وأصل الخشب غنيمةٌ ولا يمكن تمييز <sup>(٢)</sup> أحدهما عن الآخر  
بالقسمة ، فيصار فيه إلى البيع ، وقسمةُ الثمن بمنزلة ما لو هَبَّت الريح على  
ثوب لإنسان وألقته في صبيغ غيره فأنصبغ ، ثم أبيع الثوب أن يغرّم  
لصاحب الصبيغ قيمة صبغه . وعلى هذا لو أخذ جلود الغنم التي كانت تُتْلَبُج

(١) في باب الخلع ولا معنى لها والخلج شجر وهو كسند مصرية . وفي حاشية  
مصطفى فاضل صفحة ٢٤٠ ( قال : ولو كان في الجند تاجر وجد من هذا الخشب الطيخ ،  
أقول التجار بالنون المفتوحة لا بالياء المضمومة والطيخ فعل من جلع المال الشجر كمنسج  
أي دعا أعاليه وقشره والمراد به ههنا الخشب البري الذي تهيأ للصنعة والاخونة . جمع غواف  
وهو ما يؤكل عليه الطعام .  
(٢) ح به ا تعييز .

فجعلها قَرَوًا ، أو اصطاد سمكا وملّحه ، لأنّ المعنى الذى قلنا (١) يجمع الفصول كلها .

٢١٩٠- ولو كان الذى عمل ذلك عملاً (٢) بعد اخراج الغنائم إلى دار الإسلام ، والمسألة بحالها ، فهو ضامن قيمة الخشب ، وكان المعمول له .

لأنّ بعد الإحراز هو ضامن لما يُسْتَهْلَك من المال ، فيتملك محل العمل بالضمان ، قبل العمل ، ثم اتخذا المعمول من ملك نفسه .

٢١٩١- وعلى هذا لو قُسمَت الغنائمُ في دار الحرب ثم أخذ الخشبَ ممن وقع في سهمه وعمل ذلك منه .

لأنّه صار [غاصبا] (٣) ضامنا ، وبالعمل صار مستهلكا له من وجهه ، فيقرّر عليه ضمان قيمته لصاحبه .

وأوضح هذا الفرق بما لو أخذ جلودا ذكية لرجل فديبها وجعلها قَرَوًا كان القَرَو له ، وغرم قيمة الجلود لصاحبها ، لأنّ المقصود مالٌ مضمون قبل العمل .

٢١٩٢- ولو أخذ جلودا ميتة فديبها وجعلها قَرَوًا قَوْمُ القَرَو جُلْدًا غير معمول وقَوْمُ معمولًا ، فإن شاء العاملُ أعطاه قيمة

(١) ح ١٠٠ بيتا .

(٢) ا ب ح ( عمله ) .

(٣) فى ا ه ح .

جلده ذكياً غير معمول ، وإن شاء بيع الفرو وقسم ثمنه على قيمة  
الجلد ذكياً غير معمول ، وعلى قيمته (فروا) معمولاً .

لأن الغاصب لم يكن ضامناً للجلد ما هنا فإنه ما كان (١) متقوماً قبل الدبغ ،  
ولو كان دبغ [الجلد] (٢) دباغاً لا يزيد فيه شيئاً أخذه صاحبه بغير شيء ،  
وإن دبغه بما له قيمة ، ولكن لم يتغير عن حاله ، فلصاحب الجلد أن  
يأخذه ، ويعطيه ما زاد الدبغ فيه وليس له أن يُضَمَّنَه قيمة جلده ، لأنه  
لو استهلكه قبل الدبغ لم يكن ضامناً .

٢٢٩٣ - فكذلك حكم الغنائم قبل الاحراز إذا صنع منها شيئاً

ألا ترى أن واحداً من العسكر في أرض الترك لو أصاب دواباً من هذه  
السمور (٣) موقى فسلخها ثم دبغها وجعل منها فرواً يساوى ألف دينار ثم أخرجه  
إلى دار الاسلام لم يكن له ذلك لأنه ما تمكن منه إلا بقوة الجيش ، فلا يسلم  
له ولكنه يباع على ما ذكرنا .

٢١٩٤ - وكذلك لو أصاب معدن نحاس أو رصاص فجعل  
منه أباريق (٤) ، وكذلك لو كان معدن ذهب أو فضة فاتخذ مما  
استخرج منه الأباريق .

(١) ا. با ح لم يكن مالا متقوماً ج .

(٢) ما بين القوسين في ا هـ م .

(٣) السمور حيوان يرى يشبه ابن عرس يتخذ من جلده قراء جميلة ، منه لونه احمر  
مائل الى السواد .

(٤) با ح ( الأباريق ) .

في قول محمد رحمه الله ، فلما في قياس قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه : يوتخذ منه أباريقُ الذهب والفضة فيُرَدَّ في الغنيمة ، ولا شيء له بسبب صنعة ، بناء على مذهبه أنه لا يَعتبر الصنعة في الذهب والفضة ، ولا تصير العينُ بها في حكم المستهلك ، كما قال فيمن غصب نُقْرةً واتخذ منها قُلْباً (١) وقد بينا ذلك في شرح المختصر . والله الموفق .

---

(١) القلب : البئر ، والجمع قلب وقلب

## باب التجار وغيرهم ما يحل لهم من الغنيمة

٢١٩٥- قد بينا أن من لا شركة له في الغنيمة بسهم أو رضىخ<sup>(١)</sup> فإنه لا يحل له تناول الطعام والعلف من الغنيمة ، لأنه ليس من جملة الغزاة ، وحل ذلك للغزاة كان بطريق الضرورة ، فإنهم لا يقدرّون على حملها من دار الاسلام ، ولا يجلبونها في دار الحرب شراء .

لأنهم مقاتلون للعدو ، لا معاملون معهم .

٢١٩٦- فأما التجار لا تتحقق الضرورة في حقهم .

لأنهم يجلبون ذلك بطريق الشراء .

٢١٩٧- ثم الغزاة يتقوون بما يأكلون ويعلقون دوابهم على نصرة الدين وتحصيل الغنائم في المستقبل بخلاف التجار . ومع هذا لا ضمان على التجار فيما أكلوا من ذلك في دار الحرب .

لأنهم لو استهلكوا ذلك لا على وجه الانتفاع لم يصنوا فعل وجه الانتفاع أولى .

(١) الرضىخ المطاء ليس بالكثير .

٢١٩٨- وكما أن للغزاة أن يتناولوا من ذلك فلهم أن  
يُطعموا من يجب عليهم نفقته من العبيد والنساء والأولاد ،  
إذا كانوا معهم في دار الحرب .

لأن حاجة هؤلاء إلى النفقة كحاجة أنفسهم ، ولو لم يُطعموهم من الغنيمة  
احتاجوا إلى أن يكتسبوا للإنفاق عليهم .

٢١٩٩- وما كان من أجبر لا يقاتل فلا ينبغي له أن يرزأ<sup>(١)</sup>  
شيئا من ذلك .

لأنه لا نصيب له في الغنيمة ، وهو غير مستوجب نفقته على من استأجره ،  
وإنما له الأجر فقط .

٢٢٠٠- والمدد إذا لحق الجيش قبل القسمة والبيع فلهم  
أن يتناولوا من ذلك الطعام والعلف لأنهم شركاء الجيش في  
الغنيمة بعد ما لحقوا بهم .

٢٢٠١- فإن قُسمت الغنيمة أو بيعت فليس لأحد أن يأخذ  
من ذلك شيئا (بلون إذن من وقع في سهمه ، وإن فعل ذلك  
كان ضامنا له بمنزلة سائر أملاكه . ولو أخذ جندي شيئا<sup>(٢)</sup>  
من طعام الغنيمة فأهداه إلى تاجر في العسكر ، لا يريد القتال ،  
لم يُستحب للتاجر أن يأكل ذلك .

(١) يا ( يرد ) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ١ ، ٢



لأن التناول منه مباح للجندى وذلك لا يتعدى إلى الإهداء .

ألا ترى أن المباح له الطعام لا يملك أن يهديه إلى غيره . ولأن الإباحة للجندى لأجل الضرورة ولا ضرورة في الإهداء إلى الغير ، وإذا سقط اعتبار إهدائه كان هذا وما لو أخذ التاجر بنفسه من الغنيمة سواء ، ويستوى أن لو كان الجندى المهدي هو الذي أتى بذلك الطعام من بعض المطامير<sup>(١)</sup> أو غيره أتى به .

لأنه غنيمة في الوجهين .

٢٢٠٢ - بخلاف ما لو احتش الجندى أو استقى ماء ثم بعث به إلى تاجر فلا بأس للتاجر أن ينتفع به .

لأن ذلك ليس من الغنيمة ، وقد صار ملكا خالصا لمن أحرزه ، فله أن يهديه إلى من أحب .

ألا ترى أنه ليس لغيره أن يأخذ شيئا من ذلك بغير رضاه ، وإن كان<sup>(٢)</sup> محتاجا إليه ، بخلاف الطعام فإنه من جملة الغنيمة .  
ألا ترى أن الذي جاء به إذا لم يكن محتاجا إليه فلا بأس لغيره من الغزاة أن يأخذ منه مقدار حاجته .

٢٢٠٣ - وإن كان الآخذ محتاجا إليه فلا ينبغي لأحد أن يأخذ منه شيئا بغير رضاه .

(١) المطورة : العفيرة تحت الأرض تخبأ فيها الحبوب ونحوها .

(٢) ح ١ - وإن لم يكن .

لأنه إنما يأخذه لحاجته ، وقد تَعَيَّنَ لحاجة صاحبه ، وبعد ما استويا في المعنى ، الترجيح يقع بالسبق ، وقد سبقت يَدُهُ إليه فكان هو أحقُّ به عملاً بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : « منى مناخ من سبق » . واستدلّا بمن حضر الجامع ، وجلس في موضع ينتظر الصلاة ، فإنه لا يكون لأحد أن يُزعجه من ذلك الموضع ليجلس فيه بنفسه .

٢٢٠٤- والدليل على الفرق بين الحشيش والطعام أن الحشيش لو أخذه إنسان من المُخْرَزِ بغير إذنه فاستهلكه كان ضامناً له ، والطعام لو أخذه جندي أو تاجر ممن جاء به فاستهلكه لم يكن عليه ضمان<sup>(١)</sup> له .

لأنه من الغنيمة ، والغنيمة لا تضمن بالاستهلاك في دار الحرب .

٢٢٠٥- ولو أن جندياً ذبح<sup>(٢)</sup> شاة من الغنيمة فسلخها وطبخ لحمها ، أو أخذ حِنْطَةً من الغنيمة [فطحنها وخبزها]<sup>(٣)</sup> ثم دعا تاجراً إلى طعامه حتى أكله معه ، أو أهدها إليه لم أر بأساً بذلك .

لأنه قد استهلك طعام الغنيمة بما صنع .

ألا ترى أن الغاصب لو فعل ذلك بملك الغير كان مُتَمَكِّناً<sup>(٤)</sup> ضامناً

(١) إباح ( ضمانه ) .

(٢) بإأده ( أخذ ) .

(٣) زيادة في حاد .

(٤) إباح ( متمكناً ) .

للمغضوب منه ، فإذا فعله بالغنيمة أُولَى أن يصير ممتلكه . ثم الملك يُطْلَقُ له الإِبَاحَةُ والاهْدَاءُ إلى الغير بخلاف ما إذا لم يتغير الطعام عن حاله .

والذى يوضح الفرق بينهما ، أن بعد التغير لو جاءه إنسان فأنقله كان ضامنا له . وقبل ذلك لو أنقله إنسان لم يكن ضامنا ، ثم مبنى الطعام للهبة للأكل على التوسع فيه .

ألا ترى أن العبد المأذون إذا صنع طعاما فدعا إليه غيره بغير إذن مولاه لم يكن يأكل ذلك بأَسْ وكسبه مملوك لمولاه ، فهنا الذى لا يملك فيه لأحد يكون أنسر منه لا محالة .

٢٢٠٦- ولو أن تاجرا ذهب مع الجند إلى بعض المطامير وهى نائية عن العسكر فجاء منها بطعام فلا بأس بأن يأكل من ذلك ويعلف دابته .

لأنه هو الذى أصابه وإنما يثبت حق سائر الغائمين فيه بإصابته ، فلا يكون حقهم فى ذلك مانعا له من الانتفاع به .

ألا ترى أنه لو أصاب مالا آخر كان هو شريكا للعسكر فى ذلك المال ، وإن لم يكن شريكا لهم فيما أحرزوه دونه وكذلك فى الطعام ، ولذلك يشترط أن يأتى به من موضع بعيد . لأن ما كان بالقرب من العسكر فقد صار مأخوفا بقوة أهل العسكر قبل إصابته ، فهو نظير المُخَرَّز يأخذ أهل العسكر دونه .

٢٢٠٧- والغنم والبقر من جملة الأطعمة ، لا بأس لكل

مواحد من الغانمين أن يذبحه ويتناول منه لحاجته في دار الحرب  
حما لم يخرجوا إلى دار الاسلام ، فأما بعد الخروج فلا يحل  
شيء من ذلك إلا عند تحقق الضرورة بشرط الضمان .

لأن الحق يتأكد في الغنيمة بالإحراز ، فحكم الشركة يتقرر في الطعام  
والعلف بتأكد الحق ، كما يتقرر المِلْك بالقسمة والحق بالبيع .

٢٢٠٨- وإن كانوا فصلوا<sup>(١)</sup> من دار الحرب ، ولكنهم في  
الدرب بعد ، في موضع لا يأمن فيه المسلمون الا بالجند العظيم ،  
ولا يقدر أهل الحرب على المقام فيه أيضا ، فهذا وما لو كانوا  
في دار الحرب سواء ، في إباحة تناول الطعام والعلف .

لأن هذه البقاع كانت في يد أهل الحرب ، فكل موضع لا يأمن فيه  
المسلمون ولا يقدرّون على المقام فيه فهو باق على ما كان . ولأن إباحة تناول  
الأجل الحاجة ، والحاجة متحققة في هذا الموضع ، لعوز الطعام والعلف فيه  
بالشراء .

٢٢٠٩- فإذا أخرجوا<sup>(٢)</sup> إلى الموضع الذي يأمن فيه المسلمون  
فقد ارتفعت الحاجة ، وليس لهم أن يتناولوا بعد ذلك شيئا  
من الطعام والعلف .

٢٢١٠- قال : ( ثم ما داموا في دار الحرب فلا فرق في إباحة

(١) فصل من أبلد : خرج منه

(٢) أباحه ( خرجوا ) .

التناول بين أن يكون عند تناول طعام كثير من ذلك الجنس .  
وبين ألا يكون .

لأن باختيار الحاجة صار الطعام مستثنى من شركة الغنيمة ، ما داموا في دار الحرب ، باقيا على أصل الإباحة ، وباعتبار بقاءه على أصل الإباحة يستوى في الانتفاع به المستثنى عنه والمحتاج إليه .

٢٢١١- قال : وإذا ذبحوا غنما أو بقرا للأكل فليردوا جلودها في الغنيمة .

لأن هذا مما لا يدخل تحت مصلحة الأكل ، خصوصا بعد ما جف ، ومستوى في إباحة تناول ما يؤكل على سبيل الغذاء عادة ، سواء كان مما يكون في ذلك الموضع أو مما ينقل إليه من موضع آخر ، وقد بينا فيه خلاف بعض أهل الشافعي في هذا .

٢٢١٢- وما يكون من التوابل للقدور فهو بمنزلة ما يتغذى به .  
لأنه مأكول في الناس عادة .

٢٢١٣- وما يحتاجون إليه في الوقود فالجواب فيه كالجواب في الطعام .

لأن الحاجة إليه معلوم وقوعها ، وإصلاح الطعام للأكل لا يكون إلا به .

٢٢١٤- وكل ما يجوز أن يوقلوا به لطبخهم من أنواع الحطب فكذلك يجوز أن يفعلوا ذلك لبرد أصابهم .

لأن ذلك من أصول حوائجهم .  
ألا ترى أنهم لو أوقدوا للطبخ لم يمنعوا من الاصطلاء بها .

٢٢١٥ - فكذلك إذا أوقدوا للاصطلاء بها في الابتداء ، وكل ما يكون من الأدهان لهم أن يأكلوا <sup>(١)</sup> كالزيت ونحوه ولهم أن يستصبحوا به .

لأنه انتفاع بالعين على وجه يصير مستهلكا فيه من الوجهين ، فأما البذر للسراج فهو كالخشب للوقود ، وكل واحد منهما يعلم وقوع الحاجة إليه ، فيكون مستثنى من شركة الغنيمة .

٢٢١٦ - فأما البنفسج والخيري <sup>(٢)</sup> والزنبق فلا ينبغي لهم أن يستصبحوا بشيء من ذلك ، لأن هذا ليس مما يؤكل <sup>(٣)</sup> عادة .  
لأنه لا يحل لهم الأدهان به ، إذ الأدهان ليس من أصول الحوائج ، فهو كالفالية والطيب لا يجوز لهم أن يتطيبوا بشيء من ذلك .

لأن ذلك ليس من أصول حوائجهم ، فإذا لم يحل الأدهان به فلا استصباح به أولى .

(١) ب ح ا ( يأكلوه ) .

(٢) الخيري : نبات له زهر وعلم على أسفله لأنه الذي يستخرج دهنه ويدخل في الأدوية ويقال للخزامى خيري البر ، لأنه لونه نبات البادية .

(٣) باح ( لأن هذا مما لا يؤكل ) .

٢٢١٧- وكذلك لا ينبغي أن يتناولوا شيئاً من الزنجبيل  
المُرِّي والإهليلج<sup>(١)</sup> الربّي وكذلك من سائر الأدوية التي تؤخذ ،  
وقد صنعها العدو لأن هذه ليست بأطعمة الناس .

يعني أنها ليست من أصول الحوائج ، وما يتعلق بها بقاء النفس ، فلا تكون  
مستثنى من شركة الغنيمة ، بخلاف الطعام .  
ألا ترى أن المرأة تستوجب على زوجها بعقد النكاح النفقة ، ولا تستوجب  
عليه الدواء .

٢٢١٨- إلا أن يبيع الإمام شيئاً من ذلك ، واشتراه رجل ،  
فحينئذ يكون له أن يتناوله .  
لأنه اختص بملكه حين باشر سببه .

٢٢١٩- فإن وجد شيئاً من الأدوية نابتاً في أرضهم فأخذ  
من ذلك ، فإن كان للمأخوذ قيمة في ذلك الموضع فهو من  
جملة الغنيمة ، فلا ينتفع بشيء منه .  
لأن مأخوذه ومأخوذه غيره فيما هو من الغنيمة سواء .

٢٢٢٠- وإن كان شيئاً لا قيمة له في ذلك الموضع فلا بأس  
بأن يتداوى به .

---

(١) الإهليلج : شجر ينبت في الهند وكابل والصين ، ثمرة على هيئة حب الصنوبر  
الكبير .

لأنه بمنزلة الخشيش في جواز الانتفاع به في هذا الموضع ، إذا لم يكن  
مستقوماً ، وإن كان لو نقله إلى موضع آخر يصير مستقوماً .

٢٢٢١- وعلف اللواب فيما ذكرنا قياس طعام بني آدم .

الآن حاجة الغازي إلى علف دابته أصلية ، بمنزلة حاجته إلى الطعام .

٢٢٢٢- وما جاز له أكله جاز أن يعلف دابته أيضا .

الا ترى أن السمن لما جاز له أكله جاز له أن يوقح<sup>(١)</sup>  
دابته ، وكذلك لا بأس له بأن ينتفع بالخل لأنه مطعوم ،  
وهو إدام الطعام ، وهو بمنزلة التوابل في إصلاح المرققة به ، فأما  
الثياب والأواني وسائر الأموال فليس ينبغي لأحد أن ينتفع  
بشيء من ذلك .

الآن حاجته إلى الانتفاع به غير معلوم وقوعها ، فلا يصير مستثنى من  
شركة الغنيمة ولا يباح الانتفاع به ، إلا عند تحقق الضرورة ، فإن عند تحقق  
الضرورة يجوز له أن ينتفع بملك الغير ، فلأن يجوز الانتفاع بالغنيمة أولى .

٢٢٢٣- ثم إذا ذهب الضرورة يردّه في الغنيمة ، ولا ضمان  
عليه في النقصان - بخلاف ملك الغير ، فإن هناك يضمن  
بالاستهلاك ، ويضمن بإدخال النقصان فيه باستعماله ، أما  
الغنيمة [ فلا ] يضمنها بالاستهلاك في دار الحرب ، إلا أن في

(١) وقع حافر الدابة : صلبه بالشحم اللاب إذا رق من كثرة المشي .



الاستهلاك من غير حاجة يؤثبه الأمير ، وعند الحاجة يُعذّره .  
والضرورة <sup>(١)</sup> في الثياب أن يصيبه البرد ، حتى يخاف على  
نفسه ، وفي الأواني بأن يحتاج إلى الأكل والشرب فيها ، وليس  
عنده شيء من ذلك . وكذلك ركوب الدابة ، فقد جاء في الأثر  
أن ركوب دواب الغنيمة من الغلول ، فإن وجد حمارا أو فرسا  
أو بغلا أو برذونا ، ولا حاجة به إلى ركوبها بأن كان عنده  
غيرها ، أو كان راجلا ولكن لم يلحقه عناء شديد ، فليس  
له أن يركبها ، وإن ركب شيئا منها لِيَسْقِيَهَا أو يحمل عليها  
علفا ، أو علف الغنيمة فلا بأس به .

لأن هذا من حاجة ما هو غنيمة ، وهذه الدالة في نفسها غنيمة ، وليس  
له أن يركبها بحاجة نفسه .

٢٢٢٤- ولا يحمل عليها شيئا من متاعه أو علف دوابه التي  
يملكها ، ولا يقاتل عليها أيضا حتى تجيء الضرورة .

وهو المراد من الأثر إن ذلك من الغلول <sup>(٢)</sup> .

٢٢٢٥- والضرورة في الركوب أن يكون قد أعني <sup>(٣)</sup> وهو  
يخاف العدو إن لم يركب ، أو لا يخاف العدو ولكنه قد

(١) بام (والحاجة) .

(٢) الغلول : الضيافة وسيأتي فصل له فيما بعد .

(٣) الإعياء : التعب .

يلتجئ منه الجهد ، بحيث يخاف على نفسه ، أو يكون قد قُتِلَ  
فرسه فلا يستطيع أن يقاتل راجلا ، فحينئذ لا بأس بأن  
يركبه ، وإن تَلَفَ لم يضمن شيئا في الحكم ولا فيما بينه وبين  
الله تعالى .

لأن الركوب مباح له شرعا .

٢٢٢٦- بخلاف ما يستهلكه من غير حاجة ، فإنه لا يكون  
ضامنا في الحكم لعدم تأكد الحق فيه ، ولكن عليه أن يغرم  
قيمة ذلك ، فيما بينه وبين الله تعالى .  
لأنه آثم في الاستهلاك فيفتى بإداء الضمان .

٢٢٢٧- والانتفاع بالأسلحة بمنزلة ركوب الدابة في جميع  
ما ذكرنا متى كان مباحا له شرعا لأجل الضرورة ، فهو غير  
ضامن لما يتلف به في الحكم ، وفيما بينه وبين الله تعالى ، ومتى  
كان آثما في الاستعمال فإنه يفتى بالغرم فيما بينه وبين ربه ،  
وإن كان لا يُجبر عليه في الحكم .  
لأن التوبة تلزمه في هذا الموضع ، وتغام التوبة برَدِّ قيمة ما أتلفه من  
الغنيمة .

٢٢٢٨- والجلال<sup>(١)</sup> للدواب بمنزلة الثياب للناس ، واللُجْمُ

(١) الجَلْدُ : ما نطى به الدابة لتعان .

والسروجُ للدواب بمنزلة السلاح للرجال في جميع ما بينا .  
ولو وجلوا في دار الحرب أَشْنَاناً<sup>(١)</sup> أو صابوناً فأراد بعضهم  
غسل ثيابه بذلك فهو مكروه .

لأن هذا ليس من أصول الحوائج ، فباعتباره لا يثبت الاستثناء من  
شركة الغنيمة .

٢٢٢٩- إلا أن الأشنان إن كان نابتاً في موضع لا قيمة له  
فلا بأس لمن أخذه أن ينتفع به ، وإن كان في موضع له قيمة  
فبأخذه يصير ذلك من الغنيمة ، فهو بمنزلة مأخوذ غيره ، وما  
أحرزه العدو في بيوتهم ، فإن قيل : قد رخص له أن يوقد  
النار بالحطب ، وإن كان له قيمة في ذلك الموضع فلماذا لا  
يُرخص له في غسل الرأس بالخطمي<sup>(٢)</sup> ، وغسل اليد والثياب  
بالأشنان والصابون . قلنا : لأن في الوقود معنى إصلاح الطعام  
الذي هو من أصول الحوائج ، فباعتباره يصير مستثنى من  
شركة الغنيمة ، وذلك لا يوجد في هذه الأشياء ، فلا يصير  
مستثنى

٢٢٣٠- ولو وجد مجمرًا<sup>(٣)</sup> لم يكن له أن يتجمر به .

(١) الأشنان : شجر ينبت في الأرض الرملية لا يستعمل هو أو وماده في غسل الثياب  
والإسدي .

(٢) الخطمي شجرة من الفصيلة الخبازية ، كثيرة النفع ، يلق ورقتها يابسا ويجمصل  
خلا للرأس فينقيه .

(٣) الجمر بكسر الجيم : ما يوضع فيه الجمر مع البخور والعود يتبخر به - ويضمها البخور

لأن هذا ليس من أصول الحوائج كالطبيب .

٢٢٣١- وكذلك لا يوقد به .

لأن هذا ليس من الوقود في الناس .

٢٢٣٢- فإن كان في موضع من أرض العدو ، وذلك خشبهم الذي يوقدون به ، فلا بأس بأن يوقدوا به .  
وعند ذلك يتجمر به أيضا بطريق الأولى .

٢٢٣٣- ولو وجدوا أخونة وقصاعا وأوتادا فليس ينبغي لهم أن ينتفعوا بها للوقود إلا عند تحقق الضرورة .  
لأن هذا بمنزلة الأمتعة لا يستعمل في الوقود عادة .

٢٢٣٤- فأما الخشب الذي هو غير معمول ، فإن كان له قيمة في ذلك الموضع ، فإنه لا يحل الانتفاع به إلا للوقود وإن كان لا قيمة له في ذلك المكان فلا بأس بالانتفاع به ، وقد ذكرنا حكم اتخاذ القصاع والأقداح منه بعد إخراجها إلى دار الإسلام . فأما قبل الإخراج إلى دار الإسلام ، إذا أراد الانتفاع بشيء من ذلك ، فلا بأس به .

لأن قبل الصنعة كان الانتفاع به مباحا له ، باعتبار أنه غير متقدم في ذلك الموضع ، فصنعت لا تحول بينه وبين الانتفاع به أيضا .

٢٢٣٥- وإن أراد الأمير<sup>(١)</sup> قسمة الغنائم<sup>(٢)</sup> في دار الحرب فإنه يأخذ ذلك من العامل فيجعله في الغنيمة ، بعد أن يعطيه قيمة عمله ، بأن يُقَوِّمَ الخشبُ معمولاً وغير معمول ، فإن كان باعها أعطاه فضل ذلك من الثمن ، وإن كان الخشبُ المعمولُ لا قيمة له غير معمول في دار الحرب ، ولا في دار الإسلام ، فهو سالم لصاحبه .

لأنه بعمله صار ما لا متقوماً فيكون كسباً له .  
ألا ترى أن من اتخذ كوزاً من تراب غيره يكون مملوكاً له ، والعطين الذي يتخذ منه القدور في هذا بمنزلة الخشب الذي تعمل منه القِصاع ، على ما بينا .

٢٢٣٦- وإذا ذهب قوم في طلب الغنائم فوجدوا أرمالكاً<sup>(٣)</sup> للمشاركين وأمتعة وطعاماً وسبياً فلا بأس بأن يحملوا ذلك كله على الأرمالك حتى يأتوا به العسكر .

لأن ذلك كله للغانمين ، الحمل وما يحمل عليه ، وإذا ثبت الحكم بهذه العلة في الأمتعة فكذلك في الطعام ، لأنهم إنما يأتون بالطعام لينتفع به الجيش كلهم .

٢٢٣٧- وإن وجدوا شيئاً يسيراً من العلف والطعام ، فأخذه

(١) با ( الاسم ) .

(٢) باح ( الغنيمة ) .

(٣) الأرمالك جمع رمكة : الفرس والبرذونة تتخذ للنسل .

لحاجة أنفسهم ، فإنه لا يستحب لهم أن يحملوه على الأرمالك  
التي للعدو ، ولا على جمرهم وبغالهم ، ولا على عجلهم إلا عند  
تحقق الضرورة .

لأنهم أحق الناس بذلك الطعام ، إذا لم يكن فاضلا عن حاجتهم .

٢٢٣٨- فكان حكمه حكم الطعام الذي أدخلوه من دار  
الإسلام لحاجتهم . ولو وجدوا بقرا وثيرانا وإيلا فلا بأس  
بأن يحملوا عليها ما أخذوا من الطعام لحاجة ، أنفسهم .  
لأن هذا من جملة الطعام أيضا .

ألا ترى أن لهم أن ينبحوه للأكل ويكون<sup>(١)</sup> أنصر به إذا لم يكن فاضلا  
عن حاجتهم ، فكذلك لا بأس بأن يحملوا عليها ما أخذوا من الطعام لحاجة  
أنفسهم بخلاف ما تقدم .

٢٢٣٩- فإن وجدوا الطعام اليسير على الأرمالك ، وذلك  
لا يفضل عن حاجتهم ، فعليهم أن يأخذوا ذلك عنها ويحملوها<sup>(٢)</sup>  
على دوابهم ثم يسوقون الأرمالك عريا إلى المعسكر .  
لأن استدامة الحمل عليها كإنشائه .

(١) با ح ( ويكنون ) .

(٢) ح ( ويجعلوه ) .

٢٢٤٠- ولو كان معهم طعام أدخلوه من دار الإسلام فأرادوا أن يحملوا ذلك على الإبل والبقر من الغنيمة لم يحلّ لهم ذلك إلا عند الضرورة .

لأنها وإن كانت أطعمة فهي من الغنيمة .

ألا ترى أن ما يَفْضُلُ منها عن حاجتهم فليسائر الغائمين أدخله منهم ، والمحمول ملكٌ خاصٌّ لهم ، لا سبيل لأحد على شيء منه ، فلا يكون لهم أن ينتفعوا بما هو من الغنيمة من وجه فيما ليس من الغنيمة في شيء من الوجوه ، بخلاف الطعام الذي أدخلوه لحاجة أنفسهم وإنما يحمل<sup>(١)</sup> طعامهم ومتاعهم عليها بمنزلة ركوبهم إياها .

٢٢٤١- وإن وجدوا غرائر لأهل الحرب فيها الطعام فهذا والأرماك التي يُوجد عليها الطعام سواء .

لأن الغرائر ظروف فهي من الغنيمة لا من الطعام كالأرماك ، وإن وجدوا الأرماك فأرادوا ذبحها وأكلها لم يؤذن لهم في ذلك إلا عند تحقق الضرورة) . وهذا على أصل أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ظاهر ، لأنه يُكره لحم الخيل كما هو قول ابن عباس ، رضي الله تعالى عنهما ، فلا يكون الخيل من جملة الطعام في الغنيمة ، وعلى قولهما وإن كان أكله مباحا للمالكه ولكن ما يكون من جملة الغنيمة لا يعد من جملة الطعام ، الذي يُرخص لكل واحد منهم في الاختصاص به أكلا ، إلا أن يكون معدا لذلك عرفا ، أو منصوبا عليه شرعا ،

(١) با ح ( حمل ) .

ومنفعة الأكل في الأنعام منصوص عليه قال الله تعالى : «ومنها تأكلون» (١) .  
وفي الخيل غير منصوص عليه ، وهو مما لا يعتاده الناس غالباً أيضاً ، وإنما  
الغالب عليها الركوب (٢) . فلهذا يكره ذبحها وأكلها في الغنائم إلا من ضرورة .

٢٢٤٢ - وإن رأى الأمير (٣) أن يمنعهم من تناول الطعام والعلف  
فلا بأس بذلك ، إذا كان على وجه الاعتبار (٤) والنظر منه لهم  
بأن كانوا أغنياء عن ذلك .

ألا ترى أنه لو رأى أن يبيعها أو يقسمها في دار الحرب  
كان ذلك نافذاً منه ، ويرتفع به حكم إباحة التناول ، فكذلك  
إذا رأى أن يمنعهم من التناول . إلا أن يكونوا محتاجين إلى  
ذلك ، فحينئذ يكره له أن يمنعهم من التناول أصلاً ومنعهم  
من التناول إلا بضمن .

لأنه يقصد إلى رخصة شرعية فيريد رفعها برأيه مع حاجة الناس إليها ،  
وذلك منهي عنه ، بمنزلة ما لو منعهم من الانتفاع بالماء للعامة ، أو التطرق في  
الطريق الجادة .

٢٢٤٣ - فإن فعل ذلك وأخذ منهم الثمن فجعله في الغنيمة  
ثم رُفِعَ إلى قاض آخر يرى خلافه فإنه يُمضَى قضاءه .  
لأن ذلك حصل منه في موضع الاجتهاد ، وقد بينا أن قضاء مثله في  
المجتهادات نافذ . قال :

(١) سورة المؤمنون آية ١٦ قال تعالى ( ولكم فيها منافع ومنها تأكلون )

(٢) باح ( أنها للركوب ) .

(٣) يا ( الإمام ) .

(٤) باح ( الاجتهاد ) .



—وقد قال بعض الناس لا ينبغي للأمير أن يعرض  
بشيء من ذلك المال وإن كان الناس عنه أغنياء .

ولم يتبين هذا المخالف من هو ، فكأنه اعتمد ما ذكرنا من النكته أنه  
يمنعهم من الرخصة (١) الشرعية ، ولكن علمنا رحمهم الله تعالى قالوا : بثبوت  
الرخصة لأجل الحاجة ، فمقد تحقق الحاجة هو في منعهم عن الرخص (٢) قاصد  
إلى الإضرار بهم ، لا إلى توفير المنفعة عليهم ، حتى لو كان في ذلك منفعة  
ظاهرة للمسلمين ، كان هو في سعة من أن يفعله أيضا ، فأما في غير موضع  
الحاجة فهو ناظر لهم ، وله ولاية النظر ، ولو لم يكن فيه سوى أن عند المنع  
لا يُتسرفون في التناول من طعامهم ، وعند الإطلاق يسرفون في التناول من  
طعام الغنيمة لكان هذا كافيا ، في سعة الرأي والاجتهاد له في المنع .

٢٢٤٤—وما وجدوا في منازل أهل الحرب من طين قد أحرزوه  
لغسل الرأس ، أو من الطين الذي للدواء ، فليس أحبُّ لهم  
أن يستعملوا شيئا من ذلك من غير حاجة .

لأن بالإحراز صار ذلك مملوكا لهم ، وما يصاب من ملكهم بطريق القهر  
يكون غنيمة ، وهذا الاستعمال ليس من أصول الحوائج .

٢٢٤٥—فإن وجدوا طينا لم يُحرزوه فإن كان له قيمة في  
ذلك الموضع (٣) فلا بأس بأن يستعملوه .

وهذا وما تقدم من نظائره سواء .

(١) يا ( رخصة شرعية ) .

(٢) يا ( الترخص ) .

(٣) يا ج ( هي ) . الموضع فهو أيضا من الغنيمة وإن كان لا قيمة له في ذلك الموضع  
فلا بأس .

٢٢٤٦- وكذلك الحكمُ فيما وجلوا من دم الأخوين<sup>(١)</sup> والحرملُ ،  
بخلاف الوقود فإنهم وإن وجلوا من ذلك ما قد أحرزوه فلهم  
أن ينتفعوا به .

وهو استحسان ، وفي القياس لا يكون لهم ذلك إلا باعتبار<sup>(٢)</sup> الحاجة  
ولكن قد بينا أن الوقودَ يتحقق فيما هو من أصول الحوائج .

٢٢٤٧- فإن وجلوا أوتادا أو عمودا لفسطاط ، قد جعله  
أهل الحرب ، فهذا مال متقومٌ من جملة الغنيمة ، فلا ينبغي  
لأحد منهم أن ينتفع به من غير حاجة ، وكذلك ما وجلوا من  
خشب أحرزه أهل الحرب لغير الوقود ، فجعل بعضهم من ذلك  
أوتادا أو قصاعا ، لم ينبغ له أن ينتفع بشيء من ذلك .

لأن حكم الغنيمة ثابتٌ في أصله ، وإن لم يكن ثابتا في الصنعة ، حتى أن  
على الإمام أن يبيع ذلك ويقسم الثمن على قيمته غير معمول ، وعلى قيمته  
معمولا ، فيعطيه حصّة عمله ، ويجعل الباقي في الغنيمة ، أو يعطيه حصّة قيمة  
عمله ، ويجعل ذلك في الغنيمة .

٢٢٤٨- وكذلك لو كان الصانع هو الذي أخذ الخشب من  
شجرهم ، وكان له قيمة في ذلك الموضع ، فإذا لم يكن له قيمةٌ

(١) دم الأخوين : الضم - والحرمل : نبت جبه كالسم

(٢) با ( عند الحاجة ) .

فَلَا بِأَسْ بَأَنَّ يَنْتَفِعَ بِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، فَإِذَا خَرَجَ إِلَى دَارِ  
الْإِسْلَامِ فَحُكْمُهُ كَحُكْمِ مَا سَبَقَ .

لَأَنَّ الْأَصْلَ غَنِيمَةٌ فِي الْوَجْهَيْنِ ، وَلَكِنْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِنَّمَا صَارَ غَنِيمَةً  
بِأَنَّهُ ، وَهُوَ مَا قَصِدَ بِأَخْذِهِ سِوَى الْإِنْتِفَاعِ بِهِ ، فَجُعِلَ انْتِفَاعُهُ بِهِ مَقْلُومًا  
بِاعْتِبَارِ قَصْدِهِ ، وَهَنَّاكَ قَدْ كَانَ ذَلِكَ غَنِيمَةً بِاعْتِبَارِ الْاِسْتِیْلَاءِ عَلَيْهِ ، بَعْدَ  
إِحْرَازِ الْمُشْرِكِينَ لَهُ ، فَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ . ثُمَّ ذَكَرَ حَلِیْثُ  
عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ، أَنَّهُ كَانَ يَلْمُرُ أَهْلَ  
الْعُسْكَرِ إِذَا فَصَلُوا مِنَ الدَّرَبِ أَنْ يَرُدُّوا الْأَوْتَادَ فِي الْغَنِيمَةِ .

٢٢٤٩- قَالَ : وَلَا بِأَسْ بَأَنَّ يَدْنُوهُمْ سِرُوجُهُمْ وَجُلُودَهُمْ الَّتِي  
يَقَاتِلُونَ عَلَيْهَا بِالزَّيْتِ وَالشَّحْمِ الَّذِي يَصِيبُونَهُ ، فِي دَارِ الْحَرْبِ ،  
فَإَمَّا مَا حَمَلُوا مِنْ ذَلِكَ مَعَهُمْ لِلتَّجَارَةِ لَا لِلْقِتَالِ فَلَا يَنْبَغِي لَهُمْ  
أَنْ يَدْنُوهُمْ بِهِ شَيْئًا <sup>(١)</sup> مِنْ ذَلِكَ .

وَالْقِيَاسُ فِي الْكُلِّ وَاحِدٌ ، لِأَنَّ مَا أَصَابَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْغَنِيمَةِ ، وَلَكِنَّهُ اسْتَحْسَنَ  
فَقَالَ :

٢٢٥٠- لَهُمْ أَنْ يَأْكُلُوا ذَلِكَ لِيَتَقَوَّوْا بِهِ عَلَى الْقِتَالِ ، فَكَذَلِكَ  
لَهُمْ أَنْ يَدْنُوهُمْ بِهِ مَا يَسْتَعْمَلُونَهُ فِي الْقِتَالِ بِادْنَائِهِ فَمَا [دَهَان] <sup>(٢)</sup>  
مَا حَمَلُوهُ لِلتَّجَارَةِ مَعَهُمْ لَيْسَ مِمَّا يَحْصُلُ لَهُمْ بِهِ التَّقْوَى عَلَى  
الْقِتَالِ .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مِنْ بَاطِنِ .

(١) بَا ( يَدْنُوهُمْ بِشَيْءٍ ) .

فهو نظير التجار في العسكر لا يكون لهم أن يتناولوا شيئا من ذلك .

٢٢٥١- ولو أودع الأمير شيئا من الغنائم في دار الحرب مسلما فاستهلكه لم يكن ضامنا .

لأن الحق فيه غير متأكد قبل الإحراز ، فاستهلاكه قبل الإيداع وبعده سواء إذ الإيداع ليس من الإحراز فليس .

- وللإمام أن يؤدبه .

لأنه خان فيما إلتصقه .

٢٢٥٢- ولو استهلكه قبل الإيداع أدبه على ذلك فبعده أولى ، إلا أن يكون طعاما فأكله فحينئذ لا يؤدبه فيه ، إذا كان من جملة الغنائم ، كما لو أكله قبل الإيداع ، ولو كان قال له : إن استهلكته فأنت ضامنٌ له كان هذا الشرط باطلا .

لأنه مخالف لحكم الشرع من حيث اشتراط الغنم على الأمين ، واشتراط الغنم قبل تأكيد الحق فيه بالاحراز .

٢٢٥٣- وإن قال جين دفعه إليه : هو عليك بقيمته ، أو هو عليك بألف درهم ، فرضى به القابض فهذا بيع .

لأنه صريح<sup>(١)</sup> بالبيع الصحيح ، أو بالبيع الفاسد ، والبيع فاسدا كان

(١) ح ، ( ص ٦ )

أو صحيحاً بمنزلة الأحرار من الإمام ، فإن الملك يثبت له أمابنصيبه<sup>(١)</sup> أو عند القبض كما يثبت<sup>(٢)</sup> بالقسمة .

٢٢٥٤- ولو نقل أمير العسكر لسرية بعثها الربع بعد الخمس فجاءوا بطعام فلا بأس بأن يتناولوا منه وإن كانوا أغنياء عنه ، أهل العسكر وأهل السرية في ذلك سواء .

لأن التنفيل لا يؤثر في حكم تناول الطعام والعلف ، فإن حق المنفل<sup>(٣)</sup> بمنزلة مناهم الغائمين ، وفي السهام التفاوت بين الفرسان والرجال ثابت ، ولم يمنع ذلك التشوية بينهم في إباحة تناول ، فذلك النفل .

٢٢٥٥- ولو نقل للسرية جميع ما أصابت فلا بأس لأهل السرية أن يتناولوا منها ، لقيام شركتهم فيها بسهامهم ، وليس لأهل العسكر أن يتناولوا من ذلك شيئاً .

لأنه لا نصيب لهم فيه فحالهم فيما جاء به أهل السرية بعد التنفيل كحال التجار في الغنيمة .

٢٢٥٦- ولو كان الأمير قال للسرية : من أصاب منكم شيئاً فهو له خاصة فليس لأحد منهم أن يتناول من طعام قد أخذه صاحبه إلا بالثمن ، أو أن يعطيه<sup>(٤)</sup> صاحبه .

(١) باح ( بنفسه ) .

(٢) ح با ( كما يثبت الحق بالقسمة ) .

(٣) با و النفلين .

(٤) با ح ( بطمسه ) .

لأن هذا التنفيل بمنزلة القسمة ، فكل من أصاب شيئاً بعد هذا فقد  
اختص بملكه ، ولا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه ، فإن تناول رجل  
من ذلك شيئاً بغير رضا من أصابه فهو ضامن له ، كما هو الحكم في الغنائم  
بعد القسمة .

ألا ترى أن أحدهم لو أصاب جارية فاشترها بحصته فله أن يطأها ،  
وهذا قول محمد رحمه الله تعالى ، فلما عند أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه يكره  
له أن يطأها ، وقد بينا هذا في السير الصغير .

٢٢٥٧- ولو لم ينقل الأمير للسرية شيئاً فاستأجر أميرهم  
قوما يسوقون الغنائم إلى العسكر جاز ذلك من جملة ما أصابوا .  
لأن الأمير إنما أرسله للقتال وإحراز الغنائم ، فيكون ذلك [إذناً له] <sup>(١)</sup> فيما يحصل  
به الإحراز وهو السوق دلالة ، وإن لم يصرح بذلك .

٢٢٥٨- ثم ينبغي للأمير العسكر أن يبيع مما جائوا به من  
الطعام ما يؤدى أجر الأجراء ويخلي ما بين الناس وبين ما بقي  
حتى يأكلوا ، وهذا إذا لم يصب أهل العسكر غنيمة أخرى ،  
فإن كانوا أصابوا أعطى <sup>(٢)</sup> [أجر] الاجراء من ذلك ، وخلي بين  
الناس وبين ما جاء به أهل السرية من الطعام والعلف ليأكلوا  
بقدر حاجتهم . فإن أكلوا ذلك كله قبل أن يُباع فلاأجراء  
مقدار أجرهم ، فلا ضمان على أحد فيما يأكل منه ، ولكن إن

(١) ما بين القوسين في باح .

(٢) ما بين القوسين من يا .

غَنِمُوا أُخْرَى قَبْلَ أَنْ يَخْرُجُوا <sup>(١)</sup> إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ أُعْطِيَ مِنْ ذَلِكَ أَجْرَ الْأَجْرَاءِ وَإِلَّا أُعْطَاهُمْ أَجْرُهُمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ .

لأن هذا دين وجب لحاجة المسلمين فيقتضيه من مال المسلمين ، ولأن الغُرمَ مقابل بالغنم . والله الموفق .

---

(١) ياح ( قبل الخروج )

## باب ما جاء في الغلول (١)

٢٢٥٩- وإذا وُجِدَ الغلولُ في رَحْلٍ رَجُلٍ أَوْجَعَ ضَرْبًا ، ولم يبلغ به أربعين سوطًا .

لأنه ارتكب جريمة ليس فيها حدٌ مَقْدَرٌ فَيُعْزَرُ عليها ، ولا يبلغ بالتعزير شيئًا من الحدِّ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : من بلغ حدا في غيره (٢) فهو من المعتدين .

٢٢٦٠- ولا يُحْرَقُ رَحْلُهُ بما صنع .

لأنه خائن ، والخيانة لا توجب عليه إحراق رَحْلِهِ .

- ولا قَطَعَ عليه أيضا .

لأنه ليس بها نصيبا ، ومن سرق مالا له فيه نصيب لم يلزمه قطع للشبهة .

٢٢٦١- وهذا قول الجمهور من الفقهاء ، فأما أهل الشام كانوا يقولون يُحْرَقُ رَحْلُ الغالِّ ، ويروون فيه حديثا عن الحسن رضي الله تعالى عنه قال : يؤخذُ الغلول من رَحْلِهِ ثم يُحْرَقُ رَحْلُهُ إلا أن يكون فيه مُصْحَفٌ . وأصحاب الحسن

(١) الغلول اسم خاص لا يؤخذ من الغنم ( باريس )

(٢) بأ ح ( غير حد )



يروون عنه موقوفاً . وقد ذكر الأوزاعي عن الحسن هذا الحديث مرفوعاً ، ولكن الفقهاء لم يوضحوا هذا الحديث ، لأنه شاذ يرويه مجهول ، لا يُعرف ، فإن الأوزاعي لم يذكر اسم الرجل الذي بينه وبين الحسن ، ثم هو مخالف للأثر المشهورة .  
وقد ذكر في الكتاب بعضها .

٢٢٦٢- ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحق الوعيد بكل من ظهر منه غُلُولٌ ، ولم يشتغل باحراق رجل أحد . فمن ذلك حديث مدغم عبد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد وهبه له رفاعَةُ بن زيد ، فيينا هو بحذاء رجل النبي ، عليه الصلاة والسلام ، إذ جاءه سهم عائرٌ فقتله ، أي لا يدري من رمى به ، فقال الناس : هنيئاً له الجنة . فقال صلى الله عليه وآله وسلم : « كلاً والذي نفسي بيده إن الشُّمْلَةَ <sup>(١)</sup> التي أخذها يوم خيبر من الغنائم ، لم تُصِبْها القسيمة ، لتشتعل عليه ناراً . فلما سمع الناس ذلك جاء رجلٌ بشاركٍ أو بشراكين ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : « شراك <sup>(٢)</sup> من نار . وقيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : استشهد فلان فقال : « كلا إني

(١) الشُّمْلَةُ : كساء من صوف أو شعر يتلفى به ويلتف به ، شقة من الثياب تاهل بوضع بها ويتلف .  
وفي رواية البخاري : ان الشُّمْلَةَ التي أصابها يوم خيبر من الغنائم لم تُصِبْها القسيمة ...  
(٢) شراك أو شركاء من نار .

رَأَيْتَهُ يُجَرُّ إِلَى النَّارِ بَعْبَاقَةً غَلَّهَا . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ  
 اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا : مَا ظَهَرَ الْغُلُولُ فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا أُلْقِيَ فِي  
 قُلُوبِهِمُ الرُّعْبُ وَلَا فَشَا الرِّبَا فِي قَوْمٍ إِلَّا كَثُرَ فِيهِمُ الْمَوْتُ ، وَلَا  
 نَقَصَ قَوْمٍ الْمَكْيَالُ وَالْمِيزَانُ إِلَّا قُطِعَ عَنْهُمْ الرِّزْقُ ، وَلَا حَكَمَ  
 قَوْمٌ عَلَى قَوْمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الدَّمُ ، وَلَا نَقَضَ قَوْمٌ  
 الْعَهْدَ إِلَّا سُلِّطَ عَلَيْهِمُ الْعَدُوُّ . وَلَمَّا قَالَ رَجُلٌ لِسُلَيْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ  
 تَعَالَى عَنْهُ : إِنِّي أَخَذْتُ خَيْطًا مِنَ الْغَنِيمَةِ فَخَطْتُ بِهِ ثَوْبِي قَالَ :  
 كُلُّ شَيْءٍ وَقْدَرُهُ . فَهَذَا كُلُّهُ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمِ الْوُزْرِ فِي الْغُلُولِ  
 وَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِحْرَاقُ الرَّحْلِ .

لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز .

وقال جابر ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَيْسَ فِي الْغُلُولِ قَطْعٌ وَلَا نِكَالٌ . وَهَذَا تَصْرِيحٌ  
 بِتَنَقُّ إِحْرَاقِ الرَّحْلِ ، فَإِنْ ذَلِكَ أَعْظَمُ النِّكَالِ .

٢٢٦٣- وَكَمَا لَا يُحْرَقُ رَحْلُ الْغَالِ لَا يَحْرَمُ سَهْمُهُ مِنْ<sup>(١)</sup>

الْغَنِيمَةِ وَلَا مِنَ الْعَطَاءِ .

لأنه لو سرق مالا ، لَا نَصِيبَ لَهُ فِيهِ ، لَا يَحْرَمُ<sup>(٢)</sup> سَهْمُهُ بِهِ ، فَإِذَا كَانَ لَهُ  
 فِيهِ نَصِيبٌ أَوَّلٌ .

وَالَّذِينَ يَقُولُونَ بِإِحْرَاقِ رَحْلِهِ يَقُولُونَ لَا يُحْرَقُ الْمَصْحَفُ وَلَا الْحَيَوَانُ  
 وَلَا السِّلَاحُ ، فِيهِ يُقَاسُ سَائِرُ الْأَمْتَةِ .

(١) سَهْمُهُ (٢) سَهْمُهُ  
 (٣) لَا يَحْرَمُ (٤)

فإن قالوا . إنما لا يُحرق الحيوان لحق المثلّة . فينبغي لهم أن يلبخوه  
ثم يحرقوه . وإن قالوا . لا يُحرق السلاح لأنه يُتَّقَى به على القتال . فكذلك  
سائر الأمتعة .

لأن الغازى لا يستصحب فى العادة إلا ما يحتاج إليه للقتال .

٢٢٦٤- والدليل على ضعف هذا الحديث المروى فيه أن  
الغلول فيما نرى ما كان فى زمن من الأزمنة أكثر منه فى زمان  
رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، لكثرة المنافقين والأعراب<sup>(١)</sup>  
الذين يَغْزُونَ معه ، وهم كانوا أصحابَ غلول ، وكان الوحيُ  
ينزل على رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، بما يفعلون  
وما يعتقدون . وأهلُ المغازى لم يدَعُوا شيئا مما فعله رسول الله ،  
صلى الله عليه وآله وسلم ، فى مغازيه الا روَوْه ، فلو كان أحرق  
رجلٌ أحد لنقلوا ذلك مستفيضا ، وحيث لم يوجد ذلك فى  
شيء من الكتب المشهورة عرفنا أن الحديث لا أصل له ، ثم  
فيه إثباتٌ حدٌ بحديث شاذ وإثبات ما يخالفُ الأصول ،  
مما يثبتُ مع الشبهات ، بمثل هذا الحديث<sup>(٢)</sup> الشاذ لا يجوز ،  
فكيف يثبتُ به ما يندرى بالشبهات ؟ !

أرايتم - ثيابه التى عليه ؟ أتحرق ويتركُ عريانا فلعله لا  
يؤمن عليه أن يموت من البرد .

(١) با ح ( فى الأعراب ) .

(٢) با ( بمثل هذه الشهادة ) .

أَرَأَيْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَحْلٌ ؟ أَيْحَرَقُ مَتَاعُهُ الَّذِي فِي بَيْتِهِ  
بِالشَّغَرِ أَوْ مَا عِنْدَهُ مِنْ وَدِيعَةٍ أَوْ عَارِيَةٍ لِإِنْسَانٍ فِي رَحْلِهِ ؟

أَرَأَيْتُمْ رَجُلَيْنِ أَعَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ مَتَاعًا ، ثُمَّ غَلَّ  
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، أَيْحَرَقُ مَا عِنْدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ مَتَاعِ  
صَاحِبِهِ ؟

أَرَأَيْتُمْ قَوْمًا مُجْتَمِعِينَ فِي رَجُلٍ غَلَّ بَعْضُهُمْ ، وَعَلِمَ بِهِ أَصْحَابُهُ  
وَلَمْ يُخْبِرُوا بِمَا صَنَعَ أَيْحَرَقُ مَتَاعَهُ خَاصَّةً أَوْ مَتَاعَهُمْ بَكَمَانِهِمْ  
عَلَيْهِ ؟

واستكثر من الشواهد في تَبْعِيدِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ بِحَرَقِ رَحْلِ الْغَالِ ثُمَّ ذَكَرَ  
الْأَصْلَ الَّذِي بَيَّنَّا فِي كِتَابِ الْإِسْتِحْسَانِ .

٢٤٦٥- إِنْ الْكِبَارِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، رَضَوْنَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْهِمْ ،  
كَانُوا لَا يَعْمَلُونَ بِخَبِيرٍ <sup>(١)</sup> . الْوَاحِدُ حَتَّى يَشْهَدَ بِهِ غَيْرُهُ مَعَهُ  
أَوْ حَتَّى يَحْلِفَ كَمَا هُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، فَإِذَا  
كَانَ هَذَا مَذْهَبَهُمْ فِيمَا يَثْبُتُ مَعَ الشَّبَهَاتِ ، كَالْمِيرَاثِ ، وَفِي  
الِاسْتِثْنَاءِ الَّذِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ مُلْزِمٌ ، فَكَيْفَ يُعْتَمَدُ عَلَى <sup>(٢)</sup>  
حَدِيثٍ شَاذٍّ فِي إِقَامَةِ حَدِّ عَظِيمٍ ، وَهُوَ إِحْرَاقُ رَحْلِ الْغَالِ فَإِنْ  
ذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهُ مَعَ الشَّبَهَةِ .

(١) يَا ( يَحْدِثُ ) .

(٢) يَا ح ( يَتَّخِذُ حَدِيثًا ) .

ألا ترى أن الصحابة ، رضوان الله تعالى عليهم ، اتفقوا على حد الخمر ، ثم كان على ، رضى الله تعالى عنه ، يقول : ما كنت لأقيم على رجل حداً فيموت في نفسى من ذلك شيء إلا حد الخمر ، فإن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، وأبا بكر ، رضى الله تعالى عنه لم يستأه (١) .

فيهذا تبين أن قول من يقولُ بإحراق رجل الغالِّ ضعيف جداً . والله الموفق .

---

(١) با م ( يستأه )

## باب الشراء فيمن يزيد وبيع السهام

٢٢٦٦- ولا بأس ببيع الغنائم فيمن يزيد ، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، باع قَعْبًا وَطُسْتًا<sup>(١)</sup> - يَبِيعُ من يزيد . وإنما أوردت هذا لأن من الناس من يكره بيع المزايدة وقال : إنه استيham على سَوْم الغير ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : لا يستام الرجلُ على سَوْم أخيه . وليس كما ظنوا فالاستيham على سَوْم الغير إنما يكون بعد أن يركن كل واحد منهما إلى صاحبه . والمزايدة تكون قبل ذلك حتى أن صاحب المتاع إذا كان هو المنادي على سيلعته ، فإن طلبه إنسان بثمان سِمْاء فلم يسكت عن النداء فلا بأس لغيره أن يزيد ، وإن سكت عن النداء وركن إلى ذلك لم يحل لأحد أن يزيد .

لأن ذلك يكون استيhamاً على سَوْم الغير .

٢٢٦٧- وإن كان المنادي هو الدلال فما لم يُخبر به صاحب المتاع يجوز لغيره أن يزيد ، وإذا أخبره بذلك فركن إليه لم يحل

(١) في با ح ( وحلها ببيع ) والجلس بفتح الحاء وكسرهما : كل ما يوضع على ظهر الدابة تحت السرج أو الرجل . ما يسطر في البيت على الأرض تحت حر الثياب والمتاع .

لأحد أن يزيد بعد ذلك . وذكر عن مكحول أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن بيع السهام حتى تقسم ، وبه نأخذ فإن يَبَّعَ الغازي سهمه قبل القسمة باطل .

لأنه باع مالا يملك .

ألا ترى أنه لو أعتق كان عتقه باطلا فالبيع أخرى أن يكون باطلا .  
ألا ترى أنه لا يلزم أن نصيبه أين يقع ؟ وما دام في دار الحرب لا يلزم أنه هل يبقى حيا حتى يكون له نصيب أو يموت قبل الإحراز ؟

٢٢٦٨ - وهذا هو المراد بما يرويه عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، نهي عن بيع الغنائم حتى تُقسم .

وقد بينا أن بيع الإمام الغنائم قبل القسمة جائز ، فيكون المراد بالنهاي بيع الرجل سهمه .

٢٢٦٩ - وذكر عن الشعبي رحمة الله عليه في الرجل يشتري الجارية من المغنم ، ثم يجد بها داء ، قال : يردّها ؛ وبه نأخذ ، فإن المشتري يستحق بمطلق العقد سلامة المعقود عليه ، سواء اشتراه من الغنيمة أو من المالك ، فإذا لم يسلم له ذلك ردّها بالعيب ، فإن كانت الغنيمة لم تُقسم رد عليه ثمنها ، وإن كانت قد قسمت بيعت الجارية مع بيان عيبها ، ويعطى الأول ثمنها من

التمن الثاني ، فإن فضل شيء منه جُمِلَ في بيت المال ،  
وإن نقص التمن الثاني عن التمن الأول فذلك على بيت المال  
أيضاً .

ثم ذكر باباً في كيفية الرد بالعيب ، وقد بينا ذلك فيما أمليناه من  
شرح الزيادات والله أعلم بالصواب .



## باب من السبايا والنفقة عليهم والعهدة في بيعهم

٢٢٧٠- وإذا سُيِّىَ أهلٌ رجل من أهل الحرب وولَّه فوقوا في سهم رجلٍ فجاء الحربى بأمان فقال : آتيتك بشمنهم حتى أشتريهم وأودعهم في دار الاسلام ووقع له أن يسلم أو يكون ذميًّا . فيقول المسلم : نعم . فالرقيق على حالهم رقيقٌ للذى وقع<sup>(١)</sup> في سهمه ، لأنَّه ما جرى بينه وبين الحربى عقد ، وإنَّما جرى بينهما الميعاد أو الاستيلاء ، وبه لا يثبت الملك للحربى فيهم ، ولا يلزم المسلم الامتناع من التصرف فيهم ، ولكن يستحب له أن يقبى بعثته .

لأن الوفاء بالمهد من أخلاق المؤمنين ، وخُفِّ الوعد من صفات المنافقين ، به ورد الأثر .

٢٢٧١- فلا ينبغي له أن يخرجهم من ملكه حتى يُخْلِف الحربى الموعدَ الا العتق فإنه لا بأس بأن يعتقهم قبل مجيء الحربى .

لأن في هذا تحصيل مقصود الحربى .

(١) ح ل ( وفسوا ) .

٢٢٧٢- فلا يكون من خلف الوعد في شيء الا الزوجة فإنه لا ينبغي له أن يعتقها حتى يُخلف الحربى الوعد .

لأن الحربى إذا اشتراها لم تُعتق ، وكانت أمة له ، بخلاف الأولاد فى إعتاقه إياها قبل مجيئه خلف الوعد ، وهو نظير ما قلنا فى المُكاتب يشتري زوجته مع أولاد له منها ، فأعتق المولى بعض أولاده ينفذ عتقه فيه ، ولو أعتق زوجته لم ينفذ عتقه فيها . لأن فى إعتاقه الولد يحصل للمكاتب مقصوده وليس فى إعتاق الزوجة تحصيل مقصوده فإنها بعد أداء بدل الكتابة تكون مملوكة له يطؤها علك اليمين .

٢٢٧٣- فإن أخلف الحربى الوعد فلا بأس للمسلم بأن يتصرف فيهم بما شاء ، لأن باخلاف الحربى يرتفع حكم ذلك الوعد ، وإنما يتبين ذلك بأن لا يجيء إلى الوقت الذى وقّت له ، فإن كان لم يوقّت له فى ذلك وقتا فذلك على قدر الذهاب والمجيء<sup>(١)</sup> ومقدار أيام على قدر ما يرى أنه يحتبس لجمع المال .

لأن البناء على الظاهر واجب فيما لا يمكن الوقوف على حقيقة الحال .

٢٢٧٤- فإن كان الحربى حين ذهب لياثى بالثمن دفع دنائير أو دراهم إلى المولى وقال : أنفق هذا عليهم ففعل ذلك ،

(١) بلح والبيعة .

ثم جاء الحربى فأراد أن يجعل ذلك من الثمن ، وقال : دفعته  
إليك قرضاً وقال المولى : دفعته إلى صِلَة ، فالقول قول الحربى  
مع يمينه .

لأنه هو الدافع للمال ، فالقول فى المدفوع قول الدافع ، ولأن يطلق الدفع  
لا يثبت إلا الأقل المتيقن به ، وذلك القرض فىكون القول قول الحربى فى  
ذلك .

٢٢٧٥- سواء قال : قد ذكرت لك أنه قرض ، أو قال :  
نويت ذلك فى نفسى . وكذلك لو كان أعطاه شيئاً من الطعام ،  
مما يتأتى فيه الادخار ، لينفقه عليهم . وإن كان أعطاه شيئاً  
مما لا يمكن ادخاره كالخبز واللحم والثريد ، فالقول فيه أيضاً  
قول الحربى فى القياس .

لأن ذلك كله ملكه ، ولكنه استحسن فى هذا فقال :

القول قول المسلم ولا شئ للحربى عليه .

لأن الظاهر أن الدفع فى مثله يكون على سبيل الهدية دون القرض ، والبناء  
على الظاهر واجب .

وهذا القياس والاستحسان نظير ما قالوا فى الزوج إذا بعث إلى زوجته  
شيئاً قبل أن يبينى بها ، ثم زعم أنه بعث ذلك إليها بجهة الصداق ، وقالت

المرأة : بل هي هدية ، فالقول قول الزوج في ذلك كله ، إلا في الطعام الذي لا يمكن ادخاره فإن القول في ذلك قولها استحسانا .

٢٢٧٦ - وكذلك إن كان الحربي أعطاه ثيابا ليكسوهم .

والحاصل أنهم ممالك المسلم ، فأنفق ذلك إليهم بنفقتهم وكسوتهم بمنزلة

دفعه إليه لينفق على نفسه ، فلا يتعين فيه جهة الصلة إلا بالتصريح به .

ثم ذكر ثلاثة أبواب قد تقدم بيان شرحها في الزيادات .

## باب (١) من الشهادات في الغنائم والنز.

٢٢٧٧ - ولو صالحوا أهل الحصن (٢) على أن يؤمنوا أحرارهم ، ويكون للمسلمين رقيقهم ففتحوا الحصن ، ثم قال المسلمون لناس منهم : هؤلاء من أرقائكم ، وقال أولئك القوم : نحن من أحرارهم ، فالقول قول أولئك القوم مع أيماهم .

لأن مَنْ في يد نفسه القولُ قوله فيما يدعى من الحرية ، ما لم يثبت رِقُّه بالحُجَّة . فإن قيل : هذا نوع ظاهرٌ يدفع به الاستحقاق ولا يثبتُ به استحقاقهم أنفسهم بعد ما ظهر المسلمون عليهم . قلنا : هم بهذا الظاهر يدفعون ظهور (٣) الاستحقاق على أنفسهم ، لأن الظهورَ عليهم إنما يوجب الاستحقاق في حق من لم يتناوله الصلح والأمان ، فما لم يثبت أن هؤلاء من جملة من لم يتناوله الصلح لا يثبت الاستحقاق عليهم ، وبهذا تبين أنهم يدفعون الاستحقاقَ عن أنفسهم ، فالقول قولهم مع أيماهم .

٢٢٧٨ - فإن شهد عليهم شهود عدول من المسلمين ، أو من أهل الذمة ، أنهم من أرقائهم قُبِلَت الشهادة . لأن الثابتَ بالبينة العادلة كالثابت باقرار الخصم .

(١) في م باب في النفل والشهادات ٢٤٨

(٢) ح با ( حصن ) .

(٣) ل ( الظهور والاستحقاق )

٢٢٧٩- ولا يمتنع قبولُ هذه الشهادة بسبب ما للشهود في المشهود به من النصيب بالسهم أو الرضخ (١) .

لأن ذلك ليس بشركة ملك، وقد بينا أن مثل هذه الشركة لا يمنع قبول الشهادة .

ألا ترى أنه لو شهد به قومٌ ممن لا نصيب لهم في الغنيمة كان للقاضي أن يقضى بشهادتهم ، وإن كان القاضي من جملة الغائمين ، ومعلوم أن ولاية الشهادة دون ولاية القضاء ، فإذا كان النصيب للقاضي بهذا الطريق فلا يمنع صحة قضائه فيه ، فالنصيب للشاهد أولى ألا يمتنع قبولُ شهادته فيه .

ثم استكثر من الشواهد لذلك حتى قال :

٢٢٨٠- لو شهد قوم من الغزاة على واحد منهم بالغلول قبلت شهادتهم ، مع وجود النصيب لهم في المشهود به ، ولو لم تُقبل شهادتهم في ذلك لأجل نصيبهم لم يُقبل فيه أيضا شهادة آبائهم وأولادهم ، لأن شركة الملك كما تمتنع قبول شهادة الشريك في المال المشترك تمتنع قبول شهادة آبائه وأولاده في ذلك ، ولو بطلت الشهادة لهذا بطلت فيه شهادة الفقراء والمساكين ممن لم يشهد القتال ، لأن لهم في المشهود به نصيبا باعتبار الخمس . وبطلت أيضا شهادة المسلمين على من سرق من بيت المال شيئا لثبوت الحق للشاهد في ذلك ، وأحد لا يقول

(١) الرضخ : العطية اليسيرة

بهذا . فعرفنا أن الشركة العامة لا تمنع قبول الشهادة وإنه إنما يمنع قبول الشهادة باعتبار شركة المالك ، لأن الشاهد يُثبت المالك لنفسه بشهادته ، فأما من يُثبت حقا عاما لا ملكا فإنه لا يمنع قبول شهادته .

ألا ترى أنه لو شهد مسلمان على رجل أنه بنى داره هذه في طريق المسلمين أمره الإمام بهما ، حتى يعيدا طريقا كما كانت ، ومعلوم أن في الطريق حقا لكل أحد ، فكان الشاهد منتفعا بشهادته من هذا الوجه ، ولكن لما انقطع للملك له في المشهود به واليد ، كانت شهادته مقبولة : فكذلك ما سبق . والله أعلم .

## باب ما يتباج أهل الاسلام بينهم بما يأخذونه من الأطعمة والأعلاف

٢٢٨١- قد بينّا أن لكل واحد من الغنمين حقّ التناول من الطعام والعلف قبل احراز الغنيمة بالدار ، فإن أصاب أحدهم شيئا من ذلك كثيرا فليأخذ منه مقدار كفايته وليقسم سائر ذلك بين أصحابه .

لأنّه باعتبار سبق يده إليه صار أحقّ به بقدر حاجته ، فعليه فيما يفضل من حاجته أن يؤمّله إلى المحتاجين منهم .

٢٢٨٢- فإن أراد أن يحمل الفضل إلى منزل آخر نُظِرَ ، فإن كان يعلم أنّه لا يصيب في ذلك المنزل شيئا فلا بأس له بذلك .

لأنّه من جملة حاجته وتجدّد الحاجة إلى الطعام والعلف في كل منزل معلوم ، وما يعلم وجوده بطريق الظاهر فهو كالموجود حقيقة .

ألا ترى أن من لا يملك من الزاد والراحلة وما يحتاج إليه للذهاب والرجوع في طريق الحج ، وما يترك للبيال ، في هذه المدة لا يلزمه الحج . وباعتبار حق (١) يده صار هو أحقّ بما كان مشغولا بحاجته ، فكان له ألا يعطيه غيره .

(١) با ح ( مسبق ) .



٢٢٨٣- وإن كان يعلم أنه يصيب في المنزل الآخر مثل هذا ولكنه يكره الطلب في المنزل الآخر ، فلعله يشق ذلك عليه ، فعليه أن يدفع الفضل إلى المحتاجين من أصحابه .

لأنه فاضل عن حاجته بتمكّنه من أصابة مقدار حاجته في المنزل الآخر ، وحاجة أصحابه إلى ما في يده متحققة في الحال .

٢٢٨٤- فليس له أن يمنعهم حقهم لتحصيل الراحة لنفسه أو لطمأنينة قلبه ، فإن أبي أن يعطيهم فأخذوا ذلك منه فلا بأس في الفصل الثاني ،<sup>(١)</sup> ومكروه في الفصل الأول .

لأنه إذا لم يكن له حقُّ المنع شرعا فهم في سعة من الأخذ ، بمنزلة صاحب الدين إذا ظفر بجنس حقه . وإذا كان له حقُّ المنع شرعا فليس لهم أن يُبطلوا عليه هذا الحق بالأخذ منه لحرمة يده ها هنا .

٢٢٨٥- وفي الوجهين لا ضمان عليهم .

لأنها غير مُحرّزة بالدار فلا يضمن مستهلكها شيئا .

٢٢٨٦- وإن أخذوا ذلك منه فخاصمهم إلى الإمام قبل أن يأكلوا فإن كان هو محتاجا إلى ذلك رده الإمام عليه .

لأن الأخذ منه مع قيام حاجته تركه وعلى الإمام إزالة اليد المتعلية .

(١) ح با ( ومو ) .

٢٢٨٧- وكذلك إن كانا جميعا غنيين عنه .

لأن يده إلى ذلك كانت أسبق ، وإنما يجوز الأخذ منه باعتبار الحاجة للمحتاج .

٢٢٨٨- فإذا لم يكن الأخذ محتاجا إليه كان متعليا في إزالة يده . وإن كان الثاني محتاجا إليه دون الأول لم يسترده منه الإمام .

لأنه يحق أخذه منه ، وعلى الإمام تقرير اليد المحقة .

٢٢٨٩- فأما إذا كانا غنيين عنه فلا إمام أن يأخذه منهما فيبلغه إلى غيرهما .

وإذا ثبت بهذا الطريق أن له ولاية الاسترداد من الثاني ثبت له ولاية الرد على الأول ، لمراعاة قلبه ، كما لو تخاضعا عنده قبل أن يأخذه منه ، وهذا الحكم الذي ذكرنا في كل (١) ما يكون للمسلمين فيه - ق ، كالنزول في الرباطات والجلوس في المساجد لانتظار الصلوات ، والنزول بمنى أو عرفات للحج ، حتى إذا ضرب رجل فسطاطا في مكان وقد كان ذلك المكان ينزل فيه غيره قبل ذلك ومعروف بذلك ، فالذي بكر إلى ذلك المنزل أحق به ، وليس للآخر أن يحوله منه ، لأن يده سبقت إليه ، والاحراز في المباح يحصل بسبق اليد ، كالصيد والحطب والحشيش . فإن كان أخذ من ذلك موضعا واسعا فوق ما يحتاج إليه فليغيره أن يأخذ منه ناحية لا يحتاج هو إليها فينزلها معه ،

(١) في ح ( ذكرنا كله فيما يكون المسلمون فيه سواء كالنزول وفي س في كل ما يكون ...

سواء )

لأنه باعتبار سبق يده إنما صار أحق به لحاجته . ولو طلب ذلك منه وجلان كل واحد منهما يحتاج إلى أن ينزل فيه فأراد الذي بكر إليه أن يعطيه أحدهما دون الآخر كان له ذلك ، لأن حاجة من اختاره كحاجته - وعند قيام حاجته هو أحق به باعتبار يده ، فكذلك عند قيام حاجة من اختاره ، لأنه قد يرغب في مجاورة بعض الناس دون البعض ، ويُعدُّ الإنسان ذلك من حوائجه ، والدليل عليه حديث الزبير رضى الله تعالى عنه ، فإنه كان يسبق الناس إلى المنازل ، فيجعل على كل موضع علامة فإذا جاء أصحابه أعطاهم تلك المنازل التي كان أخذها . ولو بكر إليه أحدهما فنزله فأراد الذي كان أخذه في الابتداء وهو عنه غنى أن يُخرجه عنه ويُنزله محتاجا آخر لم يكن له ذلك ، لأن هذا الرأي كان له باعتبار يده ، وقد اعترض عليهما (١) يدٌ أخرى هي محقة باعتبار حاجة صاحبها ، فليس له ولاية إبطالها عليه ، فإن قال : إنما كنتُ أخذه لاهله الآخر بأمره ، لا لنفسى استُحلف على ذلك ، لأنه أخير بخير (٢) محتمل : فيحلف على ذلك ، لإنكار خصمه ، وبعد الحلف له أن يأخذه من يد الذي بكر إليه . لأنه تبين أن يده فيه كانت كيد (٣) الذي أمره بذلك ، وقيام حاجة الأمر بمنع غيره من إثبات اليد عليه ، فإذا ظهر أن يده يدٌ متعلية أمر بإزالتها ، وهذا هو الحكم أيضا فيما يَقْضَى من حاجة الآخذ من الطعام واللف ، إذا قال أخذه لفلان بأمره .

٢٢٩٠- ولو أن رجلين من أهل العسكر أصاب أحدهما شعيرا والآخر قَصْباً (٤) فتبادلا ، وكل واحد منهما محتاج إلى

(١) عليهما

(٢) يا ( يا صر ) .

(٣) يا ح ( يد ) .

(٤) القصب كل شجرة طالت واسترسلت قصبتها . نجر تنخذ منه القصب

ما اشترى ، فلكل واحد منهما أن يتناول ما اشترى من صاحبه وليس هذا ببيع بينهما .

لأن لكل واحد منهما أن يصيب من العلف مقدار حاجته إلا أن قيام حاجة صاحبه كان يمنعه من الأخذ منه بغير رضاه ، فَيَسْتَرْضَى كُلُّ واحد منهما صاحبه بهذه المبايعه ، ثم يتناول بأصل الإباحه ، بمنزلة الأضياف على المائدة إذا تناول اثنان طعاما بين يدي كل واحد منهما لم يكن ذلك بيعا ، ولكن كُلُّ واحد منهما كان ممنوعا من أن يمد يده إلى ما بين يدي غيره بغير رضاه ، فيبعد وجود التراضي<sup>(١)</sup> بهذا السبب يتناول كل واحد منهما على ملك المضيف باختيار الإباحه منه .

٢٢٩١- وإن كان كل واحد منهما محتاجا إلى ما أعطى صاحبه ، وصاحبه محتاج إلى ذلك أيضا فأراد أحدهما نقص ما صنع فليس له ذلك .

لأنه اعترض على يده يد مُحِقَّة فإن صاحبه أخذه بطيبة نفسه فقيام حاجته يمنعه من الأخذ منه ، كما لو كان هو الذي بدر إليه في الابتداء .

٢٢٩٢- وإن كان البائع محتاجا إلى ما أعطى ، وكان المشتري غنيا عنه ، فللبائع أن يأخذ ما أعطى ويرد ما أخذ .

لأن صاحبه لو كان هو الذي بكر إليه في الابتداء ، وهو غنى عنه ، كان له أن يأخذه منه لحاجته إليه ، فكذلك إذا كان هو الذي سلمه إليه ،

(١) باح ( الرضى ) .

إلا أن هناك يأخذه منه من غير أن يعطيه شيئا ، وهذا يردُّ عليه ما أخذه منه بمقابلته ، لأنه لو لم يردِّ ذلك عليه كان غرورا منه ، والغرور حرام ، حتى لو كان وهبه له كان له أن يأخذه لحاجته إليه إذا كان للهوجب له غنيا عنه ، من غير أن يعطيه شيئا بمقابلته .

٢٢٩٣- وإن كان حين قصد الاسترداد من صاحبه أعطاه صاحبه محتاجا إليه لم يكن له أن يأخذه منه .

لأنه هو الذي سلَّطه على النفع إلى غيره ، فكأنه دفعه بنفسه إلى هذا المحتاج ، ثم أراد أن يأخذه منه ، وقيام حاجة مَنْ في يده في مثل هذا بمنتهى من الأخذ منه .

٢٢٩٤- ولو تبايعا ، وهما غنيان أو محتاجان أو أحدهما غني والآخر محتاج ، فلم يتقابضا حتى بدا لأحدهما تركُّ ذلك فله أن يتركه .

لأن هذه المبايعة ما كانت معتبرة شرعا فلها لم تصادف محلها فكان الحال بعدها كالحال قبلها ، ما لم يتقابضا ، فإن هذا الحكم يبتنى على اليد ، وبمجرد المبايعة قبل القبض لا تتحول اليد من أحدهما إلى الآخر .

٢٢٩٥- ولو أقرض أحدهما صاحبه شيئا على أن يعطيه مثله ، فإن كان كل واحد منهما غنيا عن ذلك ، أو محتاجا إليه ، فليس على المستقرض شيء .

لأنه تناول (١) باعتبار أنه من طعام الغنيمة، وإنما الاستقراض كان لتطبيع (٢) نفس صاحبه بالتسليم إليه، فلا يلزمه باعتباره ضمان إن استهلكه، وإن لم يستهلكه بعد، فالقرض أحق به إذا أراد استرداده.

لأنه ما رضى بتحويل اليد إلى صاحبه، إلا بشرط أن يجب له عليه مثله، وقد تعلل لإيجاب هذا الشرط فينعدم رضاه ويصير (٣) هذا وما لو أخذه صاحبه منه بغير رضاه سواء.

٢٢٩٦- وإن كان الآخذ محتاجا إليه والمعطى (٤) غنيا عنه فليس له أن يأخذه منه.

لأنه لو أخذه منه بغير رضاه كان هو أحق به لحاجته إليه وغنى صاحبه عنه فإذا أخذه برضى أولى.

٢٢٩٧- وإن كانا غنيين عنه حين أقرضه ثم احتاجا إليه قبل الاستهلاك فالمعطى أحق به.

لأن حاجتهما إذا اعترضت قبل حصول المقصود فهو في حكم الموجود عند ابتداء الأخذ، وقد بينّا أن رضى المعطى لم يتم به حين لم يسلم له الشرط، فهو أحق بالاسترداد.

٢٢٩٨- وإن احتاج الآخذ أولا ثم احتاج إليه المعطى، أو لم يحتج إليه فلا سبيل له على الآخذ.

(١) با ح ( تناوله ) .

(٢) با ح ( تطبيع نفس ) .

(٣) با ( ويستصير ) .

(٤) با ح ( وغنى عنه صاحبه ) .

لأن باعتبار حاجة الآخذ قد اتصفت يده بالحقيقة (١) فلا يكون لأحد أن يزِيلها بغير رضاه وإن احتاج إلى ذلك .

٢٢٩٩- وإن اشترى أحدهما حِنْطَةً من صاحبه بمائة هو غنِيمَةٌ بدرام من مال المشتري ، فلدفع الدرهم ، وقبض الحنطة ، فهو أحق بها من غيره ، إذا كان هو إليها محتاجا .

لأنه أثبت يده عليها بطيب نفس صاحبه ، وقد تأكدت يده لحاجته .

فإن أراد أحدهما نقض البيع ، والحنطة قائمة بعينها ، فله ذلك .

لأن ما جرى بينهما لم يكن بيعة حقيقة ، فإنهما في تناول طعام الغنِيمة سواء .

٢٣٠٠- فيرد المشتري الحنطة ويأخذ دراهمه إن كانا غنيين عنها ، أو كان البائع محتاجا إليها والمشتري غنيا . فإن كان المشتري هو المحتاج إليها فعلى البائع أن يرد ثمنه (٢) لأنه أخذه من غير سبب صحيح معتبر شرعا .

٢٣٠١- والحنطة مأملة للمشتري .

لأن يده فيها اتصفت بالحقية لحاجته ، لا لتعليم البائع إليه ، فإن البائع إذا كان غنيا عنها كان له أن يأخذها منه بغير رضاه .

(١) باح ( بالحقيد )

(٢) باح ( عليه الثمن )

٢٣٠٢- وإن كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد الثمن عليه ، وما استهلكه المشتري سالم له على كل حال . فإن ذهب المشتري ولم يقلد عليه البائع ليرد عليه الدراهم ، فهي في يده بمنزلة اللقطة إلا أنها مضمونة في يده .

لأنه قبضها على قصد التملك لنفسه ، فحكمه كحكم (١) الملتقط لقصد التملك بالأخذ ، ثم يبدو له ذلك في الإمساك ، والتعريف والتصدق به بعد التعريف ، على ما هو معلوم في اللقطة .

٢٣٠٣- فإن رفع أمرها إلى صاحب المغانم والمقاسم فقال : قد أجزت بيعك فهاتِ الثمن جاز له أن يدفع الثمن إلى صاحب المغانم .

لأن الملتقط أن يدفع اللقطة إلى الإمام إذا طلب ذلك منه ، فهذا مثله .

٢٣٠٤- فإن جاء صاحبُ الدراهم بعد ذلك نُظِرَ فإن كان قد استهلك الحنطة قبل أن يعجز صاحب المغانم البيعَ فالدراهم مردودة عليه .

لأن صحة الإجازة تستدعي بقاء المقود عليه في يد المشتري ، فإن الإجازة في حكم ثبوت الملك للمشتري في المحل كانشاء العقد فإذا بطلت الإجازة وجب ردُّ دراهمه عليه .



٢٣٠٥- فإن كان لم يستهلكها إلا بعد الاجازة فالدرهم في الغنيمة .

لأن إجازة صاحب المغنم يبيعه كإنشاء القدر منه ، ولو باع بنفسه الطعام من المغنمين بدرهم كان ذلك جائزا ، وكان الثمن في الغنيمة ، وإن كان هو مسيئا فيها صنع ، فهذا مثله .

٢٣٠٦- فإن قال المشتري قد كنت أكلت<sup>(١)</sup> الحنطة قبل أن يجيز البيع قرء على الدرهم وحلف على ذلك لم يصدق ولم يرُد عليه الدرهم حتى يقيم البينة أنه كان استهلكها قبل إجازة البيع .

لأن ما عُرِفَ قيامه بالأصل بقاؤه ما لم يعلم الهلاك<sup>(٢)</sup> ، وهذا لأن الاستهلاك حادث ، فإنما يحال بحدوثه إلى أقرب الأوقات ، فإذا<sup>(٣)</sup> أراد استناده إلى وقت سابق لم يصدق على ذلك إلا بحجة .

٢٣٠٧- ولو أن رجلين أصاب أحدهما حنطة والآخر ثوبا فأرادا أن يتبايعا فليس لهما ذلك .

لأن الذي أصاب الثوب ممنوع من الانتفاع به من غير ضرورة ، فيكون ممنوعا عن التصرف فيه أيضا ، بخلاف الطعام .

(١) ح با ( ولو قال .. قد أكلت ) .

(٢) ح ( هلاكه ) .

(٣) با ح ( ومن أراد ) .

٢٣٠٨- فإن فعلا واستهلك كل واحد منهما ما أخذ من صاحبه في دار الحرب فلا ضمان على واحد منهما ، إلا أن بائع الثوب مسيء في البيع<sup>(١)</sup> .

لأن حق التصرف في الغنيمة للإمام فهو يفتاتُ على رأى الامام بهذا التصرف ، فيكون مسيئا فيه . والمشتري للثوب قد استهلك ثوبا من الغنيمة من غير ضرورة له في ذلك فيكون مسيئا أيضا .

٢٣٠٩- وإن لم يستهلكا ذلك حتى دخلا دار الاسلام فقد وجب على كل واحد منهما ردُّ ما في يده .

لأن ما جرى بينهما من المبايعة كان باطلا ، فما في يد كل واحد منهما من جملة الغنيمة ، وقد تأكد حق الغائبين فيه بالإحراز ، فعليه رده ، وإن استهلكه كان ضامنا ، لأن الطعام إنما يخالف سائر الأموال قبل تأكد الحق بالإحراز ، فلما بعد التأكد فهو كمائر الأموال ، يجب قسمته بين الغائبين ، ولا يحل لأحد منهم أن يتناول شيئا من ذلك بغير ضرورة ، فلهذا كان كل واحد منهما ضامنا لما استهلكه .

٢٣١٠- وإن كانا في دار الحرب بعد ، ولم يستهلكا ذلك ، فعلى الذى قبض الثوب أن يردده في الغنيمة ، كما لو كان هو الذى أصابه ابتداء<sup>(٢)</sup> . وأما الذى قبض الحنطة فالحكم في حقه

(١) ج ( بيمه )

ما هو الحكم في الفصل الأول من اعتبار حاجتهما ، أو غناهما ،  
أو حاجة الآخذ دون المعطى ، أو المعطى دون الآخذ ، في جميع  
ما ذكرنا .

٢٣١١- فإن كان المشتري للحنطة قد ذهب بها ، ولا يُوقَف  
على أثره ، أخذ صاحبُ المغامِ الثوبَ ممن هو في يده ، كما لو  
كان هو الذى أخذه ابتداء . وإن كان الآخذ للثوب هو الذى  
لم يوقف<sup>(١)</sup> عليه ، فإن صاحب المغامِ لا يعرض لمشتري الحنطة  
بشيء ، ما داموا في دار الحرب ، بمنزلة ما لو كان هو الذى  
أصابها في الابتداء ، فإن كان<sup>(٢)</sup> إخراجها قبل أن يأكلها أخذها  
منه صاحب المغامِ فجعلها في الغنيمة .

٢٣١٢- ولو أن رجلا من أهل العسكر استأجر رجلا ليتغلف  
له ، فذهب الرجل إلى بعض المطامير ، وأتاه بذلك العلف ،  
ثم قال: قد بدا لى ألا أعطيك هذا ، وآخذه لنفسى ، وأرد عليك  
الأجر ، وأبى المستأجر إلا أن يأخذه ، فإن أقر الأجير أنه جاء  
به على الإجارة ، أجبر على دفعه إلى المستأجر ، إن كانا محتاجين  
إليه ، أو كانا غنيين عنه .

لأن يد الأجير كيد المستأجر ، وقد صحت هذه الإجارة ، لأن الأجير  
عقد العقد على منافعه ، وما استؤجر عليه ليس من الجهاد في شيء .

(١) ح ( لا يوقف ) .

(٢) ح ( فإن إخراجها ) .

٦ ١٣١٣ - وإن كان الأجير محتاجا إلى ذلك ، والمستأجر غنيا عنه ، فله أن يمنعه .

لأنه لو كان في يد المستأجر كان للأجير حق الأخذ منه ، لحاجته ، فإذا كان في يد الأجير أولى أن يكون له حق المنع منه .

ولكن لا أجر له عليه ، وإن كان قد أخذه منه ردّه عليه .  
لأنه لم يسلم إليه العقود عليه حين منعه ما جاء به .

٢٣١٤ - ولو كان استأجره ليحتش له حشيشا ، والمسألة بحالها ، فللمستأجر أن يأخذه منه ، وإن كان هو غنيا عنه ، والأجير محتاجا إليه إذا أقر أنه احتشه له .  
لما بينا فيما سبق أن الحشيش ليس من جملة الغنيمة .

٢٣١٥ - ولو احتشه المستأجر لنفسه لم يكن لغيره أن يأخذه منه ، وإن كان محتاجا إليه ، ودار الحرب ودار الإسلام في ذلك سواء فكذاك إذا احتشه له لغيره <sup>(١)</sup> .

لأن يد أجيره كيده ، بخلاف الطعام فإنه من جملة الغنيمة ، حتى لو بقى إلى وقت القسمة كان مقسوما بين الغائمين . فإذا كان الأجير محتاجا إليه والمستأجر غنيا عنه كان المحتاج إليه أخق به .

(١) با ح ( أجيره ) .

٢٣١٦- ثم في الطعام ان سلمه الأجير<sup>(١)</sup> إلى المستأجرين حين جاء به ثم أراد أن يأخذه<sup>(٢)</sup> بعد ذلك لحاجته إليه ، وغنى المستأجر عنه فله ذلك .

وبه يظهر الفرق بينه وبين الحشيش .

٢٣١٧- وإذا أخذه<sup>(١)</sup> هنا لم يسقط حقه في الأجر .

لأن حكم العقد قد انتهى بالتسليم إليه ، وقد تقرر حقه في الأجر ، ثم الأخذ بعد ذلك منه بحق لا يكون فوق الأخذ بطريق النصب ، وذلك لا يسقط حقه في الأجر ، فهذا أول .

٢٣١٨- وإن كان استأجره ليأتيه بالعلف من بعض المطامير ، ولم يسم له مطمورة بعينها ، فأتاه بعد<sup>(٢)</sup> ذلك فله أجر مثله لا يجاوز به ما سمي له من الأجر .

لأن العقد كان فاسداً لجهالة المقود عليه ، وهو ذهابه ومجيئه ، والحكم في الإجارة الفاسدة وجوب أجر المثل ، بعد إيفاء المقود عليه ، وكذلك لو لم يجد شيئاً فرجع إليه .

لأنه قد أقام العمل الذي استأجره عليه ، وهو الذهاب والطلب فله أجر المثل ، بخلاف ما سبق في العقد الصحيح أنه إذا منه ما جاء به لم يكن له عليه أجر المثل ، لأن هناك بالمنع يصير في حكم العامل لنفسه ، فلا يستوجب الأجر على غيره ، حتى ان هناك لو لم يجد شيئاً كان له أجر الذهاب أيضاً .

(١) با ح ( أراد اخذه ) .

(٢) با ح ( أتاه .. بذلك ) .

لأنه كان عاملا له في اللهاب ، وهو غير عامل له في الرجوع ، حين لم يأت  
بالطعام والعلف ،

فعرفت أنه لا فرق بين العقد الفاسد والصحيح ، بل في الموضعين جميعا  
إن لم يدفع إليه ما جاء به فلا أجر له ، وإن لم يجد شيئا فله الأجر في اللهاب  
أمن المسمى في العقد الصحيح ، ومن أجر المثل في العقد الفاسد ، ولا أجر له  
في الرجوع لأنه غير عامل له ذلك ، والله الموفق .

## باب هدية أهل الحرب

٢٣١٩- وإذا بعث ملك العدو إلى أمير الجند هدية فلا بأس بأن يقبلها ويصير فيثا للمسلمين .

لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل هدية المشركين في الابتداء ، على ما روى أنه أهدى إلى أبي سفيان تمر عجوة ، واستهدها أدما . ثم لما ظهر منهم مجاوزة الحد في طلب العرض أبي قبول الهدية منهم بعد ذلك ، وقال : أنا لا نقبل زبد المشركين . فهذا تبين أن للأمير رأيا في قبول ذلك . ولأن في القبول معنى التأليف ، وفي الرد إظهار معنى الغلظة والعداوة .

٢٣٢٠- وإذا طمع في إسلامهم فهو مندوب إلى أن يؤلفهم فيقبل الهدية ، ويهدي إليهم ، عملا بقوله عليه السلام : «تهادوا تحابوا» . وإذا لم يطمع في إسلامهم فله أن يظهر معنى الغلظة والشدة عليهم برد الهدية ، فإن قبلها كان ذلك فيثا للمسلمين .

لأنه ما أهدى إليه بعينه (١) ، بل لمنعته . ومنعته للمسلمين (٢) ، فكان هذا بمنزلة المال المصاب بقوة المسلمين .

(١) باح ( لنفسه ) ، وفي المتن .

(٢) باح بالمسلمين .

٢٣٢١- وهذا بخلاف ما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم من الهدية ، فإن قوته ومنعته لم تكن بالمسلمين على ما قال  
الله تعالى «والله يعصمك من الناس»<sup>(١)</sup> ، فلهذا كانت الهدية له  
خاصة . ثم الذي حمل المشرك على الإهداء إليه خوفاً منه ،  
وطلب الرفق به وبأهل مملكته ، وتمكنه من ذلك بعسكره ،  
فكانت الهدية بينه وبين أهل العسكر ، وكذلك إن كانت  
الهدية إلى قائد من قواد المسلمين ممن له عدة<sup>(٢)</sup> ومنعة .

لأن الرهبة منه والرغبة في التألف معه بالهدية ليرفق به أهل<sup>(٣)</sup> مملكته إنما كان  
باعتبار منعه ، وذلك بمن تحت رايته ، وبجميع أهل العسكر .

٢٣٢٢- وإن كان أهدي إلى بعض المبارزين ، أو إلى رجل  
من عرض العسكر ، فذلك له خاصة .

لأن الهدية إلى مثله لم تكن على وجه الخوف منه ، أو طلب الرفق به ، وإن  
كان فذلك الخوف باعتبار قوته في نفسه ، لا لغيره ، إذ لا منعة له ، فيكون  
ذلك سالماً له خاصة .

٢٣٢٣- وعلى هذا قالوا لو<sup>(٤)</sup> أهدي إلى مُقْتِرٍ أو واعدٍ شيئاً  
فإن ذلك سالم له خاصة .

(١) آية ٦٧ سورة المائدة

(٢) يا ح ( حرة ) .

(٣) وباعل ل ح

(٤) ل ح ( من أهدي )



لأن الذي حمل المُهْدَى إلى الإهداء إليه والتقرب إليه معنى فيه خاصة ،  
بخلاف الهدية إلى الحكام ، فإن ذلك رِشْوَةٌ ، لأن معنى الذي حمل المُهْدَى على  
التقرب إليه ولايته الثابتة ، بتقليد الإمام إياه ، والإمام في ذلك نائب عن  
المسلمين .

٢٣٢٤- والأصل في ذلك قول النبي عليه الصلاة والسلام :  
« هدايا الأمراء غُلُول » ، يعني إذا حبسوا ذلك لأنفسهم ، فذلك  
بمنزلة الغُلُول منهم ، والغُلُول اسم خاص لما يُؤخذ من المَغْنَم ،  
فعرفنا أن ذلك بمنزلة الغنيمة ، وتخصيص الأمير بذلك دلنا  
على أن مثله في حق الواحد من عرض الناس لا يكون غلولا ،  
وفي الحديث أن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم بعث  
عاملا فجاء بمال ، فقال : هذا لكم ، وهذا أهديَ إليّ . فقال  
رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، في خطبته : فهلاً جلس  
أحدكم في بيت أبيه وأمه حتى يُهْدَى إليه . وفي هذا إشارة  
إلى ما قلنا ، وأن عمر رضى الله عنه استعمل أبا هريرة ، رضى  
الله عنه ، على البحرين ، فجاء بمال فقال عمر : يا علو الله  
وعلو كتابه ، سرقت مال الله تعالى . فقال : لستُ بِعَلُوَّ الله  
ولا كتابه ، ولم أسرق مال الله ، يا أمير المؤمنين ، خيلي تنأتجت  
وسهامي اجتمعت فلم يلتفت عمر رضى الله عنه إلى قوله ،  
وأخذ المال فجعله في بيت المال ، وكذلك لو بعث الخليفةُ عاملا

إلى كورة فَأُهْدِيَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ عَلِمَ الْخَلِيفَةُ أَنَّهُ أَهْدَى إِلَيْهِ طَوْعًا ،  
أَخَذَ ذَلِكَ مِنْهُ فَجَعَلَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ .

لأنَّهُ أَهْدَى إِلَيْهِ لِعَمَلِهِ الَّذِي قَلَّه ، وَقَدْ كَانَ هُوَ نَاتِبًا فِي ذَلِكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ،  
فَهَذِهِ الْهَدَايَا حَقُّ الْمُسْلِمِينَ ، تَوْضِعُ فِي بَيْتِ مَا لَهُمْ .

٢٣٢٥ - فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ أَخْلَوْا إِلَيْهِ مُكْرَهِينَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَهُ  
فِيرُدَّهُ عَلَى أَهْلِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ عَزَلَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ،  
حَتَّى يَأْتِيَ أَهْلَهُ بِمَنْزِلَةِ اللَّقْطَةِ ، وَهَذَا الطَّرِيقُ أَمْرُ عُمَرُ بْنُ  
عَبْدِ الْعَزِيزِ حِينَ اسْتَخْلَفَ بَرْدَ الْأَمْوَالِ الَّتِي اجْتَمَعَتْ فِي بَيْتِ  
الْمَالِ .

لأنَّهُ عَلِمَ أَنَّ مَنْ قَبْلَهُ مِنَ الرُّوَانِيَةِ كَانُوا أَخْلَوْا ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْإِكْرَاهِ .

٢٣٢٦ - وَعَلَى هَذَا لَوْ أَنَّ مَلِكَ الْعَلَوِ أَهْدَى إِلَى مَلِكِ الثُّغُرِ ،  
أَوْ إِلَى قَائِدٍ مِنْ قَوَادِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْمُهْدِي إِلَيْهِ أَنْ يَرْزَأَ  
شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، وَلَكِنْ الْخَلِيفَةُ يَأْخُذُهَا مِنْهُ فَيَجْعَلُهَا فِي بَيْتِ  
الْمَالِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْهَدِيَّةُ إِلَى شَجَاعٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ سَالِمٌ لَهُ .  
لأنَّ طَلِبَهُمُ الرِّفْقَ مِنْ مَلِكِ الثُّغُرِ بِاعْتِبَارِ قُوَّتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَمِنْ الْمُبَارِزِ  
بِاعْتِبَارِ قُوَّتِهِ فِي نَفْسِهِ .

٢٣٢٧ - وَلَوْ أَنَّ أَمِيرَ عَسْكَرِ الْمُسْلِمِينَ أَهْدَى إِلَى مَلِكِ الْعَلَوِ  
فِعْوَضَهُ مَلِكُ الْعَلَوِ نَظَرَ فِي هَدِيَّتِهِ ، فَإِنْ كَانَ مِثْلَ هَدِيَّةِ أَمِيرِ  
الْعَسْكَرِ ، أَوْ فِيهِ زِيَادَةٌ بِقَدْرِ مَا يَتَغَابِنُ النَّاسُ فِيهِ ، فَهُوَ سَالِمٌ لَهُ .

لأن الجالب لهذه الهدية ما قدم (١) من الإهداء إليه ، وقد كان في ذلك عاملا لنفسه .

٢٣٢٨- وإن كان أكثر من ذلك بما لا يتغابن الناس في مثله فله من ذلك مقدار قيمة هديته ، والفضل في لجاعة المسلمين اللذين معه ، وكذلك الحكم في القائد الذي ممن يخاف ويرجى منه إذا كان هو الذي أهدي إليهم .

والأصل في ذلك حديث عمر رضي الله عنه فإن امرأته أهدت إلى امرأة ملك الروم هدية من طيب أو غيره ، فأهدت إليها امرأة الملك هدايا ، فأعطاهما عمر من ذلك مثل هديتها ، وأخذ ما بقي من ذلك فجعله في بيت المال ، فكلمه في ذلك عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فقال له عمر ، رضي الله عنه ! قل لصاحبك فلتهد إليهما - في تنظر أتهدي إليهما مثل هذا أم لا ؟

٢٣٢٩- وإن أهدي مبارز إلى رجل من أهل الحرب ؛ قائد أو ملك فأهدى إليه أضعاف ذلك فهو سالم له .

لأن هذه الزيادة لم تكن باعتبار تعزُّز له بغيره ، ولكنه أخذ مالا بطيبة أنفسهم ، فيكون ذلك سالما له .

٢٣٣٠- ولو أن المسلمين حاصروا حصنا فباعهم أمير العسكر متاعا ، فإن كان بمثل قيمته أو بغيره يسير فالثمن سالم له ..  
لأنه بدل ملكه .

(١) يا ( ما قدم من الإهداء ) . وفي ح ( ما صنعه يكون الإهداء ) .

٢٣٣١- وإن كان بغبن فاحش فله من الثمن بقدر قيمة  
ملكه ، والباقي يكون فيثا لأهل العسكر .

لأنهم إنما بذلوا هذه الزيادة للخوف منه ، أو لطلب الرفق ، حتى لا يقطع (١) .  
أشجارهم ولا يُغَرَّب بنيتهم ، أو ينصرف عنهم ، وتمكُّنه من ذلك كله بقوة  
العسكر ، فلهذا كان الفضل بمنزلة النسيئة ، وهذا الذي ذكرنا هو الظاهر ، الذي  
يسبق إليه وهم كلُّ أحد ، وقد بينا أن البناء على الظاهر (٢) واجب ، فيالايمكن  
الوقوف على حقيقته .

٢٣٣٢- وإن كان البائع رجلا من عرض العسكر فالثمن  
سالم له ، قلَّ أو كثر .

لأنهم ما أعطوه هذه الزيادة لرغبة أو رهبة منه ، ولكنه استوزنهم (٣) فليس  
عليهم حتى أخذ المال بطيب أنفسهم ، ولكنهم أعطوه بدلا عن ملكه بطيب  
أنفسهم ، فيكون ذلك سالا له .

٢٣٣٣- ولا بأس بأن يبيع المسلمون من المشركين ما بدا  
لهم من الطعام والثياب وغير ذلك ، إلا السلاح والكرع ،  
والسبي سواء دخلوا إليهم بأمان أو بغير أمان .

(١) باح ( يطلع ) .

(٢) باح ( البناء عليه ) .

(٣) في هامش م استوزنهم أي وجددهم ذبوتين والذبتون الغني والحريف مولد كذا في  
القاموس وقال في القرب الزين الدفع وناقاة ذبون تزين أي تدفع حالها ومنه الزبون لآبله  
الذي يبن كثيرا .. وحاصل المعنى أنه وجددهم الغنياء فاحتال لهم حتى أخذ ما لهم بطيب  
أنفسهم ويجوز للمسلم أن يعامل العربي بمثل هذه المعاملة فيكون ما أخذ سالا له ( من  
تيسير المسير في شرح السير الكبير )

لأنهم يتقوون بذلك على قتال المسلمين ، ولا يحل للمسلمين اكتساب سبب تقويتهم على قتال المسلمين ، وهذا المعنى لا يوجد في سائر الأحكام .

٢٣٣٤- ثم هذا الحكم إذا لم يحاصروا حصنا من حصونهم ، فلما إذا حاصروا حصنا من حصونهم فلا ينبغي لهم أن يبيعوا من أهل الحصن طعاما ولا شرابا ولا شيئا يقوهم على المقام .

لأنهم إنما حاصروهم لينفذ طعامهم وشرابهم حتى يعطوا بأيديهم ويخرجوا على حكم الله تعالى ، ففي بيع الطعام وغيره منهم اكتساب سبب تقويتهم على المقام في حصنهم ، بخلاف ما سبق ، فإن أهل الحرب في دارهم يتمكنون من اكتساب ما يتقوون به على المقام ، لا بطريق الشراء من المسلمين ، فلما أهل الحصن لا يتمكنون من ذلك بعد ما أحاط المسلمون بهم ، فلا يحل لأحد من المسلمين أن يبيعهم شيئا من ذلك .

٢٣٣٥- ومن فعله فعلم به الامام أدبه على ذلك لارتكابه مالا يحل ، ولو أن أمير العسكر بعث رسولا إلى ملكهم في حاجة فأجازه الملك بجائزة ، وأخرجها الرسول إلى العسكر ، أو إلى دارا لإسلام ، فذلك سالم له خاصة .

لأن هذه الجائزة للرسول ما كانت لرغبة أو لرهبة ، بل للإنسانية والمرورة . ألا ترى أن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم كان يجيز الوفود والرسائل الذين يأتونه ، وأوصى أن يُفعل ذلك بعده ، ولا يظن أحد أن ذلك كله كان منه لرغبة أو رهبة .

٢٣٣٦- وكذلك إن كان الرسول أهدي إلى ملكهم بهدية فعوضه بأضعاف ذلك أو باعهم متاعه بأضعاف قيمته ، فذلك كله سالم له ، بمنزلة من دخل دار الحرب بأمان ، وعاملهم ، فأخذ مالا بطيب أنفسهم .

٢٣٣٧- ولو أن ملك العدو أهدي إلى أمير العسكر فأراد أن يعوضه من الغنيمة في القياس ليس له ذلك .

فإنه (١) قد ثبت في الغنيمة حق الغائبين - في لا يملك أن يخص بعض الغائبين بشيء منه بطريق التنفيل بعد الإصابة ، فكيف يملك أن يخص ملك العدو بشيء منه . ولكنه استحسن فقال :

٢٣٣٨- ما أهدي إليه يصير من الغنيمة ، فيجوز له أن يعطى عوضه من الغنيمة .

ألا ترى أنه لو أراد أن يرد ما أهدي إليه كان متمكنا من ذلك ، وإن كان فيه إبطال حق الغائبين عنه ، فكذلك إذا أراد أن يقبل ويعوضه من الغنيمة ، ورأى النظر للمسلمين في ذلك ، إلا أنه لا يعرض من الغنيمة أكثر من الهدية ، بما لا يتغابن الناس فيه ، فإن فعل ذلك فليجعل ذلك الفضل من ماله .

لأنه لا يقابل هذه الزيادة عوض يجعل (٢) للمسلمين ، فهو بمنزلة الإهداء

(١) با ح ( لا تميت ) .

(٢) ح با يحصل .

إليهم ابتداء من الغنيمة والحاصل أن العوض (١) مقصود من الهدية فيكون كالشروط .

٢٣٣٩- ولا بأس له أن يعاملهم في متاع الغنيمة إذا لم يكن في ذلك غبنٌ فاحشٌ في جانب المسلمين ، فذلك حكم التعويض من هليتهم .

## باب ما يكون إحرازاً منهم وما لا يكون

٢٣٤٠- ولو أن أهل الحرب دخلوا دارنا للإغارة فَأَخْلَوْا

أَمْوَالاً وَسَبَايَا ثُمَّ أَسْلَمُوا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلُوا بِذَلِكَ دَارَهُمْ ، فَلَا إِمَامَ يَأْخُذُ مِنْهُمْ جَمِيعَ مَا أَخْلَوْا فِيرُدُّهُ عَلَى أَهْلِهِ .

لَأَنَّهُمْ لَمْ يَمْلِكُوا مَا أَخْلَوْا حِينَ لَمْ يَحْزَوْهُ بَدَارَهُمْ ، فَإِنَّ الْمَلِكَ يَسْتَدْعِي تَحْتَمُّ الْقَهْرَ ، وَذَلِكَ لَا يَسْبِقُ الْإِحْرَازَ ، فَكَانُوا بِمَنْزِلَةِ الْغَاصِبِينَ قَبْلَ الْإِحْرَازِ ، وَيُؤْمَرُونَ بِالرَّدِّ .

٢٣٤١- سِوَاهُ أَسْلَمُوا هَا هُنَا ، أَوْ صَارُوا ذِمَّةً .

لَأَنَّ هَذَا السَّبَبَ إِنَّمَا يُقَرَّرُ مِلْكُهُمْ فِيَا كَانَ مَمْلُوكًا لَهُمْ ، وَلَا يُوجِبُ الْمِلْكَ لَهُمْ فِيَا لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا قَبْلَهُ .

٢٣٤٢- وَيَسْتَوِي إِذَا كَانُوا قَسَمُوا ذَلِكَ فِي دَارِنَا بَيْنَهُمْ أَوْ لَمْ يَقْسَمُوا .

لَأَنَّ الْمَنْصُوبَ بِاتَّقْسِمَةِ لَا يَصِيرُ مَلِكًا لِلْغَاصِبِينَ<sup>(١)</sup> ، فَإِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَوْ قَسَمُوا الْغَنَائِمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْإِحْرَازِ فِي تَأْكُدِ الْحَرْبِ ، فَلِمَاذَا لَا يُجْزَلُ قَسْمَتُهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْإِحْرَازِ مِنْهُمْ . قُلْنَا : لَأَنَّ إِقَامَةَ

(١) بَلَّغَ الْغَاصِبِ



القسمة مقام الأحرار يتحقق في حق المسلمين ، لوجود أمير هو نافذ الحكم بين المسلمين ، ولا يوجد ذلك في حق أهل الحرب ، فإنما يعتبر في حقهم تمام السبب حساً وبقسمتهم لا يزداد السبب قوة وحساً .

٢٣٤٣- وعلى هذا لو دخل مسلم عسكرهم بأمان فاشتري بعض تلك الأمتعة فعليه أن يردّها على أهلها بغير ثمن .

لأنهم لم يملكوها قبل الأحرار ، فلا يملكها المشتري منهم أيضاً ، وكان هو متبرعاً فيما قدى به ملك الغير بغير أمره .

٢٣٤٤- فإن كان أهل الحرب قد دخلوا دارهم ثم أسلموا صار ذلك لهم .

لأنهم بالإحراز قد ملكوا تمام السبب وهو القهر ، ثم يتقرر ملكهم بالإسلام لقوله عليه الصلاة والسلام « من أسلم على مال فهو له » وكذلك أن جاموا (١) ذمة . لأن عقد الذمة في تقرر الملك به خفف عن الإسلام ، فيعمل عمله .

٢٣٤٥- وكذلك أن استأمنوا إلينا ، ومعهم ذلك المال .

لأنهم استفادوا الأمان في أنفسهم وأموالهم .

٢٣٤٦- وهذا بخلاف ما إذا اشتراها منهم مسلم فإن للمالك القديم أن يأخذه منه بالثمن .

لأن ملك المالك القديم قد انقطع بالملك الذي حدث لهم ، فلا يعود حقه في ذلك الملك ، ما لم يتحول إلى غيرهم ، وبالشراء يتحول الملك إلى المسلم (٢) ،

فيظهر حق المالك القديم ، على وجه لا يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمشتري ، وذلك في الأخذ بالثمن ، فلما إذا أسلموا ، أو صاروا فنة ، أو خرجوا بلمان ، فالملك لم يتحول منهم إلى غيرهم ، فلهذا لا يظهر حق المالك القديم في الأخذ .

٢٣٤٧- فإن كان المسلمون دخلوا دارهم مغيرين ، وأصابوا سبائا<sup>(١)</sup> من احرارهم فلم يخرجوهم حتى أسلموا فقد امنوا من القتل بالاسلام ، ولكنهم أرقاء ، لأن الرق قد ثبت فيهم لما صاروا مقهورين ، والاسلام يمنع ابتداء الاسترقاق ، ولا يمنع الرق الثابت ، وهذا بخلاف ما سبق .

لأن المسلمين إذا قهروهم فقد صاروا مقهورين حسا وحكما ثم بإسلامهم لا يرتفع القهر حكما ، فنفى الرق والقهر منهم في دار الاسلام لا يكون حكما وإنما يكون حسا ، والقهر الحسى لا يتم قبل الاحراز .

وبيان هذا المعنى أن القاهر إذا كان مسلما فهو مُحَرَّرٌ بإسلامه فيما يرجع إلى حق الله تعالى ، ولهذا لا يحل لأحد إخراج مأسورين من أيديهم ، فلما أهل الحرب فلما يكون قهرهم باليد لا بالدين .

ألا ترى أنه يحل لكل واحد منهم أخذ ذلك من أيديهم . وأهل النمة إذا كانوا قاهرين بمنزلة المسلمين في ذلك .

فإن النمة خُلف عن الإسلام في حصول الإحراز بها في حق الشرع ، حتى لا يحل لأحد التعرض لهم فيما أخذوا ، وأنه يُخمس ما سبي أهل النمة كما يخمس ما سبي المسلمون .

(١) يا ح ( ص ١٢ ) .

٢٣٤٨- ولو أن أهل مَنَعَةٍ من التُّرك دخلوا الرومَ فسبوا من أحرارهم ، فلم يدخلوهم دارهم حتى أسلم السبي فهم أحرار .

لأنهم ما صاروا محرزين لهم بالدين ، إذ لا دين لهم ، وباليَد لا يتم القهرُ قبل الإحراز بالدار .

٢٣٤٩- فإذا أسلموا تقررَت حُریتهم ، حتى لو أدخلوهم دارهم بعد ذلك ، ثم ظهر المسلمون عليهم ، كانوا أحرارا ، أو لو كانوا إنما أسلموا بعدما دخلوا (١) دارهم كانوا عبيدا لهم ، فإن أسلموا كانوا عبيدا لهم ، وإن خرجوا إلينا مراغمين فهم أحرار ، كما هو الحكم في عبد الحرب إذا أسلم .

لأنهم حين أحرزوم بدارهم ومنعتهم فَقَدْ تَمَّ قهرُهم ، وبشيت الرقُّ والملكُ ثم بمجرد إسلام المملوك لا يزيل الملك الثابت عليه ، سواء كان ثابتا لكافر أو مسلم .

٢٣٥٠- ولو كان أسلم التُّرك قبل أن يُدْخِلُوا الأسراء دارهم ، ثم أسلم الأسراء بعلمهم فهم عبيد لهم .

لأنهم صاروا مُحْرِزين لهم بإسلامهم ، فكان هنا وما لو كانوا مسلمين عند الأخذِ سواء ، ثم إذا أخرجوهم إلى دار الإسلام فإنه يؤخذ الخمس منهم بمنزلة أهل مَنَعَةٍ من المسلمين ، دخلوا مغيرين دار الحرب ، بغير إذن الإمام

(١) با ح ( انخلوصم ) .

وأصابوا سبائا ، فكما أن هناك يخمس ما أصابوا ، والباقي يكون لهم ، فهامنا  
كذلك .

٢٣٥١- وإن كان إسلامُ الفريقين بعد ما أدخلوهم دارهم  
ثم خرجوا إلى دارنا ، فهم عبيد للذين أسروهم ، ولا خمس  
فيهم .

لأنهم ملكوهم بالإحراز بدارهم ، قبل الإسلام ، فلم يثبت حكمُ الغنيمة  
فيهم ، فلا يثبت بعد ذلك بإسلامهم بخلاف الأول فهناك لم يملكوهم قبل  
الإسلام .

٢٣٥٢- وإن ثبت حقهم فيهم ولكن إنما يثبت الملكُ  
بالإحراز بدار الإسلام فيثبت حكمُ الغنيمة فيما إذا أحرزوا ،  
وإذا أسلم الأسراء قبل الترك في أرض الروم ، ثم أسلم الترك  
يعلمهم فالأسراء أحرار .

لا بينا أن حريتهم قد تأكدت بالإسلام ، قبل أن يثبت الرق فيهم  
بالإحراز .

٢٣٥٣- ولو أسلم الفريقان معا ، أو لا يُتَرَى أيهما أسلم قبل  
الآخر فهم أحرار .

لأن حريتهم معلومة ، والسبب الموجب لرقهم وتقدم إسلام الترك غير  
معلوم ، والرق لا يثبت بالشك . فلان قيل : قهرُ الترك لإيادهم معلوم أيضا ،

وذلك مُبطل لحریتهم . قلنا : قبل الإحراز لا ، فإن ذلك بعض العلة ، وبعض  
العلة لا یثبت شیء من الحكم .

۲۳۵۴- وإن أسر الترك امرأة من الروم ، فأُسلمت فی أیلمهم ،  
وزوجها فی مدينة من مدائن الروم ، لم تَبین من زوجها ، وإن  
أخرجها الترك إلى دارهم .

لأن حُریتها تأکدت بالإسلام ، فلا تصیر هی من أهل منعة الترك ، ولكنها  
حرية أُسلمت فی دار الحرب ، فلا تَبین من زوجها ، حتی تحيض ثلاث حیض ،  
أو تخرج إلى دار الإسلام ، فحينئذ تبين لتباين الدارين حقيقة أو حکما .

۲۳۵۵- وإن أسلم الترك قبل إسلامها بانّت من زوجها حين  
أُسلمت بعد إسلام الترك ، أو قبل إسلام الترك ، إذا أسلم الترك ،  
لأن الترك الآن بمنزلة جيش المسلمين ، دخلوا دار الحرب ،  
وهناك لو أُسلمت امرأة ثم التحقت بالعسكر كانت حرة ،  
وتبين من زوجها لإحرازها نفسها بمنعة المسلمين ، ولو سبوا  
امرأة ، فأُسلمت ، بانّت من زوجها لأنها صارت أمة لهم بالسبي  
يقسمونها ، ويتحقق تباين الدارين بينها وبين زوجها إذا  
أُسلمت حکما ، فکذلك هذا الحكم فيما إذا أسلم الترك ، ولو  
لم یسلموا ولم تسلّم هی ، حتی أحرزوها ، بدارهم فقد بانّت  
من زوجها .

لأنها صارت أمة لهم ، فتكون من أهل دارهم ، وقدينا أن أهل الحرب  
بإختلاف المنعمات أهلُ دورٍ مختلفة ، فإذا تحقق تباينُ الدارين بينها وبين  
زوجها بانّت منه . ولأنهم ملكوها بالسبي حين أحرزوها في دارهم .

٢٣٥٦- فكان هذا وما لو ملكها المسلمون بالسبي يكون  
زوجها سواء ، وهناك تَبَيَّنُ من زوجها ، فهاهنا كذلك ، حتى  
إذا أسلموا ، وقد أصابت الجارية أحدهم بالقسمة ، فاستبرأها  
بخيضة ، حل له أن يطأها .

لأنها من أهل الكتاب ولا زوج لها ، والله أعلم بالصواب .

## باب ما يقطع من الخشب ، وما يصاب من الملح وغيره

٢٣٥٧- وإذا خرجت سرية بإذن الإمام لقطع الشجر فوصلوا إلى مكان يخاف فيه المسلمون ، ثم قطعوا الخشب وجاءوا به فهو غنيمة يُخمس .

لأن الموضع الذي لا يأمن فيه المسلمون من جملة دار الحرب ، فإن دار الإسلام اسم للموضع الذي يكون تحت يد المسلمين ، وعلامة ذلك أن يأمن فيه المسلمون . فإن قيل : كما أن المسلمين لا يأمنون في هذا المكان ، فذلك أهل الحرب لا يأمنون فيه . قلنا : نعم ، ولكن هذه البقاع كانت في يد أهل الحرب ، فلا تصير دار الإسلام إلا بانقطاع يد أهل الحرب عنها من كل وجه ، وهذا لأن ما كان ثابتاً فإنه يبقى ببقاء بعض آثاره ، ولا يرتفع إلا باعتراض معنى (١) هو مثله أو فوقه ، وإذا ثبت أنه من أرض أهل الحرب فما يكون فيه من الخشب يكون في يد أهل الحرب ، فهذا مال أصابه المسلمون من أهل الحرب بطريق القهر ، وهو الغنيمة بعينه .

٢٣٥٨- فإن كان الأمير إذا بعثهم ليقطعوا الخشب حتى يجعل ذلك سُنفاً للمسلمين أو مجانيق ، والمسألة بحالها ، فإن الإمام يأخذ ما جاءوا به فيجعل (٢) في تلك المنفعة التي أرسلهم لها .

(١) با ح ( فيجمله ) .

(٢) با ح ( فيغير ) .

لأنهم امتثلوا أمرَ الأميرِ فيما أخلوا ، ولا يتحقق الامتثال مع القصد إلى  
الاغتنام ، وإذا لم يقصدوا الاغتنام بما أخلوا لم يكن ذلك غنيمة .  
وهذا لأن للامام رأيا فيما يرجع إلى النظر للمسلمين .

ألا ترى أنه يصح منه التنفيلُ قبل الإصابة بطريق النظر ، فكذلك  
يصح منه جعلُ المصاب لمنفعة معلومة قبل الإصابة ، فإن أخذ من ذلك ما يُغنيه  
ويبقى فضل فالباقي (١) يكون غنيمة .

لأن السبب الموجب للاغتنام قد وجد في الكل ، ولكن في القدر المشغول  
لحاجة المسلمين يجعل ذلك متقلما لقصد الإمام ، وما وراء ذلك يثبت فيه  
حكم الغنيمة ، بمنزلة ما ينفضل من التركة عن الدين والوصية .

٢٣٥٩- وكذلك لو كان بعثهم من العسكر في دار الحرب  
ليأتوا بالخشب ، أو بالطعام أو بالعلف ، لمنفعة عينها للمسلمين ،  
فإن ما جائؤا به يكون مصروفا إلى تلك المنفعة ، فإن فضل منها  
شيء فهو غنيمة ، لأهل السرية ، وأهل العسكر .

لأنهم فصلوا تحصيل تلك المنفعة ، لا الاغتنام ، فإن فضل منها شيء فهو  
غنيمة ، حين خرجوا مطيعين للأمير .

٢٣٦٠- وكذلك لو كان بعثهم من بعض مدائن أهل الثغور  
وقد أصابهم قحط ، ليأتوا بالطعام ، والعلف لأهل المدينة ،  
ففعلوا ذلك ، فإنه يقسم ذلك بين أهل المدينة ، بغير خُمس ،

(١) ح ( كان الباقي )



ولا يقسمه بين أهل السرية ، وهذا كله إذا بين<sup>(١)</sup> لهم عند الخروج أنه لماذا يوجههم ، لأنه إنما ينعلم القصد منهم إلى الاغتنام إذا علموا مراد الأمير فيما أرسلهم لأجله ، وخرجوا مطيعين له في ذلك فإن كانوا إنما جاءوا بالطعام بعد ما استغنى المسلمون عن ذلك فهو بمنزلة الغنيمة الآن .

لأن السبب الموجب لتقليد أهل المدينة فيه حاجتهم ، وقد اتعلم ، فكان هنا وما يفضل من المنفعة التي عينها الإمام سواء .

٢٣٦١- ولو أن الأمير في هذه الفصول نقلهم بعض ما جاءوا به فذلك صحيح ، لأنه جعل بعض ما يأتون به مصروفا إلى منفعة المسلمين ، وبعضه مصروفا إليهم بطريق التنفيل ، ففي كل واحد منهما نظر من الإمام .

لأنهم قلما يرغبون في الخروج إذا لم يكن لهم نصيب في المصاب ، والتنفيل التحريض على الخروج . فإن قيل : كيف يصح النقل لجماعة السرية المبعوث من دار الاسلام ؟ قلنا : إنما لا يصح ذلك فيما هو غنيمة ، يُفَضَّل فيها الفارس على الراجل باعتبار أنه ليس في ذلك التنفيل إلا أبطال الخمس ، وإبطال تفضيل الفارس على الراجل ، وهذا المعنى لا يوجد ها هنا ، لأن ما يأتون به لا يكون غنيمة لمن أصابها ، بل يكون مصروفا إلى منفعة المسلمين ، فلذلك جاز التنفيل فيه لهم .

(١) يا ح ( تبيين ) .

٢٣٦٢- ولو جاءوا بذلك بعد ما استغنى عنه المسلمون بطل

النفل :

لأن ما جاءوا به قد صار غنيمة ، والنفل العام للسرية المبعوثة من دار الاسلام في الغنيمة لا يصح .

٢٣٦٣- وإن كان قال من أخذ منكم شيئاً فله نصفه ، والمسألة بحالها ، فالتفل جائز لأهلها على ما نفلوا .

لأن هذا نفل خاص لمن يأخذ دون<sup>(١)</sup> غيره ، فيتحقق فيه معنى التحريض على الطلب والأخذ ، وذلك صحيح في الغنائم .

٢٣٦٤- ولو أن السرية حين خرجت لقطع الخشب في دار الاسلام دون مسالح المسلمين ، فإن كان أرسلهم لمنفعة عينها كان ما جاءوا به مصروفاً إلى تلك المنفعة ، وإن كان نفل لهم بعض ذلك أعطاهم النفل ، وصرف ما بقي إلى تلك المنفعة ، فإن جاءوا بذلك بعد ما استغنى الأمير عما بعثهم لأجله فكل من جاء بذلك من شيء فهو له خاصة .

لأن ما جاءوا به ليس بغنيمة هاهنا ، فإنهم أصابوه في دار الاسلام ، والمباح في دار الاسلام كل من سبقت يده إليه فهو بمنزلة الصيد .

٢٣٦٥- فإن جاءوا به جميعاً فهو بينهم بالسوية .

(١) في الأصل : يأخذون غيره والتصحيح من يا . ح . ١ .

لأن تفضيل الفارس على الراجل في الغنيمة ، وهذا ليس من جملة الغنيمة  
فإن قيل : فلماذا يصح التنفيل من الإمام فيه ؟ قلنا : لا على وجه التنفيل ،  
ولكن (١) على وجه التفضيل ، لئلا يتخذ ببعض ما يأخذه من المباح ، وعرف  
ما بقي إلى المنفعة التي عينها (١) .

٢٣٦٦- ولو خرجت السرية لقطع الخشب بغير إذن الإمام ،  
إلى دار الحرب أو إلى الموضع المخوف ، فما جاثوا به يكون  
غنيمة .

لأنهم أهل منعة ، جاثوا بمال من دار الحرب بطريق القهر ، وفي مصاب  
أهل المنعة يستوى الحال بين ما يتعد إذن الإمام وما قبله .

٢٣٦٧- وإن كانوا أصابوا ذلك ، في موضع يأمن فيه  
المسلمون ، فلكل رجل منهم ما أخذ .

لأن هذا مباح مُلك بالأخذ في دار الإسلام ، كالصيد والقطب والحشيش .

٢٣٦٨- فإن كانوا لقوا العدو في ذلك الموضع ، فقاتلوه على  
ذلك ، حتى أجلوهم عنه فكذلك الجواب .

لأن ما كان في دار الإسلام فيمجرد دخول أهل الحرب إلى ذلك الموضع  
لا يأخذ حكم دار الحرب ، فحين أجلّوا عنه العدو بالقتال بقي على حكم دار  
الإسلام كما كان ، فكل من أخذ منهم شيئا فهو له .

---

(١) هذه العبارة غير موجودة في نسخة باريس

٢٣٦٩- وكذلك لو وجدوا العدو قد قطعوه، ولكنهم لم يُحرزوه  
في دارهم .

لأنهم قبل الإحراز لا يملكون ما يصيبون في دار الإسلام ، فيبقى على ما كان  
قبل إصابتهم .

٢٣٧٠- وإن كانوا أحرزوه بدارهم ، ثم لحقهم المسلمون  
فأخفوه منهم ، فهذا غنيمة .

لأنهم بالأحراز قد ملكوه ، فأهل السرية إنما أحرزوا ملكهم بطريق القهر ،  
فكان غنيمة .

٢٣٧١- وعلى هذا حكم الملاحاة .

وهو الموضع الذي يكون فيه البلع من أرض الاسلام ، أو من أرض الحرب  
فإن الحكم فيه كالحكم في الخشب ، في دار الاسلام في جميع  
ما ذكرنا .

لأن ذلك مباح يملك بالأخذ كالخشب .

٢٣٧٢- وكذلك سائر الأموال من ذهب أو من فضة ، أو من  
جوهر ، خرجت سرية في طلبه فإن ما وجدوا من ذلك في أرض  
الإسلام لا يكون غنيمة .

إلا أن هذا يُخمس لقوله عليه السلام : « وفي الركاز الخمس » .

٢٣٧٣- وكذلك لو وجدوا ذلك بعد ما استخرجهم أهل الحرب ،  
ولكنهم لم يحرزوه ، فإنه يخمس ، وما بقي فهو لمن أخذه خاصة .  
لأنهم قيل الإحراز لا يملكونه ، فكان الحكم فيه قيل أخذهم ، وبعد أخذهم  
سواء .

٢٣٧٤- وإن كانت السرية إنما أصابت ذلك في دار الحرب  
فإنه يخمس ما أصابوا ، والباقي بينهم على سهام الغنيمة .  
لأنهم أخرجوه من دار الحرب بطريق القهر ، فقد كانوا أهل منعة .

٢٣٧٥- وإن [لم] يكونوا أهل منعة ، والمسألة بحالها ، فالأخذ  
من أخذه ، ولا خمس فيه في جميع هذه الفصول .  
لأنهم أصابوا ذلك من دار الحرب على وجه التلصص ، لا على وجه إعراز  
الدين .

٢٣٧٦- إلا أن يكونوا خرجوا بإذن الإمام ، فحينئذ يكون  
لما أصابوا حكم الغنيمة .  
لأن الإمام الآن كالمد لهم ، عليه أن ينصرهم .

٢٣٧٧- وليس له أن يبعثهم إذا لم يعلم القوة منهم ، فما  
جاءوا به يكون مأخوذاً على وجه إعراز الدين ، والخمس ينجب  
في مثله .

لأنَّ وجوبَ الخُمسِ في الغنيمة لإظهار شرفِهِ حتى يعلمَ أَنه كَسبَ حصل  
بإشرافِ الجهاتِ .

٢٣٧٨- وإن كان أميرُ الثغر هو الذي بعث السرية لقطع  
الخشب ، وأخذ الملح ، ونَقَلَ لهم من ذلك ، فإنه يصح من  
تنفيله ما يصحُّ من الأميرِ الأعظم .

لأنَّه حين قَوَّضَ إليه تدبيرَ الثغر فقد أقامه في ذلك مقام نفسه ، فيصح  
منه ما يصح من الأميرِ الأعظم ، ما لم ينهه عن التنفيل . ثم بين ما إذا خص  
الإمامُ نفسه أو غيره بالتنفيل ، وقد بينا حكم ذلك فقال :

٢٣٧٩- في الجملة لو خصَّ ولده أو والدَه بالتنفيل فذلك  
صحيح منه ، كما لو خصَّ أجنبيا آخر ، وهذا لتباين الملِك  
بين الولد والوالد ، بخلاف العبد والمكاتب ، فإذا كان يصح  
منه التنفيل في حق نفسه ، إذا عم به جماعة المسلمين ، فهأنا  
أولى .

لأنَّ منفعتَه فيما يحصلُ لولده ووالده دون منفعتِهِ فيما يحصلُ له . ثم ذكر  
حديثَ سالم بن أبي الجعد .

٢٣٨٠- أن رجلا من أشجع جاء إلى النبي ، صلى الله عليه  
 وآله وسلم ، فشكا إليه الحاجةَ فقال : اصبر ، ثم ذهب فأصاب  
 من العدو غنيمة ، وأتى بها النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ،

فَطِيبَهَا لَهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ (الآية (١)). فهذا أَصْلُ علمائنا فيما يصيبه الواحدُ والمُتَنَّى من دار الحرب إذا دخلوا على وجه التلصص ، بغير إذن الإمام ، بخلاف أهل المَنعة ، وبخلاف ما إذا كان الواحدُ بعثه الإمام ، ثم في كل موضع يكون للمُصَابِ حُكْمُ الغنيمة ، فالأخذُ وغيرُهُ فيه سواء . وفي كل موضع لا يكون للمُصَابِ حُكْمُ الغنيمةِ فإنَّ الأَخذَ يَحْتَصُّ به . وإنَّ أَخْلَوْا جميعاً فذلك بينهم بالسوية ، لا يُفْضَلُ فيه الفارس على الرجل .

لأنَّ هذا التنفيل حُكْمٌ يختصُّ بالغنيمة ، كالخمس ، وهذا ليس بغنيمة ، بل هو إحراز المباح على وجه التلصص ، لا على وجه اعزاز الدين ، فيكون بمنزلة الاصطياد والاحتشاش .

٢٣٨١- ولو أخذ واحد منهم شيئاً من ذلك ، ثم دفعه إلى صاحبه يحفظه له ، فأمسكه حتى أخرجه ، فهو للأخذ .

لأنَّه صار أحقَّ به حين سبقت يده إليه ، ثم حَفِظَ . صاحبه له بأمره كحفظه له بنفسه ، إلى أن أخرجه .

٢٣٨٢- وإن كان صاحبه غلبه فانتزعه منه فهو للذي أخرجه .

لأن الأول لم يملكه بمجرد الأخذ ، فإنه لم يكن في منعة المسلمين ، حتى يصير بالأخذ شعرياً ، وإنما يحصل إحرازه بالإخراج إلى دار الإسلام ، وذلك إنما وجد من الغاصب الذي انتزعه منه ، غير أني أكره للمسلم أن يتفهر عليه صاحبه بعد ما أخذه ، لأن يده سبقت إليه ، وليد المسلم حرمته في حق المسلمين . ولأنه أحرزه بالدين ، وقد بينا أن الإحرار بالدين يثبت في حق الأثم وإن كان لا يعتبر ذلك في حكم الملك والتقوم .

٢٣٨٣ - فإن جاء ناس من المشركين يريدون أخذ ذلك منهم فقلبهم المسلمون ، حتى دفعوهم عن ذلك ، فهو للذين أدخلوه أيضاً .

لأن الآخذ قد صار أحق به ، بذلك الأخذ ، فلا يتغير ذلك الحكم بالقتال الذي ابتلوا به . فإن قيل : حين قاتلوا عنه فلماذا لا يجعلون في حكم أهل منعة ، حتى يكون لمصاهم حكم الغنيمة . قلنا : لأن هذا شيء وقع اتفاقاً ، لا قصداً ، فلا يصيرون به قاهرين حكماً .

ألا ترى أنهم لو أتوا قوماً من أهل الشرك نياماً فقتلوهم ، وأدخلوا أموالهم ، كان لكل واحد منهم ما أخذ ، ولم يكن لذلك حكم الغنيمة ، فهذا مثله .

يوضحه أنهم إذا كانوا أهل منعة فإنه لا يختلف الحكم فيما أصابوا بالقتال ، دفعاً عنه ، إذا ابتلوا به وعدم القتال ، وكذلك فيما أصاب الذين لا منعة لهم لا يختلف الحكم بذلك ، ولو أن هؤلاء الذين لا منعة لهم لحقهم جند المسلمين في دار الحرب ، بعد ما أصاب كل فريق المال فإنه يخص ما أصابوا ، ثم ينظر إلى ما أصاب الذين لا منعة لهم ، فيقسم ذلك بينهم وبين



أهل العسكر، لأنهم صاروا كالمَد لهم، حين التحقوا بهم، فيشاركونهم فيما أصابوا، إذ الجند قد دخلوا غزاة، فأما ما أصاب أهل الجند قبل أن يلتحق بهم المصوص فلا شركة فيه معهم للمصوص إلا أن يلقوا قتالا فيقاتلوا معهم، دفعا عن ذلك.

لأنهم ما كانوا غزاة حين دخلوا فلا يصيرون بمنزلة المدد للجيش، بل حالهم فيما أصاب الجيش كحال من كان تاجرا في دار الحرب، أو أسيرا أو أسلم من أهل الحرب، والتحق بالجيش بعد الإصابة، وقد بينا أنه لا شركة لهؤلاء في المصاب إلا أن يلقوا قتالا. وأما وجوب الخُس في الكل فلا تَه صار مُحْرزا بقوة الجيش فيتحقق فيه معنى إعزاز الدين.

٢٣٨٤- ولو أن عسكرا دخلوا أولا بإذن الامام، أو بغير إذن الامام، ثم دخل على أثرهم رجل أو رجلان بغير إذن الامام، وقد نهي الامام عن ذلك فإن لحقا بهم قبل الإصابة تثبت الشركة بينهم في المصاب بعد ذلك، وإن كان بعد الإصابة لم يشاركوهم في ذلك، إلا أن يلقوا قتالا فيقاتلوا معهم.

لأنهم متلصصون، حين دخلوا بغير إذن الامام، فلا يصيرون مَدَدًا للجيش ما لم يقاتلوا معهم، وهذا لأن مدد الجيش غزاة، وهم ليسوا بغزاة حكما، حين دخلوا متلصصين، فلما يعتبر فيهم أن يصيروا غزاة حقيقة وذلك بأن يقاتلوا معهم.

٢٣٨٥- وإن كانوا لحقوهم بإذن الامام شاركوهم فيما أصابوا.

لأنهم بنفوس الدخول صاروا غزاة الآن ، فكانوا مبدأ للجيش يشاركونهم  
فيما أصابوا ، قبل أن يلتحقوا بهم .

٢٣٨٦ - ولو أسلم قوم من المرتكبين في دار الحرب ، ثم التحقوا  
بالعسكر ، فحالفهم وحال غيرهم ممن يُسلم من أهل الحرب سواء .  
لأنهم حين دخلوا دار الحرب مرتدين ، فقد صاروا أهل حرب ، فبعد ذلك ،  
وإن أسلموا والتحقوا بالجيش ، لا يكونون غزاة ، بمنزلة المدد للجيش ، ما لم  
يقاتلوا معهم دفعا عما أصابوا .

٢٣٨٧ - ولو أن قوما لا منعة لهم دخلوا دار الحرب بغير إذن  
الإمام ، وأصابوا شيئا ، ثم لحقهم قوم لا منعة لهم أيضا ،  
ولكن بإذن الإمام ، فالتقوا بعد ما أصاب كل فريق شيئا ،  
فإن لم يصيروا أهل منعة ، بعد ما التقوا ، فما أصاب المتلصصون  
قبل أن يلتقوا ، أو بعد ما التقوا ، يكون لهم خاصة ، ولا خمس  
فيه .

لأنه لا يتغير حكم ما أصابهم بالالتقاء ، فهؤلاء إذا لم يصيروا بهم أهل  
منعة فيبقى الحكم فيما أصابوا على ما كان قبل أن يلتحقوا<sup>(١)</sup> بهم ، فكل من أخذ  
شيئا فهو له خاصة ، بخلاف ما إذا كان الذين التحقوا بهم أهل منعة ، فقد  
تغير صفة إصابتهم وإحرازهم بالاتحاق بهم .

٢٣٨٨ - وما أصاب الذين دخلوا بإذن الإمام ، قبل الالتقاء

(١) ح با ( يلتصق ) .

وبعده ، فإنه يُخْمَسُ ويُقَسَّم الباقي بينهم على قسمة الغنيمة ،  
كما كان الحكم في مُصَابِهِمْ قَبْلَ الْاِلْتِقَاءِ .

لأن اللصوص لا يصيرون في حكم المدد لهم ، حين لم يَتَغَيَّرْ حالُهُمْ بهذا  
الالتقاء .

٢٣٨٩- وإن كانوا حين اجتمعوا صاروا أهلَ منعة ، وقد  
أصابوا غنائم ، قبل أن يلتقوا وبعد ما التقوا ، خُمَسَ ما أصاب  
الفريقان ، وكان ما أصاب كلَّ فريقٍ منهم ، قبل أن يلتقوا ،  
بينهم على سهام الغنيمة ، وما أصابوا بعد ما التقوا ، فهو بينهم  
جميعا على سهام الغنيمة .

لأن الإحراز في جميع المصاب وَجِدَ على وجه القهر حين صاروا أهل منعة ،  
بعد الاجتماع ، فيجب الخمس في جميع ذلك .

٢٣٩٠- إلا أن فيما أصاب كلَّ فريقٍ قبل الالتقاء لا يكون  
الفريق الآخر في حكم المدد لهم إذ لا منعة لكل فريق على  
الانفراد ، فلهذا يُقَسَّم ما أصاب كلَّ فريقٍ بينهم خاصة ، ولا  
يشاركه فيه الفريق الأول<sup>(١)</sup> إلا أن يلقوا قتالا ، بعد ما اجتمعوا ،  
فإن لَقُوا قتالا بعد ما اجتمعوا . اشتركوا في جميع ما أصابوا ،  
لوجود القتال من كل واحد من الفريقين ، على وجه الدفع عما

(١) س ج ( الآخر )

أصابه الفريق الثاني ، وإن كان دخول الفريقين بغير إذن الإمام ، والمسألة بحالها ، فهذا وما سبق سواء ، إلا في حرف واحد ، وهو أن ما أصاب كل فريق قبل الالتقاء يكون بينهم جميعا ، هاهنا على سهام الغنيمة ، بخلاف الأول ، لأن هاهنا (١) قد استوى الحكم في مصاب كل فريق قبل الالتقاء ، فإنما يُعْتَبَرُ في الحكم (٢) حال تأكد الحق بالاحراز ، وهم أهل منعة عند ذلك وقد تم الاحراز بقوتهم ، فيخمس الكل ، والباقي بينهم ، وهناك قد اختلف حكم مصاب كل فريق .

لأن ما أصاب اللين دخلوا بإذن الإمام له حكم الغنيمة فلا شركة فيه للمتصلين ، ما لم يقاتلوا عنه ، وما أصاب المتلصصون لم يكن له حكم الغنيمة ، ولا شركة فيه للذين دخلوا بإذن الامام أيضا ، ما لم يقاتلوا دفاعا عنه ، فإذا فعلوا ذلك فقد صار الكل غنيمة ، وتم الإحراز في الكل بقوتهم .

٢٣٩١ - ولو كان أحد الفريقين لهم منعة والآخر لا منعة لهم ، والمسألة بحالها ، فإن الذين لا منعة لهم لا يشاركون أهل المنعة فيما أصابوا ، قبل الالتقاء ، إلا أن يلقوا قتالا بعد ما التحقوا بهم ، وأهل المنعة يشاركون الذين لا منعة لهم ، فيما أصابوا ، وإن لم يلقوا قتالا بعد ذلك .

(١) با (منهك) .

(٢) ح (الكل) .

لأنهم صاروا محرزين لذلك بمنحتهم ، فصار أهل المنعة في ذلك بمنزلة المدد لهم ، وفي الأول المتلصصون ما صاروا محرزين بمنحة الذين دخلوا بإذن الامام إذ لا منعة لهم .

٢٣٩٢- ولو كان الذين لهم المنعة دخلوا بغير إذن الإمام ، والذين لا منعة لهم دخلوا بإذنه ، اشتركوا في جميع ما أصابوا .

لأن كل فريق بنفس الدخول صاروا غزاة ، أحد الفريقين باعتبار المنعة والآخر باعتبار إذن الامام ، فكان كل فريق كالمدد للفريق الآخر ، فبما أصابوه .

٢٣٩٣- ولو دخل كل فريق من الفريقين الذين لا منعة لهم بإذن الامام فالتقوا ، بعد ما أصاب كل فريق شيئا ، فإنه يُخمس جميع ما أصابوا ، والباقي بينهم على قسمة الغنيمة ، سواء صاروا أهل منعة بالاجتماع ، أو لم يصيروا أهل منعة .

لأن إذن الامام قد جمعهم ، وكان كل فريق غازيا ، بنفس الدخول بإذن الامام ، فيكون أحد الفريقين بمنزلة المدد للفريق الآخر ، فبما أصابوا قبل الالتقاء . فإن قيل : إصابة كل فريق ها هنا وإحرازه لم تكن بمنحة الفريق الآخر ، فكيف يثبت للفريق الآخر معهم شركة في ذلك ؟ قلنا : لأنهم باعتبار إذن الإمام صاروا غزاة ، في دار الحرب . والغزاة في دار الحرب بعضهم مدد للبعض من غير اعتبار المنعة .

ألا ترى أن الجيش لو كانوا دخلوا وأصابوا غنائم ، ثم التحق بهم رجل أو رجلان بإذن الإمام كان مددا لهم ، يشاركهم في المصاب ، وإن لم يكن لهم

منعة بنفسه ، بخلاف ما إذا دخل بغير إذن الإمام ، فذلك ما سبق . وعلى هذا لو كان كل واحد من الفريقين أهل منعة ، وقد دخلوا بغير إذن الإمام ، والتقوا في دار الحرب ، فإنه يُخَمَّس جميع ما أصابوا ، ويكون الباقي بينهم على سهام الغنيمة .

لأن كل فريق هاهنا باعتبار المنعة صاروا غزاة ، كما دخلوا ، وقد صار بعضهم مددا للبعض بالالتقاء ، وإنما تم الاحراز في المصاب بهم جميعا ، فكانوا شركاء في المصاب على سهام الغنيمة . والله الموفق .

## باب ما يصيبه الأسراء والذين أسلموا من أهل الحرب

٢٣٩٤- قد بينّا أن الأسير إذا انفَلَت فلحق بالجيش الذي دخل معهم قبل أن يخرجوا فهو شريكهم ، فيما أصابوا حال كونه مأسورا .

لأنّه انقصد له معهم سبب الاستحقاق ، حين دخل معهم على قصد القتال ، وشاركهم في إتمام الاحراز ، فما اعترض من الأسر بين ذلك يصير كأن لم يكن ، بمنزلة ما لو مرض ، وهو في العسكر ، زمانا ، ويستوى إن كان دخوله في الابتداء بإذن الإمام أو بغير إذنه ، لأنّه غايز حين دخل معهم على قصد القتال في الوجهين جميعا .

ألا ترى أنّه لو دخل معهم تاجرا ، ثم ترك التجارة وقاتل معهم ، فأُسر أو كان أسلم من أهل الحرب والتحق بهم يريد القتال فأُسر ، ثم انفلت قبل أن يخرجوا ، فإنه يشاركهم فيما أصابوا ، وإن لم يوجد الإذن من الإمام له في القتال ، إذا التحق بهم قبل الاحراز والقسمة والبيع .

٢٣٩٥- فإن خرج ذلك العسكر وهو مأسور ، ثم انفلت والتحق بعسكر آخر وقد أصابوا غنائم لم يشاركهم ، إلا أن يلقوا قتالا فيقاتل معهم .

لأنه لم ينقذ له سبب الاستحقاق معهم ، حتى الآن ، فيكون حاله في حقهم كحال من أسلم في دار الحرب ، والحق بالمسكر ، وهو لا يصير مددا لهم بنفس الإلتحاق بهم ، لأن قصده النجاة من المشركين ، إلا أن يُقاتل معهم دفعا عن المصائب ، فيكون ذلك دليل كونه قاصدا إلى أن يكون مددا لهم .

٢٣٩٦- ولو أنه حين انفلت قتل بعض المشركين ، وأخذ ماله ، وأخرجه إلى دار الاسلام فهو له ، ولا خُمس فيه ، بمنزلة حربى أسلم ، ثم فعل ذلك وهذا لأنه بمنزلة اللص فيما أخذه ، لأن قصده النجاة منهم دون القتال على وجه إعزاز الدين ، فإنه مقهور ، لامنة له فيهم .

٢٣٩٧- فإذا كان الأسراء الذين أسلموا أهلَ منعة ، والمسألة بحالها خُمس جميع ما أصابوا ، وكان مابقي بينهم على سهام الغنيمة ، الآخذ منهم وغير الآخذ فيه سواء ، ويستوى إن كان كل فريق أهلَ منعة قبل أن يلتقوا ، أو حين اجتمعوا صارت لهم منعة .

لأنهم محاربون في الحقيقة ، وقد أحرزوا المال بطريق القهر ، وهم ظاهرون فيتحقق معنى إعزاز الدين فيما أصابوا ، فلهذا يكون غنيمة .

٢٣٩٨- ولو تمكن الأسراء من قتل قوم من أهل الحرب ، غيلة وأخلوا أموالهم ، لم يكن بذلك بأس .

لأنهم محاربون لهم ، ومع ذلك هم مقهورون مظلومون ، فلهم أن ينتصفوا عن بعض من ظلمهم ، إذا تمكنوا من ذلك .



٢٣٩٩- فإن فعلوا ذلك ثم خرجوا إلى دارنا ، ولا منعة لهم ، فكلُّ من أخذ شيئاً فهو له خاصة ، وإن اشترك في الأخذ رجلان : فارسٌ وراجلٌ فهو بينهما سواء .

لأن المصاب لم يأخذ حكم الغنيمة حين لم يصيروا أهل منعة ، بعد ما تَجَمَّعُوا .

٢٤٠٠- فإن كان الأخذ أعطاه صاحبه ليحمله فهو للأول .  
لأن يد من أخرجه نائبة عن يد الأخذ حين اتتمنه .

٢٤٠١- وإن غلبه عليه وأخرجه فهو للذي أخرجه .  
وقد بينا هذا .

٢٤٠٢- ولو كان الأسراء فعلوا ذلك بعد ما حصلت لهم منعة ، والذين أسلموا فعلوا ذلك ، ولا منعة لهم ، ثم التقوا في دار الحرب ، ثم خرجوا فإنه يُخَمَّسُ جميعُ المصاب .  
لأنه مُخَرَّزٌ بالدار يقوم هم أهلُ منعة فيكون غنيمة .

٢٤٠٣- ثم ما أصاب الذين لا منعة لهم فهو مقسوم بينهم جميعاً على سهام الغنيمة .

لأنهم أحرزوا ذلك بمنعة الفريق الآخر ، وكان الفريق الآخر كالمَدِّ لهم في ذلك باعتبار منعتهم .

٢٤٠٤- ولا شركة للذين لا مَنَّة لهم مع أصحاب المنة فيما

أصابوا قبل الالتقاء .

لأنهم ما أحرزوا ذلك بمنعتهم ، إذ لا مَنَّة للفرق الآخر حتى يُجْهَلوا  
كالمد لهم فيما أصابوا .

٢٤٠٥- إلا أن يلقوا قتالا بعد ما اجتمعوا ، فحينئذ يشارك

بعضهم بعضا في المصاب .

لأنهم اجتمعوا في القتال دفعاً عن جميع المصاب ، فإنهم اشتركوا في  
الإصابة .

٢٤٠٦- وهذا إذا كان الذين لقوهم من أهل الحرب ،

فقاتلوهم ، أهل مَنَّة . فإن كانوا لا مَنَّة لهم لا يتغير الحكم  
بهذا القتال .

لأن قتالهم للضعف إنما يتغير به الحكم إذا قاتلوا من كان يُتَوَمَّن منه استنقاذ  
المال من أيديهم ، وهذا لا يتحقق فيما إذا لقيهم رجل أو رجلان من أهل الحرب ،  
وإنما يُتَوَمَّن إذا لقيهم أهل مَنَّة .

٢٤٠٧- وإن كان الفريقان حين أصابوا ما أصابوا لا مَنَّة

لكل واحد منهما ، فلما التقوا صارت لهم مَنَّة ، فهم شركاء  
في جميع ما أصابوا .

لأن بالالتقاء لما تَغَيَّر حالهم بما حدث لهم من المَنَّة صار هذا في الحكم  
وما لو كانوا مجتمعين عند الإصابة سواء ، وهذا لأن بعضهم صار مددا للبعض .

وصار كل فريق متمسكاً من إحراز ما أصابه بقوة الفريق الآخر ، حين صاروا  
أهل منعة بعد ما تجمعوا ، بخلاف ما سبق .

٢٤٠٨- وإن كان الإمام أرسل إلى كل فريق يأمرهم أن يقتلوا  
من قلدروا عليه ، ويأخذوا الأموال ففعلوا ، وكلا الفريقين  
لا منعة لهم ، ولم يلتقوا حتى خرج كل فريق إلى دار الإسلام ،  
فما أصاب كل فريق يَخْمَسُ ويُقَسَم ما بقى بينهم على سهام  
الغنيمة .

لأنهم صاروا غزاة حين بلغهم إذن الإمام ، بمنزلة قوم لا منعة لهم ، دخلوا  
دار الحرب بإذن الامام ، وهذا لأن على الإمام أن ينصرهم ، إذا علم بحالهم ،  
وأمرهم أن يفعلوا ذلك ، فكانوا قاهرين باعتبار هذا المعنى .

٢٤٠٩- وكذلك إن التقوا في دار الحرب ، فصارت لهم  
منعة ، أو لم تصر ، أو كان أحد الفريقين لهم منعة والآخر  
لا منعة لهم .

لأن إذن الإمام قد جمعهم ، وقد بينا أنهم لو دخلوا ابتداء ، على هذا الوجه  
بإذن الإمام كانوا شركاء في المصائب ، إذا التقوا ، فكذا إذا فعلوا في دار  
الحرب بإذن الإمام ، ثم التقوا بعد ذلك .

٢٤١٠- ولو بعث الإمام قوما لا منعة لهم من دار الاسلام  
في طلب الغنيمة ، فخرج إليهم أسراء ، وقوم أسلموا ، وقد  
أصاب كل فريق شيئاً ، فإن كان حين اجتمعوا لم يصبر إليهم

منعة أيضا ، ثم لقوا قتالا ، فأصابوا غنائم ، فجميع ما أصاب  
الذين دخلوا بإذن الإمام يُخمس ، والباقي بينهم على سهام  
الغنيمة .

لأنهم قاهرون ، باعتبار إذن الإمام .

٢٤١١- وما أصاب الفريق الآخر فهو لهم خاصة ، الفارس  
والراجل فيه سواة ، ولا شركة لغير الآخذ فيه مع الآخذ .

لأنهم لصوص ، إذ ليس لهم إذن من الامام ، ولا منعة بها يصيرون قاهرين  
قبل الالتقاء ولا بعده . فإن قيل : لماذا لم يجعل الذين دخلوا بإذن الإمام في  
حقيهم بمنزلة أهل المنعة حتى يكونوا مددا لهم ؟ قلنا : لأن أهل المنعة إنما  
صاروا مددا لهم باعتبار أنهم أحرزوا ما أصابوا بقوتهم ومنعتهم ، وهذا غير موجود  
هائنا ، وإنما ثبت حكم الغنيمة فيما أصاب الذين دخلوا بإذن الامام ، لوجود  
الإذن حكما ، وهذا مقصور على مُصابيهم ، لا يتعدى إلى مُصابِ الفريق الآخر .

٢٤١٢- فأما إذا كانوا أهل منعة فحكمُ الغنيمة فيما أصابوا  
باعتبار منعتهم حسنا ، فيتعدى من ذلك إلى ما أصاب الفريق  
الآخر حين أحرزوه بمنعتهم ، فإذا كانوا بعد الاجتماع أهل منعة  
يُخمس جميع ما أصابوا ، والباقي بينهم على سهام الغنيمة ،  
لَقُوا قتالا أو لم يَلْقُوا .

لأن بالالتقاء قد تغير حالهم فقد صاروا به أهل منعة ولهذا تغير الحكمُ  
فيما أصاب كل فريق .

٢٤١٣- وإن كان الذين دخلوا بإذن الإمام لا منعة لهم ،  
والفريق الآخر لهم منعة ، فإنه يشارك بعضهم بعضا في جميع  
المصاب ، بعد ما يرفع الخمس من ذلك .

لأن الذين دخلوا بإذن الإمام غزاة ، باعتبار الإذن ، والآخرين غزاةً باعتبار  
المنعة ، فكان حالهم بعد الالتقاء كحال قوم لا منعة لهم ، دخلوا بإذن الإمام  
والتحقوا بالسكر ، بعد إصابة الغنيمة ، فيشارك بعضهم بعضا في المصاب .

٢٤١٤- فإن كانت المنعة للذين دخلوا بإذن الإمام خاصة ،  
والمسألة بحالها ، فإن أهل المنعة يشاركون الأسراء فيما أصابوا  
قبل الالتقاء ، بعد ما يرفع منه الخمس .

لأنهم أحرزوا ذلك بمنعتهم ، ولا شركة للأسراء فيما أصاب أهل المنعة ،  
إلا أن يلقوا قتالا فيقاتلوا معهم .

٢٤١٥- وإن كان لكل فريق منعة فإنه يشارك بعضهم بعضا  
فيما أصابوا .

لأن كل فريق بمنعتهم صاروا مددا للفريق الآخر ، وفي مصاب أهل المنعة  
لا فرق بين وجود الإذن من الإمام وعدم الإذن ، كما لو كانوا دخلوا في دار  
الاسلام والله الموفق .

## باب المستأمنين من المسلمين يأخذون أموال أهل الحرب ثم يخرجونها

٢٤١٦- قد بينا فيما سبق أن المستأمن إذا أخذ شيئاً من ماله بغير طيب أنفسهم فأخبره إلى دارنا<sup>(١)</sup> أمر برده ولا يُجبر عليه في الحكم .

لأنه أخفّر ذمة نفسه ، لا ذمة الأمام والمسلمين ، واستدل عليه بحديث المفيرة بن ثعبان رضي الله تعالى عنه .

٢٤١٧- أنه صحب قوما من المشركين ، فوجد منهم غفلة فقتلهم ، وأخذ أموالهم ، فجاء بها إلى رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، وطلب منه أن يُخمس ؛ فأبى أن يفعل ذلك ، ولم يجبره على رد ذلك على ورثتهم . فهو الأصل في هذا الجنس ، فإن جاء صاحب المتاع مسلماً أو مُعاهداً أو بأمان ، وأقام على ذلك بيّنة علولا من المسلمين ، أو أقر ذواليد بذلك ، فإن الإمام يجبره بالرد ولا يفتيه على ذلك<sup>(٢)</sup> .

(١) م ( دار الاسلام )

(٢) م ح يا يفتيه بالرد ولا يجبره .

لأنه حين أخذ المال لم يكن لصاحب المتاع أمان من المسلمين في نفسه ، ولا في ماله ، وإنما كان على ذلك الرجل ألا يَغَيِّرَ بهم حين دخل إليهم<sup>(١)</sup> بأمان ، وذلك غيرُ داخل تحت حكم الإمام فلا يجبره على الرد ، بذلك القدر من السبب .

ألا ترى أنه لو فقأ عينَ رجل منهم ، أو قتل رجلا منهم ، أو استهلك مالا ، ثم خرج هاربا إلى دار الاسلام ، فجاء صاحبُ الحق وخاصمه في ذلك لم يَقْضِ القاضي له بشيء ، فكذلك إذا أخرج مالا لهم .

٢٤١٨- وكذلك إن كان المستأمنون الذين فعلوا ذلك أهلَ منعة ، فأخرجوا ما أخذوا إلى دار الاسلام فهذا<sup>(٢)</sup> والواحد إذا أخرجه سواء .

لأنهم فعلوا<sup>(٣)</sup> ذلك بمنعة أنفسهم لا بمنعة الإمام .

٢٤١٩- فإن كانوا حين اجتمعوا ، وصارت لهم منعة ، نابلوا أهلَ الحرب ثم لحقوا بعسكر من المسلمين قد غنموا<sup>(٤)</sup> غنائم ، ثم أصابوا غنائم أخرى أيضا ، بعد ما التحقوا بهم فجميع ما أصاب أهلَ العسكر قبل الالتقاء يُخَمَّسُ ، والباقي لهم خاصةً دون التجار .

(١) م وقد دخل إليهم ، وفي ح ( إليهم ) .

(٢) م لهم .

(٣) ح م ( أحرقوا ) .

(٤) ح م ( وغنموا .. أيضا ) .

لأن التجار لا يصيرون مددا لهم ، ولا في حكم الغزاة ، بمجرد الالتقاء ،  
لما لم يقاتلوا دفعا عما أصابوا .

٢٤٢٠- وما أصابوا بعد الالتقاء فهو بين الكل على قسمة  
الغنيمة .

لأنهم اشتركوا في الإصابة ، والاحراز .

٢٤٢١- وما أصاب التجار في أمانهم فإنهم يؤمرون برده على  
أهله ، من غير أن يُجبروا عليه في الحكم .

لأنهم كانوا محرزين لذلك ، باعتبار منعتهم لا باعتبار منعة الجيش ،  
فكان إخراجهم ذلك إلى منعة الجيش ، وإلى دار الإسلام سواء .

٢٤٢٢- إلا أن يلقوا قتالا فقاتلوا<sup>(١)</sup> دفعا عن ذلك ، فحينئذ  
التجار يشاركون الجيش في جميع ما أصابوا ، ويأخذ الإمام  
ما أصاب التجار ، فيجعل ذلك موقوفا ، حتى يجيء صاحبه  
فيأخذه .

لأن الإحراز هاهنا حصل بقوة العسكر ، ويقتالهم دفعا عن ذلك المال ،  
فبقيت ولاية الإمام فيه .

ألا ترى أنه لو لم يكن مأخوذا على وجه الغدر كان حكمه حكم الغنيمة ،  
بقسمة الإمام بين أهل العسكر والتجار ، بعد ما يُرفع الخمس من ذلك وإذا  
ثبت ولاية الإمام فيه ، فعليه إزالة الغدر بإيصاله إلى صاحبه .

(١) يقاتلوا



(ألا ترى أن الذين أُخِذَ منهم تلك الأموال لو جئوا إلى العسكر ، ولهم منعة ، فقالوا : نريد قتالكم أو تُخَلَّوا بيننا وبين التجار حتى نقتلهم ، ونأخذ أموالنا لم يَسْغُنَا أن ندع أهل الحرب يقاتلونهم ، ولكن يلزمنا نصرَةُ التجار ، بأن نأخذ مما في أيديهم مما غدروا فيه ، ونردّه على أهله ، ونمنعهم من قتل التجار . وكذلك إن كان الذين جئوا للاستنقاذ قوما سوى أصحاب الأموال .

٢٤٢٣- ولو كان المستأمنون لا منعة لهم ، والمسألة بحالها ، فعلى أهل العسكر أن يردّوا ما أصاب المستأمنون على أهله .

لأنهم ما كانوا محرزين لذلك بمنعتهم ، وإنما صاروا محرزين له بقوة أهل العسكر ، ولهذا يثبت حقهم فيه لو كان غنيمة ، وإن لم يلقوا قتالا بط ما التحقوا بهم .

٢٤٢٤- فعرفنا أن ولاية الإمام قد ثبتت في هذا المال حين كان <sup>(١)</sup> محرزاً بقوة أهل العسكر ، فعليه رده على أهله <sup>(٢)</sup> وليس عليه أن يبعث به إليهم ، ولكنه يكتب إلى صاحبه حتى يدخل بأمان فيأخذه .

لأنه ما أخرجه من يد صاحبه ، وإنما وقع في يده من غير فعله <sup>(٣)</sup> ، فهو نظير الثوب إذا هبت به الريح <sup>(٤)</sup> وألقته في حجر إنسان ، فإنه لا يجب عليه أن يحمله إلى صاحبه ، ولكن عليه أن يعلمه حتى يجيء فيأخذه منه .

(١) با ح ( ص ١ ) .

(٢) با ( عليهم ) .

(٣) با ( منعه ) .

(٤) ح با ربح ماله .

٢٤٢٥- ولو أن مستأمنًا في دار الحرب خرج إلى دار الإسلام ، وأهلُ الحرب لا يعلمون به ، ثم عاد إليهم فلم يعرضوا له ، وظنوا أنه على الأمان<sup>(١)</sup> الأول ، فلا بأس بأن يقتلهم ، ويأخذ ما بدا له من أموالهم لأن بوصوله إلى دار الإسلام قد انتهى حكمُ الأمان بينه وبينهم ، سواء علموا به أو لم يعلموا ، فإذا دخل إليهم بغير استئذان جديد كان حاله وحال من لم يكن مستأمنًا فيهم قبل هذا سواء .

ألا ترى أنهم لو علموا بذلك قتلوه ، وأخذوا ماله ، فإن لم يعلموا لا يثبت لهم أمان من جهته . فإن قيل : إنما كان لا يحل له أن يفعل ذلك قبل الخروج ، للتحرز عن القدر ، وهذا المعنى قائم ما لم يعلموا بخروجه . قلنا : لا كذلك ، فإنه ليس عليه أن يعلمهم بخروجه ، وإنما عليهم ألا يغفلوا عنه ، حتى لا يشتبه عليهم خروجه ، وبعد انتهاء الأمان بالخروج هو محارب لهم ، والحرب خذعة ، فظنهم أنه على الأمان الأول لا يمنعه من أن يصنع بهم ما يصنعه المحارب .

٢٤٢٦- وكذلك إذا خرج إلى عسكر المسلمين في دار الحرب .

لأن الأمان ينتهي بينه وبينهم بوصوله إلى منعة المسلمين ، كما ينتهي بخروجه إلى دار الإسلام ، فإن كان أهلُ الحرب أخذوه حين عاد إليهم فقالوا له : أين كنت ؟ فأخبرهم أنه لم يرجع إلى دار الإسلام بعد ، أو قالوا

له : من أنت ؟ فقال : أنا مستأمن فيكم ، فتركوه لم يحل له أن يتعرض لهم في شيء بعد هذا .

لأن الذي كلمهم به بمنزلة الاستئمان الجديد .

ألا ترى أنه لو لم يكن دخل إليهم بأمان حتى الآن فلما أخلوه قال : أنا مستأمن فيكم ، كان مستأمنا إذا خلوا سبيله لا يحل له أن يغير بهم بعد ذلك .

٢٤٢٧- وإن كان هذا المستأمن خرج إلى قوم من المسلمين ، لا منعة لهم ، قد بعثهم الإمام طليعة في دار الحرب ، والمسألة بحالها ، لم يحل له أن يتعرض لأهل الحرب بشيء .

لأن حكم الأمان الأول بينه وبين أهل الحرب باق ، ما لم ينادهم أو يلتحق بمنعة المسلمين ، وباعتبار ذلك الأمان لا يحل لهم أن يتعرض (١) لهم .

٢٤٢٨- فإن اجتمع المستأمنون في دار الحرب في مكان ، حتى صارت لهم منعة ، ثم لم ينبئوا إلى أهل الحرب ، حتى تفرقوا كما كانوا ، فإنه لا يحل لأحد منهم أن يتعرض لهم بشيء .

لأنهم على الأمان الأول حين لم ينبئوا إلى أهل الحرب . فإن قيل لماذا لا يجعل ما حدث لهم من المنعة بمنزلة منعة المسلمين في دار الحرب ، حتى ينتهي به حكم ذلك الأمان . قلنا : لأن انتهاء الأمان باعتبار منعة المحاربين

(١) م ( بصرى ) .

لأهل الحرب ، والمستأنون ما دخلوا محاربين ، فبالجمع (١) لا يصيرون محاربين ما لم ينبذوا إليهم ، بخلاف أهل السكر .

٢٤٢٩- وكذلك إن اجتمعوا مع قوم من الأسراء ، ومن الذين أسلموا في دار الحرب ، ولهم منعة إلا أنهم لم ينبذوا إلى أهل الحرب بالمحاربة .

لأن الأسراء مهجورون في أيديهم ، والذين أسلموا ما كانوا محاربين لهم ، فلا يصيرون محاربين في الظاهر ، بمجرد المنعة ، ما لم ينبذوا إليهم بالمحاربة ، ولا ينتهي أمان المستأنين بالتحاقهم بمثل هذه المنعة .

٢٤٣٠- وإن كان الأسراء قد نبذوا إلى أهل الحرب بالمحاربة ، والمسألة بحالها ، فلا بأس للمستأنين إذا عادوا إليهم أن يقتلوا من قتلوا عليه منهم .

لأنهم التحقوا بأهل منعة من المسلمين ، هم محاربون لأهل الحرب ، وحكم الأمان ينتهي بذلك ، كما لو التحقوا بالسكر .

٢٤٣١- فإن كان المشركون علموا بهم ، فقالوا لهم حين رجعوا : لِمَ آتيتهم ؟ فقالوا : خرجنا إلى عسكرهم تجارا ، وآتيناهم لنتناهم عما صنعوا ، فتركهم بما قالوا ، لم يحل لهم أن يتعرضوا (٢) لهم بشيء .

(١) ح با فبالجمع .

(٢) برضوا .

لأن هذا الكلام بمنزلة الاستئذان منهم ، فإنهم أخبروهم أنهم على الأمان الأول ، وإنما تركوهم على ذلك الأمان ، وكذلك هذا الجواب فيما إذا خرجوا إلى عسكر في دار الحرب ، ثم رجعوا إليهم فأخبروهم أنهم خرجوا للتجارة أو لحاجة .

٢٤٣٢- ولو أن المستأمنين أصابوا<sup>(١)</sup> شيئا من أهل الحرب ، ثم تجمعوا ، فصارت لهم منعة ، ونبذوا إلى أهل الحرب ، وأخبروهم أنهم يقاتلونهم ، ثم قاتلوهم ، أو لم يقاتلوهم حتى أصابوا غنائم فأخرجوها ، فإن ما أصابوا بعد النبذ يُخمس ويُقسم بينهم على سهام الغنيمة ، وما أصابوا قبل النبذ فهو لمن أصاب ولا خُمس فيه .

لأنهم أخذوا ذلك على وجه الغدر ، وإنما أحرزوه بمنعتهم خاصة ، لا بمنعة الإمام والمسلمين ، فيفتيهم الإمام بالرد من غير أن يجبرهم عليه في الحكم .

٢٤٣٣- ولو كان مكان المستأمنين أسرا أو قوم أسلموا منهم ، والمسألة بحالها خُمس الإمام ذلك كله ، وقسم الباقي على سهام الغنيمة .

لأنهم أخذوا حين أخذوا وهو حلال لهم ، ثم أحرزوه بمنعة وقوة فيثبت فيه حكم الغنيمة . فلما المستأمنون فلما أخذوا ما أخذوا قبل النبذ ، وهو عليهم حرام ، فلا يثبت حكم الغنيمة في ذلك المأخوذ بما حدث لهم من المنعة .

(١) ولو أصابوا .

... ألا ترى أنهم لو أحرزوا ذلك بمنعة الجيش أخذه الإمام فيرده على أهله ، ولم يقسمه بينهم على قسمة الغنيمة . والأسراء لو أحرزوا ما أخذوا بمنعة الجيش قسم بينهم وبين الجيش على قسمة الغنيمة ، فلكذلك إذا أحرزوه بمنعتهم ، إلا أن هناك يثبت للإمام ولاية الإيجار على الرد وما هنا لا يثبت .

٢٤٣٤- وإن كان المستأمنون لحقوا في دار الحرب بقوم

لصوص لا منعة لهم ، وقد دخلوا بغير إذن الإمام ، ولم يصيروا أهل منعة بعد ما اجتمعوا ، فالحكم فيما أصاب كل فريق بعد الالتقاء كما كان قبله حتى أن ما أصاب اللصوص فهو لمن ولي الأخذ منهم خاصة ، وما أصاب المستأمنون أمروا برده من غير جبر . فإن صاروا أهل منعة حين اجتمعوا فنبذوا إلى أهل الحرب ثم خرجوا إلى دار الاسلام فإن الإمام يُخمس ما أصاب اللصوص .

لأنهم أخذوه والأخذ حلال لهم ، وأحرزوه وهم قاهرون ، بما حدث لهم من المنعة فيُخمس ما أصابوا ، ويقسم ما يبق بينهم وبين المستأمنين ، على سهام الغنيمة . فإن قيل : كيف يثبت للمستأمنين في ذلك حق الشركة معهم ، ولم يقاتلوا دفعا عن ذلك المال ، بعد ما التحقوا بهم . قلنا : لأنه يصير (١) محرزا بمنعة حدثت لهم ، وباعتبارها أخذ حكم الغنيمة ، فكان هذا أكثر تأثيرا من قتالهم دفعا عن ذلك المال .

٢٤٣٥- فأما ما أصاب المستأمنون فإنهم يؤمرون برده من

غير أن يُجبروا على ذلك .

لأنهم أخطوا ، والأخط حرام عليهم ، فلا يصير غنيمة بالإخراج ، وما  
أحرزوه بمنعة غيرهم من المسلمين ، فلا يثبت للإمام فيه ولاية الإيجاب على الرد .

٢٤٣٦- وإن كانوا لم يَنْبِذُوا إلى أهل الحرب حتى خرجوا ،  
والمسألة بحالها ، لم يخمس شيء من ذلك .

لأنهم أصابوه على وجه التلصص ، وأخرجوه كذلك ، فإنهم لم يُظْهِرُوا  
القتال مع أهل الحرب في دارهم ، واعتبار المنعة لظاهر القتال ، وإذا لم يُظْهِرُوا  
كان هذا وما لم يصيروا أهل منعة بعد الالتقاء في الحكم سواء ، وإذا لم يَصْرُ  
ما أصاب اللصوص غنيمة فهو للأخذ خاصة ، ولا شركة للمستأمنين معهم  
في ذلك .

والذي يوضح هذا الفرق أن المستأمنين لو رجعوا إلى أهل الحرب قبل  
أن ينبذوا إليهم كانوا على الأمان الأول ، لا يحل لهم أن يتعرضوا (١) لأهل  
الحرب بشيء ، وبعد ما نبذوا إليهم باعتبار المنعة ، لو رجعوا إليهم من غير  
استئذان جديد حل لهم أن يقتلوا من قدروا عليه منهم .

٢٤٣٧- وكذلك لو كان المستأمنون حين اجتمعوا أهل  
منعة ، والذين لحقوا بهم لا منعة لهم .

لأن المستأمنين ما كانوا محاربين لهم ، ولكنهم كانوا في أمان منهم ،  
فلا ينتهي (٢) حكم ذلك الأمان منهم ما لم ينبذوا إليهم ، أو يصلوا إلى أهل منعة  
من المسلمين .

(١) ح يا م ( برضوا ) .

(٢) ح يا يتبين .

٢٤٣٨- وإن كانت المنعة للصوص دون المستأمنين فلحوق المستأمنين بهم بمنزلة لحقوقهم بعسكر دخلوا بإذن الإمام .

لأن الصوص محاربون للمشركين ، وقد بينا أنهم إذا كانوا أهل منعة فدخلهم بإذن الإمام ، وبغير إذن الإمام سواء .

٢٤٣٩- وإن كان المستأمنون أهل منعة ، حين اجتمعوا قبل أن يلتحقوا بالصوص الذين لهم منعة ، والمسألة بحالها ، فهذا والأول سواء ، إلا في خصلة واحدة ، وهو أن الإمام هاهنا لا يأخذ من المستأمنين ما كانوا أخلوه ، ولكنه يفتيهم بالرد فيه .

لأنهم ما أخلوه (١) بمنعة للصوص وإنما أخلوه بمنعة أنفسهم ، فلا يثبت ولاية الإمام في أخذ ذلك منهم . وفي الأول إنما أخلوه (٢) بمنعة للصوص إذا كانوا أهل منعة فحكمهم حكم المسكر .

٢٤٤٠- فإن لقوا قتالا في الفصل الثاني فإن الإمام يأخذ من المستأمنين ما كانوا أخلوه فيرده إلى أهله .

لأن الصوص حين قاتلوا دفعا عن ذلك المال فقد ثبت للإمام فيه الولاية كما يثبت له عند قتال المسكر دفعا عن ذلك المال .

٢٤٤١- فإن التحق المستأمنون ، ولا منعة لهم ، يقوم من

(١) ح با ( ما حرزوه .. وإنما حرزوه ) .

(٢) ح با حرزوه .



المسلمين دخلوا بإذن الإمام ولا منعة لهم ، وبعد الاجتماع لم يصيروا  
أهل منعة أيضا ، فإن المستأمنين يؤمرون برد ما كانوا أصابوا  
من غير جبر ، ويُخمس ما أصاب الفريق الآخرون والباقي لهم  
خاصة دون المستأمنين .

لأن المستأمنين بعد ما التحقوا بهم كانوا على أمانهم لو رجعوا ، وإنما  
خرجوا إلى دار الاسلام ، وهم مستأمنون ، فعرفنا أنهم ما صاروا مددا للذين  
دخلوا بإذن الإمام ، ولا صاروا محاربين في دار الحرب .

٢٤٤٢- وكذلك إن صاروا أهل منعة بعد الاجتماع ، إلا أن  
يَنبَلُوا إلى أهل الحرب فحينئذ يشاركونهم فيما أصابوا ، قبل  
أن يلتحقوا بهم ، وبعد ما نبَلُوا جميعا .

لأن الأمان قد انتبذ بينهم وبين أهل الحرب ، وقد حدثت لهم المنعة  
بالتحاقهم بهم ، وقد بينا أن هذا بمنزلة القتال دفعا عن المصاب ، أو أقوى منه .

٢٤٤٣- فأما ما أصاب المستأمنون فإنهم يُقْتَلُونَ فيه بالرد  
من غير جبر .

لأنهم ما أحرزوا ذلك بمنعة غيرهم من المسلمين ، فلا يثبت فيه ولاية الإمام .

٢٤٤٤- ولو أن المستأمنين الذين لا منعة لهم التحقوا بقوم  
أسراء ، أو أسلموا في دار الحرب أهل منعة ، ولكنهم لم يَنبَلُوا

أهل الحرب ، فما أصاب الأسراء قبل أن يلتحق بهم المستأمنون يُخمس ، والباقي لهم خاصة .

لأنهم أخلوا ذلك ، والأخذ حلال لهم .

٢٤٤٥- والمستأمنون بالالتحاق بهم ما صاروا مددا لهم في ذلك .

لأنهم لم يقاتلوا معهم دفعا عن ذلك ، ولا حدثت لهم المنعة بالتحاقهم بهم ، فقد كانوا أهل منعة قبل ذلك .

٢٤٤٦- وكذلك ما أصابوا بعد ما التحق بهم المستأمنون .

لأنهم لم يصيروا محاربين لأهل الحرب حين لم ينبذوا إليهم ، فهم بمنزلة المصوص في ذلك في اختصاصهم بالمصاب ، لغنى فقهي ، وهو أن الأمان بين أهل الحرب وبين المستأمنين يبقى بعد ما التحقوا بهم ، إذا كانوا لم ينافلوا أهل الحرب ، ومع بقاء الأمان لا يمكن أن يجعلوا كالرؤد والمدد لهم ، فيما أصابوا ، قلها لا يشاركهم المستأمنون في شيء من ذلك ، وإن كان ما أصابوا غنيمة باعتبار منعهم حتى يُخمس ، ويقسم ما بقى بينهم على سهام الفينة .

٢٤٤٧- وإن كانوا قد نافلوا أهل الحرب ، والمسألة بحالها ، فما أصابوهم والمستأمنون بعد النبذ فهو فيء بينهم جميعا .

لأن أمان المستأمنين حين انتهى بالوصول إليهم ، فإنهم التحقوا بمنعة من المسلمين ، هم مقاتلون لأهل الحرب ، منافلون ، فكانوا بمنزلة الرؤد لهم فيما أصابوا بعد الالتحاق بهم .

٢٤٤٨- وما أصاب المستأمنون قبل الالتحاق<sup>(١)</sup> بهم فإن الإمام يأخذه فيردّه على أهله .

لأنهم أحرزوه بمنعة قوم من غزاة المسلمين ، فيثبت للإمام فيه ولاية الإيجار على الرد ، بخلاف الأول ، فهناك الأسراء ما كانوا غزاة على الإطلاق ، حين لم يباينوا أهل الحرب ، فلا يثبت للإمام ولاية الإيجار فيما أصابه المستأمنون ، وإن أحرزوه بمنعتهم ، ولكنه يفتيهم بالرد .

٢٤٤٩- وإن صار المستأمنون أهل منعة ، قبل أن يلتحقوا بالأسراء الذين نابذوا أهل الحرب ، فإن الإمام لا يجبرهم على رد ما أخذوا .

لأنهم أحرزوه بمنعة أنفسهم ، لا بمنعة الغزاة ، وفي مثله لا يثبت ولاية الإيجار للإمام في الرد ، إلا أن يلقوا قتالا ، فحينئذ يثبت للإمام فيه ولاية الإيجار ، بقتال الغزاة للدفع عن ذلك المال ، فيأخذه ويردّه على أهله .

٢٤٥٠- وإذا أخذ المستأمن في دار الحرب مالَ حربي على سبيل الغدر فأخرجه ، ثم أيسرَ الحربي الذي هو صاحب المال ، فالمال للمسلم الذي كان أخذه ، وقد طالب له الآن .

لأن المال كان مملوكا له حين أخرجه ، ولكنه كان لا يطيب له لبقاء حق المأخوذ منه ، وحين أيسرَ وصار عبدا بطل حقه ، فزال المانع من الطيبة للاتخذ به . فإن قيل : الأمر يخلف المأسور فيما هو حقه كما يخلفه في ملك نفسه .

(١) ج ٢ (الحق)

قلنا : نعم ، ولكن فيما يكون محلا للتملك بالقهر ، والمال الذي هو مملوك للمسلم لا يكون محلا للتملك<sup>(١)</sup> بالقهر فلماذا لا يثبت حق الأسير فيه .

ألا ترى أن حربيا مُستألفا لو أَدان مسلما دينا في دارنا ثم عاد إلى ديار الحرب فأُسِر بطل الدين عن صاحبه ، ولم يكن فينا .

لأن الدين في الذمة لا يكون محل التملك بالقهر ، بل أولى ، لأن هناك اللعين كان ملك الأسير في ذمة من عليه ، وهاهنا المال لم يكن ملك الأسير في يد المسلم .

ألا ترى أنه لو لم يؤسر حتى رجع إلى دارنا فطلب دينه أُجبرَ المدين على قضاء دينه ، وهاهنا لو لم يؤسر حتى خرج وطلب ذلك المال لم يُجبر المسلم على دفع شيء إليه ، سواء كان قائما بعينه في يد آخذه<sup>(٢)</sup> أو استهلكه . فإن قيل : فلماذا لا يخلفه وارثه في ذلك الحق بمنزلة ما لو مات ، إذ الرق تَلَفُ حكما ؟ قلنا : لأن إثبات التوريث يكون بالنص لا بالرأى . ولأن الوارث إنما يخلف المورث فيما يفضل عن حاجته ، وبالإسترقاق تبدلت نفسه ، ولكن لم تنقطع حاجته ، فلا يمكن جعل الوارث خلفا له في أملاكه وحقوقه .

٢٤٥١ - وكذلك لو لم يؤسر الحربى ولكن الإمام غلب على تلك الأرض ، وقتل صاحب المال .

لأن حقه قد سقط بموته ، ولم يخلفه في ذلك ورثته ، حين وقع الظهور عليهم ، فصاروا أرقاء ، فإن رِقَّ الوارث يمنع هذه الخلافة كرق المورث ولانع من الطيب للأخذ قيام حق الغير فيه ، وقد تحقق سقوطه .

(١) ج - لملك المسلم - نى با ( محل التملك للمسلم )

(٢) من أخذه .

٢٤٥٢- ولو قُتِلَ الحربى ولم يقع الظهور على داره فإن الآخذ يُفْتَى برد المال إلى ورثته .

لأنهم خلفاؤه فى حقوقه وأملاكه ، بعد ما قتل ، كما يخلفونه إذا مات حلف أنفه ، وقيام حقهم كقيام حق المأخوذ منه ، فى المنع من الطيبة للآخذ .

٢٤٥٣- ولو كان الآخذ أخرج المال إلى عسكر فى دار الحرب ، ثم إن أهل العسكر أسروا صاحب المال فهو فى لهم مع المال يُخَمَّسُ ، والباقي بين أهل العسكر ، والمستأمن على سهام الغنيمة .

لأن حق أهل العسكر كان يثبت فى هذا المال باعتبار الإحراز بمنعهم ، لولا قيام حق المأخوذ منه .

ألا ترى أنه لو كان مكان المستأمن أسير كان المال غنيمة لأهل العسكر .  
ألا ترى أنه يثبت للإمام ولاية الإجبار على الرد فيه ، وما كان ذلك إلا باعتبار ثبوت حق أهل العسكر فيه ، وقد زال المانع ، وهو حق الحربى حين أسير . ولأن هذا المال لما كان مستحق الرد على الأسير فى الحكم كان بمنزلة مال آخر فى يده ، فيكون محل التملك بالقهر ، وقد تحقق الظهور عليه فيكون (١)  
فيثا بخلاف الأول فهناك المال غير مستحق الرد عليه . فى الحكم بل ملك الآخذ فيه هو مقدم (٢) فى الحكم ، وذلك يمنع تمام استيلاء المسلمين عليه بأسر الحربى .

٢٤٥٤- وكذلك إن قُتِلَ الحربى ، ووقع الظهور على الدار ،

(١) با ( مصدر ) .

(٢) ج با ( المقدم ) .

فإن لم يقع الظهور على الدار ، فإن الإمام يأخذ ذلك المال فيرده على ورثة الحربى .

لأنهم غلبوه فى ذلك ، وإنما هذا نظير حربى مستأمن فى دارنا أودع رجلا مالا ، ثم رجع إلى دار الحرب فأخذ أسيرا ، فإن الوديعة تكون فينا للذين أسروه بمنزلة نفسه ، لا بيننا أن المال كان مستحق التسليم إليه فى الحكم ، ويد للودع فيه كيده فيثبت حكم الامتلاء عليه حين أسر .

٢٤٥٥- وكذلك لو قتل فظهر على الدار ، وإن لم يقع الظهور على الدار ، والمال فى يد المودع على حاله ، إلا أن يأتى وارثه فيأخذه ، فكذلك ما سبق .

والذى يوضح الفرق بين ما يحرزه المستأمن بدار الإسلام وبين ما يحرزه بمنعة الجيش أن المأخوذ لو كانت جارية فأعتقها بعد ما أخرجها إلى دار الإسلام نفذ عتقه فيها ، ولو اعتقها بعد ما أخرجها إلى العسكر لم ينفذ عتقه فيها .

فبهنا يتبين قيام ملكه فيها بعد الإخراج إلى دار الإسلام ، وانعدام ملكه إذا أحرزها بالعسكر ، وإنما أمتنع ثبوت القهر اقيام ملكه فى المحل .

٢٤٥٦- ولو أن الأسراء تجمعوا فصارت لهم منعة ، فأخلوا أموالا فأخرجوها إلى دار الإسلام ، خُصَّ ما أصابوا .

لأن الأخذ كان مباحا لهم ، وكانوا قاهرين عند الإحراز ، باعتبار المنعة .

٢٤٥٧- بخلاف ما إذا كانوا مستأمنين ، ولم ينابلوا أهل الحرب ، فإنه لا يخمس ما جاءوا به ، ولكنهم يُفتون برده .

لأن الأعداء كان حراما عليهم لغنى الغدر .

ألا ترى أن المال المأخوذ لو كان في يد الأسراء ، ولم يخرجوا حتى غلب المسلمون على تلك الدار ، فإنه يُخمس ذلك كله ، ويمثله في المستأمنين لو وقع الظهور على الدار ، والمال في أيديهم ولكنهم لم يهابلوا أهل الحرب ، فإن المال في المسلمين ، ولا شيء للمستأمنين فيه .

لأن المستأمنين ما داموا في أمانهم فيكون المال في أيديهم ، لكونه في يد صاحبه ، فيصير فينا إذا وقع الظهور عليه ، كسائر أمواله (١) ، ولا شيء للمستأمنين فيه ، لأنهم ليسوا بغزاة ، بخلاف الأسراء فإنهم كانوا محاربين لأهل الحرب ، فكانوا بمنزلة الغزاة في المال الذي أحرزوه بمنعة المسلمين ، فلهذا يُخمس ، ويقسم الباقي بينهم وبين الأسراء على سهام الغنيمة .

٢٤٥٨ - ولو كان المستأمنون حين أخذوا تلك الأموال نبلوا

إلى أهل الحرب ، فقاتلهم ولهم منعة ، فحالهم الآن كحال الأسراء .

لأنهم خرجوا من أمانهم ، وصاروا محاربين لهم .

ألا ترى أنه لو أسلم أهل الدار ، وصاروا ذمة قبل أن يقع الظهور عليهم ، لم يؤمر المستأمنون برد المال هاهنا ، وفي الأول يؤمرون برد المال .

٢٤٥٩ - ولو دخل عليهم عسكر آخر فالتحق المستأمنون

بهم لم يتعرض لشيء من ذلك المال .

لأن المستأمنين إنما أحرزوه بمنعهم ، لا بمنعة الجيش ، بخلاف ما إذا لم يتأمنوا أهل الحرب فإن<sup>(١)</sup> هناك إنما أحرزوه بمنعة الجيش ، فيأخذ الإمام للال ، ويرده على أهله .

٢٤٦٠- فإن كان الجيش الذين دخلوا ظهرُوا على الدار ، وقتلوا صاحب المال ، أو أسروه فقد صار ذلك المال فيثا بين أهل العسكر وبين المستأمنين ، وإن لم يظهرُوا على الدار ولكن قتلوا صاحب المال لم يعرضوا لما أخذ المستأمنون ، وأمروا بالرد إلى ورثة صاحب المال .

وقد بينا هذا الفرق .

٢٤٦١- وإذا كان المسلم مُستأمنًا في دار الحرب فنزل قرية من قراها ، ثم مر بهم عسكر من المسلمين ، ولهم منعة ، فقتلوا رجال أهل القرية ، وسبوا من فيها ، ولم يعرضوا للمستأمن بشيء فهو على أمانه ، فيما بينه وبين أهل الحرب ، لا يحل له أن يعرض لهم بشيء .

لأنه لم يوجد ما يوجب انتهاء الأمان بينه وبين أهل القرية<sup>(٢)</sup> ، فإن القرية لم تنصر دار الإسلام إذ القرى تتبع البلدة . ولأن المسلمين حين مضوا وتركوها فقد عرفنا أنه لم يكن من قصدهم أن يصيروها دار الإسلام ، ولم يكن

(١) يا - فهناك .

(٢) يا ( الحرب ) .



المسلم (١) المستأمن هو المحرّز لنفسه بمنّة المسلمين ، إنّا هم الذين نزلوا ذلك  
الموضع ، ثم ارتحلوا منه وربما كان هو نائما لم يشعر بمجيئهم ، ولا بلغابهم ،  
فيكون هو على أمانه على حاله .

٢٤٦٢ - وإن كان العسكر نزلوا بالقرب من القرية فذهب هو  
إلى العسكر فقد انتهى الأمان بينه وبين أهل الحرب .

لأنه الآن أحرز نفسه بمنّة الجيش ، فيخرج به من أمان أهل الحرب حتى  
إذا عاد إليهم فله أن يقتلهم ويأخذ أموالهم .  
ألا ترى أنه لو سار معهم أيّاما أو قاتل معهم قوما من أهل الحرب ،  
والمشركون لا يعلمون بذلك ، فإنه يكون خارجا من أمانهم ، فكذلك إذا صار  
في عسكرهم بخروجه إليهم .

٢٤٦٣ - وإن كان المسلمون حين قتلوا رجال أهل القرية  
حملوه كرها فأدخلوه في عسكرهم ، فلما علموا أنه مسلم خلّوا  
سبيله ، فرجع إلى دار الحرب ، ففى القياس لا أمان بينه وبينهم  
لأنه صار محرّزا بمنّة الجيش ، وإن كان بغير اختيار منه ، فيخرج به  
من عهد المشركين ، كما لو حملوه كرها إلى دار الاسلام ، ولكنه استحسن  
فقال :

٢٤٦٤ - الموضع الذى نزل فيه العسكر من جملة دار الحرب ،  
والمستأمن من المسلمين ما دام فى دار الحرب فهو فى أمان منهم ،

إلا أن يوجد منه فعل يستدل به على نبذ الأمان ، ولم يوجد ذلك حين كان مكرها على الخروج إلى العسكر .

لأن الإكراه إن كان بوعيد التلف<sup>(١)</sup> ، لا يبق له فعل أصلا ، وإن كان بتهديد دون ذلك لا يبق رضاه به ، حتى يجعل دليلا على نبذ الأمان منه .

٢٤٦٥ - فأما إذا أخرج إلى دار الإسلام فالمسلم في دار الاسلام لا يكون في أمان أهل الحرب قط .

أرايت أو أقام في أمه سنة ، لا يدعونه يرجع إلى أهل الحرب ، أكان يبق في أمان منهم ؟ هذا لا يقول به أحد . فكذاك إذا أخرجوه إلى دار الاسلام ، ثم خلوا سبيله ، فرجع إليهم ، كان له أن يقتل من شاء منهم ، ما لم يجلد بينه وبينهم أمانا . والله أعلم .

## بَاب مَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ أَهْلُ الشَّرْكَ فِي حِرْزُونِهِ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ يَصِيهِ الْمُسْلِمُونَ

٢٤٦٦ - قد بينا فيما تقدم <sup>(١)</sup> أنهم يملكون أموالنا بطريق القهر بعد ما يتم الإحراز بدارهم ، فإذا ظهر عليه المسلمون فهو غنيمة لهم ، بمنزلة سائر أموالهم ، إلا أن المستولي عليه إذا وجده قبل القسمة أخذه بغير شيء ، وإن وجده بعد القسمة أخذه بالقيمة <sup>(٢)</sup> إن شاء .

لأنه صار مظلوما ، فكان على المسلمين القيام بنصرتة ، ودفع الظلم عنه ، فإنهم لا يتمكنون من السكنى في دار الاسلام إلا بأن يدفع بعضهم عن بعض ، فكان دفع هذا الظلم على الغزاة الذين يذبون عن دار الاسلام ، ويخلطون الكفاية على ذلك فإذا وقع المال في أيديهم فنقول : قبل القسمة الحق لعائتهم ، ودفع الظلم واجب عليهم أيها ، وذلك في رد المال عليه ، فيجب رده مجانا ، وأما بعد القسمة فقد تعين الملك فيه ، لمن وقع في سهمه ، وما كان يجب عليه دفع الظلم عنه بتسليم ملك نفسه إليه ، إلا أن حق الذي وقع في سهمه كان في المالية ، حتى كان للإمام أن يبيع الغنائم ، ويقسم الثمن بينهم ، وحق

(١) ج ٢ - س ٦٠

(٢) ج ٤ (١) بقيمة .

المأثور منه كان في العين ، فيجب مراعاة الحَقِّين ، وذلك بإيصال عين الملك إليه ، إذا وصل إلى من وقع في سهمه ما هو حقه ، وهو المألية إن شاء . ولأن قبل القسمة الثابت للغائبين حق لا ملك ، والثابت للمستولي عليه حق أيضا ، فيترجع حقه بالسبق ، فيأخذه مجانا ، وبعد القسمة الثابت لمن وقع في سهمه ملك ، والمستولي عليه حق ، والحق ، وإن كان سابقا ، فإنه لا يعارض للملك المستقر شرعا ، فيجب مراعاتها وذلك في أن يأخذه بالقيمة إن شاء .

٢٤٦٧- وكذلك لو دخل مسلم إليهم فاشترى بثمان ، وأخرجه إلى دار الاسلام فلصاحبه أن يأخذه بالثمان إن شاء ولو وهبوه منه ولصاحبه إن يأخذه منه بقيمته إن شاء للمعنيين اللتين ذكرناهما .

واستدل على ذلك بأحاديث رواها في الكتاب ، منها حديث تميم بن طرفة قال : أخذ المشركون ناقة لمسلم ، فابتاعها منهم مسلم ، فارتفعوا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عليه السلام : اعطه ثمنها الذي ابتاعها به والاقفل بيننا وبينه .

ثم ذكر قول زيد بن ثابت وسعيد بن المسيب .

٢٤٦٨- إن المأثور منه إذا وجدته بعد القسمة فلا سبيل له عليه .

والمراد به أنه لا سبيل له عليه في الأخذ مجانا ، ولكن إذا أعطاه قيمته فهو أحق به . وذكر عن الحسن والزهرى رحمة الله عليهما :

٢٤٦٩- إنه لا يُردّ على صاحبه قبل القسمة ولا بعدها ، ولا يؤخذ بهذا لأنه خلاف ما اتَّفَقَ عليه الكبار من الصحابة رضى الله تعالى عنهم . وعن أبي بكر رضى الله عنه قال : يُردّ على صاحبه قَسِيمٌ أو لم يُقسَم إذا قامت به البيّنة ، وبه نأخذ .

فإنه ما لم يثبت حق المستولي عليه بالحجة لا يتمكن من أخذه ، وطريق ثبوت حقه إقامة البيّنة ، وبعد ما يثبت حقه فإنه يأخذه قبل القسمة مجاناً ، وبعدها بالقيمة ان أحب ، فكان مراد الصديق رضى الله تعالى عنه أنه أحق به إذا رغب في أداء القيمة بعد القسمة .

٢٤٧٠- وأهل اللّمة في هذا الحكم كالمسلمين .

لأن نفوسهم وأموالهم معصومة متقومة بالإحراز بالدار ، ولهذا لا يُشترَكون إذا وقع الظهور عليهم كالإحراز من المسلمين ، فالحكم في أموالهم إذا وقع الاستيلاء عليها كالحكم في أموال المسلمين .

٢٤٧١- وذكر عن مكحول في رجل من العلو قال للجيش من المسلمين : أرايتم إن أنا جئتمكم بمسلم أتعطوننى فداءه ؟ فقالوا : نعم ، فصالحهم على شيء معلوم ، ثم جاء به ، فمات الحربى فى العسكر فقال : يُنفع فداء ذلك المسلم إلى أولياء الكافر وهذا لأنهم خلفاؤه ، فكما أن فى حال حياته كان علينا أن نفى له بما شرطنا ، فنعطيه الفداء ، فكذلك بعد موته يُنفع من التزم ذلك بالشرط إلى ورثته . وذكر عن إبراهيم فى

المُسْلِمُ يَشْتَرِي مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ الْحَرَ لِلْمُسْلِمِ قَالَ : ثَمَنُهُ يَكُونُ دِينًا عَلَى الْحَرِّ لَهُ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ إِذَا اشْتَرَاهُ بِأَمْرِهِ .

لَأَنَّ الْحَرَ لَا يُشْتَرَقُّ ، فَلَمْ يَكُنْ هَذَا الْعَقْدُ شَرَاءً فِي الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا كَانَ [ قَدْ قُلِيَ بِهِ الْمُسْلِمُ .

٢٤٧٢- فَإِنْ كَانَ بَغِيرَ أَمْرِهِ فَهُوَ مُتَطَوِّعٌ فِيمَا أَدَّى ، وَإِنْ كَانَ بِأَمْرِهِ فَهُوَ دِينَ لَهُ عَلَيْهِ .

لَأَنَّهُ كَالْمُسْتَقْرَضِ مِنْهُ حِينَ أَمْرُهُ بِأَنْ يُوْدَى فِدَاؤُهُ .

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَمْرُهُ بِأَنْ يَقْضَى عَنْهُ دِينًا كَانَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ عَلَيْهِ . وَلَوْ قَضَى الدِّينَ بَغِيرَ أَمْرِهِ لَمْ يَرْجِعْ بِهِ عَلَيْهِ ، وَالْمَدِينُ كَالْمَأْسُورِ لِصَاحِبِ الدِّينِ ، فَلَمَّا ثَبِتَ هَذَا الْحُكْمُ فِيمَا هُوَ مُشَبَّهٌ بِالْأَسْرِ فِي حَقِيقَتِهِ أَوَّلَى .

٢٤٧٣- فَأَمَّا الْعَبْدُ أَوْ الْأَمَةُ إِذَا أَبَقَ إِلَيْهِمْ فَأَخْلَوْهُ ، ثُمَّ ظَهَرَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ فَهُوَ مُرْدُودٌ عَلَى صَاحِبِهِ ، قَبْلَ الْقِسْمَةِ بِغَيْرِ شَيْءٍ .

وَبَعْدَ الْقِسْمَةِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، بِخِلَافِ الْفَرَسِ إِذَا هَادَ إِلَيْهِمْ ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمَا يُقَالُ الْجَوَابُ فِيهِمَا سَوَاءً ، يَأْخُذُهُ صَاحِبُهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، وَبَعْدَ الْقِسْمَةِ بِالْقِيَمَةِ . وَأَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يُفَرِّقُ فَيَقُولُ : الْآبَقُ لَا يَكُونُ مُخْرَجًا أَبَدًا لِثَبُوتِ يَدِ مُحَرَّمَةٍ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، بِخِلَافِ الدَّابَّةِ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مَعْرُوفَةٌ ، وَاسْتَدْلُّ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

٢٤٧٤ - أنه كتب إلى أبي عبيدة في جواب هذه المسألة إن كانت الأمة خُمِّسَتْ وقُسِّمَتْ فسيبيلها وإن كانت لم تُخَمَّس ولم تُقَسَّم فاردُّدُها على أهلها .

وأبو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول : تأويله أنها أبقت ، فلم تدخل دار الحرب حتى خرجوا إليها فأحرزوها وذكر :

إن غلاما لابن عمر رضى الله تعالى عنهما أبق يوم اليرموك إلى العدو وعاد فرس له فظهر المسلمون على ذلك ، فردّه عليه خالد قبل أن يقسم .

وهما يقولان : بهذا التقييد يتبين أن بعد القسمة لا يُردّ عليه مجانا .  
ألا ترى أنه سوى بين العبد والدابة ؟ وأبو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول : في العبد قد ثبت بالدليل أنهم لا يكونون محرّرين له ، فعرفنا به أنه كان يردّه عليه لو جاء بعد القسمة أيضا مجانا . والله الموفق .

باب ما يحزره العدو<sup>(١)</sup> بما يأخذه بقيمته أو بأكثر من وزنه

٢٤٧٥- وإذا ظهر المسلمون على إبيريق ذهب أو فضة لمسلم قيمته أكثر من وزنه لصياغته ، ثم وقع في الغنيمة ، فإن وجدته صاحبه قبل القسمة أخذه بغير شيء ، وإن وجدته بعد القسمة أخذه بقيمته إن شاء ، فإن كان ذهباً أخذه بقيمته دراهم ، وإن كان فضة أخذها بقيمتها دنائير للأصل المعروف أنه لا قيمة للجودة والصنعة في الأموال الربوية عند المقابلة بجنسها ، على ما قال عليه الصلاة والسلام : «جَيِّدُهَا وَرَدِيَّهَا سَوَاءٌ» . وحق من وقع في سهمه مَرْعَى في الصنعة كما هو في الأصل ، فلوا اشتغلنا بالتقويم بجنس الإبيريق لا يمكن تقويم الصنعة أصلاً ، فيفوت حقه فيه مجاناً وذلك لا وجه له . فقلنا تُقَوِّمُ بخلاف الجنس ، لتظهر قيمة الصنعة ، فيتوفر عليه تمام المالية ، بمنزلة ما لو كسر قلباً<sup>(٢)</sup> لإنسان أو استهلكه فإنه يضمن قيمته من خلاف جنسه ، لهذا المعنى ، فإن قضى القاضي له بالقيمة ، أو اصطالحا

(١) ط ( البدي )

(٢) القلب : السوار يكون نظماً غالباً



عليه بغير قضاء ، ولم يتقابضا حتى افترقا فذلك جائز لا ينقضه  
افتراقهما .

لأن ما يعطيه من القيمة ليس يبدل عن عين الإبريق .

ألا ترى أن المستوي عليه يعيد الإبريق إلى قديم ملكه ، حتى لو كان  
مشتريا فوجد به عيارده بالعيب على بائعه ، ولو أراد بيعه مرابحة باعه على  
الثلث الأول ، دون ما أخذه به . ولو كان موهوبا في يده كان للواهب أن يرجع  
فيه . ولو كان عيدا في عنقه جناية خوطب بالدفع أو الفداء .

فعرفنا أنه لم يملكه على من وقع في سهمه ابتداء ، ولكنه يعيده إلى  
قديم ملكه بما يفتديه به ، فلا يتحقق معنى المصارفة بينهما حتى يشترط القبض  
في المجلس ، وهو نظير ما قال علماءنا رحمهم الله تعالى فيمن استهلك إبريقا  
على رجل فقضى عليه بقيمته من خلاف جنسه ، ثم افترقا قبل القبض أنه  
لا يبطل القضاء بل أولى لأنه هناك الغاصب المستهلك يملك لكن ذلك  
ملك ثبت شرطا للقضاء بالقيمة لا على سبيل المقابلة بها فإذا لم يتحقق هناك  
معنى المصارفة بينهما فلأن لا يتحقق هاهنا وهو لا يملكه على من وقع في  
سهمه أصلا وإنما يعيده إلى قديم ملكه ، كان أولى .

٢٤٧٦- وكذلك لو وهبوا الإبريق لمسلم فأخرجه أو اشتراه  
منهم بخمر فأخرجه .

لأن هذا الشراء لم يكن صحيحا معتبرا ، وإنما كان أخذ الإبريق منهم  
بطيب أنفسهم ، فإذا أخرجه كان لصاحبه أن يأخذه بقيمته إن شاء ، كما  
في الفصل الأول .

٢٤٧٧- ولو كان المشتري منهم الإبريق بالخمر نصرانيا أو مسلما اشتراه بثوب ، وأخرجه ، فلصاحبه المسلم أن يأخذه بقيمة الخمر من النصراني ، وبقيمة الثوب من المسلم .

لأن هذا الشراء كان صحيحا ، فإنه يتمكن من أخذه بمثل ما أعطاه المشتري ، والثوب ليس من ذوات الأمثال فيكون مثل القيمة ، والمسلم ممنوع من تخليك الخمر فلعجزه عن تسليم المثل يلزمه القيمة ، ولا بأس بأن يقوم الثوب والخمر بما هو من جنس الإبريق ، فيأخذه به سواء كان ذلك مثل وزن الإبريق أو أقل أو أكثر لا بينا أنه ليس يملكه بما يؤدي ابتداء ، ولكن يعيده إلى قديم ملكه بما يعطى من الفداء ، بمنزلة العبد الجاني يقديه من الأرش (١) فيبقى على ملكه ، كما كان ، لا أن يملكه بما يؤدي من الفداء ، وإن كانت سلامته تتعلق بذلك ، وإذا لم توجد المبادلة أصلا لا يتمكن فيه معنى الربا ، وكذلك لو كان الإبريق اشتراه رجل مسلم أو نصراني في دار الحرب بأكثر من وزنه من جنسه ، ثم أخرجه فلصاحبه أن يأخذه بمثل ما أدى ، وإن كان أضعاف وزنه .

لأنه فداء وليس بشراء ، ثم قد علم أن الربا لا يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب ، فما لم يرد عليه مثل ما غرم فيه لا يكون له أن يأخذه ، فإن قيل : لماذا لم يقولوا بهذا فيما إذا اشتراه مسلم بخمر فأخرجه ؟ قلنا : لأن الخمر لا يتقوم في حق المسلم ، فلا يمكنه أن يأخذه منه بقيمة ما أدى من الخمر ، فلهذا أخذه بقيمة الإبريق ، بخلاف ما إذا كان المشتري نصرانيا فإن الخمر مال متقوم في حقه ، فلما ما أعطى (٢) من الدراهم ما هنا مال متقوم في حق كل واحد منهما . قال :

(١) الأرض الشجة ونحوها ، ودية الجراحة ، وما يسترد من لمن الهيج إذا ظهر له ميب

(٢) ح ١ ( ادى ) .

## — وهذا بخلاف الشفعة .

وإنما عني به إذا اشترى داراً بعبد ، وفي الدار صفائح من فضة ، أو سلاسل من ذهب ، فأراد الشفيع أن يأخذها بالقيمة فإنه يثبت هناك بين الشفيع والمشتري حكم الربا ، وحكم الصرف في حصة الصفائح على ما بيناه في الزيادات .

وهذا لأن الشفيع يملك الدار ابتداءً ، بما يؤدي من قيمة العبد ، فيكون ذلك شراءً مبتدأً ، وهذا إنما هو فداء يفدى به صاحب الإبريق منكم الأول .

ألا ترى أن المستولى عليه يأخذ من غير أن ينقض شيئاً من العقود ، حتى لو باعه المشتري من غيره لم يكن له أن ينقض ذلك العقد ، بخلاف الشفيع فإنه يتمكن من نقض تصرفات المشتري ..

٢٤٧٨ — وكذلك لو كان المأسور عبداً فقفاً الذي أخرجه

عينيه كان لملكه أن يأخذه بجميع الثمن إن شاء . ولو هلم المشتري بناء الدار التي فيها الشفعة فإن للشفيع أن يأخذ ما بقي بحصته من الثمن ، وكذلك حكم المرابحة في جميع ما ذكرنا .

فهو دليل على أن ما يُعطى الشفيع يكون ثمناً ، وما يعطى المالك التقييم يكون فداءً فإن قيل : فلماذا قلتم في مسألة أول الباب أنه يصار إلى التقويم ، بخلاف الجنس إذا كان هذا فداءً ، ولا يتمكن فيه معنى المعاوضة . قلنا : لِمَا بينا أنه لا يظهر مالية الصنعة عند التقويم بالجنس ، إذ لا قيمة له ، فلا حاجة إلى إظهار مالية الصنعة صرنا إلى التقويم ، بخلاف الجنس لا لأن ذلك مبادلة ، فلما في تقويم الثيب والخمر إذا كان المشتري نصرانياً لا حاجة إلى ذلك ، فلهذا جوزنا تقويمه بجنس الإبريق .

٢٤٧٩- ولو أسر العلو عبداً للمي فدخل إليهم ذمي فاشتراه  
بأرطال من خمر وأخرجه كان لصاحبه أن يأخذه بمثلها .

لأن الخمر من ذوات الأمثال وهو مال متقوم في حقهم ، كالصير والخل  
في حقنا .

٢٤٨٠- فإن قضى القاضى له بذلك فلم يأخذه حتى أسلم  
أحدهما لم ينتقض القضاء وكان على صاحبه قيمة الخمر  
يأخذه به .

لما بينا أن هذا فداء فلا يبطل بالاسلام قبل القبض .

٢٤٨١- بخلاف شراء العبد بالخمر ابتداء ، وأخذ الدار  
بالشفعة بالخمر ، وإذا لم يبطل القضاء فعليه قيمة الخمر .

لأن السبب الموجب لتسليمه باق ، وقد عجز عن تسليم العين ، فإن كان  
هو المسلم فالمسلم ممنوع من تملك الخمر ، وإن كان صاحبه هو المسلم فهو  
ممنوع عن تملك الخمر فلهذا يلزمه القيمة في الوجهين .

٢٤٨٢- ولو قضى القاضى لصاحب العبد أن يأخذه بالثمن  
من المشتري من العلو فإن أراد المشتري أن يحبسه حتى يأخذ  
منه الثمن فله ذلك .

لأن ملكه إنما حَيَّ بما أدى المشتري فيكون له أن يحبس العبد به بمنزلة

وراد الآتي بحسب الجمل لهذا المعنى لا لأن المولى يتملك (١) ابتداء بما يعطيه من الجمل .

٢٤٨٣- فإن مات العبد في يده بطل الفداء عن صاحبه .

لأنه كان يقضى لتسليم (٢) العبد له ولم يسلم .

٢٤٨٤- وإن ذهب عينه فلصاحبه أن يأخذه بجميع الثمن

إن شاء ، سواء كان ذهاب العين بفعل المشتري أو بغير فعله ، بمنزلة ما لو حصل ذلك قبل قضاء القاضى .

وهذا لأن الفداء إنما يكون للأصل لا للأوصاف .

ألا ترى أن العبد الجاني إذا ذهب عينه لم يسقط عن مولاه شيء من الفداء ، سواء كان ذلك منه قبل اختيار الفداء أو بعده .

٢٤٨٥- وإن قتله المشتري فقد بطل الفداء ، بمنزلة ما لو مات ولا ضمان على القاتل .

لأن قتله إياه بعد قضاء القاضى وقبله سواء ، فإنه ما بقى له حق الحبس باعتباره يده ، لا يلزمه ضمان قيمته بالجناية ، كالبائع إذا قتل المبيع قبل القبض .

وهذا لأن العبد كان مملوكا للمشتري ، وكان ما يعطى في حق المولى فداء وفي حق المشتري هو يزيل ملكه عن العبد بعوض يأخذه ، فيكون بمنزلة البائع

(١) با ( يتملكه ) .

(٢) ح ٤ ( يسلم ) .

يقتل المبيع قبل القبض ، وهذا بخلاف رَأْدِ الْآبِقِ إِذَا قُتِلَ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ  
بِجَمْلٍ (١) ، أَوْ وَلَى الْجَنَابَةِ إِذَا قُتِلَ الْعَبْدُ الْجَائِي بَعْدَ مَا اخْتَارَ الْمَوْلَى الْقَدَاءَ .

لأنَّ هناك القتْلَ لَمْ يَكُنْ مَالِكًا لِرَقَبَةِ الْعَبْدِ قَطْ . ، حَتَّى يَبْقَى ضِمَانُ مَلِكِهِ  
باعتبار يده ، وهَاهُنَا الْمُشْتَرَى مِنَ الْعَدُوِّ كَانَ مَالِكًا لَهُ ، فَيَبْقَى ضِمَانُ مَلِكِهِ ،  
باعتبار بقاء يده وذلك يمنع وجوب ضمان القيمة عليه بالقتل .

٢٤٨٦ - وَلَوْ كَانَ الْمَأْسُورُ جَارِيَةً قَوْلَتْ فِي يَدِ الْمُشْتَرَى مِنْهُمْ  
كَانَ لِصَاحِبِهِ أَنْ يَأْخُذَهَا وَوَلَدَهَا بِالثَّمَنِ .

لأنَّ الْوَلَدَ جِزَاءٌ مِنْهَا وَفِي الْقَدَاءِ يُجْتَمَلُ تَبَعًا لَهَا .

٢٤٨٧ - فَإِنْ قُتِلَ الْمُشْتَرَى وَلَدَهَا أَوْ مَاتَ الْوَلَدُ قَبْلَ قَضَاءِ  
الْقَاضِي أَوْ بَعْدَهُ كَانَ لِصَاحِبِهَا أَنْ يَأْخُذَ الْأُمَّ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ  
إِنْ شَاءَ .

لأنَّ الْوَلَدَ تَبَعَ فِي حُكْمِ الْقَدَاءِ ، فَبَقَوَاتُهُ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ الثَّمَنِ : بِمَنْزِلَةِ  
قَوَاتِ سَائِرِ الْأَطْرَافِ .

٢٤٨٨ - وَإِذَا مَاتَتِ الْأُمُّ وَبَقِيَ الْوَلَدُ فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ فِي قَوْلِ  
أَبِي يُوسُفَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، يَأْخُذُ الْوَلَدَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ إِنْ  
شَاءَ ، وَفِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : يَأْخُذُهُ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ  
إِذَا قَسَمَ عَلَى قِيَمَتِهَا وَقِيَمَةِ الْوَلَدِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذَا الْقَدَاءِ الْأُمُّ  
دُونَ الْوَلَدِ ، فَلَا يُمْكِنُ إِبْقَاءُ جَمِيعِ الْقَدَاءِ بَعْدَ قَوَاتِ الْأَصْلِ ،

فلا بد من توزيع الفداء على قيمتها ، لما ثبت له حق الأخذ في الولد ، وإنما يثبت له ذلك الحق لأن الولد يسرى إليه ملك الأصل ، وحق الأخذ في الأصل ثابت له . ، باعتباره ملكه ، فكذلك في الولد . وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول : لما بقي له حق الأخذ باعتبار بقاء الولد بقي عليه جميع الفداء . لأن الفداء لا يحتمل التوزيع على الأصل والتبع . وقد تقدم بيان هذه المسألة فيما أمليناه من شرح الجامع فلهذا أوجزنا في البيان هاهنا .

وقد ذكر بعد هذا بابا قد بينا شرح مسائله في الجامع والله الموفق .

## باب العبد المأسور يشتريه رجل ثم يقربه لغير مولاه

٢٤٨٩- وإذا اشترى العبد المأسور من العدو مسلماً فأخرجه ،  
ثم لم يأخذه المالك القليم بالثمن حتى أقر المشتري لآخر أنه  
كان عبداً له قبل أن يؤسر ، وصدقه المقر له وكذبه مولى العبد  
فإن المقر له لا سبيل له على العبد ، ومولاه المعروف أحق به  
بالثمن .

لأن حق الأخذ ثابت له باعتبار ملكه الظاهر ، قبل أن يؤسر ، والمشتري  
من العدو أقر بذلك الحق بعينه لآخر ، وإقراره فيما يكون حقاً له صحيح ،  
فأما فيما هو مستحق عليه للغير فهو باطل . لأنه كان لا يملك إبطال هذا الحق  
مع قيام ملكه في العبد فلا يملك تحويله إلى غيره .

توضيحه وهو أن ثبوت حق الأخذ للمأسور منه باعتبار ملكه وملك  
المقر له يثبت في حق المقر خاصة .

لأن الإقرار لا يكون حجة إلا في حق المقر فأما ملك المولى المعروف فهو  
ثابت في حق المقر له وفي حق المشتري من العدو ، فلا يثبت للمقر له مزاحمة  
المولى المعروف باعتبار ملك لم يظهر في حقه .



٢٤٩٠- فإذا لم يرغب المولى المعروف في أخذه فللمقر له أن يأخذه بالثمن إن شاء .

لأن حق الأخذ في حق المقر ثابت للمقر له باقراره ، ولكنه كان لا يظهر في حق المولى المعروف لكونه مقدما عليه ، فإذا زال ذلك بتسليمه كان له أن يأخذه .

٢٤٩١- وإن أخذه المولى المعروف بالثمن فلا شيء للمقر له على المشتري من العلو من قيمة ولا ثمن .  
لأنه أخذ من يده بحق مُسْتَحَقٍّ لا باختياره .

٢٤٩٢- ولو أزاله من ملكه باختياره لم يكن له عليه من سبيل ، فإذا أخذ منه بغير اختياره أولى .

وهذا لأنه بالشراء من العلو قد ملكه ملكا صحيحا ، والثمن الذي أعطاه كان مملوكا له أيضا ملكا صحيحا ، فما أخذ من الثمن الآن بدل ما أدى فيكون سالما له ، وما أخرجه من يده فقد كان مملوكا له وليس لأحد أن يُضَمِّنَهُ شيئا .

٢٤٩٣- ولو كان المشتري أقر أنه عبد لهذا الرجل دبَّره قبل أن يؤسر ، والمسألة بحالها ، فهو مُلَبَّرٌ للمقر له ، ولا شيء للمولى المعروف ولا سبيل له على العبد .

لأن المشتري إمامنا أقر بأنه ملك للمقر له ، وهو يملك أن يملكه ابتداءً بالبيع أو الهبة ، فيملك الإقرار له بالملك أيضا .

٢٤٩٤- ثم قد تصادقا على أنه مُلَبَّرٌ ، ولو دبَّره المشتري

ابتداءً صبح تدبيره ، فإذا أقر أنه مدبر لغيره ، وصدقه المقر له كان مدبراً أيضاً ، وبعد ما صار مدبراً لا يبقى للمولى المعروف حق أخذه بالثمن ، كما لو دبره المشتري ، وهو بهذا الإقرار ما أبطل على المولى المعروف ملكاً هو مُتَقَوِّم لحقه فلا يضمن له شيئاً .

٢٤٩٥ - قال : ولا يشبه هذا الشفعة ، يعني أن المشتري للدار إذا أقر بأنها موقوفة على فلان فإنه لا يبطل به حق الشفيع في الأخذ بالشفعة .

لأن للشفيع ولاية نقص تصرف المشتري بالأخذ بالشفعة ، فلا يكون إقراره صحيحاً في حقه .

بمنزلة ما لو اتخذ الدار مسجداً ، فأما المولى القديم فليس له حق إبطال تصرف المشتري بالأخذ .

ألا ترى . أنه لو اعتقه أو دبره لم يكن له أن ينقض حقه ، أو يأخذه ، وإقراره بأنه مدبر لغيره يكون صحيحاً في حقه أيضاً ، بمنزلة المشتري شراءً فاسداً إذا أقر بعد القبض أن العبد مدبر لفلان وصدقه المقر له فإنه لا يكون للبائع حق الاسترداد لفساد البيع . إلا أن هناك البائع يُضْمَنُ المشتري القيمة باعتبار قبضه ، وها هنا المولى القديم لا يُضْمَنُ المشتري شيئاً .

لأنه ما قبضه منه ولا تملكه عليه ، وهو بمنزلة ما لو باشر التدبير في الوجهين جميعاً .

٢٤٩٦- ولو قال المقر له قد كان عبدي ولم أَكْبِرْهُ قط. فليس لواحد منهما أن يأخذه ، ولكنه يكون مُلَبَّرًا موقوف الحال .  
لأن المشتري من العدو أقر أنه مدبر ، والمولى المعروف مُقَرَّبًا ملكه بالشراء وأن إقراره فيه نافذ .

٢٤٩٧- وكذلك المقر له فيصير مدبرًا باتفاقهم ، ثم كل واحد منهم : ينفيه عن نفسه فيبقى مدبرًا موقوف الحال فإذا مات المقر له عَتِقَ .

لأن المشتري قد أقر بأن عتقه قد تعلق بموت المقر له ، والمقر له كان مُقَرَّبًا بأن إقرار المشتري فيه نافذ ، فعند موت المقر له يحصل الاتفاق منهم على حريته .

٢٤٩٨- فإن لم يمت المقر له حتى يرجع إلى تصديق المشتري أخذه ملَبَّرًا له .

لأنه أقر له بما لا يَحْتَمِلُ الفسخ ، وهو الولاء الثابت بالتدبير ، فلا يبطل ذلك بتكذيبه .

٢٤٩٩- ولكنه إذا صلَّقه بعد التكذيب فهو وما لو صلَّقه ابتداءً في الحكم سواء ، وإن لم يرجع إلى تصديقه حتى جنى العبدُ جناية فجنايته تتوقف في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه .

لأن موجب جنابة المدبر على مولاه ولا يدري من المولى منهما . والقضاء  
على المجهول بالقيمة غير ممكن ، هذا هو القياس ولكن استحسن محمد فقال :  
يسعى في الأقل من قيمته ومن أرض الجنابة ، لأن كسبه لملوك لمولاه ،  
وأرض جنابته على مولاه ، باعتبار أن الكسب له .

ألا ترى أن المكاتب لما كان أحق بكسبه كان موجب جنابته على  
نفسه ، فإذا قضينا بالأقل في كسبه فقد قضينا على مولاه بيقين .

وأصل هذه المسألة ما ذكرنا في شرح المختصر ، جارية بين رجلين أقر  
كل واحد منهما أنها أم ولد لصاحبه ، وفيه قولان لأن يوسف رحمه الله تعالى ،  
وقد بيناه ثمة .

٢٥٠٠- فإن جُنِيَ عليه كان الأرض موقوفا لتوقف الملك في

نفسه ، فإن احتاج إلى نفقة ، ولم يقدر على كسب لمرض ،  
أنفق عليه من أرض الجنابة .

لأنه مال مولاه بيقين ، ونفقة المملوك عند عجزه عن الكسب على مولاه ،  
وإن كان يقدر على العمل ولا أرض له فنفقته على نفسه . وإن لم يقدر على  
العمل تصدق عليه بمنزلة حر مريض لا يقدر على الكسب ، وليس له قريب  
يجب عليه نفقته .

٢٥٠١- ولو أن رجلا اشترى جارية شراء فاسدا وقبضها ،

ثم أقر أنها مدبرة لفلان ، فقال فلان : هي جاريتي ، وليست  
بمدبرتي ، فإنه يأخذها أمة له ، لأنه أقر له بالملك ، وشهد عليه  
بالتدبير ، فيصح إقراره فيما أقر به له ، لوجود التصديق

ولا تقبل شهادته عليه ، لأنّه كذبه فيه ولا يشبه هذا العبد  
 المأسور لأن هناك المقرّ له حين أنكر التلبير ، فقد زعم أن السبى  
 جرى عليه ، وأن المشتري قد ملكه ، وأنه قد أقر فيه بالتلبير  
 وهو يملكه ، فلم يبق له حق الأخذ بالثمن لما نفذ فيه من إقرار  
 المشتري ، وما هنا المقرّ له يقول : العبد عيسى والشراء من  
 المشتري كان باطلا ، فأقراره بالتلبير لغو ، لأنّه لم يصادف  
 ملكه ، فلهذا أخذ الأمة منه بحكم إقراره ، فتكون مملوكة له  
 غير ملبرة .

وذكر بعد هذا بابا قد تقدم شرح مسائله في الزيادات ، والله الموفق .

## باب من الفداء فيما يصلح وفيما لا يصلح

٢٥٠٢- المشتري للبعد المأسور من العدو إذا أخرجه فحضر مولاه ، فإن كان اشتراه بشيء له مثل من جنسه ، فللمولى أن يأخذه بمثله ، وإن كان اشتراه بما ليس من ذوات الأمثال ، كالثياب والأمتعة ، فللمولى أن يأخذه بقيمته .

لأن المولى إنما يعطى المشتري ما غرم فيه ، ليندفع به الضرر والخسران عنه ، وتعم ذلك بالمثل صورة ومعنى ، فيجب مراعاة ذلك ، إلا إذا تعلق اعتبار المماثلة صورة ، فحينئذ تعتبر المماثلة في معنى المالية ، كما في بدل المصوب ! والمستهلك ،

٢٥٠٣- يوضحه أن المولى حين رغب في أخذه فقد أجاز ما صنعته المشتري ، واجازته في الانتهاء بمنزلة الإذن له في الابتداء أن يفديه بمال نفسه ، ولو أذن له في الابتداء كان الحكم فيه ما ذكرنا لمعنى ، وهو أن ذوات الأمثال ، كالمكيل والموزون ، مما يجوز استقراضه . فالملو صار كالمستقرض منه ، فلهذا يغرم مثله ، وأما الثياب والأمتعة لا يجوز فيها الاستقراض ، وهى تكون مضمونة بالقيمة ، بحكم الاستقراض الفاسد .

٢٥٠٤ - فإن اختلفا في مقدار قيمته فالقول قول الذى فداء به مع يمينه .

لأن المولى يدعى عليه ثبوت حق الأخذ له عند أداء الأقل ، وهو ينكر ذلك ما لم يؤد الأكثر الذى أدعاه ، والقول قول المنكر مع يمينه . ولأن ما فداء به ملكه ، وقد كان فى يده إلى أن دفعه إلى الحربى فيكون هو أعرف بقيمته من المولى القديم ، لأنه لم يصل ذلك إلى يده قط . فالظاهر أنه محازف فيما يدعى من قيمته .

٢٥٠٥ - وكذلك إن كان الذى فداء به مكبلا أو موزونا فاختلفا فى وزنه أو جودته ، فالقول قول الذى فداء مع يمينه .  
للمعنيين اللذين ذكرناهما .

٢٥٠٦ - وعلى المولى البينة .

لأنه يدعى ثبوت حق أخذ ملكه بمقدار ما أقر به ، والآخر ينكر ، ولو أنكر ثبوت الحق له أصلا كان عليه أن يثبت بالبينة ، فكذلك إذا أنكر ثبوت الحق له عند إحضار أقل المالين ، فإن أقام بينة ، مسلمين أو ذميين ، والمشتري من العدو ذى ، فقد أثبت دعواه بما هو حجة على خصمه ، والبينة العادلة أحق بالعمل بها من اليمين الفاجرة (١) .

٢٥٠٧ - وإن كان الذى فداء من أهل الحرب حربيا كان أو مستأمننا فينا ، ثم أخرجه بأمان ، فليس لمولاه أن يأخذه منه .

(١) اليمين الفاجرة : الكاذبة

لأن المشتري في ملكه قائم مقام البائع ، والبائع وهو الذي أخرجه (١)  
لو خرج إلينا بأمان ، ومعه ذلك العبد ، لم يكن لمولاه أن يأخذه منه فكذلك  
المشتري .

٢٥٠٨- وهذا لأن ثبوت حق الأخذ له باعتبار أنه صار  
مظلوماً ، وأن على المشتري القيام بنصرته ، وهذا لا يوجد فيما  
إذا كان الذي أخرجه حربياً مستأمناً .

لأنه ليس من أهل دارنا ، ولا يلزمه نصرته من هو من أهل دارنا .

٢٥٠٩- بخلاف الذمي ولكنه يُجبر على بيعه .

لأن هذا العبد كان من أهل دارنا ، فلا يترك الحربى ليرجع به إلى دار  
الحرب .

٢٥١٠- وإن كان العبد مسلماً فهو غير مشكل .

لأنه لو كان عبداً له من الأصل ، فأسلم ، أُجبر على بيعه ، فها هنا أولى  
أن يجبر على بيعه .

٢٥١١- وإن كان هذا الحربى الذى اشتراه خرج مسلماً أو  
ذمياً ، ومعه العبد لم يكن لمولاه عليه سبيل ، بمنزلة ما لو خرج  
البائع مسلماً أو ذمياً ، والأصل فيه قول رسول الله صلى الله عليه



وآله وسلم : من « أسلم على مال فهو له » . إلا أنه إذا كان خرج  
 ذميا والعبد مسلم فإنه يُجْبِز على بيعه من المسلمين <sup>(١)</sup> .

لأنه لا يُتْرَك عَبْدٌ مُسْلِمٌ فِي يَدِ كَافِرٍ يَتَعَبَّدُهُ ، لَأَنَّهُ مِنْ الْإِذْلَالِ <sup>(٢)</sup> بِالْمُسْلِمِ .

٢٥١٢- وإن كان المأسورُ ممن لا يحتمل التملك أو النقل  
 من مِلْكٍ إِلَى مِلْكٍ ، كالحُرِّ والمُتَبَرِّ والمُكَاتَّبِ وأُمِّ الْوَلَدِ فهو  
 مردود على ما كان عليه ، سواء أسلموا أو صاروا ذمة ، أو خرجوا  
 إلينا بأمان .

لأن هذا مما لا يجري عليه السَّيِّئُ ، ولا يكون محرزا أبدا ، فإذا لم يكن  
 ملكا لهم قبل الإسلام لا يكون <sup>(٣)</sup> ملكا لهم بالإسلام أيضا ، ولكن عليهم  
 إزالة يد الظلم <sup>(٤)</sup> عنه ، فإن اختلف المولى القديم مع المشتري من العدو في المال  
 الذي فداه به ، في جنسه أو مقداره ، فالقول قول الذي فداه به ، لما بينا  
 فإن أقام المولى البينة أخذ ببينته ، لأنه نورٌ دعواه بالحجة ، وهو في الظاهر  
 مُدْعٍ للزيادة ، وإن كان في المعنى منكرا ، كما بينا <sup>(٥)</sup> ، ولكن الدعوى ظاهرا  
 تكفي لقبول البينة ، كالمدعى يدعى رد الوديعة ، ويقم البينة على ذلك ، وإن  
 أقاما جميعا البينة . فالبينة بينة المولى القديم .

(١) با ح ( على بيعه لأن هذا المبدأ من المسلمين ) .

(٢) با ( الاستغلال للمسلمين ) .

(٣) با ١ ( لا يبيع ) .

(٤) با ( الظالم ) .

(٥) ح ( قلنا )

وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رضى الله تعالى عنهما ، وأما عند أبي يوسف رضى الله عنه البينة بيئة المشتري من العدو ، إلا أنه لم يذكر قول أبي يوسف رحمه الله هاهنا ، لما كان بينهما حين صنف الكتاب .

وأصل هذه المسألة في الشفيع والمشتري إذا اختلفا في الثمن ، وأقاما البينة ، فإن البينة بيئة الشفيع في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما . فكذلك هاهنا المولى القديم بمنزلة الشفيع ، وعند أبي يوسف رحمه الله هناك البينة بيئة المشتري ، لأنه يثبت الزيادة ببينة فهاهنا كذلك .

٢٥١٣ - ولو اتفقا على أنه فذاه بثياب معلومة ، واختلفا في

قيمتها ، وأقام كل واحد منهما البينة ، فالبينة هاهنا بيئة المشتري من العدو بالاتفاق ، وكذلك في الشفعة إذا اختلفا في مقدار قيمة لعبد المشتري به بالدار (وأقاما البينة فإن) البينة<sup>(١)</sup> بيئة المشتري .

أما عند أبي يوسف ، رحمه الله ، فلا إشكال فيه ، لأنه يثبت الزيادة في الفصيلين . وأما عند أبي حنيفة ومحمد ، رضى الله تعالى عنهما ، فوجه الفرق أن في الفصل الأول المشتري ببينته يثبت فعل نفسه ، والمولى القديم ببينته يثبت فعل المشتري ، وإنما يثبت فعل المرء عليه بالبينة ، لا أن يثبت هو فعل نفسه بالبينة ، وهذا التعليل نظير ما قال في مسألة الشفعة : إنه صدر من المشتري إقراران وللشفيع أن يأخذ بما عليه ، وهذا المعنى لا يوجد فيما إذا اختلفا في القيمة ، لأنه لا خلاف بينهما في أصل الفعل ، وهو القداء من المشتري بما فذاه به من الثياب ، وإنما الخلاف في مقدار القيمة ، فالثبت للزيادة من البينتين فيه أولى .

(١) ما بين القوسين غير موجود في بعض النسخ وهو ح و ب ١٢

٢٥١٤- ولو أن المشتري من العدو كان اشتراه بما لا يحل من خمر أو خنزير أو ميتة فإن كان المشتري مسلماً فله المولى القليم أن يأخذه بقيمته .

لأن ما جرى بينهما لم يكن شراء ، وإنما كان أخذ مال الكافر بطيبة نفسه ، فكانه وهبه له .

٢٥١٥- وإن كان المشتري ذمياً فإن اشتراه بميتة فكذلك الجواب .

لأن الميتة ليست بمال في حقهم ، كما في حقنا ، فما جرى بينهما لم يكن شراء ، لأن الشراء اسم لمبادلة مال بمال .

٢٥١٦- وإن كان اشتراه بخمر أو خنزير فما جرى بينهما كان شراء على حقيقته .

لأن الخمر والخنزير مال متقوم في حقهم .

٢٥١٧- ثم إن كان المولى القليم ذمياً أخذه في الخمر بالمثل ، وفي الخنزير بالقيمة . وإن كان مسلماً أخذه فيهما بالقيمة .

لما بينا أن المسلم ممنوع من تملك الخمر ، وعند العجز عن تسليم الخمر مع وجود السبب الموجب للتسليم يجب عليه قيمته .

٢٥١٨- ولو كان العبد قبل الأثر بين نصراني ومسلم ، ثم اشتراه ذمياً من العدو بالخمر ، فإن النصراني يأخذ نصفه بمثل

نصف ذلك الخمر ، والمسلم يأخذ نصفه بنصف قيمة الخمر ،  
اعتبارا للبعض بالكل ، وهذا لأن النصراني قادرٌ على أداء المثل في  
نصيبه ، والمسلم عاجز عن ذلك .

٢٥١٩- وإن كان الذي اشتراه من العدو مسلما أخذه المولى  
بقيمته .

لأن الذي جرى من المسلم لم يكن شراء ، إذ الخمر ليس بمال متقوم في حق  
المسلم .

٢٥٢٠- وإن كان اشتراه من العدو مسلم ونصراني ، فإن كان  
المولى القديم مسلما أخذ نصفه من المسلم المشتري بنصف قيمته .  
لأن الذي كان منه في نصيبه بمنزلة الإتيان دون الشراء .

وأخذ نصفه من النصراني بنصف قيمة الخمر .  
لأن الذي كان منه في نصيبه حقيقة الشراء فالخمر<sup>(١)</sup> مال في حقه .

٢٥٢١- وإن كان مولا نصرانيا أخذ من المسلم النصف بقيمته  
لما بينا ، ومن النصراني النصف بما أدى من الخمر فيه .  
لأنه قادر على أداء المثل إليه .

٢٥٢٢- وإن كان للبعد في الأصل مولى مسلم ونصراني ثم  
اشتراه من العدو بالخمر مسلم ونصراني أيضا ، فإن النصف الذي

(١) با - إذ الخمر .

أشتراه المسلمُ يأخذه المولى بان بنصف قيمة العبد ، لأنه لا يملكه  
بالشراء حقيقة ، والنصف الذى اشتراه النصراني فالمولى المسلم  
يأخذ ذلك النصف بنصف قيمة ما أدى من الخمر ، والنصراني  
يأخذ بالمثل .

لأن كل نصف فى هذا الموضع بمنزلة عبد كامل ، وحكم الجزء مخير بحكم  
الكل فى الوجهين .

٢٥٢٣- فإن كانا اشترياه بخنازير فإنهما يأخذان النصف  
من المشتري المسلم بنصف قيمة العبد .

لأنه ما أخذه بالشراء حقيقة ، بل ذلك فى حقه بمنزلة الهبة .

- والنصف الآخر يأخذانه من النصراني بنصف قيمة  
الخنازير .

لأنه تملك ذلك النصف بالشراء حقيقة ، والخنازير ليس من ذوات  
الأمثال فى حق أحد .

٢٥٢٤- وإن أراد أحد المولىين أخذ حصته من العبد دون  
الآخر ، فله أن يأخذه على الوجه الذى قلنا ، لأن حق كل واحد  
منهما فى الأخذ ثابت فى النصف باعتبار قديم ملكه ، فإن أبطل  
أحدهما حقه لا يتعذر على الآخر استيفاء حقه .

لأن إبطاله غير عامل فى حق صاحبه والله الموفق .

## باب من الفداء الذى يرجع إلى أهله إذا ظهر عليه المسلمون ، والذى لا يرجع

٢٥٢٥- ولو أن المشركين استولوا على متاع المسلمين فأحرزوه بعسكرهم فى دار الإسلام ، ثم قاتلهم جيش من المسلمين حتى استنقلوه منهم ، قبل أن يحرزوه بدارهم ، فذلك مردود على صاحبه .

لأنهم بمنزلة الغاصبين لم يملكوه قبل الاحراز ، فمن وصل إلى يده كان عليه رده إلى (١) مالكه ، لأن مال المسلم لا يكون غنيمة للمسلمين .

٢٥٢٦- فإذا لم يعلم الإمام بذلك حتى قَسَمه بين من أصابه فقسّمته باطلّة ، والمتاع مردود على أهله .

لأنه تبين أن القسمة لم تُصادف محلّها ، فإن هذه القسمة تتضمن التملك من الإمام ، لكل واحد منهم ما يعيبه ، وليس له ولاية التملك فى مال المسلمين من غير رضى صاحبه .

٢٥٢٧- وكذلك إن أسلم عليه أهل الحرب أو صاروا ذمة .  
لأنهم غاصبون فيتأكد عليهم وجوب الرد بإسلامهم .

(١) ح ( على مالكه )

٢٥٢٨ - قال صلى الله عليه وآله وسلم : « على اليد ما أخذت حتى تُردَّ » فإن علم الإمام الحال ، ورأى أن إحرازهم بالعسكر يكون تاما فخمَّسه وقسَّمه مع غنائم المشركين بين من أصابه من المسلمين ، ثم رُفِعَ ذلك إلى قاض يرى ذلك غير <sup>(١)</sup> إحراز جاز ما صنع الأول ولم يبطله .

لأنه أمضى فصلا مختلفا فيه باجتهاده .

٢٥٢٩ - وكذلك لو أسلموا أو صاروا ذمة ففُضِيَ بأن ذلك سالم لهم بالاجتهاد نفذ قضاؤه .

فإن قيل : هذا قضاء بخلاف الإجماع ، لأن العلماء في هذه المسألة على قولين <sup>(٢)</sup> : منهم من يقول : لا يملكونه وإن أحرزوه بدارهم ، ومنهم من يقول يملكونه بعد الإحراز ، وأحد لا يقول يملكونه قبل الإحراز بدارهم . قلنا الخلاف بين العلماء في الفصلين <sup>(٣)</sup> (أحدهما) أن أموال المسلمين هل تكون محلا للتملك بالقهر بعد الإحراز بالدار أم لا ؟ (والآخر) أن الإحراز فيما هو محل للتملك بالقهر هل يتم باليد قبل الإحراز بالدار أم لا ؟ فإذا اجتهد القاضى ، واستقر رأيه على أن مال المسلم محل التملك بالقهر ، وأن القهر يتم بالإحراز بالعسكر ، بدون الإحراز بالدار ، وأنقضى الحكم . كان ذلك منه اجتهادا في موضعه ، فيكون قضاؤه نافذا ، بمنزلة ما لو قضى بشهادة الفساق ، أو على الغائب ، أو بشهادة رجل وامرأتين بالنكاح على غائب ،

(١) في بعض النسخ بغير وظل مران المعنى بها غير مستقيم

(٢) باح \* وجهين \*

(٣) ح با \* فصلين \*

فإنه ينفذ قضاؤه ، وإن كان من يُجوز القضاء على الغائب يقول : ليس للفساق شهادة ولا للنساء مع الرجال شهادة في النكاح . ولكن قيل : كل واحد من القاصلين مجتهد فيه فينفذ القضاء من القاضي باجتهاده فيهما ، وهذا لأن المجتهد يتبع الدليل لا القائل به ، وهذا بخلاف ما سبق ، لأن هناك القاضي ما قضى بالقسمة عن اجتهاده ، وإنما قضى بذلك لعدم علمه بأن هذا المال مصاب من المسلمين ، فإذا صار ذلك معلوما له كان قضاؤه باطلا ، وهو بمنزلة المتحرر في باب القبلة ، إذا تبين خطؤه بعد الفراغ من الصلاة ، لا يلزمه الإعادة ، والذي لم يجتهد ، ولم يشبهه عليه ، ولكنه صلى إلى جهته . ثم تبين أنه أخطأ يلزمه الإعادة ، وهذا لأن مطلق الفعل يكون محمولا على الصواب ، ما لم يتبين فيه الخطأ ، وما يفعل عن اجتهاد ونظر يكون محمولا على الصواب ما أمكن ، والإمكان قائم إذا صادف قضاؤه محلا مجتهدا فيه .

الا ترى أن من مات وله رقيق ، وعليه دين كثير ، فباع القاضي رقيقه وقضى دينه ، ثم قامت البيعة لبعضهم أن مولا كان دبره فإن بيع القاضي فيه يكون باطلا .

٢٥٣٠ - ولو كان القاضي عالما بتدبيره فاجتهد وأبطل تدبيره لأنه وصيه وباعه في [الدين] ثم ولي قاض آخر يرى ذلك خطأ فإنه ينفذ قضاء الأول لهذا المعنى ، وإن كان القاضي الثاني لا يعلم أن الأول فعله عن اجتهاد ، أو لأنه لم يقف على حقيقة الحال ، فإنه ينفذ قضاؤه أيضا لما بينا أن قضاء القاضي كان محمولا على الصحة ما أمكن .



ولأن تحسين الظن بالقاضي واجب ، قال الله تعالى : « فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ » (١) وأحسن الوجهين أن يُحْمَلَ على أنه قضى بعد العلم عن اجتهاد فللأمر نفع قضاؤه حتى يعلم خلاف ذلك .

٢٥٣١- ولو أن تاجرا من المسلمين دخل عسكرهم في دارنا وفدئ ما أصابوه من المسلمين بمال وأخرجه ، فعليه رده على صاحبه ، وهو متبرع في الفداء الذي أدى بغير أمر صاحبه ، فإن ظهر المسلمون عليهم قبل أن يدخلوا دارهم ، وأصابوا ذلك الفداء بعينه ، فلا نسبيل للتاجر عليه ، سواء وجدته قبل القسمة أو بعدها .

لأن المشركين ملكوا ذلك بالأخذ ملكا تاما ، حتى لو أسلموا أو صاروا ذمة كان سالما لهم ، وهذا لأنهم ما ملكوا هذا المال بطريق القهر حتى يشترط فيه الإحراز بالدار ، ولكن بتمليك صاحب المال إياهم ذلك طوعا فيكون ذلك بمنزلة ما يشترونه من تجار المسلمين ، فيملكونه بنفس الشراء على وجه لا يبقى لصاحبه فيه حق بعد التسليم ، وليس في هذا أكثر من أن ما أعطوا بمقابلته كان مستحقا لمسلم ، ولكن بدل المستحق مملوك إذا جرى السبب بين المسلمين ، واتصل به القبض ، فإذا جرى بين المسلمين وبين أهل الحرب أولى ، ولأنه لما أعطاهم بطيبة نفسه يجعل في حكم السلامة لهم ، بمنزلة ما لو وهبه منهم .

ألا ترى أنهم لو قتلوا مسلما وأخذوا جيفته فدخل عليهم قوم من أهل بيته ، وأعطوهم جُثْلا ليأخطوه فيدفتوه ، كان ذلك سالما لهم ان أسلموا

(١) سورة الزمر آية ٨ - ( قال تعالى : الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه )

أو صاروا ذمة ، وكان غنيمة سالمة للمسلمين إن ظفروا به قبل أن يحرزوه بدارهم ، فهذا مثله . قال .

ألا ترى أنهم لو أسروا أحرارا من المسلمين ، أو من أهل الذمة ، فأدخلوهم دارهم ، ثم جاءهم أهل الأسارى فافتنّوهم بمال ، فإن ذلك المال يكون سالما لهم إذا أسلموا ، أو صاروا ذمة ، ويكون غنيمة سالمة للمسلمين إذا ظهروا عليه ، ولا معنى لقول من يقول : إنهم هاهنا أحرزوا المال بدارهم .

لأنه لو كان المعنى هذا لوجب أن يقال : إذا وقع في الغنيمة فوجده صاحبه قبل القسمة أن يكون له حق الأخذ بغير شيء ، كما في المال الذي أخذه قهرا وأحرزوه .

٢٥٣٢- فإن قال هذا القائل : فأتانا هكذا أقول قلنا : هو بعيد ، فإن قوما من المسلمين لو خافوا أهل الحرب أن يستأصلوهم فصالحوهم على ألا يغزوهم سنة ، على أن يؤى إليهم المسلمون في تلك السنة ألف ثوب هرّوى وقبضوها ، وانقضت السنة ، ثم إن المسلمين ظفروا بهم ، وغنموا تلك الثياب بأعيانها ، فإنها تكون غنيمة لمن أخذها ، سالمة لهم قبل القسمة وبعد القسمة .

لأنهم أخفوا ذلك بطيبة أنفُس أهلها ، وإنما الذي يرد على صاحبه قبل القسمة ما أخذ بطريق القهر .

٢٥٣٣- وكذلك لو كان هذا الصلح بين أهل المدينة من المسلمين وبين عسكر المشركين في دار الاسلام ، ثم جاء مدد

للمسلمين فاستنقلوا المال من المشركين، قبل أن يحرزوه بنصارهم ،  
كان ذلك غنيمة لمن أصابه . .

باعتبار المعنى الذى قلنا .

فعرفنا أن فيما يكون مأخوذا بطيب نفس صاحبه دارُ الاسلام ودارُ  
الحرب سواء ، وإنما جاز للمسلمين هذا النوع من الصلح لأنهم يخاصون الاستئصال  
والإهلاك على النفوس والارارى فيجعلون الأموال فداء لذلك ، وصاحب الشرع  
تَدَبَّ إلى ذلك فقال عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه : « اجعل مالك دون  
نفسك » . وقد مَّمَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، حين أحس  
الضعف ببعض المسلمين ، يوم الخندق ، فلما أحس بهم القوة كما قاله الشيطان  
رضى الله عنهما امتنع منه فصار ذلك أصلا فى الجواز عند الخوف على دارى  
المسلمين .

٢٥٣٤- ولو أنهم أسروا مسلما فاقتدى منهم بسلاحه أو  
بفرسه ، وخلوا سبيله ثم ظفر المسلمون بعين ذلك المال ، فإن كان  
المشركون لم يحرزوه فهو مردود على الأسير . قبل القسمة وبعدها  
مجانا ، وإن كانوا أحرزوه فهو مردود على صاحبه قبل القسمة  
يغير شيء ، وبعدها بالقيمة إن أحب .

لأن المشركين أصابوا هذا المال بطريق القهر ، فإن يدمم الثابتة على الأسير  
تكون ثابتة على المال الذى مع الأسير ، فيثبت فيه حكم المصاب بالاستيلاء  
مقصودا ، بخلاف ما سبق ، فيكتم على الفداء هناك ما ثبتت إلا بطيب نفس  
صاحب المال .

٢٥٣٥ - وإن كان الإمام حين وقع هذا المال في الغنيمة باعه ، ولم يكن المشركون أحرزوه فبيعه باطل ، وهو مردود على صاحبه ، إلا أن يعلم أنه باعه حفظاً على صاحبه .

لأنه خاف عليه الضيعة ، ولا يدري متى يجيء صاحبه من المسلمين ، فحينئذ يكون بيعه ناقلاً ، بمنزلة القاضى يبيع اللقطة ، ثم يأتى صاحبها .

٢٥٣٦ - وإن لم يعلم أنه على أى طريق باعه فإن بيعه يكون (١) مردوداً .

لأن البناء على الظاهر واجب ، لتعذر الوقوف على حقيقة الحال ، والظاهر أنه باعه على أنه من الغنيمة ، فيحمل على ذلك الوجه ، حتى يعلم غير ذلك ، وقد كان قال قبل هذا في بيع المتبر في الدين ، بعد موت مولاه : إذا لم يعلم كيف باعه فإنه يكون بيعه جائزاً بناءً على أنه فعل ذلك عن علم حتى يعلم خلافه . فمن أصحابنا من يقول : لا فرق بينهما ، وينبغي أن يكون في الفصلين روايتان ، ومنهم من فرق فقال : ما هنا بيع المال للحفظ على الغالب لا يكون مستحقاً على القاضى ، ولكنه يكون بالخيار إن شاء فعله ، وإن شاء لم يفعله ، فلما بيع التركة (٢) بالدين مستحق على القاضى ، إذا طلب صاحب الدين . فلهمنا حملنا هناك مطلق بيعه على الوجه المستحق ، وهو أن يكون بعد إبطال التدبير عن اجتهاد إذ المعارضة لا تقع بين المستحق وغير المستحق ، وما هنا استوى الجانبان فحملنا مطلق بيعه على ما هو الظاهر .

(١) يا . . فإن بيعه مردود .

(٢) ح ( في الدين ) .

٢٥٣٧- فَإِنْ كَانَ الْأَسِيرُ بَعَثَ إِلَى بَعْضِ أَهْلِهِ فَسَأَلَهُ أَنْ يَفْقِدَهُ بِمَالٍ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ بِمَالٍ نَفْسِهِ<sup>(١)</sup> أَوْ مِنْ مَالِ الْأَسِيرِ فَدَخَلَ إِلَيْهِمُ الْمَأْمُورُ بِأَمَانٍ فَفَعَلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ ظَهَرَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى الْمَالِ ، فَهُوَ فَيٌّ ، وَلَا سَبِيلَ لَصَاحِبِهِ عَلَيْهِ .

لأن المال ما وصل إلى يدهم بطريق القهر هاهنا بل بتسليم صاحبه إليهم طوعا .

٢٥٣٨- وَكَذَلِكَ لَوْ كَانُوا قَالُوا لَهُ : لَنَقْتُلَنَّكَ أَوْ لَنَفْلِيَنَّ خَفْسَكَ .

لأنه كان متمكنا من ألا يدفع المال إليهم ، حين لم يكن المال معه ، فغرفنا أنهم ما أثبتوا اليد على المال قهرا ، بخلاف ما إذا كان المال معه حين أسروه ، فإنه غير متمكن من دفع يدهم عن ذلك المال .

ألا ترى أن هناك لو صبر حتى قتلوه كانت يدهم ثابتة على هذا المال ، وهاهنا لو فعل ذلك لم تثبت يدهم على شيء من ماله ، في دار الاسلام ، ولا على شيء من مال المأمور ، الذي أمره بأن يفديه من ماله .

أرايت لو ردّ هذا الفداء بعدما وقع في الغنيمة ، أكان يرّد على من أدى أو على من أمر به وهو الأسير ، وكل واحد منهما بعيد من الفقه . ولو وقع مسلم في صف المشركين وكان يقاتلهم ، ثم صالحهم ، وهو ممتنع منهم على أن يُسلم لهم سلاحه وفروسه ويؤمّنوه ففعلوا ذلك ، ثم إن المسلمين أصابوا ذلك المال فهو فَيٌّ .

(١) ح يا - ( من ماله نفسه ) .

لأن يدم عليه ما ثبتت إلا باعطاء الرجل ذلك إليهم ، فإنه أعطى وهو  
مقاتل محتج منهم ، وفي تلك الحالة لم تكن يدم ثابتة على نفسه ، فكذاك  
على ما معه من المال بخلاف ما بعد الأسر .

٢٥٣٩- ولو حاصر المشركون مدينة من مدائن المسلمين  
فصالحوهم على أن يكفوا عنهم أياما مُسمّاة ، على أن يُعطوهم  
رقيقا من أهل الحرب مُسمّين ، كانوا أسروهم منهم ، وأولئك  
الرقيق عبيد لأناس من أهل النعمة ، فطابت أنفس مواليتهم  
بتسليمهم إليهم ، ثم بعد مُضيّ المدة أتى المسلمين مددٌ فقاتلوهم  
وظهروا على أولئك الرقيق فهم فيهم .

لأن الموالى أعطاهم المشركون بطيبة أنفسهم .

٢٥٤٠- ولو كان والى المدينة أخذ أولئك الرقيق ، بغير  
طيب أنفسهم فدفعهم إلى أهل الحرب ، والمسألة بحالها ، فإن  
ظفر بهم المسلمون ، قبل أن يحرزوهم بدارهم ، ردوا على مواليتهم  
قبل القسمة وبعدها بغير شيء ، وإن كان بعد الإحراز ردوا  
على مواليتهم قبل القسمة بغير شيء ، وبعدها بالقيمة إن أحبوا .

لأنهم أخذوا من الموالى بغير طيب أنفسهم ، فلا فرق بين أن يكون  
الآخذ أمير المسلمين فيدفعه إلى أهل الحرب ، وبين أن يكون الآخذ أهل الحرب  
بطريق التهر .

٢٥٤١- فإن أبوا أخذهم بعد القسمة بالقيمة كان لهم  
أن يُضْمِنُوا الأمير قيمتهم .

لأنه غصبهم من المولى ، والمنصوب مضمونٌ على الغاصب بالقيمة ، ما لم  
يَعُدَّ به إلى يد مولاه ، وإذا ضمن قيمتهم فقد ملكهم بالضمآن ، فيكون حكمهم  
كحكم ما لو كانوا ملكا له ، فَأَخْلَهُ المَشْرُوكُونَ بغير رضاه حتى يكون له إن  
يأخذهم بالقيمة . ولا يقال : هو قد سلمهم طوعا ، فينبغى ألا يكون (١) له حق  
الأخذ بعد ذلك من الغنيمة ، وهذا لأنه سلمهم طوعا ، على أن يتركوا على  
المولى لا عليه ، فبعد ما استقر الملكُ له لا يمكن اعتبار الرضى والطواعية منه ،  
فكان هذا بمنزلة المأخوذ منه قهرا ، والله تعالى الموفق والمعين .

## باب فداء العبد الغصب والعارية وغير ذلك

٢٥٤٢- رجل غصب عبدا ثم أصابه المشركون فأحرزوه ، ثم وقع في الغنيمة ، فإن وجده صاحبه قبل القسمة أخذه بغير شيء ، وإن وجده بعد القسمة أخذه بالقيمة إن شاء .  
لأن المنصوب باق على ملكه .

٢٥٤٣- فلا فرق بين أن يستولى على ذلك في يده أو في يد الغاصب منه .

لأن حق الآخذ في الموضعين له باعتبار قديم ملكه .

٢٥٤٤- فإن أخذه قبل القسمة بغير شيء برىء الغاصب من الضمان .

لأن عين ماله عاد إلى يده مجانا .

٢٥٤٥- وإن أخذه بعد القسمة بالقيمة كان له أن يضمن الغاصب تلك القيمة .

لأنه ما وصلت يده إلى ماله إلا بعد أداء مثله في المالية ، فبهذا تبين أن المالية التي كانت مضمونة على الغاصب لم تسلم للمنصوب منه فيكون له حق



تضمن الغاصب القيمة باختيار الغصب ، كما لو رده على صاحبه فبلغ بجنابة  
كان جنى عند الغاصب ، أو بيع في دين كان لزمه عند الغاصب .

٢٥٤٦- وإن أبى أن يأخذه بالقيمة كان له أن يُضمّن  
الغاصب قيمته يوم غضبه .

لأنه ما تمكن من إثبات يده عليه حين كان ممنوعاً من أخذه ، قبل أداء  
القيمة ، فيكون هذا بمنزلة الهلاك في يد الغاصب .

٢٥٤٧- ثم إذا ضمن الغاصب قيمته فقد ملكه بالضمّان ،  
فيقوم مقام المالك في ثبوت الخيار له ، بين أن يأخذه ممن  
وقع في سهمه بالقيمة وبين أن يتركه . وكذلك لو كان الغاصب  
ضمّن قيمته قبل أن يصيبه المسلمون ، وكذلك لو لم يقع العبد  
في الغنيمة ، ولكن اشتراه منهم تاجر فأخرجه ، فإن كان مولاه  
لم يُضمّن الغاصب قيمته . فهو بالخيار إن شاء أخذه من المشتري  
بالثمن ، ثم يرجع على الغاصب ، بالأقل من قيمته يوم غضبه ،  
ومن الثمن الذي غرم فيه .

لأن التيقّن بالاستحقاق عليه في مقدار الأقل ، وهو نظير ما لو بيع العبد  
بالدين ، بعد ما رده على المصوب منه .

٢٥٤٨- وإن شاء تركه وضمن الغاصب كمال قيمته يوم  
الغصب .

لأنه حين كان لا يتوصل إليه إلا بثمن ولا يلزمه أداء الثمن كان هو كالهالك في يده .

٢٥٤٩- ثم الخيار للغاصب في أخذه بالثمن من المشتري ، سواء ضمن قيمته قبل الشراء أو بعده .  
لأنه ملكه بالضمآن .

٢٥٥٠- فإن كان مولاه حين ضمن الغاصب قيمته قبل الشراء إنما أخذ القيمة بزعم الغاصب بعد ما حلف ، ثم ظهر العبد في يد المشتري فأدى قيمته كما قال المولى ، فهو بالخيار ، إن شاء رد القيمة على الغاصب وأخذ العبد بالثمن ، ثم رجع على الغاصب بالأقل ، وإن شاء أمسك تلك القيمة ، والخيار في الأخذ بالثمن للغاصب ، لأنه لم يتوفر عليه كمال المالبة حين ظهر أن قيمته كما قال المولى ، فتقع الحاجة إلى إثبات الخيار له لدفع الضرر عن نفسه ، فإن أبي أن يرُدَّ القيمة المقبوضة وقال : أنا أرجع على الغاصب بفضل القيمة لم يكن له ذلك .

لأن حقه في القيمة وقت الغصب . وبمعرفة قيمته الآن لا يتبين أن قيمته وقت الغصب كان هذا المقدار ، وإنما يعلم ذلك بطريق الظاهر ، وبالظاهر لا يثبت الاستحقاق ، فهذا لا يستحق فضل القيمة إذا أبي أن يرد المقبوض ، وإنما استدل الكرخي رحمه الله بهذا اللفظ . وهو قوله : فوجد قيمة العبد كما

قال المولى في التقسيم الذى ذُهب إليه فيما إذا أخذ المصوب منه القيمة بزم الغاصب . وقد بينا ذلك في كتاب النصب من شرح المختصر .

٢٥٥١- وكذلك لو وقع العبد في الغنيمة فحضر مولاه قبل القسمة مع الغاصب ، فإنه يبدأ بتخيير المولى ، فإن شاء ردَّ القيمة المقبوضة ، وأخذ العبد بغير شيء ، وإن أبى رد القيمة ، فلا سبيل له على العبد ولا على الغاصب ، ولكن الغاصب يأخذه بغير شيء .

لأنه صار راضيا بتلك القيمة ، حين أبى أن يرده القيمة ، فكان الغاصب كان أعطاه القيمة بقوله في الابتداء ، ثم وقع العبد في الغنيمة ، وقيمته أكثر من ذلك .

٢٥٥٢- وإن لم يحضر حتى وقع في سهم رجل بالقسمة فمولاه بالخيار ، إن شاء رد القيمة على الغاصب ، ثم أخذه بقيمته ، ممن وقع في سهمه ، ثم يرجع على الغاصب [بالأقل] من قيمته يوم غصبه ، ومن قيمته المدفوعة إلى من وقع سهمه ، وإن شاء أمسك تلك القيمة ولا سبيل له على العبد ، وللغاصب أن يأخذه بقيمته إن شاء ، ولو كان مولاه إنما أخذ القيمة من الغاصب ببينة قامت له ، أو بإقرار أو بإبائه يمين عن الغاصب ، أو بصلح كان بينهما ، فلا سبيل له على العبد في شيء من ذلك ، ولكن الغاصب هو الذى يأخذه بقيمته إن شاء .

لَا يَبِينُ أَنَّ الْمَلِكَ قَدْ اسْتَقَرَّ لِلْغَايِبِ بِمَا أَدَّى مِنَ الْقِيَمَةِ فَانْقَطَعَ حَقُّ  
الْمَنْصُوبِ مِنْهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ .

٢٥٥٣- وَلَوْ أَنَّ عَبْدًا كَانَ فِي يَدِ رَجُلٍ إِجَارَةً فَأَخَذَهُ الْمُشْرِكُونَ ،  
ثُمَّ وَقَعَ فِي الْغَنِيمَةِ ، فَإِنْ وَجَدَهُ الْمُسْتَأْجِرُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ كَانَ هُوَ  
الْخَصْمُ ، فَيَأْخُذُهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ حَتَّى يَرُدَّهُ إِلَى الْإِجَارَةِ كَمَا كَانَ .

لَأنَّ يَدَهُ بِحُكْمِ الْإِجَارَةِ كَانَتْ مُسْتَحَقَّةً عَلَى الْمَوْلَى ، حَتَّى لَوْ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهُ  
مِنْهُ لَمْ يَكُنْ مُتِمِّكِنًا مِنْ ذَلِكَ ، وَعَقْدُ الْإِجَارَةِ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ لَمْ يَبْطُلْ ، فَلِهَذَا  
كَانَ هُوَ الْخَصْمُ فِي اسْتِرْدَادِهِ .

٢٥٥٤- وَيَبْطُلُ عَنْهُ الْأَجْرُ بِمَقْدَارِ مَا كَانَ فِي يَدِ الْمُشْرِكِينَ .

لَأنَّهُ مَا كَانَ مُتِمِّكِنًا مِنَ الْإِثْتِفَاعِ بِهِ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ .

٢٥٥٥- فَإِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ كَانَ فِي يَدِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِجَارَةِ  
فَرَدَّهُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ حَضَرَ صَاحِبُهُ فَجَحَدَ الْإِجَارَةَ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ  
كَانَ وَدِيعَةً فِي يَدِهِ ، أَوْ عَارِيَةً ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ، وَعَلَى الْمُسْتَأْجِرِ  
إِعَادَةُ الْبَيِّنَةِ .

لَأنَّ الْقَاضِيَ مَا قَضَى بِعَقْدِ الْإِجَارَةِ حِينَ رَدَّهُ عَلَيْهِ . فَإِنْ تِلْكَ الْبَيِّنَةُ قَامَتْ  
عَلَى غَائِبِ لَيْسَ عَنْهُ خَصْمٌ ، وَهُوَ يَسْتَفْخِي عَنْ إِثْبَاتِ الْإِجَارَةِ فِي الْاسْتِرْدَادِ ،  
وَلَأنَّ حَقَّ الْاسْتِرْدَادِ إِنَّمَا يَثْبُتُ لَهُ بِإِحْتِبَارِ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ يَدِهِ ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ  
أَنْ يَكُونَ يَدُهُ فِيهِ بِجِهَةِ الْوَدِيعَةِ ، أَوْ الْعَارِيَةِ أَوْ الْإِجَارَةِ ، فَلِهَذَا لَا يَتَّصِفُ  
قَضَاؤُهُ بِالرَّدِّ الْقَضَاءِ بِالْإِجَارَةِ عَلَى الْغَائِبِ .

٢٥٥٦- وإن وجدته بعد القسمة فإن القاضى يقول له :

إن شئت فخذ بالقيمة ، وأنت متطوع فى الفداء ، فإن فعل ذلك رده القاضى عليه ، وعاد إلى يده على الإجارة كما كان .

وإنما كان متطوعا فى الفداء لأنه قد نى ملك الغير من غير حاجة له إلى ذلك فإن المستأجر لم يكن فى ضمانه .

٢٥٥٧- ولو أبى أن يقبليه ما كان لصاحبه أن يضمه شيئا ،

فإذا كان هو بالفداء لا يسقط الضمان عن نفسه كان متبرعا فيه ، ثم إذا حضر مولاه فأنكر الإجارة لم يلتفت إلى ذلك ، والقضاء عليه ماض ، باعتبار تلك البينة ، لأن بمجرد يده ما كان يتمكن من أخذه بعد القسمة .

ألا ترى أنه لو كان فى يده وديعة أو عارية لم يكن له أن يأخذ بعد القسمة أصلا ، فعرفنا أنه حين قضى له بالأخذ فقد قضى بالإجارة على الغائب ، بما قام عليه من البينة ، وجعل من وقع فى سهمه خصما عن الغائب فى إنكار الإجارة ، وهذا بخلاف ما قبل القسمة ، فإن هناك يتمكن من الأخذ بمجرد إثبات اليد بنفسه ، قبل الأسر لمعنى ، وهو أن حق الأخذ بعد القسمة إنما يثبت لمن يُحْبَى بالأخذ ملكا كان له قبل الأسر ، إما فى العين أو فى المنفعة والمستأجر يُحْبَى ملكه فى المنفعة ، فأما المودع والمستعير فهو لا يُحْبَى ملكا له قبل الأسر ، فيكون أخذه بالقيمة ، فى حكم ابتداء التملك بعرض ، ولا يكون فداء للمأسور ، فأما قبل القسمة إنما يأخذ مجازنا ليعيده إلى يده ، كما كان ، والمودع<sup>١٣</sup> والمستعير فى هذا كالمستأجر ، فإن أبى المستأجر أن يقبليه بالقيمة

أوبالثلثين من المشتري ، حتى -حضر مولاة فأخذه بذلك ، كان للمستأجر أن يأخذه منه حتى يعيده في الإجارة ، ويجب عليه الأجر في المستقبل ، وليس عليه شيء لما مضى ، لأن عقد الإجارة باق بينهما في بقية المدة ، فإن الإجارة في حكم عقود متعددة ، بحسب ما يحدث من المنفعة ، أو كان منعقدا جملة ولكن بفوات بعض العقود عليه لا يبطل العقد فيما بقي ، وليس للمؤاجر أن يقول إني فليتته فلا أعطيكه حتى تعطيني الفداء ، لأن العين لم تكن في ضمان المستأجر ، فما كان عليه شيء من الفداء حتى يجبسه عنه بذلك ، وهو بالأخذ إعادة إلى قديم ملكه ، وقد كان للمستأجر حق مستحق في قديم ملكه ، فيعود كما كان ، وهو بمنزلة ما لو جنى العبدُ جناية في يد المستأجر ففداه المؤاجر بالأرش .

٢٥٥٨- وإن كان العبدُ رهنا في يد المأسور منه ، والمسألة بحالها ، فإن وجده المرتهن قبل القسمة فهو أحق بأخذه باعتبار يده ، وقد كانت يده مستحقة على الراهن ، فلا ينتظر حضور الراهن في أخذه إذا أقام البينة على أنه أخذ<sup>(١)</sup> عن يده ثم بعد الأخذ يعود رهنا كما كان ، فإن حضر الراهن فأنكر الدين والرهن فالقول قوله ، إلا أن يعيد المرتهن عليه البينة .

لا بينا أن الرد عليه كان بمجرد ثبوت الأخذ من يده لا بثبوت صفة يده وهو يد الرهن .

٢٥٥٩- فإن حضر المرتهن بعد القسمة فإن شاء أخذه بقيمته ، وإن شاء تركه ، فإن أخذه بالقيمة عاد رهنا كما كان قبل الأسر ، ثم إذا حضر مولاة فأراد أخذه بعد قضاء الدين ، فإن

(١) ١ با (أخذه من يده) .

كان قيمة الرهن والدين سواء ، أو كان الدين أكثر فللمولى ذلك عندهم جميعا .

لأن جميع مالية الرهن كان مضحونا على المرتن ، والفداء في المضمون يكون على الضامن لا يرجع به على غيره ، وإن كان الدين مثل نصف قيمته على قول أبي يوسف ومحمد ، رحمة الله عليهما ، فالجواب كذلك ، وعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه يكون للمرتن أن يرجع على الراهن بنصف الفداء ،

ولا يدفع العبد إليه حتى يقبض ذلك ، وهذا نظير الفداء من الجناية إذا فداء المرتن ، والراهن غائب ، وفي قيمته فضل على الدين ، فإن المرتن يكون متطوعا في الفضل في قولهما ، وفي قول أبي حنيفة ، رضي الله تعالى عنه لا يكون متطوعا ، ولكن يرجع به على الراهن ، فكذاك حكم الفداء بعد الأسر ، ولا حاجة إلى إعادة البيعة إن أنكر الراهن الرهن والدين ، لما بينا أن القاضى إنما قضى ما هنا للمرتن بالأخذ بالقيمة باعتبار أنه أحق به ملك اليد المستحق له بعقد الرهن ، فكان من وقع في سهمه خصما عن الراهن في إثبات ذلك عليه بالبيعة .

٢٥٦٠- وإن حضر الراهن والمُرتن جميعا فأبى الراهن أن يَفْدِيَه وفداه المُرتن عاد رهنا كما كان ، والمُرتن متطوع ، فيما أدى من القيمة عندهم جميعا ، بمنزلة الفداء من الجناية ، فإن عند حضرة الراهن يكون المُرتن متطوعا في الفداء ، سواء كان في قيمته فضل على الدين أو لم يكن ، ولولم يحضر المُرتن وحضر الراهن فأقام البيعة أنه عبده كان مرهونا عند فلان . بمائة<sup>(١)</sup> فإن وجد قبل القسمة قضى له به .

(١) به ( بماله ) .

لأن حق الأخذ له مجاناً باعتبار قديم ملكه ، وقد أثبتته بالبينة ، ولكن لا يدفع إليه لأنه يقر أن اليد فيه مستحقة عليه للمرتهن حتى يقضيه دينه ، فلا يدفعه القاضى إليه نظراً منه للمرتن ، فإنه ناظر لكل من عجز عن النظر بنفسه ، ولكنه يضعه على يدى عدل ، حتى يحضر المرتن فيقبضه .

٢٥٦١- وإن حضر بعد القسمة أو وجده في يد المشتري من العلو فاراد أن يفديه بالثمن قضى له بذلك .

لأنه يحى ملكه القديم بهذا الأخذ .

٢٥٦٢- ثم إن كان الفداء مثل قيمة الرهن أو أكثر دفعه القاضى إليه ، ولم يضعه على يدى عدل .

لأن الفداء على المرتن هائناً باعتبار أن مالية الرهن كانت في ضمانه ، بخلاف الإجارة . وإذا ثبت للراهن حق الرجوع على المرتن بما غرم من الفداء فقد سقط حكم استحقاق يده عليه ، ما لم يرد عليه الفداء ، فلهذا سلمه إليه : بخلاف ما قبل القسمة . فإذا أخذه ثم حضر المرتن قبل له : إن شئت فادّ الفداء وخذه رهناً كما كان ، وإن شئت فدعه ، وقد بطل دينك ، لأن ماليته هلكت في ضمان المرتن ، حين لم يتمكن الراهن من أخذه إلا بالفداء ، فيجعل هو في حكم المستوفى لدينه ، وإنما لم يجعل الراهن متبرعاً في الفداء لأنه قصد به إحياء ملكه في العين وهو مضطر إلى ذلك ، بخلاف المرتن في فضل الفداء فإنه يكون متبرعاً في الفداء<sup>(١)</sup> ، والمستأجر كذلك ، لأنه ما قصد به إحياء ملكه في العين ، إذ لا ملك له في العين ، وإن كان الفداء الذى فدى

(١) غير موجودة في با ح . وهو في ١ د ه .



به الرهن أقل من قيمة الرهن فإن القاضي يضعه على يَدَيِّ عدل ، ولا يدفعه إلى الرهن .

لأن أكثر ما فيه أن الرهن يصير موفيا للمرتن بما أدى ذلك القدر من دينه باعتبار ثبوت حق الرجوع به له عليه ، ولكن استحقاق اليد للمرتن لا يبطل ، باستيفائه بعض الدين ، فلهذا وضعه على يَدَيِّ عدل ، فإذا حضر المرتن فإن شاء أدى الفداء وكان رهنا بجميع الدين عنده ، كما كان قبل الأسر ، وإن أبي أن يؤدي الفداء كان رهنا عنده بما بقي من دينه ، لأن بتعذر الفداء قد صار هو مستوفيا بطريق المقاصة ، فإن الرهن استوجب الرجوع عليه بذلك ، وللمرتن عليه مثله فكان قصاصا به . فإن مات في يد المرتن بعد ذلك رجع الرهن على المرتن بالفداء الذي فداه ، لأنه هلاك الرهن صار مستوفيا جميع دينه ، وظهر أنه في مقدار الفداء قد استوفاه مرتين ، وإن كان فداه بدرهم وكان الدين دنانير أو طعاما أو غير ذلك ، رجع عليه بحصة الفداء من الدين الذي كان له على الرهن ، لأن الاستيفاء بطريق المقاصة بمنزلة استيفاء الدين حقيقة ، حتى لو استوفاه حقيقة رجع في ذلك المستوفى بعد هلاك الرهن ، وهذا لأن ضمان الرهن باختبار المالية لا باعتبار العين فإنه ضمان استيفاء ، والاستيفاء إنما يكون بالجنس لا بخلاف الجنس ، والمجانسة بين الأموال بصفة المالية ، فلهذا كان رجوعه بذلك القدر من الدين ، لا من جنس الفداء .

٢٥٦٣- ولو أن العبد الموهوب أسرَه العدو فأحرزه ، ثم وقع في الغنيمة فحضر الواهب والموهوب له قبل القسمة ، فإن حق الأخذ للموهوب له .

لأن الاستيلاء حصل على ملكه ، وثبت حق الأخذ باعتبار قديم الملك ،  
أو باعتبار اليد ، وقد كانا للموهوب له حين أسر .

٢٥٦٤ - فإذا أخذه رجع فيه الواهب .

لأنه بالأخذ أعاده إلى قديم ملكه ، وقد كان حق الرجوع للواهب ثابتا في  
قديم ملكه .

٢٥٦٥ - وإن كان الموهوب له غائبا فلا سبيل للواهب عليه .

لأن حقه في ملكه مقصور عليه ، فما لم يعد إلى قديم ملكه لا يظهر فعل (١)  
حقه .

٢٥٦٦ - وإن قال الموهوب له حين حضر لا حاجة لي فيه  
لم يلتفت إلى قوله ، وقضى القاضي عليه (٢) بالرد ، ثم قضى  
لِلواهب بالرجوع فيه .

لأنه تعلق بملكه حق الواهب ، وقد جاء الواهب طالبا لحقه .

٢٥٦٧ - وهو في هذا الإبقاء متعنت ، قاصدٌ إلى الاضرار  
بالعين ، لا إلى دفع الضرر عن نفسه .

لأنه يأخذه مجانا ، والقاضي لا يلتفت إلى قول المتعنت . ولأنه لا تعلق  
به حق الواهب بملكه قام طلب الواهب بحضرته مقام طلبه .

(١) با ( محمل ) .

(٢) ح ( يرده عليه ) .

٢٥٦٨- وإن كانا حضرا بعد القسمة ، أو وجداه في يد المشتري ، فإن أخذه الموهوب له بالثمن أو بالقيمة فللواهب أن يرجع فيه .

لأنه عاد كما كان في يد الموهوب له .

٢٥٦٩- فإن قال الموهوب له فليرد الواهب على الفداء لم يلتفت إلى قوله .

لأنه فدى ملك نفسه ، وهو ما كان مضمونا على غيره ليرجع عليه بحكم ذلك الضمان ، .

٢٥٧٠- وإن قال الموهوب له لا أريد أخذه لم يجبر على ذلك .

لأنه غير متعنت في هذا الإباء ، بل هو ممتنع من التزام غرم غير مفيد في حقه ، والإنسان أن يمتنع من التزام الغرم .

٢٥٧١- وإن كان له فيه فائدة فلأن يكون له أن يمتنع منه ولا فائدة له فيه كان أولى ، فإن قال الواهب أنا أفديه لم يكن له ذلك .

لأن الأسر لم يكن على ملكه ، وقد بينا أن حق الأخذ بالفداء لمن يحق به ملكه والواهب هاهنا بالفداء يُحبي ملك الموهوب له ، ثم يترتب حقه في الرجوع على ملكه ، والموهوب له يمتنع من هذا الفداء ، فلا يصير الواهب متمكنا منه بعد ما صح الامتناع ممن له الحق .

٢٥٧٢- وإن كان المأسور عبداً جانياً فإنَّ وجده مولاة قبل  
القسمة أخذه بغير شيء ، وقد عاد إلى قديم ملكه ، كما كان ،  
فيخاطب بالدفع بالجناية أو الفداء . وإن حضر صاحب الجناية  
دون المولى لم يكن له عليه سبيل .

لأنَّ الأسر ما وقع على ملكه ولا على يده ، إنما كان حقه في ملك المولى فما  
لم يظهر محل حقه لا تسمع خصومته .

٢٥٧٣- فإن حضر المولى فأبى أن يأخذه قيل له : اختر  
الدفع أو الفداء .

لأنه متمكن من إعادته إلى قديم ملكه فيجعل هذا التمكن بمنزلة حقيقة  
عود الملك إليه مراعاة لحقِّ ولي الجناية .

٢٥٧٤- فإن اختار الدفع دفع إلى ولي الجناية .

لأنه في الامتناع من الأخذ مع اختيار الدفع متعنت قاصد إلى إضرار<sup>(١)</sup>  
صاحب الجناية .

٢٥٧٥- وإن فداء بأرث الجناية قيل له : خذ نفسك  
إن شئت .

لأنه قد وصل إلى ولي الجناية حقه ، فخلص الحق في الأخذ للمولى ، وله  
رأى في إعمال المنفعة لنفسه ، والامتناع من ذلك .

(١) ج - إضرار بصاحب

٢٥٧٦ - وإن حضرا بعد القسمة فلمولاه أن يفديه بالقيمة ،  
وبعد الفداء يخير بين الدفع بالجنابة وبين الفداء بالأرض .  
لأنه عاد إلى قديم ملكه .

٢٥٧٧ - وإن أبي أن يفديه فله ذلك .

لأنه ممتنع من التزام الغرم بعلمه ، أنه لا فائدة له فيه ، فإن ولى الجنابة  
يأخذه منه .

٢٥٧٨ - ثم ليس لصاحب الجنابة عليه سبيل .

لأن محل حقه فات ، لا يصنع المولى ، فلا يكون هو في حقه مختارا  
ولا مستهلكا : فإن قيل : لماذا لم يجعل مستهلكا حين امتنع من أخذه بعد  
ما تمكن منه ؟ قلنا : هذا ان لو تمكن منه مجانا فأما إذا لم يتمكن منه مجانا  
إلا بعد التزام غرم فلا ، لأنه لا يجبر بسبب جنابة العبد على التزام غرم ،  
شاء أو أبى .

٢٥٧٩ - ولو كان العبد مدينا ، والمسألة بحالها ، فإن وجد  
قبل القسمة أخذه مولاه وأتبعه الدين .  
[ لأن حق الغريم ثابت في ماليته .

٢٥٨٠ - فإن حضر الغريم ولم يحضر المولى لم يكن له أن يأخذ  
العبد حتى يحضر المولى .

لأن الأسر لم يكن على ملكه ولا على يده .

٢٥٨١- ولكنه إن أقام الغريم البينة على دينه وقَف القاضي  
العبدَ حتى يحضر المولى ، ولم يقسمه في الغنيمة .

لأنه يثبت<sup>(١)</sup> بهذه البينة استحقاقُ ماليته بالدين للطالب ، فلا يشتغل  
بالقسمة فيه ، بخلاف ما سبق من حق ولى الجناية والواهب ، فإن ذلك مقصور  
على ملك المولى والموهوب له ، فلا يظهر قبل عَوْدَ ملكهما ، وأما الدين في رقبة  
العبد يدور معه حيثما دار ، فاستحقاقُ المالية هاهنا ثابت ، سواء أخذه المولى  
أو لم يأخذه .

٢٥٨٢- فإذا حضر المولى وفداه بالدين سلم الملك له ، وإن أبى  
بيع العبد في الدين .

لأن الدين الذى ظهر وجوبه في ذمة العبد يُستوفى من ماليته بالبيع فيه  
في ملك من كان .

٢٥٨٣- وإن لم يحضر الغريم حتى قُسِمَ ، أو وجده في يد  
المشتري من العدو فالمولى بالخيار فى الأخذ بالقيمة ، فإن أخذه  
بيع في الدين إلا أن يفديه المولى وإن أبى [أن] يأخذه بيع في الدين  
في ملك من وجده الغريم في ملكه ، إلا أن يفديه بالدين .

لما بينا أن الدين لا يبطل عن ماليته بتحول الملك عن المولى الى غيره .  
ألا ترى أن العبد المدين إذا أعتق كان للغريم أن يطالبه بدينه ، بخلاف  
العبد الجانى فإن ولى الجناية لا يبيعه بشيء بعد العتق .

(١) بلا ح ( ثبت ) .

٢٥٨٤- فإن بيع في الدين ، ولم يبق من ثمنه شيء ، عَوْضُ  
الذى وقع في سهمه قيمته من بيت المال .

لأن ماله استجقت بسبب سابق على أخذه ، فتبين أنه أعطى بالقيمة  
عبدا لا قسمة له .

٢٥٨٥- وإن بقى من الثمن الثلث عَوْضُ مقدار ثلثي قيمته ،  
بقدر ما استحق بالدين . وإن حضر الغريم فاثبت دينه قبل  
أن يحضر المولى فإن القاضى يبيعه في الدين .

لأن حق الغريم متعلق بمالته ، وليس في هذا البيع أبطال حق المولى ، وفي  
التأخير إلى أن يحضر اضراً بالغريم ، فعلى القاضى أن يشتغل بدفع الضرر  
عنه ، وهو أن يبيعه في الدين .

٢٥٨٦- فإن حضر مولاة كان له أن يأخذها من المشتري  
الآخر بالثمن الذى اشتراه به ، لأن الأصل أن المأسور منه  
يثبت له حق الأخذ من يد من يعجده في يده ، من غير أن  
يشتغل بنقض التصرف .

ألا ترى أنه لا ينقض القسمة ليأخذها مجانا ، فكذلك لا ينقض البيع  
الثانى ليأخذها بالثمن الأول ، ولكن يأخذها بالثمن الثانى ، حتى يعيده إلى  
قديم ملكه ، فإن فعل ذلك فأراد الغريم أن يرجع عليه بما بقى من دينه لم يكن  
له ذلك ، لأن حقه كان في مالية الرقبة ، قد وصل إليه ذلك مرة ، فليس له  
أن يطالب بشيء آخر حتى يعتق العبد ، كما لو بيع له في ملك مولاة قبل  
الأمر مرة .

٢٥٨٧- فإن قال المشتري الأول : أنا أرجع بما أخذ مني  
الغريم من ثمن العبد على الذي اشتراه مني لم يكن له ذلك.

لأنه قد أخذ منه عوض ملكه مرة ، فإن استحق عليه ذلك بسبب دين  
العبد لا يثبت له حق الرجوع عليه ببذله مرة أخرى .

٢٥٨٨- ولكن للمشتري الأول أن يبيع العبد بما أخذ منه  
بجهة دينه ، فيباع فيه إلا أن يقضى المولى ذلك عنه .

لأن العبد عاد إلى قديم ملك المولى ، وقد كانت ماله في ملكه مستحقة  
بدينه .

ألا ترى أنه لو لم يكن يبيع فإنه يباع إلا أن يقضى الدين ، فإذا بيع مرة  
وصُرف إلى دائنه الثمن الذي هو حق المشتري الأول يثبت للمشتري الأول  
حق الرجوع به في ماله ، باعتبار أنه قام مقام الغريم في الرجوع به في ملك  
المولى .

لأنه غير متطوع فيما أدى ، بل هو مجبر عليه في الحكم ، ومن أُجبر على  
قضاء دين الغير بملكه يثبت له حق الرجوع عليه ، وهذا دين آخر سوى ما بيع  
العبد فيه ، وقد ظهر وجوبه في حق المولى من الوجه الذي قررنا فيه ، إلا أن  
يفليه المولى .

٢٥٨٩- ولو أن المشتري من العلو فداه بدينه ، ثم حضر  
مولاؤه وأخذه بالثمن ، فإنه يقال له : في عتق العبد الذي أدى  
عنه الدين الأقل من قيمته ومن الدين ، فإن فديته بذلك وإلا  
بيع له في ذلك .



لأن المشتري كان مضطرا إلى أداء ذلك القداء ، فلا يكون متبرعا فيه ، ولكن الضرورة إنما تحققت في الأقل من قيمته ، فيكون رجوعه في رقبته بمقدار الأقل . فالحاصل أنه متى عاد إلى قديم ملك المولى ، وقد كانت مالهته مستحقة بالدين ، فإنما يعود كما كان ، فلا يجوز أن يُسَلَّم للمولى مجانا ما لم يقض عنه الدين ، وما أدى من القداء إلى المشتري من العدو فداء للكه لا أن يكون بدلا عن مالهته ، بمنزلة العبد المدين إذا جنى جناية ، ففداه المولى ، فإنه يباع في الدين على حاله .

٢٥٩٠- ولو أن المشتري من العدو باعه من آخر أو وهبه أو تصدق به ، ثم حضر الغرماء كان لهم أن يبطلوا تصرفه .

لأن دينهم واجب عليه في ملك المشتري من العدو ، كما كان في ملك المولى قبل الأسر ، فكما لا ينفذ بيع المولى وهبته فيه بغير رضى الغرماء ، فكذلك بيع المشتري من العدو .

٢٥٩١- فإن لم يبطلوا حتى حضر المولى فأخذه من المشتري الآخر بالثمن ، أو من الموهوب له بالقيمة ، ثم حضر الغرماء ، فأرادوا إبطال البيع أو الهبة ، لم يكن لهم ذلك .

لأنه إنما كان لهم حق الإبطال في الملك الحادث فيه بعد ما اشتغل بدينهم وقد ارتفع كل ملك حادث ، حين أخذه المولى ، وعاد إلى قديم ملكه ، فحق الغرماء عاد كما كان قبل الأسر ، فيباع في ديونهم ، إلا أن يقلبه المولى .

٢٥٩٢- ولو كان العبد المأسور وديعة أو عارية فوجده المودع قبل القسمة أو المستعير كان لهما أن يأخذه إذا أقاما البينة .

لأنَّ الأسر كان من يدهما ، وحق الأسر قبل القسمة باعتبار اليد ، فيعاد إلى يدهما على ما كان قبل الأسر .

٢٥٩٣- فإن جاء بعد القسمة فأرادا الأخذ بالقيمة ، أو وجداه في يد المشتري من العدو ، فليس لهما حق الأخذ .

لأنَّ حق الأخذ بالفداء إنما يكون لمن يُحْيى بالأخذ ملكا قد كان له ، والمودع والمستعير لم يكن لهما ملك قبل الأخذ ، فلو أخذه بالفداء كان ذلك تمكلا منهما العبد بالبدل ابتداء ، ومن في يده غير مجبر على ابتداء التمليك من غيره بعوض .

٢٥٩٤- وإن قالوا : نحن نتطوع بالفداء عن المولى القديم فهذا ليس بشيء .

لأنَّه لا ملك فيه للمولى القديم قبل الأخذ ، ليتطوعا بفداء ملكه ، ولا شيء في ذمة المولى القديم ليتبرعا بداء ذلك عنه .

٢٥٩٥- ولكن إن حضر المولى القديم فله أن يأخذه بالفداء .  
لأنَّه بالأخذ يحيى قديم ملكه .

٢٥٩٦- ولو أن العبد المأسور اشتراه رجل من العدو ووقع في سهم رجل بالقسمة ، فله حقه دين بالاستهلاك أو بالتصرف ، بأن أذن له مولاه في التجارة ثم حضر المولى القديم فله أن يأخذه بالفداء ، لأنَّ حقه في الأخذ بالفداء سابق على حق الغرماء ،

فلا يمتنع لحق الغرماء ، و إذا أخذه تبعه الدين جميع فيه ، إلا أن يفديه المولى .

لأن حقهم ثابت<sup>(١)</sup> في ماليته فيدور معها أينما دارت ، بمنزلة العبد الجاني إذا لحقه دين ، ثم دفع بالجناية ، فإنه يباع في الدين إلا أن يقضيه ولي الجناية

٢٥٩٧- وكذلك لو مات مولى العبد المدين حتى صار العبد ميراثا للورثة فإنه يباع في الدين ، فكذلك ما تقدم ، وإن كان مولاه لم يرغب في أخذه بالفداء لأجل دينه ، فقد بطل حقه وبيع في الدين في ملك من له العبد إلا أن يفديه بالدين ، فإن لم يعلم مولاه بالدين حتى أخذه ، ثم ثبت الدين عليه فالمولى بالخيار .

لأن الدين عيب فكان ظهور هذا العيب بعد أخذه بمنزلة ظهور عيب آخر ، كان حدث به عند المشتري ، فيكون له حق الرد به . وهذا لأنه إنما يرغب في أخذه بالفداء ليعود إليه كما كان ، وقد تبين أنه لم يعد إليه كما كان ، فإن ماليته كانت فارغة ، والآن عاد إليه مستحق المالية .

٢٥٩٨- فإن رده واسترد ما أدى بيع العبد في الدين عند من رده عليه ، وإن أمسكه بيع في الدين عند المولى .  
لأنه رضى بعيه ، فصار كما لو كان عالما بالعيب حين أخذه .

٢٥٩٩- فإن كان المأخوذ منه غائبا حين أثبت الغرماء

(١) باح ( يثبت ) .

دينهم . فقال المولى : أنا أردّه فإن القاضى يمهلّه فى ذلك يومين  
أو ثلاثة ، فإن حضر رده عليه وإلا باعه للغرماء .

لأن دينهم ثابت على العبد ، وفى التأخير مدة طويلةً اضرار بهم ، فأما فى  
مدة يسيرة لا يكون فى التأخير كثيرُ ضررٍ عليهم ، وفيه نظر للمولى .  
ألا ترى أن القاضى لو قال لهم : هاتوا من يشتريه لأبيعه لكم احتاجوا  
إلى هذا القدر من المدة حتى يُحضروا المشتري .

٢٦٠٠- وكذلك لو أرادوا بيع العبد فى ملك مولاه فطلب  
المهلة يومين أو ثلاثة لينظر أى الوجهين أنفع له ، أى البيع  
أو الفداء ، فإن القاضى يجيبه إلى ذلك ، فكذلك هاهنا ، فإن  
مضت مدة المهلة ولم يحضر فبيع فى الدين<sup>(١)</sup> [أو فداه] ثم حضر  
المأخوذ منه فلا سبيل للمولى عليه .

لأنه إن كان بيع فقد خرج العبد عن ملكه ، والخصومة فى العيب إنما  
كانت له ما بقى العبد فى ملكه ، فأما بعد إخراجهِ من ملكه فلا .

٢٦٠١- وإن كان فداه فقد زال العيبُ وليس له أن يخاصم  
فى العيب بعد زوال العيب ، ولو لم يحضر المأسور منه حتى طلب  
الغرماءُ منه دينهم ففداه من فى يده بالدين ، ثم حضر المأسور  
منه فله أن يأخذه بالفداء .

لأنه ظهر<sup>(٢)</sup> من الدين فعاد على ما كان قبل لحوق الدين بإياه .

(١) ما بين القوسين فى ح وفى ب أو فداه فى الدين

(٢) با بين القوسين فى ح وفى ب أو فداه فى الدين

٢٦٠٢ - وبعد ما أخذه المأسور منه لا يكون للذى فداه بالدين  
أن يرجع عليه بشيء بخلاف ما سبق .

لأن هناك إنما فداه من دين كان حادثا في ملكه ، والمستحق بهذا الدين  
للمالية التى هى حقه فلا يرجع به على أحد ، وهناك إنما (١) كان فداه سابقا (٢)  
على ملكه ، وكان المستحق به مالية هى ملك المولى القديم ، فإذا ظهرت تلك  
المالية كان له أن يرجع فيها .

٢٦٠٣ - وكذلك لو اختار بيعه في الدين ، ثم حضر المأسور  
منه فأخذه بالثمن الثانى ، فإنه لا يكون للمشتري الأول أن يرجع  
عليه بشيء ، بخلاف ما إذا كان الدين في ملك المأسور منه .

والذى يقرر الفرق أن الدين بمنزلة العيب ، فإذا كان حادثا في ملكه  
كان عهدة ذلك العيب عليه .

ألا ترى أن المأسور منه كان يرده عليه ان علم بذلك العيب ، فكيف  
يرجع هو على المأسور منه باعتباره والعيب الأول كان في ملك المأسور منه .

ألا ترى أنه لا يكون للمأسور منه أن يرده عليه بسبب ذلك العيب ،  
فهذا كان للمشتري من العدو أن يبيعه بما لحقه من الغرم بسبب ذلك العيب ،  
فهذا كان للمشتري من العدو أن يبيعه ، وإن كان الدين على العبد قبل الأسر  
فباعه القاضى بالدين في ملك المشتري من العدو وقبض الثمن فتوى (٣) في يده

(١) با ح ( ما هنا ) .

(٢) با ح ( فداه من دين كان سابقا ) .

(٣) يقال : توى المال : حلك .

قِيلَ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى الْغَرَمَاءِ ثُمَّ حَضَرَ الْمَأْسُورُ مِنْهُ فَأُخْطِفَ بِالْفِدَاءِ لَمْ يَكُنْ لِلْغَرَمَاءِ عَلَى الْعَبْدِ سَبِيلٌ حَتَّى يُعْتَقَ .

لَا بَيْنَا أَنَّهُ يَبِيعُ لَهُمْ مَرَّةً فِي الدِّينِ ، وَالْقَاضِي فِي ذَلِكَ الْبَيْعِ عَامِلٌ لَهُمْ ، فَهَلَاكَ الثَّمَنُ فِي يَدِهِ كَهَلَاكِهِ فِي أَيْدِيهِمْ .

٢٦٠٤ - فَلِهَذَا لَا يَبِيعُونَ الْعَبْدَ بِشَيْءٍ آخَرَ حَتَّى يُعْتَقَ ، فَلَيْسَ لِمَنْ يَبِيعُ عَلَيْهِ الْعَبْدَ أَنْ يَبِيعَ الْعَبْدَ الْمَأْسُورَ مِنْهُ بِشَيْءٍ هَاهُنَا .

لَأَنَّ الثَّمَنَ لَمْ يَصِلْ إِلَى الْغَرَمَاءِ لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ مِنْ دِينِهِمْ عَنِ الْعَبْدِ وَإِنَّمَا كَانَ حَقُّ الرَّجُوعِ لَهُ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ قَعِيَ دَيْنَهُ بِلُكِّهِ ، وَكَانَ مُجْبِرًا عَلَى ذَلِكَ فِي الْحُكْمِ ، فَإِذَا لَمْ يَصِرْ هَاهُنَا قَاضِيًا شَيْئًا لَا يَثْبُتُ لَهُ حَقُّ الرَّجُوعِ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ بِشَيْءٍ .

أَلَا تَرَى أَنَّ الْغَرَمَاءَ لَوْ أَبْرَعُوا الْعَبْدَ مِنَ الدِّينِ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ مِنَ الْمُشْتَرِي الثَّانِي كَانَ الثَّمَنُ سَالِمًا لِلْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ ، الَّذِي يَبِيعُ الْعَبْدَ عَلَيْهِ ، فَأَمَّا أَنْ يُقَالَ : تَبَيَّنَ هَذَا أَنَّهُ تَوَكَّى مَالَهُ فِي يَدِ الْقَاضِيِ فَلَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ مِنْهُ عَلَى الْعَبْدِ ، أَوْ يُقَالَ بَعْدَ الْإِبْرَاءِ لَمْ يَصِرْ قَاضِيًا شَيْئًا مِنْ دَيْنِ الْعَبْدِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ ، فَكَذَلِكَ إِذَا هَلَكَ الثَّمَنُ الْمَقْبُوضُ قَبْلَ الدَّفْعِ إِلَى الْغَرَمَاءِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

٢٦٠٥ - وَلَوْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِخُدْمَةِ عَبْدِهِ أَوْ بَغْلَتِهِ ، مَا عَاشَ ، فَإِذَا مَاتَ رَجَعَ إِلَى وَارَثِهِ وَأَوْصَى بِرَقَبَتِهِ لِآخَرٍ أَوْ أَوْصَى ظَهْرَ فَرَسِهِ لِرَجُلٍ فِي حَيَاتِهِ ، وَبِرَقَبَتِهِ لِآخَرٍ ، فَإِنَّهُ تَنْفَعُ وَصِيَّتُهُ عَلَى مَا أَوْصَى بِهِ ، إِذَا كَانَ يَخْرُجُ مِنْ ثَلَاثِهِ ، فَإِنْ أَسْرَ الْمُشْرِكُونَ الْعَبْدَ

أو الفرس ، ثم وقع في الغنيمة ، فحضر الموصى له بالخدمة وأقام البينة كان خصماً وإن لم يحضر صاحب الرقبة .  
لأنه أسر من يده ، فكان هو أحق باسترداده قبل القسمة .

٢٦٠٦- ثم إن حضر صاحب الرقبة فأنكر الوصية قيل له :  
أعد البينة على وصيتك وإلا فلا شيء لك .

لا بينا أنه إنما قضى للذي أقام البينة باعتبار إثباته الأسر من يده لا  
باعتبار ثبوت وصيته ، فيحتاج إلى إقامة البينة لإثبات الوصية على خصمه ،  
وقد تقدم نظيره في الاجارة .

٢٦٠٧- وإن كان الذي حضر صاحب الرقبة فإن القاضي  
يقضى به له .

لأنه أثبت بالبينة أن الأسر كان على ملكه ، وتأثير الملك في إثبات حق  
الأخذ أكثر من تأثير اليد ، ثم لا يدفعه إليه .

٢٦٠٨- ولكن يضعه على يَدَيِّ عدل حتى يحضر صاحب  
الخدمة فيقبضه .

لأنه أقر بيد مستحقة فيه لغيره ، فهو قياس الرهن الذي سبق .

وإن لم يحضر واحد منهما حتى قُسم ، أو كان اشتراة رجل من  
العدو ثم حضر صاحب الذمة فأقام البينة فله أن يأخذه بالفداء<sup>(١)</sup>

(١) ح ل ( بالبينة )

لأنه يحى بالأخذ حقا مستحقا له ، فإن للموصى له بالخدمة حقا لازما لا يتمكن أحد من إبطال ذلك عليه ، بخلاف المستعير .

٢٦٠٩- وإذا أخذه ثم حضر صاحبُ الرقبة فأنكر وصيته لم يلتفت إلى إنكاره .

لأن من ضرورة القضاء بحق الأخذ له بالفداء القضاء بالوصية ، فإن بمجرد اليد بدون حق مستحق لا يقضى له بذلك ، فعرفنا أن ذا اليد انتصب خصما عن صاحب الرقبة في إثبات الوصية عليه .

٢٦١٠- فيكون العبد في يد صاحب الوصية بالخدمة ، كما كان قبل الأسر إلى أن يموت فإذا مات رجعت الرقبة إلى صاحبها فيكون لورثة صاحب الخدمة أن يرجعوا عليه بالفداء الذي فداه الموصى له بالخدمة من ماله ، فبيع العبد له في ذلك إلا أن يفديه صاحب الرقبة .

لأنه كان مضطرا إلى أداء ذلك الفداء ، ليتوصل به إلى إحياء حقه ، فلا يكون متبرعا فيه ، ولم يكن العبد في ضمانه ولا في ملكه حتى يتقرر الفداء عليه .

٢٦١١- فإذا بطلت الوصية وعاد العبد إلى صاحب الرقبة فقد ظهر أنه فدى ملكه ولم يكن متبرعا فيه ، فيستوجب الرجوع به في مالية العبد .

لأنها حييت له بهذا الفداء ، ثم وارثه في ذلك بعد موته يقوم مقامه ، فيرجع بما كان له حق الرجوع في حياته أن لو بطلت الوصية في حال حياته بسبب من الأسباب .



٢٦١٢- ولو لم يفده صاحب الخدمة حتى حضر هو مع صاحب الرقبة جميعا فإن رغب صاحبُ الخدمة في الفداء فهو أحق به .

لأن حقه مقدم على حق الرقبة .

٢٦١٣- وإن أبى أن يفديه فداه صاحبُ الرقبة ثم لا سبيل عليه لصاحب الخدمة .

لأنه متى أبى أن يفديه فقد أبطل وصيته فيه إذ كانت مقصورة على ملك الموصى ، وقد تم منه الرضا ببطلان ذلك (الملك) (١) ، فيبطل وصيته بفوات محل حقه ، وبعد ما بطلت وصيةُ صاحب الخدمة ، فصاحب الرقبة أحق بالعبد .

٢٦١٤- فإن لم يحضر صاحبُ الخدمة ، وحضر صاحب الرقبة ، فله أن يأخذه بالفداء وإذا أخذه لم يوضع على يَدَي عدل ، بل يسلم إليه .

لأن صاحب الخدمة لم يبق له حق في الأخذ بالخدمة ، إلا أن يؤدي إليه ذلك الفداء ولا يعلم أنه يرغب فيه بعد ذلك أولا يرغب ، ولا حق له فيه في الحال .

٢٦١٥- بخلاف ما تقدم قبل القسمة .

لأن قبل القسمة حقه ثابت في خدمته ، من غير أن يلزمه أداء شيء ، فمن هذا الوجه يقع الفرق .

(١) من باب ج

٢٦١٦- فَإِنْ حَضَرَ صَاحِبُ الْخِدْمَةِ يُخَيَّرُ ، فَإِنْ شَاءَ أَدَّى إِلَى صَاحِبِ الرِّقْبَةِ مَا فَدَاهُ بِهِ ، وَكَانَ هُوَ أَحَقُّ بِخِدْمَتِهِ مَا عَاشَ ، بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ كَانَ هُوَ الَّذِي حَضَرَ أَوَّلًا وَفَدَاهُ .

وَهَذَا لِأَنَّ صَاحِبَ الرِّقْبَةِ يُخَيَّرُ مَلِكُهُ بِالْفِدَاءِ ، فَلَا يَكُونُ مُتَبَرِّعًا فِيهِ .

٢٦١٧- وَإِذَا ظَهَرَ حَقٌّ سَابِقٌ عَلَى حَقِّهِ . فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ عَلَى صَاحِبِ الْحَقِّ .

لِأَنَّهُ مَا رَضِيَ بِالْفِدَاءِ حَتَّى يَكُونَ الْمُنْتَفِعُ بِهِ غَيْرُهُ . وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعُودُ عَلَى حَكْمِ مَلِكِ الْمُوصَى <sup>(١)</sup> إِذَا اسْتَقَرَّ الْفِدَاءُ عَلَى مَلِكِ الْمُوصَى لَهُ بِالْخِدْمَةِ .

٢٦١٨- فَإِذَا أَدَّى ذَلِكَ الْمُوصَى لَهُ بِالْخِدْمَةِ وَأَخَذَ الْعَبْدَ ، ثُمَّ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ ، فَالْعَبْدُ لَصَاحِبِ الرِّقْبَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَبَاعُ فِي ذَلِكَ الْفِدَاءِ ، كَمَا لَوْ كَانَ الْمُوصَى لَهُ هُوَ الَّذِي فَدَاهُ مِنَ الْمُشْتَرَى مِنَ الْعُلُوِّ .

٢٦١٩- فَإِنْ بَاعَ فِي الْفِدَاءِ فَلَمْ يَفِ ثَمَنُهُ بِالْفِدَاءِ ، ثُمَّ عَتَقَ الْعَبْدَ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يُتَّبَعَ بِشَيْءٍ مِمَّا بَقِيَ لَهُ مِنَ الْفِدَاءِ .

لِأَنَّ الْعَبْدَ مَا اكْتَسَبَ سَبَبَ وَجُوبِ هَذَا الدَّيْنِ حَتَّى يَكُونَ ثَابِتًا فِي ذِمَّتِهِ يُتَّبَعَ بِهِ بَعْدَ الْعِتْقِ ، وَلَكِنْ إِنَّمَا يُتَّبَعُ بِهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ مَالِيَّتَهُ حَيَّتٌ بِسَبَبِ هَذَا الْفِدَاءِ لَصَاحِبِ الرِّقْبَةِ ، فَيَكُونُ الْوَاجِبُ مَقْدَارَ الْمَالِيَّةِ <sup>(٢)</sup> لَا الْأَكْثَرَ مِنْهُ ، وَهُوَ

(١) فِي هَذَا الْمُوصَى لَهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ زَائِلَةً .

(٢) حَ بِأَمَّا بِقَدْرِ الْمَالِيَّةِ لَا أَكْثَرَ .

نظير العبد الآبق إذا رده راداً وبيع في جُعلَه على قول من يرى الجعل المقدر  
قَلَّتْ قيمته أو كثرت ، فلم يف ثمنه بالجعل لم يُتَّعِ العبد بشيء مما بقي منه ،  
بعد العتق فهذا مثله .

٢٦٢٠- وإن أبا صاحبُ الخدمة أن يدفع الفداء إلى صاحب  
الرقبة ، بعد ما عرض القاضى ذلك عليه ، فإن لم يُبطل القاضى  
وصيته بإيائه حتى رغب في أداء الفداء كان له ذلك ، وإن  
أبطل القاضى وصيته حين أبي ذلك فلا سبيل له على العبد  
بعد ذلك ، وإن رغب في الفداء لأن الإياء إنما يتأكد حكمه إذا  
اتصل به قضاء القاضى . بمنزلة إياء اليمين من المنكر ، وإياء  
الإسلام من أحد الزوجين بعد اسلام الآخر . والله الموفق .

## باب شراء العبد الذى يؤخذ بالقيمة

٢٦٢١- وإذا اشترى العبدَ المأسورَ مسلمٌ من العدو ، بألف درهم وألف رطل من خمر ، فأراد مولاہ أن يأخذه فإن كانت قيمته ألفا أو أقلّ قيل لمولاہ : خذ بألف درهم أودع .

لأنه إنما يأخذه بما غرم فيه المشتري مما هو مال متقوم وذلك الألف ، فإن الخمر ليس بمال متقوم في حق المسلم .

٢٦٢٢- وإن كانت قيمته أكثر من ألف فإنما يأخذه بكمال قيمته .

لأن العبد لم يكن صحيحا في حق المسلم ، وإنما أخذه بطيب أنفسهم ، فكأنهم وهبوه له .

ولأنه إن اشتراه بخمر لم يكن له أن يأخذه منه بأقل من قيمته ، فإذا اشتراه بدراهم مع الخمر أولى ألا يأخذه منه إلا بقيمته ، وهو نظير مسلم أعتق عبداً له بألف درهم ورطل من خمر ، فقيل العبدُ ذلك كان حراً .

٢٦٢٣- ثم إن كانت قيمته ألفا أو أقل فعليه الألف .

لأنه التزم ذلك طوعا بازاء ما سلم له ، وهو العتق .

٢٦٢٤- وإن كانت قيمته أكثر من ألف فعليه تمام القيمة

لأن المُعْتَق ما رضى بالألف وحدها، ولو أعتقه على خمر كان عليه قيمة نفسه فإذا شرط الخمر مع الألف أولى .

٢٦٢٥- ولو كان اشتراه بألف وعشرين شاة ميتة أو عشرين زقاً من دم ، فإن مولاه يأخذه بالألف سواء كانت قيمته أقل أو أكثر .

لأن ضم الميتة والدم إلى الألف لغو ، بخلاف ضم الخمر إلى الألف ، وهذا لأن الخمر يتمول (١) ، وإن فسدت قيمته في حق المسلمين ، وهو مال متقوم في حق غيرهم حتى يضمن مُسْتَهْلِكُهُ (٢) على الذي بخلاف الميتة والدم ، فإنه لا قيمة لهما عند أحد من الناس .

ألا ترى أن ما يشتريه المسلم بالخمر يملكه بالقبض ، حتى ينفد عتقه فيه ، بخلاف ما يشتريه بالميتة والدم .

٢٦٢٦- ولو أن مسلماً أعتق عبده على ميتة أو دم عُتِقَ مجاناً .

بخلاف ما إذا أعتقه على خمر .

٢٦٢٧- وإذا كان العبد في يد مسلم فأقام مسلماً البينة أنه عبده ، وُلِدَ في ملكه ، وأقام ذو اليد البينة أنه اشتراه من المغانم ،

(١) في باح ( متمول وإن قد تقومها .. ) .

(٢) ح ( قيمتها على ) .

أو ممن وقع في سهمه من الغنيمة ، فإنه يقضى به للمدعى بغير  
شئ .

لأنه أثبت ببينته ملكه في العبد ، وذو اليد ما أثبت ببينته الملك ، لأنه  
أثبت الشراء من المغنم ، أو ممن وقع في سهمه ، وذلك لا يوجب الملك له  
ما لم يعلم أن العدو أسروه وأحرزوه . لجواز أن يكونوا أخذوه ، ولم يحرزوه  
حتى ظهر المسلمون عليه ، أو أن هذا العبد كان أبقى اليهم ، ثم وقع في الغنيمة .

٢٦٢٨- ولو كان في بينة ذي اليد إثباتُ الملك له لم تكن  
معارضةً لبينة الخارج فإذا لم يكن فيها إثبات الملك له أولى  
ألا تكون معارضة له . وإن أقام ذو اليد البينة أن العدو أخذوا  
هذا العبد فأحرزوه ، ثم وقع في الغنيمة فاشتراه ممن وقع في  
سهمه فإن القاضي يقضى به للذي هو في يده .

لأن في بينة ذي اليد إثبات سبب زوال ملك المدعى وهو محتاج إلى ذلك  
فلا بد من قبولها لحاجته . ولأنه لا منافاة بين الأمرين والبينتان حجج (١) فعند  
إمكان العمل بالبينتين يجب العمل بهما .

٢٦٢٩- ثم الثابت بها (٢) كالثابت باتفاق الخصمين ، فيقال  
للمدعى إن شئت فخذ بالثمن ، وإن شئت فدد .

لأن العدو ملكوه حتى لو أسلموا ، أو صاروا ذمة ، أو دخل منهم داخل

(١) في ح هـ ( والبيان ) وفي يام ( والبينات ) .

(٢) ياح ( الثابت بالبينة .. القسم ) .

إلينا بأمان ، وهو معه ، لم يكن له عليه سبيل ، بخلاف ما قبل ثبوت إحرار  
المشركين إياه .

٢٦٣٠- وكذلك لو باعه الداخلُ إلينا بأمان من مسلم آخر  
لم يكن للمولى القديم عليه سبيل .

لأن المشتري قام فيه مقام البائع ، وبعد ما حصل في دارنا على وجه لاسبيل  
للمولى على أخذه لا يثبت له حق الأخذ ، وإن انتقل الملك فيه إلى غيره .

٢٦٣١- فإن أخذه من المشتري بالثمن ، فأعتقه أو كاتبه  
أو دبره أو باعه ، ثم علم أن الشهود الذين شهدوا على ملكه  
لم يكونوا من أهل الشهادة فجميع ما صنع الآخذ من ذلك باطل ،  
والعبد مردود على من كان في يده .

لأنه تبين بطلان قضاء القاضى له بالملك ، حين أظهر أنه قضى بغير  
حجة ، فكان متصرفا فيما لا يملكه . فإن قيل : القاضى أجبره على أن يملكه  
إياه بالثمن فهب إن القضاء كان باطلا ، فهذا لا يكون دون ما لو أجبر  
سلطان رجلا على بيع عبد من فلان ، ودفعه إليه ، وهناك المشتري يملكه بالتقبض  
حتى ينفذ فيه تصرفاته (١) بالعتق والتدبير فكذلك هاهنا . قلنا : هناك  
إنما أجبره على بيع مبتدأ وهو سبب موجب للملك ، وقد انعقد بصفة الفساد ،  
لانعدام شرط الجواز فيه وهو الرضاء به ، فلهذا يملكه المشتري منه بالتقبض ،  
وها هنا ما أجبره على مباشرة سبب التملك ابتداء ، وإنما أعاده إلى قديم ملكه ،

(١) ح ( تصرفه ) .

وقد تبين أنه لم يكن له ملك فيه قبل هذا ، والملك لا يثبت ابتداء بغير سبب ، فلهذا لا ينفذ عتقه .

ألا ترى أنه لو حضر قبل القسمة وأقام البينة أنه عبده فأخذه مجاناً فأعتقه ، ثم علم أن الشهود كانوا عبيداً ، فإنه يرد العبد في الغنيمة ، ويبطل عتقه لهذا المعنى ، فكذلك إذا أخذه بعد القسمة بالقيمة ، أو من يد المشتري بالثمن ، وهذا لأن ما يؤدى فداء للملك ، لا عوض عن ملك يثبته لنفسه بخلاف ما يعطى المشتري من المكروه .

٢٦٣٢- ولو كان مكان العبد أمةً فاستولدها المقضى له بها ، رُدَّتْ هي وعُقرها<sup>(١)</sup> وولدها رقيقاً في الغنيمة .

لأنه تبين أنه وطئ ما لا يملك إلا أن الحد يسقط عنه ، لصورة القضاء فيجب العقر والولد يُنكح بملك الأصل .

٢٦٣٣- ثم في القياس لا يثبت نسبه .

لأن ثبوت نسب الولد يستدعى شبهة حكمية في المحل ، ولم توجد .

٢٦٣٤- وفي الاستحسان يثبت النسب منه .

لأنه وطئها وهي مملوكة له في قضاء القاضي ، وهذا القدر في المحل يكفي لإثبات النسب بالدعوة ، فإن النسب يثبت بأدنى شبهة . فإن قيل : فلماذا لا يجعل الولد حراً بالقيمة بمنزلة ولد المفرور ؟ قلنا . لأن الفرور إنما يتحقق إذا ترتب الاستيلاء على سبب ملك ثابت له في المحل حكماً أو حقيقة ،

(١) العقر : صدق المرأة .



ولم يوجد ، لأن القاضى لم يملكه إياه ابتداء ، وإنما أعاده إلى قديم ملكه ، وقد تبين أنه لم يكن مالكا له ، وليس من ضرورة ثبوت النسب منه عتق الولد ، كما لو وطئ أمة الغير بشبهة فولدت منه ، وهذا بخلاف ما لو أثبت دينا على رجل بالبينة ، فأجبر القاضى المدين على بيع أمته ، فباعها وأعتقها المشتري أو دبرها أو استولدها أو باعها ، ثم ظهر أن شهود الدين كانوا عبيدا ، فإن هناك القاضى يُبطل من تصرف المشتري ما يحتمل النقص ، ولا يبطل من تصرفه ما لا يحتمل النقص ، لأن هناك أجبره على تملك مبتدأ فيكون بمنزلة الإكراه الباطل على البيع ، وما هنا ما أجبر من فى يده على التملك ابتداء من الآخذ .

يوضحه - أن إجبار القاضى هناك على البيع إذا تصرف المشتري بعده بمنزلة إجبار المالك على ذلك التصرف بعينه ، وما لا يحتمل النقص ينفذ من المكروه إذا باشره على وجه لا يُرد ، بخلاف ما يحتمل النقص ، ولو كان القاضى هو الذى ولى بيع ذلك عليه أو أمينه ، والمسألة على حالها ، فإنه ينقض جميع تصرفات المشتري هاهنا ، لأنه تبين أن البيع كان موقوفا ، والبيع الموقوف لا يوجب الملك ، فلا ينفذ تصرفات المشتري فيه قبل إجازة المالك ، وفى الأول البيع كان فاسدا ، لأن المالك باشره ولكنه لم يكن راضيا به ، والرضاء شرط صحة البيع ، فعند انعدامه يكون البيع فاسدا . وإن استولدها المشتري هاهنا فإنه يَغْرَم عَقْرَهَا وَقِيمَةَ وَلَدِهَا ، ويكون الولد حرا ، لأن القاضى هو الذى باعها ، وكان بيعه فى الصورة حقا ، ما لم يتبين بطلان شهادة الشهود ، فكان المشتري فى حكم المغرور هاهنا ، وكذلك المغرور حر بالقيمة ، بخلاف ما تقدم فى أخذ المأسور منه ، وإنما المأسور منه نظير من ادعى أمة فى يد رجل أنه كان وهبها منه ، وأنه يرجع فيها الآن ، وأقام البينة ، فقاضى القاضى له بها

فَأَحَقُّهَا أَوْ اسْتَوْلَدَهَا ، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الشُّهُودَ كَانُوا عَبِيدًا فَلِذَا مَرْدُودَةٌ عَلَى الْقَاضِي عَلَيْهِ مَعَ وَلَدِهَا وَعَقْرُهَا ، وَلَكِنْ يَثْبُتُ نَسَبُ الْوَلَدِ مِنَ الْمُدْعَى اسْتِحْسَانًا .  
لَآنَ الْقَاضِي حِينَ قَضَى بِالرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ فَقَدْ أَعَادَهَا إِلَى قَدِيمِ مُلْكِهِ ، وَلَمْ يُمْكِّمْهَا ابْتِدَاءً فَكَانَ هَذَا وَالْمَأْسُورُ مِنْهُ فِي الْمَعْنَى سَوَاءً .

٢٦٣٥- وَلَوْ كَانَ ذُو الْيَدِ اشْتَرَى الْعَبْدَ الْمَأْسُورَ مِنَ الْمَغَانِمِ ، أَوْ مِنْ وَقَعٍ فِي سَهْمِهِ ، فَجَاءَ رَجُلٌ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَنَّ أَصْلَهُ كَانَ لَهُ ، فَقَبِلَ قَضَاءُ الْقَاضِي أَعْطَى ذُو الْيَدِ الْعَبْدَ بِالْثَمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ صُلْحًا ، وَلَمْ يُقَرَّرْ أَنَّهُ عَبْدُهُ فَأَعْتَقَهُ ، أَوْ كَانَتْ أُمَةٌ فَاسْتَوْلَدَهَا ، ثُمَّ أَقَامَ رَجُلٌ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ عَبْدُهُ ، فَزُكِّيَتْ بَيْنَتُهُ وَلَمْ تُزَكَّ بَيِّنَةُ الْأَوَّلِ ، فَإِنَّ الْقَاضِي يَنْقُضُ جَمِيعَ مَا صَنَعَ الْمُدْعَى وَيُرْدهَا إِلَى مَنْ كَانَتْ فِي يَدِهِ ، وَيَقْضِي لِلَّذِي زُكِّيَتْ بَيْنَتُهُ أَنَّ يَأْخُذَهَا مَعَ وَلَدِهَا بِالْثَمَنِ الَّذِي أَخْذَهَا بِهِ الْأَوَّلُ .

لَآنَ مَا جَرَى بَيْنَ ذِي الْيَدِ وَبَيْنَ الْمُدْعَى الْأَوَّلِ لَمْ يَكُنْ تَمْلِيكًَا مُبْتَدَأً وَإِنَّمَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْفِدَاءِ لِلْمَلِكِ الْقَدِيمِ .

٢٦٣٦- فَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ مُلْكُهُ الْقَدِيمُ كَانَ ذَلِكَ بَاطِلًا ، وَالْمَلِكُ لَا يَثْبُتُ بِغَيْرِ سَبَبٍ ، فَلَا يَنْفُذُ شَيْءٌ مِنْ تَصَرُّفَاتِهِ لِانْعِدَامِ الْمَلِكِ فِي الْمَحَلِّ ، وَلَكِنَّهُ يَغْرَمُ الْعُقْرَ فَيَسْلُمُ ذَلِكَ لَذِي الْيَدِ .

لَآنَ الْعُقْرَ دَرَاهِمٌ وَهِيَ لَا تَنْفَكُ بِالْفِدَاءِ .

٢٦٣٧- ولو كان قتل الولد قبل أن تُزَكَّى بيته المدعى ،  
والمسألة بحالها ، فقيمة الولد والعقر يكونان بمنزلة ما كان  
في يده .

لأن القيمة دراهم أو دنائير كالعقر وباعتبارهما لا يسقط شيء من الثمن  
عن المالك القديم .

لأن ما لزمه فداء والفداء إنما يكون لأصل الملك ، وقد سلم له ذلك حين  
أخذ الجارية .

٢٦٣٨- وهذا بخلاف ما إذا ادعى شفعة في دار فسلمها إليه  
ذو اليد على دعواه ، ثم ظهر أنه لم يكن له فيها شفعة .

لأن الأخذ بالشفعة بمنزلة الشراء المبتدأ فكان ذلك تمليكاً مبتدأ جرى  
بينهما بالتراضي فيكون نافذاً . فمما إذا أخذ المأثور بالثمن لا يكون تمليكاً  
ابتداء ولكنه إعادة إلى قديم ملكه بالفداء الذي يُعطى .

٢٦٣٩- ولو كان ذو اليد صدقه في أن الأمة أمته ، والمسألة  
بحالها ، فإن القاضي لا يقضى للثاني بشيء ، وإن زكيت بينته  
فجميع ما صنع الأخذ فيها نافذ .

لأن ذا اليد حين أقر له بالملك فقد أقر بنفوذ<sup>(١)</sup> تصرفه فيها من حيث  
الاعتاق والاستيلاء .

٢٦٤٠- ولو باشر ذلك بنفسه لم يكن للذي أثبت الملك

(١) ب ( يتفرد ) .

فيها بالبينة عليها سبيل بعد ذلك ، فكذلك إذا أقر ذو اليد بنفوذ ذلك فيها ، يوضحه أنه بهذا الإقرار سلطه على مباشرة هذه التصرفات فيها ، وفعل المُسلَّط على التصرف كفعل المُسلَّط .

بخلاف ما تقدم فإن هناك ما سلَّطه على شيء ، إنما ترك الخصومة ، وسلمها إليه باعتبار زعمه ، أنه كان يملكها قبل الأسر ، وقد تبين أن ذلك كان باطلا .

٢٦٤١- ولو كان المقر له هاهنا باعها أو رهنها لم يبطل به حق الذي يقيم البينة أنه كان يملكها قبل الأسر .

لأن ذا اليد لو باشر هذا التصرف بنفسه لم يبطل به حق المأسور منه

٢٦٤٢- فكذلك إذا أقر بنفوذ هذا التصرف فيه ، بخلاف العتق والاستيلاد إلا أن هاهنا ينقض القاضي بيع المقر له ويرده على ذي اليد حتى يأخذه المدعى بالثمن الأول . منه ، بخلاف ما إذا كان ذو اليد هو الذي باعها منه .

لأن هناك إنما صدر البيع من يملكها .

٢٦٤٣- وقد بينا أن المأسور منه يثبت له حق الأخذ بالثمن أو بالقيمة من غير أن ينقض تصرفا ، وهاهنا إنما صدر البيع ممن لم يكن ما لكا لها حقيقة .

لأن إقرار ذي اليد للمدعى الأول بأنه كان يملكها لم يكن تمليكا منه

ابتداءً ، إلا أنه إذا اتصل به تصرف لا يمكن نقضه ، كالاتفاق يبطل به حق المولى القديم في الآخذ ، وإذا اتصل به تصرف ، يحتمل النقص لا يبطل به حق المولى القديم ، فينقض هذا التصرف ويرده إلى الأول ، ليأخذه المولى منه بالتمن ، فإن حق الآخذ إنما يثبت بالقضاء من المالك لا من غير المالك .

٢٦٤٤ - ولو كان الآخذ اعتقها أو استولدها ثم تصادقوا أنها لم تكن ملكا له ، وأنه كان ادعى باطلا ، فإن كان ذو اليد أعطاها إياه على غير<sup>(١)</sup> تصديق منه أبطل القاضي ما تصرف فيها الآخذ ، ما يحتمل النقص وما لا يحتمل النقص في ذلك سواء .

لأن الحق لهم ، وقد تصادقوا أنه لم يكن مالكا فتبطل جميع تصرفاته بتصادقهم عليه ، إلا أن نسب الولد يثبت من الواطيء استحسانا لما قلنا ، فإن النسب بعد ثبوته لا يحتمل النقص ، والنسب حق الولد ، ولا يعتبر بتصادقهم في حقه .

٢٦٤٥ - فإن كان باعها من غيره ، ثم تصادق على ذلك المشتري الأول والآخر ، وكذب المشتري الثاني أو كذبت الأمة بعد ما اعتقها أو استولدها فإنه لا ينقض شيء من تصرف الآخذ هاهنا .

لأن تصادقهما ليس بحجة في إبطال حق المشتري الثاني ، ولا في إبطال حق الجارية في العتق وفي الاستيلاد ، ولكن الآخذ قد أقر على نفسه أنه أخفها

(١) في هـ ( على تصديق ) .

بغير حق ، وقد صار مستهلكا لها بتصرفه ، فيضمن قيمتها ، وإقراره حجة على نفسه فتقع المقاصة بالثمن الذي أعطى .

٢٦٤٦- وليس عليه في الوطاء عقر وولدها حر بغير القيمة .

لأن ضمان النسيئة تقرر عليه من حين قبضها ، وذلك مسبب لوقوع الملك له فيها ، فتبين بهذا الطريق أنه استولدها على ملكه .

٢٦٤٧- وإن كان ذو اليد صدقه بما قال حين أعطاه ، ثم تصادقوا على أنها لم تكن للمدعى فإن الإعتاق والاستيلاد وكل تصرف لا يحتمل النقض يكون نافذا فيها من الآخذ .

لأنهم تصادقوا على نفوذ ذلك التصرف فيه في الابتداء ، وبعد نفوذ ذلك التصرف غير مُحتمل للنقض ، فلا ينتقض بتصادقهم أيضا ، ولكن يفرم المدعى قيمة الأمة ، لما بينا أنه أقر بأنه أخذها بغير حق ، وقد احتسبت عنده فيفرم قيمتها كما في الفصل المتقدم ، إذا كذبتهما الأمة .

٢٦٤٨- ولو كان الآخذ باعها أو كاتبها ثم تصادقوا جميعا فذلك كله باطل ، وهي مردودة على من كانت في يده .

لأن هذا التصرف محتمل للنقض ، وقد تصادقوا على أن من باشره لم يكن مالكا لها ، فكان ذلك اتفاقا منهم على بطلان هذا التصرف ، والحق لهم لا يطعنهم .

٢٦٤٩- فإن كان عبدا فكاتبه ، واستوفى بعض بدل الكتابة ،

ثم تصادقوا فإن المشتري من العلو يسترد العبد مع ما أخذ منه  
المكاتب .

لأن ذلك كسبٌ عبده كما لو تصادقا عليه ، فيكون هو أحق به .

٢٦٥٠- ولو كان أدى جميع المكاتبه . ثم تصادقوا لم يرد  
العق الذي نفذ فيه لأنه لا يحتمل النقص بعد وقوعه ، ولكن  
يضمن المكاتب قيمة المكاتب يوم أدى الكتابة لإقراره على  
نفسه ، فصار مستهلكا ملك الآخذ ، وإنما تحقق ذلك عند  
تحقق استيفاء بدل الكتابة ، فلهذا يضمن القيمة ، معتبرا  
بذلك الوقت إن كانت القيمة ازدادت ، وتكون المكاتبه  
للمأخوذ منه دون المكاتب ، لإقراره أنه كسبٌ عبده ، قد كان  
اكتسبه قبل أن يملكه هو بالضمآن .

لأنه إذا ضمن القيمة يوم استوفى المكاتبه فلما يملكه من هذا الوقت ،  
والكسب كان حاصلًا قبله ، فيرده على المأخوذ منه .

٢٦٥١- وإن كانت القيمة نقصت قبل أداء المكاتبه فأراد  
أن يضمنه قيمته يوم قبضه منه فله ذلك .

لأن المكاتب قد أقر بأنه قبضه لنفسه من غير حق ، فكان بمنزلة الغاصب  
له بزعمه .

٢٦٥٢- ثم تصير المكاتبه للمكاتب هاهنا .

لأنه بالضمان ملكه من وقت القبض هاهنا ، والكسب إنما حصل بعد ذلك ، فيكون له إذ الكسبُ يملك بضمان الأصل تبعاً له .

٢٦٥٣- وكذلك لو لم يكتبه حتى مات العبد وقد اكتسب كسباً ، ثم تصادقا على ما بيننا ، فللمأخوذ منه أن يُضمَّنه قيمته يوم قبضه ، ويكون الكسب للذي مات في يده فإن كانت ازدادت قيمته هاهنا قبل الموت فأراد أن يُضمَّنه قيمته زائدة لم يكن له ذلك .

لأنه بمنزلة المصوب في يده ، وإنما يضمن الغاصب قيمة المصوب إذا مات من وقت القبض ، إذ لا صنع له في الموت بخلاف ما تقدم ، فهناك باستيفاء بدل الكتابة يصير مستهلكاً له ، فكان له أن يُضمَّنه قيمته باعتبار الاستهلاك ، فإن الاستهلاك بعد الغصب يتحقق ، وكل واحد منهما سبب لوجوب ضمان القيمة ، فله أن يضمَّنه بأي السببين شاء . قال :

٢٦٥٤- وهذا بمنزلة ما لو اشترى عبداً من رجل بشيء لا ثمن له ؛ كالخمر أو الميتة فقبضه ومات في يده .

والذي أشار إليه رواية في أن المشتري بالميتة والدم يصير مضموناً بالقبض ، وإن كان لا يصير مملوكاً ، وهذا بخلاف ما أشار إليه في المبسوط ، فهناك قال : القدر غير منقيد أصلاً ، فبقي القبض بتسليم المال (١) ، وذلك غير موجب للضمان على القابض ، بخلاف المشتري بالخمر ، ولكن الأصح ما ذكر هاهنا ،



لأنه يقبضه على أنه له ، ومثل هذا القبض وإن حصل بإذن المالك يكون موجبا ضمان القيمة .

الأم ترى أن هذا لا يكون دون القبض على سَوِّم الشراء ، وذلك مضمون بالقيمة ، وإن لم يصير مملوكا للقبض ، فهذا مثله .

٢٦٥٥- ولو كان دَبْر العبد فاكسب بعد التدبير مالا ، ثم تصادقوا ، فالتدبير لا يحتمل النقص كالاتفاق ، ثم للمأخوذ منه أن يضمن المدبّر الأكثر من قيمته يوم قبضه أو يوم دَبْره .

لأنه بالتدبير صار كالمستهلك له ، فإنه احتبس عنده بما جرى فيه من العتق ، يعنى العتق المضاف إلى ما بعد الموت ، وقد بينا أن الاستهلاك موجب للضمان بعد القبض ، فكان له أن يضمنه بأى السببين شاء .

٢٦٥٦- والكسب يكون للضامن .

لأنه حادث بعد التدبير ، وقد ملكه بالضمان من وقت القبض ، أو من وقت التدبير .

٢٦٥٧- وإن كانت جارية فاستولدها فالجواب فيها كالجواب

فى المدبرة ، وإن كان دفعها إليه فى الابتداء على غير تصديق منه أنها له ، فدبرها أو استولدها أو كاتبها ، فادّت ثم اكتسبت مالا ، ثم تصادق الآخذ والمأخوذ منه على أنها لم تكن له فى الأصل ، وكذبتهما الأمة ، فقد بينا أن تصادقهما فى إبطال حق الأمة فى العتق بعد ما ثبت بالظاهر لا يكون معتبرا ، يبقى

حكم الضمان فيما بينهما ، فيكون للمأخوذ منه أن يُضْمَنَ الآخَذَ  
أكثر القيمتين .

لأنه صار حابسا لها مستهلكا بالتبوير أو الاستيلاء .

٢٦٥٨ - وما اكتسبت بعد ذلك فهو سالم للضامن .

لأنه ملكها بالضمان من حين تقرر عليه الضمان فيكون الكسب الحادث  
بعد ذلك مملوكا له . فإن قيل : كيف يكون الكسب له وهو مقر أنها أمة المأخوذ  
منه ، وإن كسبها مملوك له . قلنا : نعم ، ولكن القاضى كذبه في هذا الاقرار  
حين قضى عليه بقيمتها ، والمقر متى صار مُكَلِّبًا في إقراره يبطل حكم إقراره .  
ألا ترى أن المقر لو كذبه بطل به إقراره ، فإذا كذبه القاضى أولى ،  
وفرق في الكتابة بين هذا وبين ما سبق ، فهناك إذا تعذر ردُّ المكاتب بعد  
العتق بالأداء ، وقد صلحهما ، قد بينا أنه يرد المكاتب التي قبضها ، وهاهنا  
إذا تعذر ردُّ المكاتب بتكذيبه إياهما لم يلزمه رد المكاتب مع ضمان القيمة .

لأن هناك قد ثبت حق المأخوذ منه في ذلك الكسب لوجود التصديق من  
المكاتب ، لولا العتق الذي نفذ فيه ، فعرفنا أن تعذر الرد إنما كان باعتبار  
أنه اتصل به ما لا يحتمل النقص ، لا باعتبار تكذيب القاضى إياه في ذلك ،  
فيقتصر الحكم على المحل الذي وجد فيه ما لا يحتمل النقص ، وذلك غير  
موجود في المكاتب المقبوضة ، وهاهنا ما ثبت له الحق فيما اكتسبه بعد الكتابة ،  
لأن المكاتب يكتسبها في ذلك .

٢٦٥٩ - فلو كان هذا التصادق بينهما قبل استيفاء البدل

لم يكن له على المكاتب ولا على كسبه سبيل ، فلهذا قلنا : بأنه

لا يلزمه ردُّ المكاتبه عليه هاهنا . ثم بهذا التقرير تبين أنه إذا ازدادت القيمة هاهنا فإنه يُضمَّن القيمة ، يوم كاتب لا يوم استوفى البذل ، لأن الاحتباس قد تحقق هاهنا بنفس الكتابة ، فلا يتصور تكرره باستيفاء البذل .

وهاهنا<sup>(١)</sup> إنما يتحقق الاحتباس باستيفاء بدل الكتابة ، فيضمنه قيمته عند ذلك .

٢٦٦٠- وإذا تبين هذا يتضح به الفرق الأول ، فإنه إنما يملكه بالضمان من حين يتقرر عليه ضمان القيمة ، وهاهنا إنما تقرر عليه ضمان القيمة بعقد الكتابة ، والمستوفى من المكاتبه كسبٌ حادث بعد ذلك ، فيكون سالما للضامن ، وهناك إنما ضَمِنَ قيمته من وقت الأداء ، والمستوفى كَسَبٌ كان حاصلًا قبل ذلك .

ألا ترى أن المأذون الملبون لو كاتبه مولاة فآدى فُعْتُق كان للغراء أن يضمنوه قيمته يوم عتق .

لأن مالية الرقبة كان مستحقا لهم بالدين ، وقد صار مستهلكا بقيضه بدل الكتابة ، فإن قَبِلَ ذلك كان لهم أن يردوه عبدا فيبيعوه في دينهم .

٢٦٦١- ثم يكون لهم أن يأخذوا المكاتبه إن لم تَغْرِ القيمة بديونهم .

(١) ح وهناك .

لأنَّ حقَّهم كان ثابتاً في هذا الكسب ، لبقاء حقهم في مالية الرقية .

٢٦٦٢- ولو غصبَ عبداً قيمته ألفٌ فصار يساوى ألفين في يده ، ثم كاتبه الغاصب ، ولا يعلم أنه لغيره ، ثم صارت قيمته ثلاثة آلاف ، ثم أدى فعتق ، ثم تصادق الغاصب والمغضوب منه على ما كان بينهما ، وكلَّهما العبد فإن القاضي يُضمِّن الغاصبَ قيمة العبد يوم كاتبه ، لا يوم أدى فعتق .

لأنَّ الاحتباس والاستهلاك قد حصل بنفس الكتابة .

ألا ترى أنه لو لم يكن استوفى المكتوبة لم يعمل تصادقهما في حق المكاتب ، ولم يكن للمغضوب منه عليه سبيل ، فإذا ثبت أنه يضمِّن قيمته يوم كاتب ثبت أنه يملكه من ذلك الوقت ، فتكون المكتوبة سالمة للغاصب لأنه استوفاه من كسب كان بعد تقرر الضمان عليه ، فهو إيضاح لما سبق . والله الموفق .

## باب مالا يكون فينا وإن أحرز في أرض الحرب

٢٦٦٣- مسلم غصب من مسلم عبداً ، ثم ارتدَّ وأحرزه بدار الحرب معه ، ثم ظهر المسلمون على المرتد فقتلوه ، وأخذوا ما معه ، فالعبد مردود على المغصوب منه ، قبل القسمة وبعد القسمة بغير شيء .

لأن الآخذ كان ضامناً له ، ولا يخرج من ضمانه إحرازه ، فإذا لم يبرأ من ضمانه لم يكن محرراً له ومعنى هذا الكلام من وجهين :  
أحدهما : أن ضمان الغصب يوجب الملك له عند تقررده عليه ، وفيما انتقله بسبب الملك لا يكون مستولياً عليه ، متملكاً له على غيره بطريق القهر .  
والثاني : أن ردَّ العين قد لزمه بحكم الغصب ، على وجه إذا تعذر يخلفه ضمان القيمة فيه .

٢٦٦٤- ثم بالردة واللعن بدار الحرب لا يسقط عنه ما لزمه من ضمان الرد ، ولا ما هو خَلْفُ عنه في ضمان القيمة .  
لأن ذلك واجب في ذمته ، والإحراز بدار الحرب لا يتحقق فيما في ذمته .  
٢٦٦٥- فإذا أخذه المولى بعد القسمة بغير شيء يُعَوَّض الذي

وقع في سهمه قِيمَتَهُ من بيت المال ، لاستحقاق نصيبه ، وكذلك لو كان ارتدَّ قبل الغصب والمَسْأَلَةُ بحالها .

لأنَّه ما دام في دار الإسلام فهو مُخَاطَبٌ بحكم الإسلام ، بمنزلة المسلم ، فيكون مُلتَزِمًا ضِمَانَهُ بالغصب .

٢٦٦٦- والمرأة إن كانت هي التي اغتصبت ثم ارتدت في هذا الحكم كالرجل ، والنَّمْيُ إذا نقض العهد ، بعد الغصب أو قبله ، في هذا الحكم كالمسلم .

لأنَّه مُلتَزِمٌ للضمان ، وإنما أوردته هنا لأنَّ النَّمْيَ الناقض للعهد يكون فيثا ، والمرتدة بعد اللحاق بدار الحرب كذلك ، ومع ذلك المَغْصُوبُ يكون مردودا على المالك ، لأنَّهما حين أحرزاه لم يتملكا المَغْصُوبَ لكونهما ضامنين له ، فإذا بقى على مِلْكِ المسلم حتى ظهر عليه المسلمون كان مردودا على صاحبه ، وإن كان مَنْ في يده فيثا .

٢٦٦٧- ولو كان المرتد اللاحقُ بدار الحرب ، أو النَّمْيُ الناقضُ للعهد ، خرج من دار الحرب فغصب مالا ، من مسلم أو ذمي ، فأدخله دار الحرب ، ثم وقع الظهورُ على ما معه فذلك فيءٌ .

لأنَّه صار من أهل الحرب حين التحق بهم مُرتدًّا أو ناقضا للعهد ، وغَصَبُ العربي مالَ المسلم لا يكون موجبا للضمان عليه ، كما أن استهلاكه مالَ المسلم لا يوجب الضمان عليه ، بخلاف ما تقدم ، فهناك حين غَصَبَ كان هو من أهل

دار الاسلام ، لو استهلك المال كان هو ضامنا له ، فكذلك إذا غصبه ، وإذا لم يكن ضامنا مطالباً بالرد يتم إحرازه له فيصير مالكا ، ثم ظهور المسلمين على مال الحربى سبب لكون المالى غنيمة ، فإن وجده صاحبه قبل القسمة أخذه بغير شيء ، وإن وجده بعد القسمة أخذه بالقيمة .

لأنه بمنزلة ما لو كان المحرور غيره من أهل الحرب .

ألا ترى أنه لو أسلم في هذا الفصل كان المال سالما له ، وفي الفصل الاول لو أسلم كان مأمورا برده على صاحبه . وهنا على قياس (١) الاستهلاك أيضا ، فإنه لو استهلكه بعد ما صار حربيا ، ثم أسلم لم يكن عليه ضمانه . ولو استهلكه قبل أن يصير حربيا ثم أسلم فهو ضامن لصاحبه . وكذلك لو أن حربيا دخل إلينا بأمان فاغتصب مسلما أو معاهدا ما لا فادخله في دار الحرب ، ثم أسلم ، كان عليه أن يرده . ولو وقع في الغنيمة كان مردودا على صاحبه . قبل القسمة وبعدها بغير شيء .

٢٦٦٨ - بخلاف ما إذا خرج الحربى مغيراً لا مستأثماً .

لأنه إذا كان مستأثماً فهو ضامن للمفصوب بالأخذ ، كما يكون ضامنا لو استهلكه ، فلا يتم إحرازه فيه ، ولو خرج مغيرا لم يكن ضامنا لما أخذه ، لأنه لو استهلكه لم يكن ضامنا له فيتم إحرازه فيه .

٢٦٦٩ - ولو أن الغاصب الذى هو ضامن لما دخل دار الحرب

ومعه المفصوب غصبه منه غيره فاخصما فيه إلى سلطانهم ، فمنع السلطان الغاصب الأول أن يعرض للغاصب الآخر فيه ، ثم أسلم أهل الدار فذلك المال للغاصب الآخر لا سبيل لأحد عليه .

(١) ساج ( وعلى هذا قياس الاستهلاك ) .

لأن إحرازه له قد تم جُسا باعتبار أنه غلبه ، وحكما بقوة سلطانهم ، حين قصر يد الغاصب الأول عن استرداده ، فصار هو مالكا له ، لأنه حربى حين أخذه فلا يكون ضامنا بالغصب ، كما لا يكون ضامنا بالاستهلاك ، ولأنه لو أخذه من يد المالك بهذه الصفة يصير متملكا بالإحرار بالدار ، وبقوة سلطانهم ، فكذلك إذا أخذه من يد الغاصب من المالك .

٢٦٧٠- ثم الغاصب الأول يضمن قيمته لصاحبه .

لأنه تعذر عليه رد العين بعد ما لزمه ذلك ، وضمان القيمة خلف عن رد العين عند تعذره .

٢٦٧١- ولو ظهر المسلمون على الدار فإن صاحبه يأخذه قبل القسمة بغير شيء وبعدها بالقيمة إن شاء .

لأن هذا المال صار غنيمة ، كسائر الأموال التي أخذت من الغاصب الثانى ، والنحكم فيما صار غنيمَةً مما كان أصل الملك فيه لمسلم ما بيننا .

٢٦٧٢- ولو أن مسلمين مستأمنين ، أو أسيرين فى دار الحرب ، اغتصب أحدهما صاحبه شيئا ثم ارتد الغاصب ، ومنع المغمصوب ، وتابعه على ذلك سلطان تلك البلاد ، ثم أسلموا جميعاها بعد ذلك ، فعلى الغاصب رد المغمصوب على صاحبه ، ولو ظهر المسلمون على الدار فهو مردود على صاحبه قبل القسمة وبعدها بغير شيء .

لأن الغاصب ضامن لما أخذه هاهنا ، أما فى المستأمنين بغير مُشكيل ، لأن



أحدهما لو استهلك مال صاحبه كان ضامنا كما لو قتله ، فكذلك بالنصب يصير ضامنا ، وأما في الأسيرين فيمن أصحابنا من يقول : هذا الجواب قول محمد رحمة الله عليه ، لأن عنده الأمير المستلم في حكم ضمان نفسه ، إذا قتله مسلم ، فكذلك في حكم ضمان ماله . فأما عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لو قتل أحد الأسيرين صاحبه لم يضمن شيئا من بدل نفسه ، فكذلك إذا غصب ماله لا يكون ضامنا له . قال رضي الله تعالى عنه : والأصح أن هذا قولهم جميعا ، لأن المسلم معتقد حكم الإسلام حينما يكون ، فهو بهذا الاعتقاد يكون مستوجبا رد العين ، وضمان القيمة عند تلحق رد العين ، خلف عن رد العين في محل معصوم متقوم ، وبالأسر لا يخرج ماله من أن يكون متقوما . وهذا لأن المسلم ، وإن كان أسيرا ، فهو من أهل دار الإسلام .

ألا ترى أن زوجته التي في دار الإسلام لا تبين منه ، فيكون الإحراز في ماله باقيا حكما باعتبار يده ، فلها كان الغاصب ضامنا له ، ومع كونه ضامنا لا يتم إحرازه .

٢٦٧٣- ولو كانا أسلما في دار الحرب ، والمسألة بحالها ، فإن أسلم أهل الدار قبل أن يظهر المسلمون عليهم رد المصوب على المصوب منه ، لما بينا أنه بنفس الإسلام صار ملتزما أحكام الإسلام ، ومن حكم الإسلام رد المصوب على المصوب منه ، على ما قال صلى الله عليه وآله وسلم : « على اليد ما أخذت حتى ترد » . وبعد ما وجب عليه رد العين لا يتم إحرازه له ، وإن ارتد وصار غالبا بقوة سلطانهم ، فإن لم يسلموا حتى ظهر عليهم المسلمون ، فالغاصب فيء لمن أصابه .

لأنه ما أحرز نفسه بدار الاسلام فلا يكون معصوما من الاسترقاق بعد ما صار حربيا بالردة .

٢٦٧٤ - بخلاف ما لو ارتد في دار الاسلام ولحق بدار الحرب ، لأن هناك حربيته كانت متأكدة بالإحراز بالدار ، فلا يحتمل الانتقاض بعد ذلك بحال ، ولا سبيل للمغضوب منه على المال ، قبل القسمة ولا بعدها .

لأن بمجرد إسلامه لم يصير ماله محرزا بالدار حقيقة ولا حكما ، إلا أنه إذا وقع الظهور على الدار ، والمال في يده ، فيكون هو أحق به لسبق إحرازه باعتبار يده ، وهذا لا يوجد فيما غصبه منه غيره ، من صار حربيا ، لأن ذلك المال ليس في يده حقيقة ولا حكما ، فيكون غنيمة للمسلمين ، لا سبيل له عليه . ومن أصحابنا من يقول : موضوع هذه المسألة فيما إذا كان الغاصب حربيا حين غصبه ، فلما إذا كان مسلما ثم ارتد ، كما وضع عليه المسألة الأولى ، فلا يكون الجواب كذلك .

الأتري أنه قال : الغاصب فيمن أصابه . ولم يقل : إنه يجبر على الاسلام ، ولو كان مراده أن يكون مسلما حين يغصبه ثم يرتد لكان مجبرا على الاسلام ، فلما أن يقال : هذا غلط . وقع من الكاتب أو وضع في المسلمين في الابتداء ، ثم ذهب وهمه إلى أنه وضع في حربى يغصب من المسلم <sup>(١)</sup> أسلم في دار الحرب فلجواب بما قال ، وهذا لأن الحرية تتأكد بنفس الاسلام ، على وجه لا يحتمل الانتقاض بعد ذلك بوجه من الوجوه ، فيقتل الغاصب إن لم يسلم ، فلما أن يجعل فينا فلا .

٢٦٧٥- ولو استودع مسلمٌ مسلماً شيئاً وأذن له إن غاب أن يُخْرِجَه معه فأرغد المودع ولحقَ بدار الحرب ، فلققه صاحبه وطلبه منه فمنعه ، واختصما فيه إلى سلطان تلك البلاد ، فقَصَرَ يد المسلم عنه ، ثم أسلم أهل الدار فالوديعة للمودع لا سبيل لصاحبها عليها .

لأنه ما كان ضامناً لها في دار الاسلام ، وحين منعها في دار الحرب كان هو حربياً لو استهلكها لم يضمن ، فكذلك إذا منعها . ولأنه بهذا المنع يصير في حكم الغاصب ، فكأنه غصبه منه الآن ابتداء ، فيتم إحرازه بقوة السلطان .

٢٦٧٦- فإن أسلم بعد ذلك كان سالماً له ، ولو وقع في الغنيمة رُدَّ على صاحبه قبل القسمة بغير شيء ، وبعدها بالقيمة ، ولو كان غصبه في دار الاسلام ، والمسألة بحالها ، فإنه مرجود على المغضوب منه على كل حال .

لأنه كان ضامناً له في دار الاسلام ، فلا يصير ضامناً بالمنع بعد الطلب في دار الحرب ، إذ الغصبُ بعد الغصب لا يتحقق مع بقاء الأول ، فيجعل وجود هذا المنع كعدمه .

٢٦٧٧- وإن كان حين طلبه في دار الحرب من الغاصب أعطاه إياه ثم وثب فأخذ منه ثانية وقَصَرَ السلطانُ يد المغضوب منه عن الاسترداد ثم أسلم أهل الدار فهو سالم للغاصب .

لأن حكم الغصب الأول قد انتهى بالرَدِّ على صاحبه ، ويسقط عنه ما كان

لزمه من رد العين ، فيكون أخذه الآن غصباً ابتداءً ، وذلك غير موجب للضمان عليه ، لأنه حربى فى هذه الحالة ، فيصير محرراً له بهذا الغصب ، حينئذ منه السلطان منه .

٢٦٧٨- وكذلك لو لم يكن الغاصب رده ولكن المنصوب منه قدر عليه فأخذه ، ثم خاصمه فيه الغاصب فرده عليه سلطان أهل الحرب .

لأنه أخذه منه فهذا والأول سواء ، لأن الغالب يرى من ضمانه حين أخذه المنصوب منه من يده ، فالتحق هذا المال بمال آخر أدخله مع نفسه ، فإذا غلب عليه الغاصب بقوة السلطان يصير محرراً له .

٢٦٧٩- ولو أن رجلين أسلما فى دار الحرب ، ثم غصب أحدهما صاحبه شيئاً ، وجحد ، فاختصما إلى سلطان تلك البلاد ، فسلمه للغاصب لكونه فى يده ، ثم أسلم أهل الدار ، والرجلان مسلمان على حالهما ، فالمنصوب مردود على المنصوب منه .

لأن رد العين مستحق على الغاصب ، بحكم اعتقاده ، فإسلام أهل الدار لا يزيده إلا وكادّة ، وبقوة سلطان أهل الحرب المسلم لا يصير محرراً مال المسلم ، ولا ممتلكاً ، لأنهما لو كانا فى دار الإسلام لم يكن هو ممتلكاً بحكم سلطان المسلمين ، فكيف يصير ممتلكاً بحكم سلطان أهل الحرب .

٢٦٨٠- وإن لم يسلموا حتى ظهر المسلمون على الدار فالمنصوب فى أمن أصابه ، ولا سبيل عليه للمنصوب منه ، وإن

أقام البيئة ، لأن الغاصب لا يكون مُحَرِّزًا لهذا المال أبداً ،  
والمغضوب منه إنما يكون محرزا باعتبار يده ، ولهذا قلنا :  
إنه لا يكون محرزا عقاره .

لأن يده لا تكون متأكدة عليها ، ولا يكون مُحَرِّزًا لما أودعه من حربى ،  
في قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه ، وإنما يكون مُحَرِّزًا لما فى يده ، أو لما  
أودعه مسلماً أو معاهداً باعتبار أن يد ذى اليد معتبرة محترمة صالحة للأحراز  
بها ، وهى قائمة مقام يده ، وهذا المعنى لا يوجد فى يد الغاصب منه ، لأنها  
وإن كانت محترمة فهى ليست بقائمة مقام يده ، فيلتحق هذا المال بما ليس  
فى يد أحد أصلاً فيكون فينا .

ألا ترى أنه بعد ما أسلم لو خرج إلى دارنا وخلف ماله فى دار الحرب ،  
ثم ظهر المسلمون على الدار ، كان جميع ذلك المال فينا إلا ما أودعه مسلماً أو  
معاهداً ، ولا سبيل له عليه ، قبل القسمة ولا بعدها .

لأن ذلك حكم يَبْتَنِي على إحراز المال بدار الاسلام ، ولم يوجد ، وهذا  
كله قياس قول أبي حنيفة ، رضى الله تعالى عنه . وأما على قول محمد ، رحمه  
الله تعالى ، كل ذلك مردود عليه ، قبل القسمة وبعدها ، إلا شيئاً غصبه منه  
حربى وجَحَّده ومنعه منه سلطان أهل تلك البلاد ، فإن إحراز الحربى لذلك  
المال عليه يتم بقوة السلطان ، فيصير متمكناً له ، فأما ما سوى ذلك كله مال  
المسلم فهو مردود عليه ، سواء كان فى يده أو فى يد غاصبه المسلم ، أو فى يد  
مودعه وهو حربى ، وقد تقدم بيان هذه المسألة . والله أعلم .

## باب الوكالة في الفداء في العبد المأسور

٢٦٨١- ولو أن المأسور منه العبدُ وكلَّ رجلاً بأن يأخذه  
له بالثمن من يد المشتري من العلو فذلك جائز .

لأنه يملكُ أخذه بنفسه ، فيملك إقامة الغير فيه مقامه ، وبعد ما قام مقامه  
كان له أن يخاضع فيه حتى يأخذه بالثمن .

٢٦٨٢- فإذا أخذه كان الثمنُ على الوكيل للذي اشتراه من  
أهل الحرب .

لأن حق قبض العبد إليه فيكون وجوب تسليم الفداء عليه أيضا . وهذا  
لأنه هو المباشر للعقد ، وحقوق العقد تتعلق بالعائد ، والعائدُ فيما هو من حقوق  
العقد بمنزلة العائد لنفسه ، كما في الوكيل بالشراء ابتداء فإن قيل : هذا في  
الشراء يستقيم باعتبار أن الوكيل مباشر سبب ملك مُبتدأ ، فيجعل كأن  
الملك ثبت له ابتداء ، أو ثبت للموكل على وجه الخلافة عليه ، بحكم عقده ،  
وهذا المعنى لا يوجد هاهنا ، لأن العبد يعود إلى قديم ملك المأسور منه ، فينبغي  
أن يُجعل الوكيلُ هاهنا كالمعبر عنه ، فلا يتعلق به حقوق العقد . قلنا : هذا  
في حق المأسور منه إعادةً إلى قديم ملكه كما قلتم ، فأما في حق المشتري من  
العلو ، وفي حق الوكيل ، هذا بمنزلة الشراء ابتداء ، لأن الوكيل أضاف العقد  
إلى نفسه ، فإنه قال : أعطى هذا العبدَ بالثمن الذي اشتريته به ، أو قال :

أعطى لفلان فلا يكون هو معبرا عنه في موضع يكون مستغنيا عن إضافة العقد إليه ، حتى لو أضاف العقد إليه ، بأن قال : أعط فلانا بالثمن الذي أخذته به ، نقول : بأن يكون المال على الأمر ، وحق قبض العبد إليه ، لأنه جعل نفسه معبرا عن العبد فيكون بمنزلة الرسول لا يلحقه العهدة ، ونظيره الوكيل بالصلح إذا قال : صالحني من دعواك الدار التي في يد فلان على كذا ، فصالحه كان المال على الوكيل . ولو قال : صالح فلانا من هذه الدار على كذا ، فإنه يكون المال على الموكل ليس على الوكيل منه شيء . وكان المعنى فيه وهو أن هذا العقد أخذ شبهها من أصليين ؛ من الشراء المبتدأ باعتبار أنه يستغنى عن الإضافة إلى الغير . وباعتبار أن المشتري من العبد يزيل ملكه بما يأخذه من العرض ابتداء . وشبهها من الخلع والصلح عن دم العمد ، فيوفر حظه على الشبهين ، فنقول : لشبهه بالشراء إذا أضاف العقد إلى نفسه كان هو المطالب بالعوض (١) ، وكان حق القبض إليه . ولشبهه بالخلع والصلح عن دم العمد إذا أضاف العقد إلى المولى القديم كان هو معبرا عنه ، فيكون المطالب بالثمن هو الموكل ، وحق القبض إليه ليس على الوكيل من ذلك شيء .

٢٦٨٣- فإن دفع الوكيل الثمن وقبض العبد ، فدفعه إلى الأمر ، ثم وجد به الأمر عيبا ، قد كان حدث بعد ما أسر من يد مولاه ، فالذي يخاصم في العيب هو الوكيل .

لأن الرد بالعيب من حقوق العقد ، والوكيل في حقوق هذا العقد بمنزلة العاقد لنفسه ، والحاصل أنه جعل هذا بمنزلة الشراء ابتداء في حكم الرد بالعيب ، حتى لا يكون بين الأمر وبين المأخوذ منه خصومة ، سواء كان

(١) في با ( الطالب بالقبض ) وفي ح الطالب بالعوض .

الوكيل حاضرًا أو غائبًا ، ولكن الوكيل هو الذى يخاصم ويرد بالعيب ويسترد الثمن .

٢٦٨٤- فإذا ادعى المأخوذُ منه أن العيب حادثٌ بعد ما أخذ منه فالقولُ قوله مع يمينه .

لأن الظاهر شاهد له ، فإن الحادث يحال بحلوته على (١) أقرب الأوقات ، حتى يثبت دليل الإسناد فيه إلى وقت حادث (٢) .

وبعد ما قبض الأمرُ العبدَ ليس للوكيل أن يخاصم في عيبه إلا بأمر الأمر .

لأنه يخاصمُ للرد وهو يحتاج في ذلك إلى إخراجه من يد الأمر ، فلا يملك ذلك إلا بأمره .

٢٦٨٥- وإن كان العبدُ في يد الوكيل لم يدفعه إلى الأمر ، بعد ما كان له أن يردّه من غير أمر الأمر ، وبعد ما رده ليس للأمر أن يأتى ذلك ، لأنه بمنزلة الوكيل بالشراء وهذا الحكم في الوكيل بالشراء ، وقد قررنا في البيوع من شرح المختصر .

٢٦٨٦- فإن ادعى المأخوذُ منه أن العيب كان عند الأمر قبل الأمر فالقول قول الوكيل مع يمينه .

لأن المأخوذ منه أدعى في العيب ، هاهنا ، تاريخًا سابقًا ، فلا يقبل قوله إلا بحجة ، فيكون القول قول المنكر لذلك مع يمينه .

(١) ح - ( الي ) .

(٢) با ح ( سابق ) .



٢٦٨٧- فإذا حلف الوكيل ردّه بالعيب ، حضر الأمر أو لم يحضر ، إلا أن يقيم المأخوذ منه البينة على ما ادعى ، فحينئذ الثابت بالبينة كالثابت باتفاق الخصمين ، وإنما على المأخوذ منه أن يعيده إلى قديم ملكه على الوجه الذي أخذ منه ، وقد وجد ذلك . وإن لم يكن له بينة فاستحلف الوكيل فأبى أن يحلف لزم ذلك الأمر .

لأن الوكيل ملجأ إلى هنا ، فإنه لا يمكنه أن يحلف كاذباً إذا كان عالماً بأن العيب كان عند الأمر ، وإنما لحقته هذه الضرورة في عمل باشره لغيره ، فهو نظير الوكيل بالبيع يرد عليه بالعيب يابى اليمين .

٢٦٨٨- فإن أقر الوكيل أن العيب كان عند الأمر ، وجحد الأمر فلا أمر أن يلزم الوكيل إن شاء .

لأنه غير ملجأ إلى هذا القرار (١) لتمكنه من أن يسكت حتى يُعَرَّض عليه اليمين ويُقَضَى بنكوله ، ونظيره الوكيل بالبيع إذا ردّ عليه بعيب يحدث مثله بإقراره .

٢٦٨٩- فإن أقام الوكيل البينة أن العيب كان عند الأمر لزم العبد الأمر .

لأن الثابت بالبينة كالثابت بإقرار الأمر ، والوكيل خصم في إثبات ذلك لحاجته إلى أن يبرئ نفسه من المهلة .

٢٦٩٠- ولو أن الوكيل أبرأ المأخوذ منه من العيب الحادث

عنده صح إبرأؤه في حقه .

لأنه كالعائد لنفسه في الخصومة في هذا العيب ، فكذلك في الإبراء عنه  
إلا أن الأمر بالخيار ، إن شاء رضى بما رضى به الوكيل فيأخذ العبد ، وإن شاء  
أكرمه الوكيل .

لأن إسقاطه صحيح في حق من عامله ، ولا يصح في حق الموكل ، وهو  
في هذا الحكم نظير الوكيل بالشراء إذا رضى بالعيب بعد الشراء ، وأبى  
الموكل أن يرضى به . وهذا لأنه يثبت للأمر حق الرد على الوكيل ، وللوكيل  
حق الرد على المشتري من العدو ، فإنما يعمل رضاء الوكيل في إسقاطه حقه  
لا في إسقاط حق الأمر .

فلن قيل : كيف يملكه الوكيل بالثمن وحكم هذا العقد وعوده إلى قديم  
ملك المأسور منه لا ثبوت الملك فيه ابتداء لأحد .

قلنا : ما كان من حكم العقد فقد تم لأنه عاد إلى قديم ملك المولى ، إلا أنه  
بما حدث من إباء الأمر الرضاء بالعيب ورضاء الوكيل به يصير الأمر كأنه  
ملكه من الوكيل بما يغرمه من الثمن ، فلهذا كان الملك للأمر . وفي الوكيل  
بالشراء هكلا يكون ، فان الوكيل إنما يملكه على الأمر لا على البائع .

٢٦٩١- ولو كان الأمر قبض العبد وغاب ، ثم جاء الوكيل

به ليرده بالعيب ، فقال المأخوذ منه : لم يأمرك الأمر برده  
بالعيب . وقال الوكيل : قد أمرني ، فالقول قول المأخوذ

منه .

لأن أمره إياه بالرد عارضٌ يدعيه الوكيل ، وخصمه منكر ، متمسك بما هو الأصل ، فالقول قول المنكر مع يمينه على علمه ، لأنه استخلاف على فعل الغير .

٢٦٩٢- وإن قال المأخوذ منه أريد يمين الوكيل أن الأمر قد أمره بالرد ، فلا يمين على الوكيل .

لأنه مدع فعليه البينة ، وإنما اليمين في جانب المنكر ، فلا يجوز تحويلها عن موضعها .

٢٦٩٣- ولو ثبت الأمر فقال المأخوذ منه : قد رضى الأمر بالعيب وكذبه الوكيل فالقول قول الوكيل .

لأن المأخوذ منه ما هنا يدعى شيئا عارضا وهو رضاء الأمر بالعيب .

٢٦٩٤- ولو ادعى الرضاء على الوكيل كان القول قول الوكيل لانكاره ، فكذلك إذا ادعى الرضاء<sup>(١)</sup> على الأمر ، لا يمين على الوكيل في ذلك .

لأن الرضاء مدعى على غيره وهو الأمر .

٢٦٩٥- فلو استخلف الوكيل كان على وجه النيابة ، ولانتيابة في اليمين ، لأن الأمر لا يحلف بهذه الدعوى لو كان حاضرا .

لأنه ما عامل المأخوذ منه بشيء حتى يحلف<sup>(٢)</sup> ، فإذا كان لا يحلف من ادعى الرضاء عليه فكيف يحلف غيره على ذلك .

(١) با ( رضاء الأمر )

(٢) با ح ( يحلفه )

٢٦٩٦- وإن ادعى الرضى على الوكيل وأراد يمينه فله ذلك .

لأنه ادعى عليه ما لو أقر به لزمه ، وقد بينا أنه في هذه الخصومة كالعائد لنفسه .

٢٦٩٧- فإذا جحد الرضى بعد ما ادعى عليه ذلك استخلف فإن نكل لزمه العبد ثم الأمر بالخيار .

لأنه بنكوله صار راضيا بالعبد إما بطريق البدل أو بطريق الإقرار به إن كان (١) أقام المأخوذ منه البينة أن الأمر قد رضى بالعبد ، وهو غائب ، فقبلت بينته . لأن الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة أو باتفاق الخصمين ، فإن حضر الأمر وجحد الرضاء لم يُلْتَفَتَ إلى ذلك ، لأن الوكيل خصمٌ عنه ، وبعد ما ثبت رضاه بالبينة على خصمه لا يلتفت إلى جحوده .

٢٦٩٨- ولو كان الوكيل علما بالعبد حين أخذه فهو لازم للأمر ، سواء كان العبد مستهلكا للعبد كالعَمَى أو غير مستهلك للعبد .

في قول أبي حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، وفي قول أبي يوسف ومحمد ، رحمهما الله تعالى ، إن كان العبد غير مستهلك فكذلك الجواب ، وإن كان مستهلكا للعبد لم يلزم الأمر إلا أن يشاء ، وهذا نظير الوكيل بالشراء إذا اشترى الأعْمَى بمثل ثمنه ، والخلاف فيه معروف ، إلا أن هناك شرط أبو حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، أن يكون شراؤه بمثل ثمنه ، لأن تصرف الوكيل في (٢)

(١) ح ( وان أقام ) .

(٢) ح ( بالعين ) .

الغبين الفاحش في الشراء لا يلزم الأمر ، وها هنا الثمن مسمى ، وهو ما أخذه به المشتري من العدو ، فيلزم الأمر إذا أخذه بذلك الثمن على كل حال ، وعندهما هناك العقد ينفذ على الوكيل إذا تعذر تنفيذه على الموكل ، وها هنا لا ينفذ على الوكيل ، لأنه يأخذه بغير رضى المشتري من العدو ، باعتبار قديم الملك ، وقديم الملك كان للأمر لا للوكيل ، فإذا تعذر تنفيذه على الأمر كان باطلا ، بخلاف ما تقدم ، وهو إذا علم بالعيب فرضى الأمر به فإن هناك قد عاد إلى قديم ملكه (١) وتم موجب ذلك العقد ثم الأمر يلزمه الوكيل باعتبار أنه لا يرضى بعيبه ، فيكون ذلك بمنزلة التملك منه ابتداء بعوض .

٢٦٩٩- ولو قال رجل للمشتري من العدو إن مولاه وكلني بأخذه منك بالثمن ، فدفعه إليه بقضاء أو بغير قضاء ، ثم حضر المولى فجحد ذلك ، فالقول قوله مع يمينه .

لأن الأمر مدعى عليه ، وهو منكر ، فالقول قوله لإنكاره ، ولو أقر به لزمه أخذ الوكيل له ، فإذا أنكر استُطِف عليه .

٢٧٠٠- فإن حلف رجع العبد إلى المشتري ، وليس للوكيل أن يقول أخذه لنفسى .

لأنه ما أخذه ابتداء على وجه التملك ، بل على وجه الإعادة إلى قديم ملك المولى بالقضاء ، فإذا تعذر ذلك بطل أخذه ، بخلاف مدعى الوكالة من جهة الشفيع بالأخذ له بالشفعة ، إذا أخذه ثم أنكر الشفيع الوكالة ، فإن المأخوذ يكون للوكيل بذلك الثمن ، لأنه أخذه على وجه التملك ابتداء بعوض ، فإن

(١) با ح ( ملك الامر ) ~

الآخذ بالشفعة بمنزلة الشراء المبتدأ ، فإذا تعذر تنفيذه على الوكيل بجموده كان نافعا على الوكيل .

٢٧٠١- وإن أقام الآخذ البينة أن المأسور منه وكله يأخذه كان الثابت من الأمر بالبينة كالثابت باقرار الخصم ، فيكون العبد للأمر :

وحكم العهدة فيه كما بينا في الفصل الأول .

٢٧٠٢- ولو أن أجنبيا وكل رجلا بأن يشتري العبد المأسور من المشتري من العلو . فاشتره بثمن معلوم<sup>(١)</sup> ، ثم حضر المولى ، فليس له أن ينقض البيع الثاني ، ولكن يأخذه بالثمن الثاني أو يدع .

لأن الشرع أثبت له حق الآخذ بالقضاء ، من غير أن ينقض تصرفا سبق أخذه ، كما قررنا .

٢٧٠٣- فإن وجدّه في يد الوكيل بالشراء فله أن يأخذه منه بالثمن ، وإن كان الموكل غائبا .

لأن الوكيل ما دام العبد في يده في حكم المشتري لنفسه ، ثم البائع من الموكل ولهذا يحبس عنه بالثمن إذا نقده من مال نفسه ، ويكون له أن يردّه بالعيب من غير استطلاع رأى الموكل .

(١) ما ح ( ص ٤ ) .

٢٧٠٤- وإن كان الوكيل قد دفعه إلى الموكل فلا سبيل للمولى القديم عليه ، ولكنه يتنجع الموكل ، فيأخذ منه العبد ويدفع إليه الثمن .

لأن حكم يد الوكيل قد انتهى بالتسليم إلى الأمر ، ولهذا لا يردده بالعيب إلا برضاء الأمر ، ولا يحبس عنه بالثمن بعد ذلك ، وهو أنه يخاصم ذا اليد . لأنه إنما يخاصم ليأخذه وإنما يتمكن من الأخذ من في يده .

٢٧٠٥- فإن حضر بعد ما اشتراه الوكيل قبل أن يقبضه من المشتري من العدو فليس له أن ينقض شراء الوكيل قصدا ، ولكن يكون له أن يأخذه من يد المشتري من العدو ، بالثمن الذى اشتراه به الوكيل إن شاء .

لأنه صادفه في يده ، فيكون له أن يأخذه منه ، بمنزلة الشفيع يأخذ بالشفعة من يد البائع بالثمن ، قبل أن يسلمه إلى المشتري . إلا أن هناك يشترط حضرة المشتري ، لأنه يملكه بالأخذ ابتداء ، وهو ملك المشتري ، وهاهنا المولى لا يملكه ابتداء ولكن يعيله إلى قديم ملكه ، فلا يشترط حضور غير ذى اليد لأخذه ، وإذا أخذه من يده كانت عهده عليه ، لأن يأخذه فات القبض المستحق بالعقد الذى كان بينه وبين الوكيل ، فينتقض ذلك العقد من الأصل فبما بينهما حكما لأخذه ، وليتحق هذا بما لو أخذه قبل شراء الوكيل ، وهذا هو الحكم فى الشفيع أيضا إذا أخذه من يد البائع ، وإن كان الوكيل قد قبضه فأخذه من يده فعهدته عليه ، وكذلك إن كان سلمه إلى الموكل فأخذه من يده فعهدته عليه .

٢٧٠٦- فإن وجد به عيباً كان حادثاً به بعد ما أُسِر من يده ، فردّه بقضاء قاض ، فإن كان ردّه على الموكل أو على الوكيل فهو على الموكل .

لأنه بهذا الرد انفسخ قبضه فيعود الحكم على ما كان قبل قبضه .

٢٧٠٧- وإن كان أخذه من المشتري من العدو فإنه يعود بالرد إليه ، ولا سبيل للموكل ولا للوكيل عليه في أخذه .

لما بينا أن العقد الذي جرى بينهما قد انتقص بفوات القبض المستحق له ، فلا يعود إلا بالتجديد ، ونظيره الشفعة .

٢٧٠٨- وإن كان ردّه على الوكيل بغير قضاء قاض فهو للوكيل .

لأن هذا بمنزلة الشراء المبتدأ في حق الموكل : فلا يلزمه حكمه .

٢٧٠٩- ولو كان المولى القديم وكّلاً وكيلاً بُأخذه من المشتري من العدو بالثمن فأخذه ، وهلك في يده ، قبل أن يسلمه إلى الموكل ، فهلاكه على الموكل .

لأن الوكيل يقبض له فيده كيده ، ما لم يمنعه منه ، وإن كان هلك في يد المشتري من العدو قبل أن يقبضه الوكيل فقد انتقض حكم ذلك الأخذ ، ويرجع الوكيل بالثمن على المشتري من العدو ، فيدفعه إلى الأمر ، إن كان



أعطاه من ماله، ويسلم من ماله إن كان أعطاه من مال نفسه ، وإن تَوَي (١) الثمن على الذى أعطاه لم يكن له أن يرجع على الموكل بشئ .

لأنه فى إعطاء الثمن من مال نفسه كان عاملا له ، وإنما كان عاملا لنفسه فى إسقاط المطالبة عنه ، فإن المطالبة بالثمن توجهت عليه دون الأمر .

٢٧١٠ - وهذا كان له أن يحبسه من الأمر إذا قبضه ، حتى يستوفى منه الثمن لنفسه ، فإن هلك بعد الحبس هلك من مال الوكيل ، وبطل الثمن عن الموكل .

لأنه حين منعه فكأنه هو الذى أعطاه إياه بالثمن ، وقد عُرِف هذا الحكم فى الوكيل بالشراء فهذا قياسه .

٢٧١١ - وإن تعَيَّب فى يد الوكيل بعد ما منعه فالمولى القليم بالخيار ، إن شاء أخذه بجميع الثمن ، وإن شاء ألزمه الوكيل بالثمن .

لأن الوكيل فى حقه بعد ما منعه قام مقام المشتري من العدو ، ولهذا استوى الحكم بين ما إذا تعَيَّب بصنيع الوكيل ، وبين ما إذا تعَيَّب بغير صنيعه ، كما يستوى فى حق المشتري من العدو ، بخلاف الوكيل بالشراء فى هذا الفصل ، فإنه إذا عَيَّبه بعد ما منعه سقطت حصة العيب من الثمن عن الموكل ، لأن الوكيل فى هذا قائم مقام البائع ، ومعنى الفرق أن الموكل إنما يأخذه هاجنا بالفداء ، ليعيده إلى قديم ملكه ، فكان الفداء بمقابلة الأصل دون الوصف ،

(١) توى المال : ذهب فلم يرج ، والإنسان هلك .

فسواء فأت الوصفُ بَصْنَعٍ مكتسبٍ أو لا بصنع أحد لا يسقط شيء من  
القضاء ، بخلاف الشراء المبتدأ فإن الوصف يأخذ حظاً (١) من الثمن في الشراء  
إذا صار مقصوداً بالتناول .

٢٧١٢- ولو أن الوكيل أقال المشتري من العلو لم يجز  
ذلك على الموكل .

لأنَّ بآخِذَهُ عاد إلى قديم ملك الموكل ، فليس للوكيل أن يُخرجه عن  
ملكه بعقد ينشئه من غير رضاه ، والإقالة في حقه بمنزلة البيع المبتدأ .

٢٧١٣- ولو كان المشتري من العلو وكُل رجلاً بأن يُلغفه  
إلى مولاه بالثمن فهذا جائز ، والوكيل هو المُواخِذ بالعبد حتى  
يُسَلِّمَهُ إليه ، وهو الذي يأخذ الثمن من المولى بمنزلة الوكيل  
بالبيع .

وهذا الحكم في هذا الفصل أظهرُ لما بينا أن المشتري من العلو يزيل ملكه  
بعوض ، فهذا التصرف في حقه بمنزلة البيع المبتدأ وإن كان في حق المولى هو  
إعادة إلى قديم ملكه بالقضاء .

٢٧١٤- ولو أن المشتري من العلو باع العبد من إنسان  
بجارية ولم يتقابضاً حتى حضر المولى القديم فله أن يأخذه ممن  
في يده بقيمة الجارية .

لأنه ليس له حق نقض التصرف ، فإنما يأخذه بمثل الثمن الثاني ، والجارية

ليست من ذوات الأمثال فيأخذها بقيمتها ، كالشفيع ثم ينتقض البيع فيما بين البائع والمشتري الآخر ، لقوات القبض المستحق بالعقد ، فتبقى الجارية على ملك المشتري الآخر ، وقيمتها للمشتري من العدو ، وعهدة المولى على المشتري من العدو ، وإن كان حضر بعد التقابض ، أو بعد ما قبض العبد قبل أن يسلم الجارية أخذه بقيمتها من المشتري الآخر وعهدة عليه ، وكانت الجارية للمشتري من العدو .

لأن البيع بينهما باق قد انتهى بقبض العبد .

٢٧١٥- فإن وجد المشتري من العدو بالجارية عيبا ردّها على المشتري الآخر ، وأخذ منه قيمة الجارية التي أخذها ليس له غير ذلك .

لأن حق المشتري من العدو في قيمة الجارية .

ألا ترى أنه لو أخذ المولى منه أخذه بقيمة الجارية ، ولو رد الجارية بالعيب قبل أن يأخذ العبد من المشتري الآخر واسترد العبد ثم حضر المولى كان له أن يأخذ بقيمة الجارية ، فإن مناقضتهما البيع لا يسقط حق المولى عن الأخذ بقيمة الجارية إذا كان الرد بالعيب بغير قضاء القاضي . فعرفنا أن حقه في قيمة الجارية ، والمشتري قادر على تسليم قيمة الجارية إليه ، فلا يلزمه شيء آخر .

ونظير هذا الشفعة ، وقد بينا هناك أن بدل الدار كانت جارية قبل ، أخذ الشفيع ، فيأخذها (١) بتحويل إلى قيمة الجارية ، وكذلك بدل الجارية بعد أخذ الشفيع الدار قيمتها فكذلك في هذا الموضع .

(١) لا ( فيأخذ بتحول الى .. ) .

٢٧١٦- وإن كان رد الجارية بقضاء القاضى قبل أن يأخذ  
المولى العبد ، واسترد العبد ثم حضر المولى ، فإنه يأخذه من  
المشتري من العلو بالثمن الأول .

لأن البيع الثانى حين انتقض بقضاء القاضى صار كأن لم يكن ، وهذا  
بخلاف الشفعة فإن هناك لو جعلنا البيع الذى جرى بين البائع والمشتري كأن  
لم يكن بطل حق الشفع ، وهما لا يملكان إبطال حق الشفع بعد ما ثبت حقه  
فى الأخذ ، وهاتنا حق المولى القديم لا يبطل ، وإن جعلنا البيع الثانى كأن  
لم يكن ، وكذلك لو كان المشتري الآخر هو الذى وجد العيب بالعبد فرده ،  
على التفصيل الذى قلنا (١) .

٢٧١٧- ولو تقايلا أخذ المولى عبده بقيمة الجارية إن شاء .

لأن الإقالة فى حقه كالبيع المبتدأ وقد بينا أن حق الأخذ يثبت له من  
غيره ، أن ينتقض تصرفا فإنما يأخذه بآخر الأمان .

٢٧١٨- ولو كان المشتري الآخر قبض العبد ولم يره ، أو  
شريط الخيار لنفسه ، ثم حضر المولى ، فله أن يأخذه من يده  
بقيمة الجارية .

لأنه صادقه فى يده ، فإن أخذه فالمشتري الآخر بالخيار ، إن شاء سلم  
الجارية للمشتري من العلو ، وكانت له القيمة التى أعطىها من المولى ، وإن شاء

سلم القيمة إليه ، وأخذ منه الجارية في خيار الشرط ، وفي خيار الرؤية الجارية  
تُسَلَّم للمشتري من العلو ، فيكون قيمتها للمشتري الآخر .

لأن في خيار الرؤية قد كان هو مالكا راضيا بالعقد ، إلا أنه كان متمكنا  
من الرد للجهل بأوصاف العقود عليه ، وقد تعذر رده حين أخذه المولى من  
يده ، فيسقط خياره . وأما خيار الشرط فقد كان مانعا خروج الجارية من  
ملكه ، لأن خياره فيها خيارُ البائع فهو يعلم رضاه بتملك الجارية عليه ،  
فبعدما أخذ العبد من يده يبقى هو على خياره ، فإن شاء أمضى العقد في الجارية  
وسلمها إليه ، وإن شاء فسخ العقد فيها ، ورد قيمة الجارية ، لما بينا أن يأخذ  
المولى القديم العبدَ تعيين حق المشتري من العلو في قيمة الجارية .

٢٧١٩- وإن لم يختر شيئا حتى مضت مدة الخيار فالجارية  
للمشتري من العلو .

لأن بعض المدة سقط خياره ، ويتم البيع فيها ، فيلزمه تسليمها ، وتكون  
القيمة للمشتري الآخر .

٢٧٢٠- ولو كانا تبايعا ، ولم يتقابضا حتى رد المشتري  
الآخر العبد بخيار الرؤية ، أو خيار الشرط أو خيار العيب<sup>(١)</sup>  
ثم حضر المولى القديم فله أن يأخذه من المشتري من العلو بالثمن  
الأول ، الذي اشتراه به من العلو .

لأن بالرد هذه الأسباب قد انتقض البيع الثاني من الأصل ، فصار كأن  
لم يكن .

(١) باح ( بخيار رؤية او .. شرط .. عيب ) .

٢٧٢١- ولو لم يفسخ المشتري الآخرُ العقدَ حتى حضر المولى القديمُ فأخذ العبدَ من المشتري من العدو بقيمة الجارية فإن القيمة تكون للمشتري من العدو ، وعليه ردُّ الجارية على المشتري الآخر إن كان قبضها منه .

لما بينا أن العقد الثاني قد انتقض لفوات القبض المستحق به ، سواء كان فيه خيارٌ أو لم يكن فإن قضى القاضى للمولى بالعبد بقيمة الجارية ، ثم رأى به عيبا حادثا بعد ما قبضه ، أو قبل أن يقبضه ، فردّه ، فلا سبيل للمشتري الآخر على العبد ، لأن بنفس القضاء به للمولى بقيمة الجارية قد انتقض البيع الثاني فيما بينهما ، فلا يعود إلا بالتجديد ، وهو نظير الشفعة في هذا الفصل ، فإن قضاء القاضى للشفيع بالشفعة على البائع يتضمن نقض البيع فيما بين البائع والمشتري حتى لا يعود ، وإن رده الشفيع بالعيب .

٢٧٢٢- ولو كان المولى القديم وكل رجلا بأخذه من المشتري من العدو بالثمن فقال الوكيل للمشتري : أعطه فلانا بالثمن ، وقال : قد فعلت ، فالثمن على الأمر ها هنا ، دون الوكيل .  
لأنه جعل نفسه هاهنا سفيرا لا عاقدا بخلاف ما لو قال : أعطنيه .

٢٧٢٣- ولو قال أعطه فلانا بالثمن على أنى ضامن لك الثمن ، أو أعطه إياه بثمنه من مالى ، فالثمن لازم للوكيل .

لأن إضافة العقد إلى مال نفسه أو اشتراط الضمان على نفسه بمنزلة إضافة العقد إلى نفسه أو أقوى منه . أما بيان أنه بمنزلة إضافة العقد إلى نفسه في

الوكيل بالصلح فإنه لو قال : صالح فلانا من هذه الدار على ألف درهم ، على أنى لها ضامن ، أو على ألف درهم من مالى ، كان المال على الوكيل دون الأمر (١) بمنزلة ما لو قال : صالحنى . وأما بيان كونه أقوى ، ففى الوكيل بالخلع فإنه لو قال : اخلعها على ألف درهم من مالى ، أو على ألف على أنى ضامن لها ، كان المال على الوكيل . ومعلوم أن بإضافة العقد إلى الوكيل هاهنا لا يجب المال عليه ، فعرفنا أن اشتراط الضمان ، أو إضافة العقد إلى ماله ، يكون أقوى من إضافة العقد إلى نفسه فى وجوب البدل عليه ، وإذا وجب عليه لم يكن للمشتري من العلو على الأمر شيء .

٢٧٢٤- وإذا أخذ العلو إبريق فضة لرجل وزنه مائتا درهم فاشتره منهم مسلم بمائتين وخمسين لجودته وصناعته ، فليملكه القديم أن يأخذه بمائتين وخمسين ، إن شاء ، لأن المشتري من العلو أعطى فى فدائه هذا المقدار ، وقد بينا أن المولى القديم إنما يأخذه بما أعطى المشتري من العلو فى فدائه ، فيكون هذا مستقيما .

لأنه لا يملكه ابتداء بعوض ، وإنما يعيده إلى قديم ملكه بالفداء ، فلا يتمكن معنى الربا فى هذه المعاملة .

٢٧٢٥- وإذا ثبت أن له أن يأخذه بهذا المقدار ثبت أن له أن يوكل غيره ليأخذه به .  
لأن الوكيل قام مقام الموكل .

٢٧٢٦- وإن اختلفا قبل التقابض لم ينتقض الأخذ .

وقد بينا هذا فيما سبق أنه فداء ، وليس بشراء مبتدأ فلا يشترط فيه القبض في المجلس .

٢٧٢٧- فإن أعطى الوكيل الفداء من ماله وقبضه ، فله أن يمنعه من الموكل حتى يأخذ منه الفداء ، وإن هلك بعد المنع في يد الوكيل هلك بجميع الفداء ، لما بينا أن الوكيل بعد ما منعه قام في ذلك مقام المشتري من العلو .

وأوضح هذا برجل وكل رجلا بأن يشتري له أرضا فيها نخل بكراً<sup>(١)</sup> من تمر ، فاشتري الوكيل ونقد الكر من ماله ، وقبضه ثم منعه من الأمر حتى يدفع إليه الكر فأثمرت في يد الوكيل كراً ، فإنه يكون للموكل أن يقبضه مع التمر بكر دفعه إليه ، ولا يتمكن معنى الربا بينهما بالزيادة التي حدثت في يده ، لأن الوكيل قام في ذلك مقام البائع ، ولو أثمرت كراً في يد البائع قبل القبض لم يبطل البيع ، فكذلك إذا أثمرت في يد الوكيل ، وكذلك إن كان الوكيل رأى بالمبيع عيباً فرضى به ، وأبى الموكل أن يرضى به ، فإن ذلك يلزم الوكيل بالكر ، ولا يتمكن فيه الربا ، لأن هذا ليس بمبايعة تجرى بينهما ابتداء ، وإنما يتحقق الربا في المعاوضة على سبيل المقابلة .

ألا ترى أن الوكيل لو رأى العيب بالأرض فردها عليه كان قد رد أرضاً ونخلا وكراً من تمر بكر من تمر ، فذلك جائز ، وهذا إنما يستقيم فيما إذا أثمرت

(١) الكر مكمل للعراق وسنة لوقد حملوا وهو ستون قفيرا أو أربعون اردبا (فاموس) .



في يد البائع ، قبل أن يقبضه الوكيل ، فأما إذا أثرت بعد القبض فليس للوكيل حق الرد ، لأن الزيادة الحادثة بعد القبض تمنع الرد بالعيب ، .

وأوضح هذا أيضا بما لو كان الوكيل اشترى للأمر عبدا بألف درهم وقيمتُه ألف وخمسمائة ، فقتله رجل خطأ في يد البائع ، أو في يد الوكيل فالجواب فيه على ما بينا في النخيل إذا أثرت ، لأن في كل واحد من الموضعين لا يتمكن بسبب هذه الزيادة حقيقة الربا على الوجه الذي يتمكن في البيع المستقبل . وعلى هذا أيضا مسألة الإبريق لو رأى الوكيل العيب به فابى المشتري من العلو ثم أبى الأمر أن يرضى به ، فالإبريق للوكيل بما أدى به من القداء ، وإن كان أكثر من وزنه ، لأنه ما جرى بينهما ليس بعقد مبتدأ من كل وجه فلا يتمكن فيه حكم الربا .

## باب ما يكره ادخاله دار الحرب وما لا يكره

٢٧٢٨ - قال رضى الله تعالى عنه : لا بأس بأن يحمل المسلم إلى أهل الحرب ما شاء ، إلا الكراع<sup>(١)</sup> والسلاح والسبي ، وألا يحمل إليهم شيئاً أحبَّ إلى .

لأن المسلم مندوب أن<sup>(٢)</sup> يستبعد من المشركين ، قال صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تستضيئوا بنار المشركين » . وقال : « أنا برئ من كل مسلم مع مشرك لا تراهى ناراهما » . وفي حمل الأمتعة إليهم للتجارة نوعٌ مقاربة معهم ، فالأولى ألا يفعل ولأنهم يتقوون بما يحمل إليهم من متاع أو طعام ، ويستنفعون بذلك .

٢٧٢٩ - والأولى للمسلم أن يحترز عن اكتساب سبب القوة لهم ، إلا أنه لا بأس بذلك فى الطعام والثياب ونحو ذلك ) .

لما روى أن ثمامة بن أثال الحنظلى أسلم فى زمن النبى ، صلى الله عليه وآله وسلم ، فقطع الميرة عن أهل مكة ، وكانوا يمتارون ، فكتبوا إلى رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، يسألونه أن يأذن له فى حمل الطعام إليهم ، فأذن له فى ذلك وأهل مكة يومئذ كانوا حرباً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،

(١) الكراع : اسم يطلق على الخيل والبغال والحمير .

(٢) با ( الى التجسس ) .

فعرفنا أنه لا بأس بذلك ، وهذا لأن المسلمين يحتاجون إلى بعض ما في ديارهم من الأدوية والأمتعة ، فإذا منعناهم ما في ديارنا فهم يمنعون أيضا ما في ديارهم .

٢٧٣٠ - وإذا دخل التاجر إليهم ليأتي المسلمين بما ينتفعون

به من ديارهم فانه لا يجد بدا من أن يحمل إليهم بعض ما يوجد في ديارنا ، فلهذا رخصنا للمسلمين في ذلك ، إلا الكراع والسبي والسلاح .

فانه لا يُحمل إليهم شيء من ذلك ، منقولٌ عن إبراهيم النخعي ، وعطاء بن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز ، رضى الله تعالى عنهم ، وهذا لأنهم يتقون بالكراع والسلاح على قتال المسلمين ، وقد أمرنا بكسر شوكتهم ، وقتل مقاتلتهم ، لدفع فتنة محاربتهم ، كما قال الله تعالى : « وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ » (١) فعرفنا أنه لا رخصة في تقويتهم على محاربة المسلمين .

٢٧٣١ - وإذا ثبت هذا في الكراع والسلاح ثبت في السبي

بطريق الأولى .

لأنه إما أن يقاتل بنفسه أو يكون منهم من يقاتل ، وتقويتهم بالمقاتل فوق تقويتهم بآلة القتال .

٢٧٣٢ - وكذلك الحديد الذي يُصنع منه السلاح .

لأنه مخلوق لذلك في الأصل في قوله تعالى : « وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ

شديدٌ » (٢) والمصنوع منه وغيرُ المصنوع في كراهية الحمل إليهم سواء ، وهذا

(١) سورة البقرة آية ١٩٢

(٢) سورة الحديد آية ٢٥

لأن الحديد أصل السلاح ، والحكم الثابت فيما يحصل من أصل يكون ثابتا في الأصل ، وإن لم يوجد فيه ذلك المعنى .

ألا ترى أن المَحْرَمَ إذا كَسَرَ بَيْضَ الصَّيْدِ يلزمه الجزاء كما يلزمه بقتل الصيد .

٢٧٣٣- واستدل عليه بحديث الحسن ، رضى الله تعالى عنه ، أنه كان يكره بيع السلاح في الفتن ، وهكذا نقول ، فإن بيع السلاح في أيام الفتنة اكسابُ سَبَبٍ تَهْيِيجُهَا ، وقد أمرنا بتسكينها . قال صلى الله عليه وآله وسلم : « الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها » فإذا كان ذلك مكروها في زمان الفتنة ممن هو من أهل الفتنة فلأن يكره حملُه إلى دار الحرب للبيع منهم كان أولى .

٢٧٣٤- وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فلا بأس بأن يأخذ منهم أموالهم بطيب أنفسهم بأي وجه كان .

لأن أموالهم لا تصير معصومة بدخوله إليهم بأمان ، ولكنه ضَمِنَ بعقد الأمان ألا يخونهم ، فعليه التحرز عن الخيانة ، وبأي سبب طيب أنفسهم حين أخذ المال ، فإنما أخذ المباح على وجه منعه عن الغدر ، فيكون ذلك طيبا له ، الأسير والمستأنف في ذلك سواء ، حتى لو باعهم درهما بدرهمين أو باعهم ميتة بدرهم ، أو أخذ مالا منهم بطريق القمار ، فذلك كله طيب له ، وهذا كله قول أبي حنيفة ، ومحمد رضى الله عنهما ، وقال سفيان الثوري : يجوز ذلك للأسير ، ولا يجوز للمستأنف . وهو قول أبي يوسف ، رضى الله عنه ، ولكننا

نقول : المستأمنُ إنما يُفَارِقُ الأسيرَ في الأَخذِ بغير طيبِ أنفسهم ، فأما في الأَخذِ بطيبِ أنفسهم فهو كالأسير ، لأن الواجب عليه ألا يَغْدِرَ بهم ، ولا غَدْرَ في هذا .

ثم استدل عليه بحديث مُخَاطَرَةِ (١) أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، مع أهل مكة في غَلَبَةِ الروم مع أهل فارس ، حتى قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « زِدْهُ فِي الْخَطَرِ وَأَبْعُدْ فِي الْأَجَلِ » .

فلو لم يكن ذلك جائزا معهم لما أمر به رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم .

٢٧٣٥ - ولما قَمَرَهُم (٢) أَبُو بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَأَخَذَ الْخَطَرَ فَجَاءَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : « تَصَدَّقْ بِهِ » . فبَظَاهِرِهِ يَسْتَدِلُّ سَفِيَانٌ فَيَقُولُ : لو كان ذلك لَهُ طَيِّبًا لَمْ يَأْمُرْهُ بِالتَّصَدَّقِ .

٢٧٣٦ - وَلَكِنَّا نَقُولُ لو كان ذلك حَرَامًا لَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، أَنْ يَقَامَرَهُمْ عَلَيْهِ ، وَلَوْ لَمْ يَمْلِكْهُ هَذَا الطَّرِيقُ مَا أَمَرَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ ) .

فَعَرَفْنَا هَذَا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ جَائِزًا ، وَلَكِنْ نَلَبَّهِ إِلَى التَّصَدَّقِ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا أَظْهَرَ مِنْ صِدْقِهِ .

٢٧٣٧ - وَاسْتَدِلَّ بِمُصَارَعَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ابْنَ رُكَّانَةَ (٣) حِينَ كَانَ بِمَكَّةَ ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . فِي كُلِّ مَرَّةٍ بَثُلَتْ

(١) المخاطرة : القمار .

(٢) قمره عليه في القمار .

(٣) في القاموس : ركانة بن عبد يزيد صرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

غنمه ، ولو كان مكروها ما فعله رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم لما صَرَعه في المرة الثالثة قال ما وَضَعَ أَحَدٌ جَنْبِي قَطْ ، وما أَنْتَ صَرَغْتَنِي فَرَدَ رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، الْغَنَمَ عَلَيْهِ .

فبظاهره يَسْتَدِلُّ سَفِيانُ فيقول : لو كان ذلك طَيِّبًا ما رده رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، ولكننا نقول : لو كان ذلك مكروها ما دَخَلَ فِيهِ رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، وَإِنَّمَا رَدَ الْغَنَمِ عَلَيْهِ تَطَوُّلاً مِنْهُ عَلَيْهِ ، وَكَثِيرًا مَا فَعَلَ ذَلِكَ رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، مَعَ الْمُشْرِكِينَ يُؤَلِّفُهُمْ بِهِ حَتَّى يُؤْمِنُوا .

٢٧٣٨- واستدل عليه أيضا بحديث بنى قَيْنُقَاعَ فَإِنَّ النَّبِيَّ ، صلى الله عليه وآله وسلم حين أَجْلَاهُمْ قالوا : إِنْ لَنَا دِيُونَا لَمْ تَحِلَّ بَعْدُ ، فَقَالَ : «تَعَجَّلُوا أَوْ ضَعُوا» وَلَمْ أَجَلِّ بَنِي النَّضِيرِ قَالُوا : إِنْ لَنَا دِيُونَا عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : «ضَعُوا أَوْ تَعَجَّلُوا» .

ومعلوم أن مثل هذه المعاملة لا يجوز بين المسلمين ، فَإِنَّ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ دَيْنٌ إِلَى أَجَلٍ فَوَضَعَ عَنْهُ بَعْضُهُ بِشَرَطِ أَنْ يُعَجَّلَ بَعْضُهُ ، لَمْ يَجُزْ ، كَرِهَ ذَلِكَ عُمَرُ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . ثُمَّ جَوَّزَهُ رَسُولُ اللَّهِ ، صلى الله عليه وآله وسلم ، فِي حَقِّهِمْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ حَرْبٍ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَلِهَذَا أَجْلَاهُمْ . فَعَرَفْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْنَ الْحَرْبِيِّ وَالْمُسْلِمِ مَا لَا يَجُوزُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ .

٢٧٣٩- قال : فَإِنْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ فِي عَسْكَرِهِمُ وَالْمُشْرِكُونَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَبَايَعَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، إِلَّا بِمَا يَجُوزُ بَيْنَ

المسلمين ، وإنما يجوز ما ذكرنا إذا كانوا في دار الحرب ، أو في منعة المشركين ، فأما إذا كان أحدهما في منعة المسلمين فهذا وما لو كانا في منعة المسلمين سواء .

وأكثرُ مشايخنا قالوا : هذا الجوابُ غلطٌ ، فإن جواز الأخذ باعتبار أنه لا عصمة للملهم ، وفي هذا لا فرق بين أن يكون المسلم في منعتهم وبين أن يكون هو في منعة المسلمين ، والحرب في منعة المشركين ، إلا أن محمدا ، رحمه الله تعالى ، اعتمدَ فيما أجاب به الموضع الذي تجرى فيه المعاملة ، فقال :

٢٧٤٠- إن كانا جميعا في موضع لا يجرى فيه أحكام الاسلام يجوز هذه المعاملة ، وإن كان أحدهما في موضع يجرى فيه أحكام المسلمين لا يجوز هذه المعاملة ،

واستدل عليه بحديث ابن عباس ، رضى الله عنهما ، فإن نوفل بن عبد الله لما قُتِلَ في الخندق سأل المشركون المسلمين جيفته بما ل يُعطونه المسلمين فنهام النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، عن ذلك وكرهه .

وفي رواية قال : إنه خبيث الدية خبيثُ الجيفة ، فخلَّ بينهم وبينه ، وإنما كره هذا على ما ذهب إليه محمد ، رحمه الله ، لأن موضع الخندق كان في منعة المسلمين ، وعلى ما قال مشايخنا ، رحمهم الله تعالى ، إنه إنما كره ذلك لأنه رأى فيه كِبَيًّا وغيظا لهم ، إن لم تثبت الرواية الأخرى أنه خلى بينهم وبينه ، وإن ثبت ذلك . وإنما كره ذلك على سبيل الإهانة والاستخفاف بهم ، أو لئلا ينسبَ إلى المسلمين مالا يليق بمكارم الأخلاق ، فقد كان عليه السلام يقول : « بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » وذكر حديث سعد بن عبادَةَ

أنه اشترى يوم خيبر تَبْرًا بذهب ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم « إن هذا لا يصلح ، فرده ، وبظاهره يستدلُّ سفيانُ فيقول : إنما أمره بالردِّ لأنَّه لم يكن مثلاً بمثل ، ولكننا نقول : إنما كره ذلك لأنَّه اشتراه في عسكر رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، ويؤيِّد هذا أن مَنْ يكره هذا إنما يكرهه للمستأمن ، والمسلمون يوم الخندق ما كانوا في أمان من المشركين ، وسعدُ يوم خيبر ما كان في أمان من اليهود ، ولكن كان مُحارباً لهم ، فعرفنا أنه إنما كره ذلك لأنَّ تلك المعاملة كانت في منعة المسلمين ، والله أعلم بالصواب .



## باب من يكره قتله من أهل الحرب من النساء وغيرهم

٢٧٤١- قال: لا ينبغي أن يقتل النساء من أهل الحرب ولا الصبيان ولا المجانين ولا الشيخ الفاني لقوله تعالى: «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ»<sup>(١)</sup> وهؤلاء لا يقاتلون، وحين استعظم رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلم، قتل النساء أشار إلى هذا بقوله: هاه، ما كانت هذه تُقاتل، أدرك خالدًا وقل له، لا تقتلن ذريةً ولا عسيفاً<sup>(٢)</sup>، ولأن الكفر، وإن كان من أعظم الجنايات فهو بين العبد وبين ربه، جل وعلا، وجزاء مثل هذه الجناية يُؤخر إلى دار الجزاء، فأما ما عُجل في الدنيا فهو مشروع لمنفعة تعود إلى العباد، وذلك دفع فتنة القتال، وينعدم ذلك في حق من لا يقاتل، بل منفعة المسلمين في إبقائهم ليكونوا أرقاءً للمسلمين، فإن قاتل واحد من هؤلاء فلا بأس بقتله لأنهم باشروا السبب الذي به وجب قتالهم، وإذا كان يباح قتل من له بنية

(١) سورة البقرة آية ١٩٠ .

(٢) العسيف : الاجير والعبد المستمان به .

صالحة للمحاربة يُتَوَكَّمُ القتال منه ، فلأن يباح قتلُ من وُجِدَ  
منه حقيقة القتال كان أولى .

٢٧٤٢- وإن قتل أحدُ منهم إنساناً ثم أخذه المسلمون فأما  
الصبي والمجنون فلا ينبغي أن يقتلوه .

لأن قتله إنما أٌبِيح لدفع قتاله ، وقد اندفع حين وقع الظهورُ عليه . وهذا  
لأنه ما كان مخاطباً فلا يكون فعله جنائياً يستوجبُ به العقوبةَ جزاءً عليه  
بمنزلة البهيمة ، فإنها إذا صالت على إنسان يباح قتلها دفعا ، ثم إذا أخذت  
واندفع قصدها لم يحلَّ قتلها .

٢٧٤٣- وأما المرأة والشيخ الفاني فلا بأس بقتلهما بعد ما  
أُخِذاً لأنهما مخاطبان من أجل أن يستوجبَ العقوبةَ جزاءً على  
فعلهما .

وقد تحقق الفعلُ الموجبُ لعقوبة القتل منهما .

ألا ترى أنهما يقتلان قصاصاً ؟ فكذلك يقتلان جزاءً على فعلهما .

٢٧٤٤- ومن قتل أحداً من هؤلاء قبل وجود القتال منه  
فلا كفارة عليه ولا دية .

لأن وجوبهما باعتبار العصمة والتَّقَوُّمِ في المحل ، وذلك باللبين أو بالدار ،  
ولم يوجد واحدٌ منهما ، وإنما حُرِّمَ قتلهم لتوفير المنفعة على المسلمين ، أو  
لانعدام الطَّعة الموجبة للقتل ، وهي المحاربة ، لا لوجود عاصم أو مُقَوِّم في نفسه ،  
فلهما لا يجب على القاتل الكفارة والدية ، وإلى هذا أشار رسول الله ، صلى

الله عليه وآله وسلم ، في حديث بقوله : « هم منهم » ، يعني أن ذراري المشركين منهم ، في أنه لا عصمة لهم ولا قيمة للمتهم . قال : والعسيفُ الذي نبي رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، عن قتله الأجير ، وهو بمنزلة الحرّاث ، يعني من لا يكون من هِمته القتال وإنما هِمته من القتال اكتسابُ المال فقط . بإجارة النفس بخدمة الغير ، أو الاشتغال بالحرّاث ، فإنه لا يُقتل لانعدام القتال منه ، والذي روى أن النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : اقتلوا شيوخَ المشركين واستحيوا شُرَحَهم ، فالمراد بالشيوخ البالغون ، وبالشرح الصبيان ، والمراد بالاستحياء الاسترقاق . قال الله تعالى : « ويستحيون نساءكم » (١) فأمّا الشيخ الثاني الذي لا يكون منه القتال ، ولا يعين المقاتلين بالرأى ، ولا يُرجى له نسل فإنه لا يقتل ، وبيانه في حديث ابن عباس ، رضي الله تعالى عنهما ، أن النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، نبي أن يقتل المرأة والصبي والشيخ الكبير فإن أعانت المرأة المقاتلين فلا بأس بقتلها . هكذا نُقِلَ عن الحسن ، وعن عبد الرحمن بن أبي عمرة ، قال : مرّ رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، على امرأة مقتولة فأنكر قتلها ، وقال : من قتلها ؟ فقال رجل : أنا يا رسول الله أزدفتها خلفي فأرادت قتلي فقتلتها ، فأمر بها رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، فدفنت .

٢٧٤٥ - وكذلك إن كانت تُعلِنُ شتم رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، فلا بأس بقتلها ، لحديث أبي إسحاق الهمداني قال : جاء رجل إلى رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال : إني سمعت امرأة من يهود وهي تشتمك ، والله يارسول

(١) سورة البقرة آية ٤٩ ( قال تعالى : يلبسون أبناءكم ويستحيون نساءكم ) .

الله إنها لمُحْسِنَةٌ إِلَى فَعَلَتْهَا فَأَهْدَرَ النَّبِيُّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ  
 وَسَلَّمَ ، دَمَهَا . وَاسْتَدْلَلَ بِحَدِيثِ عَمِير<sup>(١)</sup> بْنِ عَدِي فَإِنَّهُ لَا سَمْعَ  
 عَصَاءَ بِنْتِ مِرْوَانَ تُؤْذِي النَّبِيَّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ ،  
 وَتُعِيبُ الْإِسْلَامَ ، وَتُحَرِّضُ عَلَى قِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وَتَذَكِّرُ فِي ذَلِكَ شَعْرًا ، وَهُوَ هَذَا :

بَاسْتِ بَنِي مَالِكٍ وَالنَّبِيتِ      وَعُوفٍ وَبَاسْتِ بَنِي الْخَزْرَجِ  
 أَطْعَمَ أَتَاوِيَّ مِنْ غَيْرِكُمْ      فَلَا مِنْ مُرَادٍ وَلَا مَدْحِجٍ  
 تُرْجُونَهُ بَعْدَ قَتْلِ الرُّؤُوسِ      كَمَا يُرْتَجَى مَرَقُ الْمُنْضَجِ  
 أَلَا أَنْفٌ يَبْتَغِي عِزَّةً      فَيَقْطَعُ مِنْ أَمَلِ الْمُرْتَجَى<sup>(٢)</sup>

٢٧٤٦- وذلك بعد ما خرج رسولُ الله ، صَلَّى الله عليه وآله  
 وسلم ، إلى بدر قال : اللهم إن لك عليّ نذرا إن رددت رسول  
 الله ، صَلَّى الله عليه وآله وسلم ، إلى المدينة لأَقْتُلْنَهَا ... الحديث  
 إلى أن قَتَلَهَا لَيْلًا ثُمَّ أَصْبَحَ وَصَلَّى الصُّبْحَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى

(١) في الأصل عمرو والتصويب من با ، ح والسير ح - ٤ - ٢٨ وهو عمرو بن عدى الخطمي

(٢) ذكرت هذه الأبيات في بعض النسخ دون البعض وقد جاءت ثلثي في مسوره الجملة

الامريكية في بعض أبياته:

نسب بني مالك والنبيت ....

على ايما يبتغي عزة      فيقطع من املنا المرتجى

وما اختلف من الشعر معروف من السيرة لابن هشام ح - ٢٨٦/٤ وفي مصنفنا ناضل مع

اختلاف بسيط في بعض الاجزاء كما يرجع المشرق - الا انما يبتغي عزة .

والا تاتي القريب .. والرموس : اشراف القوم - والاتف الذي يترفع من الشوق والفرقة

الفقصة .

الله عليه وآله وسلم ، فلما نظر إليه قال : أقتلت ابنة مروان؟ قال : نعم ، فهل عليّ في ذلك شيء؟ فقال رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم : لا يَنْتَطِحُ فيها عنزان ثم ، التفت إلى مَنْ حوله فقال : إذا أحببتم أن تنظروا إلى رجل نصر الله ورسوله فانظروا إلى عمير . فقال عمر بن الخطاب ، رضى الله تعالى عنه : انظروا إلى هذا الأعمى الذى أسرى في طاعة الله تعالى فقال رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم : لا تقل الأعمى ، ولكنه البصير الحديث . واستدل بحديث زيد بن حارثة حين قتل أم قِرْفَةَ <sup>(١)</sup> ، وهى كانت ممن تُحرّض على قتال رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم على ما رُوى أنها جهزت ثلاثين راكبا من ولدها ، ثم قالت : سيروا حتى تدخلوا المدينة فتقتلوا محمدا ، فبلغ ذلك رسولَ الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : اللهم أَذِقْهَا ثُكْلَهُمْ ، فقتلها زيد بن حارثة وبعثَ بِدِرْعِهَا إلى النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، فنُصِبَ بين رمحين بالمدينة .

وروى أنه قتلها قيس بن المسحَر <sup>(٢)</sup> أسوأ قِتْلَةٍ عُلِقَ في رجليها حبلين ثم ربطها ببعيرين فأرسلهما فشقاها شَقًّا حتى تقول العرب على سبيل المثل في ذلك : لو كنت أعزَّ من أم قِرْفَةَ .

(١) أم قِرْفَةُ بنت وريمة بن يثرب .

(٢) فى الاصل المعبر والمسحر من السيرة ٢٦٥/٤ .

٢٧٤٧- وأمر رسولُ الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، يوم الفتح بقتل هند بنت عُتبة لما كانت تفعل من التحريض على قتال المسلمين ، حتى أسلمت ، واستثنى من آمنهم يوم فتح مكة قيسا وابن خطل<sup>(١)</sup> وأمر بقتلهما .

لأنهما كانا يغبغان بهجاء رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، .

٢٧٤٨- وأمر يوم بني قريظة بقتل بناته لأنها كانت قتلت خلاد بن سويد أمرها بذلك زوجها حتى لا يترك بعده على ما روى أن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : دخلت على بناته تسألني شيئا ، وهى تضحك ظهراً لبطن وتقول : يُقتل سراة بني قريظة إلى أن نوه إنسان باسمها ، فقالت : أنا ، والله ، أُقتل ، وهى تضحك ، فقالت عائشة ، رضى الله تعالى عنها : ويحك إن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتل النساء ، قالت : نعم وإنما قتلتُ زوجي حين أمرني فدليت الرّحى على خلاد بن سويد فقتلته ، ثم أخرجت فقتلت .

٢٧٤٩- وعن سعيد بن المسيب قال : لما اطمأن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، بخيبر أهدت إليه زينب<sup>(٢)</sup> بنت

(١) هو عبد الله بن خطل رجل من بني تميم بن غالب قتله سعيد بن حريث المخزومي وأبو برة الأسلمي اشتراكا في دمه ( السيرة ج ٤ : ٥٣ ) .

(٢) هى زينب بنته الحارث امرأة سلام بن مشكم ( السيرة ٢٥٢/٢ ) .

أخ مرحب شاة مُضَلَّيَّة<sup>(١)</sup> فأكل منها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخذ الذراع وقال : إن هذه الذراع لتخبرني أنها مسمومة ثم دعا زينب وقال : ما حملك على ما صنعت ؟ فقالت : نلتَ من قومي ما نلتَ ، قتلتَ أبي وعمي وزوجي ، فقلت إن كان نبيا فستخبره الشاة بما صَنَعْتَ ، وإن كان ملكا استرحنا منه فمات بِشْرُ بن البراء<sup>(٢)</sup> مما أكل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعفا عنها رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم .

٢٧٥٠ - أهل المغازي يختلفون فيه ، فذكر الواقدي في بعض الروايات أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قَتَلَهَا ، وَأَظْهَرَ الروايات أنه عفا عنها ، كما ذكره محمد رحمه الله ، وإِنَّمَا فعل ذلك لأن هذا كان بعد الصلح ، وبعد ما اطمأن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، بخيبر ، فلم يكن ذلك منها نَقْضًا للعهد ولا محاربةً مع المسلمين .

فإن قيل فلماذا لم يَقْتُلَهَا قِصَاصًا ببشر بن البراء على قول من يرى وجوب القصاص بالقتل بالسلم ؟

قلنا : لأن من يُوجب القصاص أو اللِّيَّة في ذلك إِنَّمَا يوجبه عند الاتِّحَادِ ، فإذا تناوله بنفسه فليس على من ناوله دية ولا قصاص ، وبشر بن البراء أكل ذلك بنفسه ، فلهذا لم يوجب رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، قصاصا ولا دية ، والله أعلم .

(٢) بشر بن البراء بن معرور .

(١) مضلية : منسوبة .

## باب الاستعانة باهل الشرك واستعانة المشركين بالمسلمين

٢٧٥١- ولا بأْسُ بَأَن يَسْتَعِينِ الْمُسْلِمُونَ بِأَهْلِ الشَّرْكِ عَلَى أَهْلِ الشَّرْكِ إِذَا كَانَ حَكْمُ الْإِسْلَامِ هُوَ الظَّاهِرُ عَلَيْهِمْ .

لَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ ، اسْتَعَانَ بِبِهِودِ بَنِي قَيْنُقَاعَ عَلَى بَنِي قَرَيْظَةَ ، وَلَأَنَّ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ كَانُوا خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، رُكْبَانًا وَمُشَاةً إِلَى خَيْبَرَ ، يَنْظُرُونَ لِمَنْ يَكُونُ الدَّبْرَةُ (١) فَيَصِيبُونَ مِنَ الْغَنَائِمِ ، حَتَّى خَرَجَ أَبُو سَفْيَانَ فِي إِثْرِ الْعُسْكَرِ ، كُلَّمَا مَرَّ بِتُرْسٍ سَاقَطَ ، أَوْ رَمَحٍ أَوْ مَتَاعٍ مِنْ مَتَاعِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، حَمَلَهُ حَتَّى أَوْقَرَ جَمَلَهُ ، وَخَرَجَ صَفْوَانُ ، وَهُوَ مُشْرِكٌ ، وَمَعَهُ امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا النَّبِيُّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ ، حَتَّى شَهِدَ مَعَ النَّبِيِّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، حُنَيْنًا وَالطَّائِفَ ، وَهُوَ مُشْرِكٌ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُمَا كَانَا فِي أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْمَوْجِبُ لِلْفُرْقَةِ تَبَايُنُ الدَّارَيْنِ حَقِيقَةً وَحُكْمًا ، فَعَرَفْنَا أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالِاسْتِعَانَةِ بِهِمْ ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا نَظِيرُ الْإِسْتِعَانَةِ بِالْكَلَابِ ، عَلَى قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، بِقَوْلِهِ : إِنْ اللَّهُ تَعَالَى يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِأَقْوَامٍ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ ، وَالَّذِي رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، يَوْمَ أُحُدٍ رَأَى كَتِيبَةً حَسَنَةً

(١) الدبيرة : الهزيمة في القتال ، يقال جعل الله عليهم الدبيرة : الهزيمة ، وجعل الله لهم الدبيرة : الظفر والنصر بهزيمة غيرهم .



قال : من هؤلاء ؟ فقيل : يهودُ بني فلان ، حلفاءُ ابنِ أبيّ فقال : «إنا لانتسعين  
بمن ليس على ديننا» تأويلُهُ أنهم كانوا أهلَ مَنَعَةٍ ، وكانوا لا يقاتلون تحت  
راية رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، وعندنا إذا كانوا بهذه الصفة فإنه  
يكروه الاستعانةُ بهم .

٢٧٥٢- واختلفت الرواياتُ في سبب رجوع ابنِ أبيّ يوم  
أُحُد ، فروى أن النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، لما لم يأخذ  
برأيه حين أشار إليه بالأُخرج من المدينة غاظه ذلك ،  
فانصرف وقال : أطاع الصبيان ، وخالفني فيما نصحت له .

٢٧٥٣- وروى أن النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، رَدَّه حين  
عرض عليه أن يخرج فيقاتل معه ، فقال : لا ، إنا لانتسعين  
بمُشرك ، وإنما كره ذلك لأنَّه كان معه سبعمائة من يهود بني  
قينقاع من حلفائه ، فخشى أن يكونوا على المسلمين إن أَحْسُوا  
بهم زَلَّةً قدم ، فلهذا ردهم . وعندنا إذا رأى الإمام الصواب  
في ألا يستعين بالمُشركين لخوف الفتنة فله أن يردهم .

٢٧٥٤- ثم ذكر حديثُ الزبير ، رضى الله تعالى عنه ، حين  
كان عند النجاشي فنزل به علَّوهُ فأبلى يومئذ مع النجاشي  
بلاءً حسناً ، فكان للزبير عند النجاشي بها منزلةٌ حسنة ،  
فبظاهر هذا الحديث يَسْتَدِلُّ من يُجَوِّز قتال المسلمين مع  
المُشركين تحت رايتهم ، ولكن تأويل هذا من وجهين عندنا :

أحدهما : أن النجاشي كان مسلماً يومئذ ، كما رَوَى ،  
فلهذا استحل الزبير القتال معه .

والثاني : أنه لم يكن للمسلمين يومئذ ملجأ غيره على  
ما رَوَى عن أم سلمة ، رضى الله تعالى عنها ، قالت : لما اطمأننا  
بأرض الحبشة فكننا في خير دار ، عند خير جار ، نعبد ربنا  
إلى أن سار إلى النجاشي عتوُّه له ، فما نزل بنا قط . أمرٌ عظيم منه ،  
قلنا : إن ظهر على النجاشي لم يَعْرِف من حقنا ما كان النجاشي  
يعرف ، فَأَخْطَصْنَا الدَّعَاءَ إِلَى أَنْ يُمَكِّنَ اللهُ النجاشي ، ثم قلنا :  
مَنْ رَجُلٌ يَعْلَمُ لَنَا عِلْمَ الْقَوْمِ ، فقال الزبير بن العوام : انا فنفخ  
قِرْبَةً ثم ركبها حتى عبر النهر ، والتقى القوم ، وحضر الزبير  
معهم ، وجعلنا نُخْلِصُ الدَّعَاءَ إِلَى أَنْ طَلَعَ الزبيرُ فِي النِيلِ يُلِيحُ<sup>(١)</sup>  
بثوبه ، أَلَا أَبْشُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَظْهَرَ النجاشي ، وَمَكَّنَ لَهُ  
فِي الْأَرْضِ ، وَأَهْلَكَ عَدُوهُ ، قالت : فَأَقَمْنَا عِنْدَ خَيْرِ جَارٍ .  
فبهذا الحديث تَبَيَّنَ صَحَّةُ التَّأْوِيلِ الَّذِي قُلْنَا . ( والله أعلم .

(١) الاح بثوبه : اخذ طريقه بيده ثم ادأوه ليريه من يحب ان يراه من مكان بعيد في م  
زيادة ( في دار الحرب ) .

## باب ما يكره من الديباج والحرير

٢٧٥٥- قال : وكره أبو حنيفة ، رحمة الله عليه ، الديباج والحرير المصنعت في الحرب ولم ير أبو يوسف ومحمد ، رحمهما الله ، بذلك بأسا في الحرب ، وقد بينا المسألة في شرح المختصر ، وروى حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « لا بأس بلبس الحرير والديباج في الحرب » فبظاهره أخذ وقال أبو حنيفة ، رضي الله تعالى عنه : تأويله المُلحَم وهو ما يكون سداه غير حرير ولُحِمَتُهُ حرير ، وهذا لا بأس بلبسه في الحرب ، وإن كان يُكره لبسه في غير الحرب ، فأما ما يكون سداه حريرا ولحمتُهُ غير حرير فلا بأس بلبسه في الحرب وغير الحرب ، وعليه أيضا يُحْمَل حديثُ الزبير أنه كان يلمق <sup>(١)</sup> الديباج <sup>(٢)</sup> يلبسه في دار الحرب ، فأما إذا كان حريرا مُصنعتا فذلك مكروه ، على ما رُوى ان

(١) اليلق : القباء المشتر .

(٢) س ح ( ديباج ) .

الوليد بن أبي هشام كتب إلى ابن مُحَيْرِيز يسأله عن يلامق  
الحرير والديباج في الحرب ، فكتب إليه أَنْ كُنْ أَشَدَّ مَا كُنْتَ  
في الحرب كراهيةً لما نهى عنه رسول الله ، صلى الله عليه وآله  
وسلم ، عند التَعَرُّضُ للشهادة .

## باب المكروه على شرب الخمر وأكل الخنزير

٢٧٥٦- وَذَكَرَ حَدِيثَ عطاءٍ فِي الرَّجُلِ يُكْرَهُ عَلَى شَرْبِ الْخَمْرِ  
أَوْ لَحْمِ الْخَنزِيرِ قَالَ : إِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى يَقْتَلَ أَصَابَ خَيْرًا ،  
وَإِنْ أَكَلَ وَشَرِبَ فَهُوَ فِي عُذْرٍ ، وَلَسْنَا نَأْخُذُ بِهَذَا ، بَلْ نَقُولُ :  
لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَدَعَ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ عِنْدَ خَوْفِ الْقَتْلِ ، وَهُوَ  
قَوْلٌ مَسْرُوقٌ ، فَإِنَّهُ قَالَ : مَنْ اضْطُرَّ فَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ ،  
فَمَاتَ دَخَلَ النَّارَ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فِي رِوَايَةٍ  
عَنْهُ ، أَخَذَ بِقَوْلِ عطاءٍ ، وَجَعَلَ ذَلِكَ قِيَاسَ الْإِكْرَاهِ عَلَى الشَّرْكِ  
بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَلَكِنَّا نَقُولُ : إِنْ الْحُرْمَةُ تَنْكَشِفُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ ،  
فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى اسْتَثْنَى مَوْضِعَ الضَّرُورَةِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « إِلَّا مَا  
اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ <sup>(١)</sup> » . وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ التَّحْرِيمِ إِبَاحَةٌ ، وَبَعْدَ مَا  
انْكَشَفَتِ الْحُرْمَةُ التَّحَقُّ هَذَا بِالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، فَإِذَا امْتَنَعَ  
عَنْ تَنَاوُلِهِ حَتَّى يُقْتَلَ كَانَ آثِمًا ، بِخِلَافِ الْكُفْرِ فَإِنَّ الْحُرْمَةَ  
لَا تَنْكَشِفُ ، وَلَكِنْ يُرَخِّصُ لَهُ فِي إِجْرَاءِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ عَلَى اللِّسَانِ  
مَعَ طُمَأْنِينَةِ الْقَلْبِ بِالْإِيمَانِ ، فَهُوَ بِالْإِمْتِنَاعِ يَكُونُ مَتَمَسِّكًا

(١) سُورَةُ الْاِطْمَاعِ آيَةُ ٢١٨ ( قَالَ تَعَالَى : وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ )  
الهِبَةُ ( ١٠ )

بالعزيمة ، وفي الإجراء يكون مرخصا بالرخصة ، والتمسكُ  
بالعزيمة أفضلُ ، إلا أن في الكتاب لم يطلق الجواب في تأثيمه ،  
ولكن قال : خفت أن يَأْتُم .

لأن هذا المَكْرَه ليس في معنى المُبْتَلَى بِالْمَخْمَصَةِ من كل وجه ، فإن هناك  
لا صُنْع لأحد من العباد فيما حَلَّ ، من العذر وما هنا خوف الهلاك إنما حصل  
بصنع العباد ، وفيما يكون من حق الله تعالى لا يستوى ما فيه صنع العباد بما  
لا صنع للعباد فيه ، ثم في الامتناع بعد إكراه المشركين لإظهار الصلابة في  
الدين ، وما فيه مغايظة المشركين ، وذلك لا يوجد في صاحب المَخْمَصَةِ ،  
فلهذا صح الجواب ها هنا ، بقوله : خفت أن يَأْتُم ، والله الموفق .

## باب من يكره قتله من أهل الحرب ومن لا يكره

٢٧٥٧- قد بينّا أنه إنما يُقتل منهم من يقاتل دون من لا يقاتل ، فذكر في جملة من لا يقاتل أصحاب الصوامع والسيّاحين في الجبال ، الذين لا يخالطون الناس .

٢٧٥٨- وعن أبي يوسف ، رحمه الله تعالى ، قال : سألت أبا حنيفة عن قتل أصحاب الصوامع والرهبان ، فرأى قتلهم حسناً ، لأنهم فرغوا أنفسهم لنوع من أنواع الكُفر فيفتتنُ الناس بهم ، فيدخلون تحت قوله تعالى : «فقاتلوا»<sup>(١)</sup> أئمة الكُفر

وتأويلُ تلك الرواية فيما إذا كانوا يخالطون الناس ، إما خروجاً إليهم أو إذا لهم في الدخول عليهم ، وكانوا يَحْثُونهم على قتال المسلمين ، والصبر على دينهم ، فأما إذا كانوا في دار أو كنيسة قد طينوا عليهم الباب ، وترهبوا فيه فإنهم لا يُقتلون لوقوع الأمن من جانبهم ، فإنهم لا يُقاتلون بنفس أو مال ولا رأى ، ولا يقتل منهم الأعمى والمقعّد ، ولا يابِسُ الشَّقّ ، ولا مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى خاصة ، لأنّه وقع الأمن من قتالهم ، ومراعاة من هذا إذا كانوا لا يقاتلون بمال ولا برأى .

(١) سورة التوبة ٢ آية ١٢ ، ( قال تعالى : فقاتلوا أئمة الكفر انهم لا ايمان لهم لعلهم ينتهون ) .

٢٧٥٩- وقد بينا نظيره في الشيخ الغاني إذا كان ذا رأى في الحرب <sup>(١)</sup> فإنه يقتل دون <sup>(٢)</sup> أقطع اليد اليسرى أو أقطع أحد الرجلين فهو ممن يُقاتل ، لأن مباشرة القتال في الغالب تكون باليد اليمنى .

فأما إذا كانت صحيحة منه فهو على وجه يمكنه المشي ، كان من جملة المقاتلة فيقتل .

٢٧٦٠- والأخرس والأصم والذي يُجنّ ويُفقد في حال إفاقته يقتل .

لأنه ممن يقاتل ، وله بنية صالحة للقتال ، واعتقاده يحمله على القتال فيقتل دفعا لشره .

٢٧٦١- ومن قتل أحدا منهم ممن لا يُقاتل فليس عليه سوى الاستغفار .

لأنه غير معصوم وإن وقع اليأس من قتاله .

٢٧٦٢- والقسيسون والشامسة والسياحون الذين يخالطون الناس فلا بأس بقتلهم .

لأنهم من جملة المقاتلة ، إما برأيهم أو بنفسهم ان تمكنوا من ذلك فيجوز قتلهم وإن لم يُر منهم القتال باعتبار أن حقيقة مباشرة القتال مما لا يُطلع

(١) باح ( في التدبير ) .

(٢) باح ( وأما أقطع اليد اليسرى أو أقطع ..... ) .



عليه كل أحد في كل وقت ، ومكان ، غالبية الصالحة لذلك مع السبب الحامل عليه يُقام مقامه ، ما لم يغلب عليه دليل ظاهر يمنعه منه ، ولا ينبغي للمسلمين إن كانت بهم قوة على أسرهم أن يدعوا الصبيان والنساء حتى يخرجوهم إلى دارنا ، لما فيه من الكبت والغبط للمشركين ، ولما فيه من المنفعة للمسلمين ، فإنهم يصيرون خولاً للمسلمين ، ولما فيه من قطع منفعة المشركين عنهم ، وإليه أشار النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، في قوله : « واستحيوا شرخهم » فأما الشيخ الفاني الذي لا يرجي له نسل ولا منفعة عنده ، سوى أن يفادى فإن شاءوا أخلوه وأسروه ، وإن شاءوا تركوه ، لأن المقصود بأسره ليس لإتحصيل المال بالمفاداة ، وهم بالخيار فيما يتمكنون منه من الأموال ، إن شاءوا أخلوه ، وإن شاءوا تركوه ، وهذا لأن المستحقّ عليهم دفع فتنة الكفر ، فأما اكتساب المال فلا بأس به ، ولكنه غير مُستحقّ شرعا ، ولا ينبغي أن يتركوا المعتوه إذا قدروا على إخراجه ، لأنه يرجي إقامته ، ولأنه يولد له وفي تركه عون للمشركين ، كما في ترك النساء والصبيان ، ولا يتعرض للذين لا يخالطون الناس من المترهبين ، لأنه لا يرجي لثلمهم نسل ، حتى يكون في ذلك عون للمشركين ، وفوو الآفات للذين لا يقتلون يؤسرون ويخرجون إلى ديارنا ، لأن في تركهم في دار الحرب قوة للمشركين ، فإنهم يصيبون النساء فيلقحون (١) ، ولا ينبغي أن يتركوا في دار الحرب إذا ظفروا بهم فكل من جاز قتله منهم فلا إشكال أنه يجوز أسره وإخراجه .

٢٧٦٣ - ثم بعد الإخراج للإمام فيهم رأى إن شاء استرقهم ،

(١) في بعض النسخ فليقحون وليتقحون وما روى هو الصواب من ح .

وإن شاء قتلهم وكل من لا يحل قتله إذا لم يقدروا على إخراجه بأن كانوا جريدة<sup>(١)</sup> خيل ، فليدعوه ولا يعرضوا له .

لأن قتله محرّم شرعاً لا لمنفعة أسره واسترقاقه ، فبالعجز عن الأسر لا يصير القتل الذي هو مُحَرَّم مباحاً للمسلمين ، وما يقدرون على إخراجه من الكراع والسلاح فإنه يكره لهم تركه في دار الحرب بعد التمكن من إخراجه ، لأن هذا مما يتقوى به المشركون على قتال المسلمين ، فحكمه حكم بني آدم .

٢٧٦٤- فأما البقر والغنم والمتاع فإن شائئوا أخرجوه وإن شائئوا تركوه .

لأنه مما لا يتقوى به على القتال عادة .

ألا ترى أن الكراع والسلاح يكره للمسلمين حملها إليهم للتجارة ، بخلاف سائر الأموال .

٢٧٦٥- وإن المستأمن في دارنا إذا اكتسب شيئاً من ذلك يُمنع من إدخاله دار الحرب مع نفسه بخلاف سائر الأموال

فإذا ثبت هذا الخيار لهم في المال فكذلك في العجز الكبيرة ، التي لا يُرجى لها ولد ، لأنه لا منفعة فيها سوى الفداء بالمال ، ولهذا جاز للمسلمين إذا أسروها أو شيخاً فانياً أن يفادوها بمال لأنه لا منفعة للمسلمين عندهما ولا مضرة على المسلمين في كونهما في دار الحرب ، وكل من ذكرنا أنه لا يقتل من ذوى الآفات وغيرهم إذا باشر القتال ، أو حرض على ذلك ، أو كان ممن يطاع

(١) الجريدة : خيل لدرجة فيها .

فيهم فلا بأس بقتله ، فإن في قتله كسر شوكتهم وتفرق جمعهم ، وهو المقصود ، حتى ان ملك القوم لو كان صغيرا أو امرأة أو شيخا فانيا ، فلا بأس بقتله ، لأن فيه معنى الكبت والغيط لهم ، وفيه تفریق مَنَعْتَهُمْ ، ولو أن راهبا أو سياحا دَلَّ المشركين على عورات المسلمين ، فعلم به المسلمون ، فلا بأس بقتله ، لأنه أعان المشركين بما صنع ، فهو بمنزلة شيخ له رأى في القتال ، فلا بأس بقتل مثله ، على ما روى أن دريد بن الصمة قُتِلَ ، وكان شيخا كبيرا ، لأنه كان ذا رأى في الحرب .

٢٧٦٦- وإذا لقي المسلم أباه المشرك في القتال فإنه يكره له أن يَقْتله ، لقوله تعالى : « وصاحبهما في الدنيا معروفا » (١) . وليس من المصاحبة بالمعروف القصدُ إلى قتله ، وإن حنظلة ابن أبي عامر وعبد الله بن أبي استأذنا رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، في قتل أبويهما فنهاهما ، وقد كان أبو عامر مشركا محاربا لرسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، وابن أبي منافقا بينَ النفاق ، قد شهد الله تعالى بكفره ، فعرفنا أنه يكره للابن القصدُ إلى قتل أبيه المشرك ، وهذا لأن الأب كان سببا لإيجاده فيكره له أن يكتسب سبب إعدامه وكان مُنْعِما عليه في التربية ، فيكره له إظهار كفران النعمة بالقصد إلى قتله .

٢٧٦٧- وبيان هذا فيما أخبر الله تعالى عن الخليل ، صلوات

(١) سورة لقمان آية ١٥ ( قال تعالى فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا ) .

الله عليه ، حين قال له أبوه : « لَارْجُئَنَّكَ وَافْجُرْنِي مَلِيًّا » (١) ، قال : سلامٌ عليك سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إنه كَانَ بِي حَفِيًّا ، فَأَمَّا إِذَا هُمُ الْآبُ بِقَتْلِ ابْنِهِ ، وَصَارَ بِحَيْثُ لَا يَتِمُّكَنْ مِنْ دَفْعِهِ عَنْ نَفْسِهِ ، إِلَّا بِقَتْلِهِ ، فَلَا بِأَسْ بِقَتْلِهِ .

لأنه في هذا الوجه لا يقصد كُفْرَانُ النعمة ، وإنما يقصد إحياء نفسه بسبب دفع الهلاك عنها ، وذلك مأمور به .

وقد بينا في شرح الجامع الصغير الفرقَ بين الآباء والأُمهات وغيرهم من ذوى الرحم المحرم ، والفرقَ بين المشركين في ذلك وبين أهْلِ الْبَغْيِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

٢٧٦٨- ولو ظفر المسلمون بالسبي (٢) والمعتق الذي كان يقاتل معهم ، وقد قتل بعضهم فإنه لا ينبغي لهم أن يقتلوهما بعد الأسر .

لأنه قد اندفع قتالهما بالأسر .

٢٧٦٩- فإن كانوا لا يقدرون على إخراجهما وهم يخافون إن خلّوا سبيلهما إن يعودا إلى قتال المسلمين فلا بأس بقتلها لأنه لم يقع الأمن عن قتالهم .

(١) سورة مريم آية ٤٦ ( قال تعالى : لنن لم تنته لارجئتك واهجرني مليا ) .

(٢) س أ ح ( بالسبي والمعتق ) .

٢٧٧٠- وهما في ذلك كالجمل الصئول إذا أخذه رجل فمنعه من الصيال ، وهو يخاف إن خَلَّى سبيله أن يعود لمثل ذلك ، فلا بأس بأن يقتله ويغرمه لصاحبه ) ، كما في حال صياله ، وهذا لأن ما يُتَوَهَّم منه قد ظهر أثره فيما مضى ، فيتأكد هذا الظن بذلك الظاهر ، ويجعل كالقائم في الحال

ألا ترى أن المراهق لو كان مَلِكَ القوم فظفروا به وعجزوا عن إخراجه فإنه لا بأس بقتله .

لأن في تركه خوفَ الهلاك على المسلمين ، باعتبار غالب الرأي ، وفيما لا يمكن الوقوفُ على حقيقته يُبْنَى الحكمُ على غالب الرأي .

٢٧٧١- فإن كانوا يأمنونهما على أنفسهما ، ولكن لا يأمنونهما إن دخلت سريةٌ غيرُهم أن يقاتلا بهم أو يقتلا بعضهم خلوا سبيلهما .

لأنهم أمّنوا جانبَهما ، ودخول سريةٍ أخرى بقدم موهوم أنهم يدخلون من هذا الجانب ، أو من جانب آخر ، فلا ينبغي لهم أن يُقْلِعُوا على قتل حرام باعتبار هذا الموهوم .

٢٧٧٢- ولو أن راهبا نزل من صومعته إلى بعض مدائنهم فأصابه المسلمون في الطريق ، أو في المدينة ، فقالوا : إنما خرجت هاربا منكم خوفا على نفسي فلهم ألا يُصَدِّقوه ويقتلوه .

لأنهم وجدوه في موضع الاختلاط بالمقاتلة منهم ، وإنما لا يقتل من لا يخالط  
الناس فمن ظهر منهم خلاف ذلك فيهم ، فلا بأس بقتله ، وهو فيما يدعى  
من العثر لنفسه منهم فلا يصدق .

٢٧٧٣- وإن وقع في قلب المسلمين أنه صادق فالمستحب لهم  
ألا يقتلوه ، ولكن يأخذونه أسيرا .

لأن غالب الرأي بمنزلة اليقين فيما بُنِيَ أمره على الاجتياط ، والقتل مبني  
على ذلك ، فإنه إذا وقع فيه الغلط لا يمكن تداركه ، والمقصود يحصل بأسره .

٢٧٧٤- ومن وجلوه في كنيسة أو دير ، لم يُطَيَّن الباب على  
نفسه ، فلا بأس بقتله .

لما بينا أن الناس إذا كانوا يدخلون عليهم ويصدرون عن رأيهم فهم من  
أئمة الكفر ، وفي قتلهم كسر شوكة المشركين .

٢٧٧٥- ولو أن المسلمين أتوا راهبا في صومعته فسألوه عن  
الطريق ، أو عن أهل الحرب أين هم ؟ فقال : إني أعرف ذلك ،  
ولكني لا أخبركم لأنني لا أخبر عنكم ، فليس ينبغي للمسلمين  
أن يتعرضوا له ، لأنه أظهر بعبارة ما لأجله وجب ترك التعرض  
له ، وهو انقطاعه بالكلية عن المخالطة مع الناس ، والنظر في  
أموارهم ، والميل إلى اكتساب مودتهم أو عداوتهم ، فإن ذلكهم  
على الطريق فوجلوه قد خانهم ، واستبان ذلك للمسلمين فلا  
بأس بقتله وأسرره .

ولأنه بهذه الخيانة أظهر الميل إلى المشركين ، وأظهر العداوة مع المسلمين حيث دلّهم على ما فيه هلاكهم بعد ما طلبوا منه الدلالة على الطريق الذي يكون السلوك فيه سببا لنجاتهم .

٢٧٧٦- وإن رأى المسلمون راهبا في صومعته حبشيا<sup>(١)</sup> ، والقوم روم ، فاستنكروه فليسألوه عن أمره لأنه اشتبه عليهم حاله ، فطريق إزالة الاشتباه السؤال ، قال الله تعالى : « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون »<sup>(٢)</sup> ثم فائدة السؤال قبول البيان من المستول عنه إذا لم يظهر في كلامه تهمة وخيانة .

٢٧٧٧- فإن قال : أنا رجل من نصارى الجيش ترهّبت ها هنا صدقوه ، بقوله ، ولم يعرضوا له .  
لأن ما أخبرهم به مُخْتَل .

٢٧٧٨- وإن قال : كنت عبداً لرجل من المسلمين ، وكنت نصرانيا ، فترهّبت ها هنا ، أخذوه فردوه على مولاه .

لأنه أقر بأنه عبد آبق ، ومن تمكن من رد الآبق على مولاه فعليه أن يفعل .

٢٧٧٩- وإن قال : أسرنى أهل الحرب فأعتقونى فترهّبت فإنه لا يصدق ، ولكنه يؤخذ فيردّ على مولاه ، لأنه أقر بالرق

(١) في ح ، ١ ( جيشا والصواب ما البتة من م ١ ) .

(٢) سورة النحل آية ٢٢ قال تعالى : وما أرسلنا من قبلك الا رجلا نوحى اليهم

فاسألوا . . .

وَالْمَلِكُ لَمَوْلَاهُ ، ثُمَّ ادْعَى مَا يَزِيلُهُ ، فَلَا يُصَدِّقُ فِيهِ إِلَّا <sup>(١)</sup> لِحِجَّةٍ ،  
كَالْعَبْدِ يَدْعَى الْعَتَقَ عَلَى مَوْلَاهُ .

- ٢٧٨٠ - وَإِنْ قَالَ : كُنْتُ عَبْدًا مُسْلِمًا فَتَنْصَرْتُ وَتَرَهَبْتُ  
فَقَدْ أَقْرَ بِالرَّدَةِ ، فَيُعْرَضُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ ، فَإِنْ أَبِي قُتِلَ ، وَإِنْ  
أَسْلَمَ رُدَّ عَلَى مَوْلَاهُ .

وَإِذَا اقْتَتَلَ الْمُسْلِمُونَ وَالْمَشْرُكُونَ فَانْهَزَ الْمَشْرُكُونَ ، وَوَجَدَ الْمُسْلِمُونَ  
مِنَ الْمَشْرُكِينَ قَوْمًا جَرَحَى ، فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُجْهَزُوا عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ  
كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَا يَعِيشُونَ مَعَ تِلْكَ الْجَرَاحَاتِ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ  
مُقَاتِلَةٌ وَإِنَّمَا أَعْجَزَهُمْ إِثْخَانُ الْجَرَاحَاتِ عَنْ مِباشِرَةِ الْقِتَالِ ،  
فَلَا بَأْسَ بِقَتْلِهِمْ كَالْمَأْسُورِينَ ، الْمُرْبُوطِينَ فِي أَيْدِينَا ، وَإِنْ  
شَاءُوا تَرَكَوهُمْ حَتَّى يَذُوقُوا الْمَوْتَ ، كُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ .

لَأَنَّ فِي كُلِّ جَانِبٍ لِلْمُسْلِمِينَ نَوْعَ شِفَاءِ الصُّلُورِ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ حَدِيثُ  
مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ ، فَإِنَّهُ بَارَزَ مَرْحَبًا يَوْمَ خَيْبَرَ فَضْرِبَهُ فَقَطَعَ رِجْلَيْهِ ، فَقَالَ  
مَرْحَبٌ . أَجْهَزَ عَلِيٌّ يَا مُحَمَّدٌ فَقَالَ : لَا ، حَتَّى تَذُوقَ مِنَ الْمَوْتِ مِثْلَ مَا ذَاقَ أَخِي  
مُحَمَّدٌ ، ثُمَّ مَرَّبَهُ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، فَأَجْهَزَ عَلَيْهِ ، وَأَخَذَ سَلْبَهُ فَأَعْطَى  
رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، سَلْبَهُ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ ، وَلَوْ كَانَ فِي  
حَيَاةِ مَرْحَبٍ طَمَعٌ لَمَا قَالَ لَهُ مُحَمَّدٌ : لَا ، حَتَّى تَذُوقَ مِنَ الْمَوْتِ مِثْلَ مَا ذَاقَ أَخِي  
مُحَمَّدٌ ، وَمَا أَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، سَلْبَهُ دُونَ عَلِيٍّ ،

(١) ح ( من غير حجة ) .



رضى الله تعالى عنه ، وقد أجهز عليّ ، رضى الله تعالى عنه ، وهو بهذه الحالة ، ولم ينكر عليه رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، ذلك فامتنع محمدٌ من الإجهاز عليه ولم يُنكر عليه رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، أيضا ، فعرفنا أنّ كل ذلك واسع .

توضيحه أنه لا بأس بأسره وقسمته في جملة من يُقسّم ما لم يمُت ، فعرفنا أنه بمنزلة الأسير ، وللإمام رأى في قتل الأسير وتركه فهذا مثله .

٢٧٨١- ولو وجدوا مريضا في حصن من حصونهم فلا بأس بأن يقتلوه .

لأن المرض يُعجزه عن القتال ، ولا يخرجُه من أن يكون من المقاتلة ، ولأن المرض على شرف الزوال ، فلا يقع به اليأس عن قتاله مع المسلمين .

٢٧٨٢- إلا أن يحيط العلمُ بأنّه لا يعيش مع هذا المرض ، أو يكون عليه أكبرُ الرأى فحينئذ لا ينبغي أن يقتلوه .

لأنه وقع اليأس عن قتاله فحالُه الآن كحال الشيخ الفاني .

٢٧٨٣- وإن كان أهلُ العدل يقاتلون أهلَ البغي فظفروا منهم بجرحى ، فإن كان القوم فيه لا يلجئون إليها فلا بأس بأن يُجهز على جريحهم .

لأن الجريح في هذه الحالة كالأسير ، ويقتل أسيرهم ويتبع ملبرهم إذا بقيت لهم فيه ، فكذلك يجهز على جريحهم .

٢٧٨٤- إلا أن يكون الجريح ممن لا يطمع له في الحياة  
فحينئذ يكره قتله .

لأنه وقع اليأس عن قتاله ، فإنه ممن لا يخاف عليه أن يلجأ إلى فشة ،  
فَيُعِين على أهل العدل أبداً ، فيكون الحال في حقه كالحال فيما إذا انهزموا  
ولم يبق لهم فشة يلجئون إليها ، وهناك لا يُقْتَل أسيرهم ولا يُتَّبَع منهزمهم  
فكذلك لا يجهز على جريحهم ، والمعنى في الفرق بين أهل البغي وأهل الحرب  
في هذا أن السبب الداعي إلى المحاربة قائم في حق أهل البغي (١) ، لا يوجد  
مثل ذلك الاعتقاد لأنهم من أهل الاسلام وإنما يحملهم على القتال التقوى  
بالفشة والمنعة ، فإذا زال ذلك لم يحل قتلهم بعد ذلك .

٢٧٨٥- وإن وجد المسلمون معتوها من أهل الحرب لا يعرف  
قتالا ، ولا يلدرى ما يصنع به ، ولكن في يده سيفٌ يضرب به  
من دنا إليه من المسلمين ، أو من غيرهم ، فإني أحب للمسلمين  
ألا يقتلوه ، ولكن يأخذونه أخذاً يمنعوه من ذلك .

لأنه ليس به قصدٌ إلى القتال ، وإنما يباح قتلٌ من يكون به القصد إلى  
القتال ، أو يكون ممن يدعوه دينه إلى ذلك ، وهذا إذا كان بحيث يضرب من  
يلدو منه من المسلم (٢) والمشرك ، فعرفنا أن دينه لا يدعوه إلى ذلك ، فيكون  
حاله الآن كحال البهيمة ، والبهيمة إذا لم تقصد أحداً ، ولكنها تضرب كل

(١) في مصورة. يورس. زيادة ( في حق أهل الحرب ) وإن انهزموا ولم يبق لهم فشة ذلك  
اعتقاد الشرك فلما في حق أهل البغي لا يوجد مثل ذلك الاعتقاد لأنهم ...

(٢) ح - من مسلم ومشرك .

من دنا منها لم يحل قتلها ، إلا أن تحل على المسلم وتضطره إلى ذلك فحينئذ لا بأس بقتلها ، فهو الحكم في حق هذا المعتوه أيضا .

٢٧٨٦ - إلا أن هناك يغرَم<sup>(١)</sup> قاتلُها قيمتها للمسلم لبقاء المالية والتقوم فيها حقا للمسلم وذلك لا يوجد في المعتوه الحربى .  
٢٧٨٧ - ولو ظفروا برجل معه سيف يقاتل به فلما أحس بالمسلمين تجانن ، ورأى المسلمون أنه مجنون فإن هذا على ما يقع في قلوب المسلمين .

لأنه لما انقطع عنهم سائر الأدلة التى يقفون بها على حاله وجب المصير إلى أكبر الرأى ، بمنزلة التحرى في أمر القبيلة عند انقطاع الأدلة ، وقد بينا أن أكبر الرأى فيما لا يمكن الوقوف على حقيقته بمنزلة الحقيقة .

٢٧٨٨ - فإن وَقَعَ عندهم أنه مجنون فأسروه ثم استبان لهم أنه صحيح فلا بأس بقتله ) .

لأن أسرهم إياه ليس بأمان له منهم .  
ألا ترى أنه لو كان صحيحا حين أسروه كان لهم رأى في قتله ، فكذلك إذا أسروه في حال اشتباه أمره .

ولو أخذوا غلاما مراهقا ولم يعلموا أنه بالغ أو غير بالغ فقد بينا أن بعض الناس يجعلون العلامة في ذلك نبات العانة استدلالا بحديث بنى قُرَيْظَةَ . والمذهب

(١) ح - ( يضم ) .

عندنا أن ذلك لا يمكن تحكيمة لاختلاف أحوال الناس في ذلك ، فلا ينبغي أن يقتلوه حتى يُعلم أنه قد تمت له خمس عشرة سنة ، أو احتلم قبل ذلك ، واعتبر في هذا الموضع أن يعلموا ذلك من حاله دون غالب الرأي .

لأن صفه معلوم بيقين ، واليقين لا يزول إلا بيقين مثله ، فاما جنون الذي تجانن قبل أخذه لم يكن معلوما بيقين ، فلهذا اعتبر فيه أكبر الرأي .

٢٧٨٩- وإن أخذوه وهو غير بالغ ، ثم طال مكثهم في دار الحرب حتى بلغ فصار رجلا ، فإنه لا يحل لهم أن يقتلوه .

لأنهم أخذوه وهو ممن لا يجب عليه القتل ، فمعنى هذا الكلام أنه لم يكن (١) من جملة المقاتلة في وقت من الأوقات ، لأنهم أخذوه وهو صبي ، والصبي ليس من المقاتلة .

ويعد ما بلغ فهو فيء للمسلمين ، بمنزلة سائر عبيدهم ، فلا يكون مقاتلا معهم ، بخلاف الذي تجانن إذا أخذ فاستبان أنه صحيح .

لأنه تبين أنه كان مقاتلا قبل أن يأخذوا به ، احتال بتلك الحيلة لينجو من القتل ، حتى أنه لو كان معتوها وبرأ في أيديهم فإنه لا يحل لهم أن يقتلوه للمعنى الذي أشرنا إليه في الصبي ، وإن قتل هذا الصبي الذي بلغ أو برى رجلا من المسلمين قتله الإمام به قصاصا .

لأنه صار مخاطبا بمنزلة غيره من عبيد المسلمين .

٢٧٩٠- وإن كان قاتل المسلمين بعد بلوغه وبرئه قبل أن يؤخذ ثم أخذ فلا بأس بقتله ، وإن لم يقتل أحدا لأنه كان من جملة المقاتلة حين كان ممتنعا من المسلمين ، فإن قاتل بعد ما بلغ في أيدي المسلمين ولكن لم يقتل أحدا فإنه يضرب ضربا وجيعا ولا يقتل ، بمنزلة غيره من عبيد المسلمين إذا هم يقتال المسلمين ولم يقتل أحدا منهم ، وكذلك لو فعل هذا بعض المأسورين من ذوى الآفات .

لأنه حين أدخل دار الاسلام وهو ممن لا يقتل فحاله فيما يصنع كحال المستأن من أهل الحرب يقتل في دار الاسلام ولم يقتل أحدا .

٢٧٩١- وإن ظفر المسلمون بقوم من الحرّائين فسبيهم أحب إلى من قتلهم .

لأنهم في القصد إلى القتال بمنزلة النساء ، فإنهم لا يقاتلون ولا يهتَمون لذلك وفي سبيهم منفعة للمسلمين حتى يشتغلوا بإقامة عمل الحراثة للمسلمين

٢٧٩٢- ولكن مع هذا إن قتلهم فلا بأس به .

لأنهم لهم بنية صالحة للمحاربة ، والحراثة ليست بلا ذمة ، وقد يتحول المرء عن الحراثة إلى المقاتلة ، بخلاف صفة الأنوثة .

٢٧٩٣- وإن أصابوا قوما سُكاري فلا بأس بقتلهم في حال سكرهم ، وإن كانوا ذاهبة عقولهم بسبب السكر .

لأن السكران في الحكم كالمصاحي ، بدليل سائر تصرفاته ، وهو بسكره لم يخرج من أن يكون محارباً للمسلمين ، فلا بأس بقتله .

٢٧٩٤- وإذا دخل المسلمون مدينةً من مدائن المشركين عنوة فلا بأس بأن يقتلوا من لَقُوا من رجالهم .

لأنه موضع المقاتلة منهم ، فمن وجلوه في ذلك الموضع فالظاهر أنه مقاتل ، وإنما يبنى الحكم على الظاهر حتى يتبين خلافه .

٢٧٩٥- إلا أن يروا رجلاً عليه نسياء المسلمين أو سياء أهل الذمة للمسلمين فحينئذ يجب عليهم أن يتثبتوا في أمره حتى يتبين لهم حاله <sup>(١)</sup> .

لأن تحكيم السيأ أصلٌ فيما لا يوقف على حقيقته ، قال الله تعالى : «سِيَّائُهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ» <sup>(٢)</sup> . وقال تعالى : «تَعْرِفُهُمْ بِسِيَّائِهِمْ» <sup>(٣)</sup> . وقال تعالى : «يُعْرِفُ الْمَجْرُمُونَ بِسِيَّائِهِمْ» <sup>(٤)</sup> . الآية ، ومتى وقع الغلط في القتل لا يمكن تداركه ، وليس في تأخيرهِ إلى أن يتبين الأمر تفويتُ شيءٍ على المسلمين ، فلهذا ينبغي لهم أن يتثبتوا في أمره حتى يتبين لهم حاله ، ولهذا لأن السيأ في كونه مُحْتَمَلاً لا يكون دون خبر الفاسق ، وقد أمرنا بالتثبت هناك ، فها هنا أولى .

(١) يا ( امره ) .

(٢) سورة الفتح آية ٢٩ . قال تعالى : ( سِيَّائُهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أُولِئِكَ السُّجُود ) .

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٣ . قال تعالى : ( تَعْرِفُهُمْ بِسِيَّائِهِمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ عَنْهَا ) .

(٤) سورة الرحمن آية ٤١ قال تعالى : يعرف المجرمون بسِيَّائِهِمْ فيؤْخَذُونَ بالنواصي والْإِقْدَامِ .

٢٧٩٦- ولو لقوا في صف المشركين قوما من المسلمين معهم الأسلحة فلا يدرون أمكرهون على ذلك أم غير مكرهين ، فإن أحب لهم ألا يعجلوا في قتالهم حتى يسألوهم إن قدروا على ذلك ، وإن لم يقدرُوا فليكفوا عنهم حتى يروهم يقاتلون أحدا منهم ، فحينئذ لا بأس بقتالهم وقتلهم .

لأن موافقتهم في الدين تمنعهم من محاربة المسلمين ، وهذا منهم معلوم للمسلمين .

٢٧٩٧- فما لم يتبين خلافه لا يحل لهم أن يقتلوهم ، وبمجرد وقوفهم في صف المشركين لا يتبين خلاف ذلك .

لأن ذلك مُحْتَمَل ، وقد يكون عن إكراه ، وقد يكون عن طوع ، فالكف عن قتالهم أحسن حتى يتبين منهم القتال ، فحينئذ لا بأس بقتالهم ، لأن مباشرة القتال في منعة المشركين مبيح لهم وإن كانوا مسلمين .

ألا ترى أن أهل البغي يقاتلون دفعا لقتالهم وإن كانوا مسلمين ، فبعد ما ظهر هذا السبب لا يمنع قتلهم ، لأن أكثر ما فيه أنهم مكرهون على ذلك ، والمكره على القتل يُباح للمقصود بالقتل أن يقتله إذا هم بقتله .

٢٧٩٨- ولو كانوا سَلُّوا السيوف ، والمسلمون قليل ، يخافون إن تركوهم حتى يحملوا عليهم أول مرة أن يقتلوهم ، وإن كان أكبر الرأي من المسلمين أنهم غير مكرهين فلا بأس بقتالهم ، فحالهم الآن كحال من دخل على غيره ليلا شاهرا سيفه ،

واشتبه على صاحب الدار حاله . واستدل عليه بحديث على ،  
رضي الله عنه ، حين قاتل أهل البصرة ، فإنه قال : لا تبدؤوهم  
بالقتال حتى يقاتلوكم ، ومقصوده من هذا الاستدلال أن ظهور  
القتال من بعضهم كظهوره من جماعتهم في حكم إباحة قتالهم ،  
ولو قتل مسلمٌ رجلاً منهم ، بعد ما ظهر منهم القتال ، ثم قامت  
البينة من المسلمين أن أهل الحرب أخرجوه مُكرهاً ، فلا دية  
على عاقلته ولا كفارة .

لأنه قتل شخصاً كان قتله حلالاً مع العلم بحاله ، وإراقة الدم المباح  
لا توجب دية ولا كفارة .

٢٧٩٩- وكذلك إن كان عليه السلاح ، وهو في صف  
المشركين ، ولكنه لم يقاتل أحداً من المسلمين .

لأن من كان مستعداً للقتال في صف المشركين فهو مباح ، الدم وإن كان  
يستحب التبيين<sup>(١)</sup> في أمره عند التمكن من ذلك .

٢٨٠٠- ولو أحرقوا سفينة من سفائن المشركين أو أغرقوها ،  
وفيهما ناس من المسلمين ، فليس على المسلمين في ذلك دية  
ولا كفارة .

لأنهم باشروا فعلاً ، هو حلال لهم شرعاً ، مع العلم بحقيقة الأمر .

(١) ح ( التثبيت ) .



٢٨٠١- وكذلك لو تترسوا بأطفال المسلمين فأصابهم المسلمون بالرمي إلا أن المستحب لهم ألا يقصدوا<sup>(١)</sup> المسلمين بذلك لأنهم لو قدروا على التحرز عن إصابة المسلمين فعلا كان عليهم أن يتحرزوا عن ذلك ، وإذا عجزوا عن ذلك كان عليهم التحرز بالقصد والنية ، لأن ذلك في وسعهم .

٢٨٠٢- ولو وجب الكف عنهم بهذا لم يتوصل إلى الظهور عليهم .

لأن كل أهل حصن منهم أو أهل سفينة يخافون على أنفسهم يجعلون معهم في ذلك الموضع أسيرا من أسرى المسلمين ، فيتعذر عليهم لأجل ذلك قتالهم وهذا لا يجوز .

ألا ترى أنه لو كان معهم في السفينة نساؤهم وصبياتهم فلا بأس بأن تُخرق أو تُفرق ، وإن كان لا يحل القصد إلى قتل نساؤهم وصبياتهم ، فكذلك إذا كان معهم في ذلك الموضع قوم من المسلمين أو من أهل النمة . والله أعلم بالصواب وهو الموفق .

(١) ح ( لا يقصدوا ) .

باب من يكره له أن يغزو ، ومن لا يكره له ذلك

٢٨٠٣- قال : المدين إذا أراد الغزو ، وصاحب الدين غائب ، فإن كان عنده وفاء بما عليه من الدين فلا بأس بأن يغزو ويوصى إلى رجل ليقضى دينه من تركته إن حدث به حدث .

لأن حق صاحب الدين في جنس دينه من مال المدين ، لاقى نفس المدين ، وبهذا الخروج لا يفوت شيء من حقه ، لأنه متى رجع أخذ دينه من المأمور على الوجه الذي يأخذه من المديون ، وإنما ذكر لفظة الإيصاء لأن الخارج للغزو يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله ، ويتعرض للشهادة بخروجه في هذا الوجه .

٢٨٠٤- ثم المال ، وإن كان ملكا للمدين في الحقيقة ، فهو في الحكم كالمملوك لصاحب الدين ، فلهذا تجب الزكاة باعتباره على صاحب الدين دون المديون ، فيكون المديون في معنى المودع ، ومن في يده ودائع للناس ، فلا بأس بأن يوصى بها من يدفعها إلى أهلها ويغزو ، فكذلك الدين .

أرأيت لو استقرض مالا ، وما كان في يده غير ذلك حتى بدا له أن يغزو لم يكن له أن يوصى إلى غيره أن يرده إلى صاحبه إذا حضر فيغزو ، فهذا لا بأس به ، فإن كان له أن

يخرج لسفر التجارة والحج مع قيام الدين عليه إذا لم يكن في سفره تفويت حق رب الدين ، فكذلك له أن يغزو ، وإن لم يكن عنده وفاء بالدين فالأولى له أن يقيم فيتمحل<sup>(١)</sup> لقضاء دينه .

لأن قضاء الدين مستحق عليه بعينه ، والغزو ، إذا لم يكن النفير عاما غير مستحق عليه بعينه ، فالأولى له أن يشتغل باكتساب سبب الإسقاط فيما هو مستحق عليه بعينه ، وهذا للأصل المعروف أن عند اجتماع الحقوق يُبدأ بالأم .

٢٨٠٥ - وقضاء الدين أهم من الغزو ، على ما ورد في الحديث أنه مرتَهَنَ بدينه في قبره ما لم يُقَضَّ عنه . وقال لعل ، رضى الله عنه ، حين تبرع بقضاء دين عن ميت : الآن بردت عليه جِلْدَتَه ، فإن غزا بغير إذن صاحبه فذلك مكروه له ، بمنزلة من خرج للحج ولم يدع لعياله ما يكفيهم ، فإن ذلك مكروه له ، بل أولى .

لأن نفقة عياله تجب شيئا فشيئا ، وقضاء الدين واجب في الحال .

وإذا أذن له صاحب الدين في الغزو ولم يُبْرِئْهُ من المال ، فالمستحب له أيضا أن يتمحل لقضاء الدين .

لأن بإذنه له في الخروج لم يسقط عنه شيء من الدين ، فالأولى له أن ينظر لنفسه ويبدأ بما هو الأوجب .

(١) ١ لى ج ٢ ( ١ ) يتمحل ٤ .

٢٨٠٦- وإن غزا في هذه الحالة لم يكن له بأس .

لأن المنع من الخروج كان لحق صاحب الدين ، وقد رضى بسقوط حقه فلا بأس بأن يخرج ، كالعبد يأذن له مولاه في الجمعة ، فلا بأس بأن يخرج لأدائها .

٢٨٠٧- وكذلك إذا كان الدين مؤجلاً ، وهو يعلم بطريق الظاهر أنه يرجع قبل أن يحل الدين ، فالأفضل له أن يتمحل لقضاء الدين ، وإن خرج لم يكن به بأس .

لأنه ليس لصاحب الدين حق في منعه قبل حلول الأجل ، فإن ذلك يبتنى على توجيه المطالبة له بقضاء الدين ، وذلك لا يكون مع بقاء الأجل فهو والمأذون في الخروج سواء .

٢٨٠٨- واستدل على أن المَقَامَ أفضل له بما قاله النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، في القتل في سبيل الله إنه كفارة ثم قال : إلا الدين فإنه مأخوذ به ، كما قال جبرئيل عليه السلام ، وإن كان أحال غريمه على رجل آخر فإن كان للمُحِيل على المحتال عليه مثل ذلك المال فلا بأس بأن يغزو .

لأن ذمته برئت بالحوالة عن حق للمحال ، وليس للمحتال عليه إذا أدى حق الرجوع عليه بشيء .

٢٨٠٩- وإن لم يكن للمحِيل على المحتال عليه مال فالمستحب له ألا يخرج .

لأنه وإن برىء من دين المحتال فلعنته مشغولة بحق المحتال عليه ؛ على  
معنى أنه إذا أدى ثبت له حق الرجوع عليه .

٢٨١٠- فإن أذن له في الخروج المحتال عليه دون المحتال  
فلا بأس بأن يخرج .

لأنه برىء من حق المحتال ، وإنما بقي الشغلُ بينه وبين المحتال عليه ويعتبر  
إذنه (١) في حقه .

٢٨١١- وإن كان لم يُجَلِّ غريمه ولكن ضمن عنه لغريمه  
رجلٌ المالَ بغير أمره على إبراء غريمه المدينون ، فلا بأس بأن  
يغزوا ولا يستأمر واحدا منهما .

لأنه قد برىء من حق الطالب بالإبراء ولا رجوع للضامن عليه بشيء حين  
ضمن بغير أمره .

٢٨١٢- ولو كان كفَّلَ عنه بالدين كفيلٌ بأمره فليس له  
أن يخرج حتى يستأمر الأصيل والكفيل جميعا .

لأنه مطلوب من جهة كل واحد منهما فإن الأصيل يطالبه بالدين ، والكفيل  
يطالبه بأن يُخَلِّصَهُ مما أدخله فيه من الضمان .

٢٨١٣- وإن كانت الكفالة بغير أمره فعليه أن يستأمر  
الطالب ، لبقاء حقه في المطالبة بالدين قبَّله ، وليس عليه أن  
يستأمر الكفيل .

لأنه لا رجوع للكفيل عليه بشئ هاهنا .

٢٨١٤- وكذلك الكفالة بالنفس في أمر باطل لأنه ادعى قبَّله ، فإن كفل بنفسه بأمره فليس ينبغي له أن يغزو إلا بأمر الكفيل .

لأنه مطلوب من جهته بالخصومة معه ليُخلَّصه مما أدخله فيه .

٢٨١٥- وإن كان كفل بغير أمره فلا بأس بأن يخرج ولا يستأمره .

لأنه غير مطلوب من جهته بشئ .

٢٨١٦- وإن كان المديون مفلسا ، وهو لا يقدر أن يتحمل لدينه إلا بالخروج في التجارات مع الغزاة في دار الحرب ، فلا بأس بأن يخرج ولا يستأمر صاحبه .

لأن مقصوده هاهنا التحمل لقضاء الدين ، وهو المستحق عليه بعينه .

٢٨١٧- وإن قال : أخرج للقتال لعل أصيب ما أفضى به ديني من الثقل أو السهام لم يعجبني أن يخرج إلا بإذن صاحب الدين .

لأن في القتال تعريضا لنفسه ، وليس في الخروج للتجارة معنى تعريض النفس ، فالحاصل أنه إن منعه صاحب الدين فليس له أن يخرج ، وإن أذن له فلا بأس بأن يخرج ، وإن لم يشعر هو بذلك ، فالأول ألا يخرج إذا كان

يمكنه التحمل لقضاء الدين بطريق آخر ، وإن كان عاجزا عن ذلك فلا بأس بأن يخرج ، لما رُوي أن رجلا من المسلمين أتى رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، يسأله صدق امرأة تزوجها وأخبره أنه ليس عنده شيء ، فقال له : إني أريد أن أرسل أبا قتادة على سرية فأخرج معه ، لعل الله يُغنمك صدق امرأتك ، فخرج معه إلى حى من بنى غطفان ، فغنموا غنائم وأصاب الرجل ما جمع الله تعالى به إليه امرأته ، ولم يأمره في استثمارها في الخروج ، فعرفنا أن ذلك جائز له ، فإن كان النفي عام فلا بأس للمدين أن يخرج ، سواء كان عنده وفاء أو لم يكن إذن له صاحب الدين في ذلك أو منعه .

لأن الخروج هاهنا فرض عين على كل أحد ، ممن يقدر عليه ، وهو مما لا يحتمل التأخير ، وقضاء الدين يحتمل التأخير ، والضرر في ترك الخروج أعظم من الضرر في الامتناع من قضاء الدين ، لأن ذلك الضرر يرجع إلى كافة المسلمين . فالواجب عليه أن يشتغل بدفع أعظم الضررين ، وليس لصاحب الدين حق المنع هاهنا ، فلا يكون على المدين استثماره أيضا .

٢٨١٨ - فإذا انتهى إلى الموضع الذى استنفر إليه المسلمون فإن كان يخاف على المسلمين فليقاتل ، وإن كان أمرا لا يخاف على المسلمين منه فلا ينبغي له أن يقاتل إلا بإذن غريمه ) .

لأن في القتال تعريضا لنفسه ، وليس له وفاء بالدين ، فكان في اشتغاله به تعريض حق صاحب الدين على الهلاك (١) ، فلا يستحب له ذلك إلا بإذنه .

٢٨١٩ - وإن كان الغريم مكتوب الاسم في الديوان ، فأمره

(١) با ح (الهلاك) .

قائده بالخروج إلى الغزو فليُعلم القائد بما عليه من الدين حتى يعلم ذلك الإمام ، ثم ينبغي للإمام ألا يخرجّه إذا كان بحيث يكتفى ذلك المهمّ غيره ، وإن أبى إلا الخروج فليُطع الإمام .

لأن طاعته في مثل هذا واجبة عليه ، وبعد ما أعلمه عُثْره إذا لم يُعْلِمْه وأمره بالخروج فلا شيء أفضل له من طاعته ، وإن كان لا يقدر على استئذان الإمام ولكنه يخاف أن يحلف للتمحل أنه يذهب عطاؤه فلا بأس بأن يخرج بغير إذن صاحب الدين .

لأن خروجه هذا من التمثل لقضاء الدين .

٢٨٢٠- فإن تمحل الجندي ومعيشته يكون بهذا ، فإذا انقطع ذلك عنه كان أبعد له من قضاء دينه .

٢٨٢١- وإن لم يكن على الغازي دين وكان له والدان حيّان أو أحدهما فنهياه عن الغزو فالمستحب له ألا يغزو إلا بإذنها لما روى أن رجلاً أتى رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : أتيتك لأجاهد معك ، وتركت أبويّ يبكيان ، فقال : اذهب فأضحكهما كما أبكيتهما . وقال آخر : أردت الجهاد معك وإن أمي كرهت ذلك ، فقال : الزم أمك فإن الجنة عند رجليها .

وقد بينا جنس هذه المسائل فيما سبق .



٢٨٢٢-وعند النفير العام لا بأس له أن يخرج وإن كره ذلك أبواه .

لأنه بالخروج يدفع عن نفسه وعنهما .

٢٨٢٣- وإذا لم يكن <sup>(١)</sup> النفير عاما ، وأمره الإمام بالخروج فليخبره خبر أبويه فإن أمره بالخروج مع ذلك فليطعه .

قال لأن الإمام أوجب عليه حقا في مثل هذا من أبيه وأمه يعني أن من كان مكتوب الاسم في الديوان فعليه طاعة الإمام في الخروج على الوجه الذي يكون على المملوك لسيده .

ألا ترى أنه يُخبره على الخروج شاء أو أبى وأنه يتبعه في السفر والاقامة ، كالعبد مع مولاه ، فكما أن على العبد طاعة مولاه في الخروج ، وإن كره ذلك أبواه فكذلك الجندي في طاعة الإمام .

٢٨٢٤- والعبد لا يغزو بغير إذن مولاه إذا لم يكن النفير عاما <sup>(٢)</sup> .

لأن خدمة المولى وطاعته فرض عليه بعينه .

٢٨٢٥- وعند النفير العام لا بأس بأن يخرج إلى ذلك المكان بغير إذن مولاه .

لأنه يدفع بخروجه عن نفسه ، وعن مولاه وعن سائر المسلمين .

(١) في بعض الأصول ( وإذا كان ) وما اقتضاه من ساج .

(٢) في الأصل إذا النفير كان عاما .

٢٨٢٦- وليس لمولاه أن يمنعه عند تحقق الضرورة من الخروج ، ولا من القتال ولا يكون عليه أن يستأمره أيضا ، والمكاتب في الخروج للغزو كالعبد .

لأن هذا لا يدخل تحت الفك الثابت بالكتابة ، فإن ذلك مقصور على ما فيه اكتساب المال .

٢٨٢٧- والحرّة يجوز لها أن تخرج إلى الغزو مع المحرم ، فتداوى الجرحى ، وتقوم على المرضى ، ولا تخرج بغير إذن محرم ، عجزا كانت أو شابة ، إذا كان خروج المسلمين إلى مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تسافر المرأة فوق ثلاثة أيام ولياليها إلا ومعه زوجها ، أو ذو رحم محرم منها ، وإن كان خروجهم إلى أقل من ذلك فلا بأس بأن تخرج بغير محرم ، ولكن إن كان لها زوج فإنها لا تخرج إلا بإذن زوجها ، إلا إذا كان النشير عاما وكان في خروجها قوة للمسلمين ، ولا ينبغي لها أن تلي القتال إذا كان هناك من الرجال من يكفيها ، لأنها عورة ، ولا يأمن أن ينكشف شيء منها في حال تشاغلها بالقتال ، ولأن في قتالها نوع شبهة للمسلمين ، فإن المشركين يقولون : انتهى ضعف حالهم إلى أن احتاجوا إلى الاستعانة بالنساء في القتال ، وعند الحاجة لا بأس بذلك ، لما روى أن نسيبة بنت كعب قاتلت يوم أحد حين

انهزم الناس ، عن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال :  
لَمَقَامُ نَسِيبَةِ الْيَوْمِ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ مَقَامِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ ، فَقَدْ نَوَّهَ  
بذِكْرهَا وَمَدَحَهَا عَلَى مَبَاشَرَةِ الْقِتَالِ عِنْدَ تَحَقُّقِ الْحَاجَةِ ، فَعَرَفْنَا  
أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَإِنْ نَهَى الْإِمَامُ النَّاسَ عَنِ الْغَزْوِ وَالْخُرُوجِ  
لِلْقِتَالِ فَلَيْسَ يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَعْصُوهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ النِّفِيرَ عَامَا .

لأن طاعة الأمير فيما ليس فيه ارتكاب المعصية واجب ، كطاعة السيد  
على عبده فكما أن هناك بعد نهى المولى لا يخرج إلا إذا كان النفير عاما فكذلك  
ههنا . والله أعلم .

## باب ما يكره في دار الحرب وما لا يكره (١)

٢٨٢٨ - قال : ولا بأس بأن يُجرَس في سبيل الله وعلى حصون المسلمين بالأجراس .

لأن هذا مما يقوى به المسلمون ويذهب عنهم النوم ، وقد بينا أن كراهية الجرس في استعماله على سبيل اللهو ، أو على ما يتضرر به المسلمون من دلالة المشركين أو اللصوص على المسلمين بصوته ، فإذا انعدم ذلك المعنى لم يكن باستعماله بأس ، عملاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إنما الأعمال بالنيات » وكذلك لا بأس بالأجراس التي تُجعل على الخيل مع التجافيف (٢) في القتال لأن فيه ترهيب المشركين وهو من مكايده الحرب .

٢٨٢٩ - وكذلك لا بأس بالطبول التي يضرب بها في الحرب لاجتماع الناس .

لأن هذه ليست بلهو ، وإنما المكروه طبول اللهو ، بمنزلة الدفوف لا بأس بضربها في إعلان النكاح ، وإن كره ذلك للهو .

(١) في با ، م كتاب الكراهية .

(٢) في ب ح ( التجافيف ) وهي جمع تجفاف = آلة للحرب من حديد وغيره يلبسه الفرسان أو الإنسان ليقيه في الحرب - وفي الأصل الدقاقيف .

٢٨٣٠- ولا ينبغي للمسلمين أن يضربوا في حربهم لجمع الناس بناقوس [ولاشبور]<sup>(١)</sup> .

لأن هذا من صنيع النصارى واليهود ، وقد نهينا عن التشبه بهم ، ولأن المقصود يحصل بغير ذلك ، فلا ينبغي أن نستعمل ما يستعمله المشركون ، مع إمكان تحصيل المقصود بغيره .

٢٨٣١- والصلاة في حصون المسلمين ومدائنهم أفضل من الحرس إذا كان هناك من يقوم بأمر الحرس ، لأنها أجمع في معنى العبادة ، وإن لم يكن هناك من يكتفى الحرس فالحرس أفضل ، ولأن الحرس إنما يكون في هذا الموضع خاصة ، وهو متمكن من الصلاة النافلة في غير هذا الموضع ، فهو نظير الصلاة مع الطواف بمكة ، فإن الطواف للغرباء أفضل من الصلاة لهذا المعنى ، وإن أمكنه الجمع بين الحرس والصلاة فليجمع بينهما لأن الجمع بين العبارتين أفضل من أداء أحدهما ، والإعراض عن الأخرى كالجمع بين الصوم والاعتكاف ، وبين الطواف وقراءة القرآن .

٢٨٣٢- فإن صلى إلى القبلة شغله ذلك عن الحرس فأراد أن<sup>(٢)</sup> يحرس ويصلي بغير القبلة فليس له ذلك .

لأن الصلاة لتغير القبلة مع العلم لا تجوز إلا عند تحقق الضرورة ، ولا تتحقق الضرورة هاهنا ، لأن الحرس ليس بمستحق عليه عينا .

(١) ما بين القوسين من با ح والاشبور : قرن يفتح فيه . اليوق والتير .

(٢) في سطح م فإن أراد الحرس والصلاة .

٢٨٣٣- وإن كان ينحرف عن القبلة قليلا ، إلا أنه لا يصلى نحو المشرق ولا نحو المغرب ولا نحو دُبُر القبلة فإن كان ذلك على وجه لو صلى الفريضة كذلك متعمدا لزمه الإعادة فليس ينبغي له أن يصلى تطوعا .

لأن المكتوبة والتافلة في وجوب استقبال القبلة فيهما سواء .

٢٨٣٤- وإن كان ذلك على وجه لو فعله في المكتوبة متعمدا لم يلزمه الإعادة بأن كان لا يَصْرِف وجهه عن القبلة فلا يأْس بهذا ، لما فيه من الجمع بين التَّقَرُّب بالصلاة والحرس في سبيل الله ، والأفضل له ألا يُطَوَّل الأركان حتى يصلى ركعتين ثم يحرس ، وهكذا يحرس <sup>(١)</sup> على رأس كل ركعتين ، وإن خاف أن يكون منه تفريط في الحرس وإن أخَفَّ الصلاة فليدع الصلاة ، بمنزلة ما لو كان بحيث لا يمكنه أن يصلى إلى القبلة ، لأنه إنما يجمع بين الأمرين إذا كان يأْمَن التفريط في أحدهما .

٢٨٣٥- ولا بأس بأن يُقَلَّد الخيل في أعناقها في الحرب وغير الحرب .

لأن ذلك من صنع المبارزين وغيرهم ومن يركب الخيل ، وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ، ولكن لا يعجبنا أن يقلدوها بالأوتار ، لما جاء في

الحديث : « قلدوا الخيل ولا تُقلدوها بالأوتار . وقيل في تأويل النهي .  
إنها ربما خُفَّتْ ففُتِلَتْ ، فلهذا يُكره تقليد الخيل بها . قال .

٢٨٣٦ - ويكره لبس الحرير الرقيق في الحرب وغير  
الحرب .

لأن ذلك لا يُنفع به السلاح ، وإنما يُلبس للتنعم .

٢٨٣٧ - فأما الثخين الذي يُنتفع به في الحرب فقد بينا  
الخلاف فيه .

٢٨٣٨ - ويكره أن يكون في تجفاف فرس الغازي تمثالُ  
حيوان ، وكذلك في سرجه وتُرسه ، وما يلبسه من الثياب ،  
وإن كان في شيء من ذلك تمثالُ الأشجار فلا بأس به .

لما روى أنه أهدى لرسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، تُرس فيه تمثالُ  
طائر ، فأصبح وقد محا ذلك التمثال ، قيل ، فعل ذلك الملك لرسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم ، فذلك أن استعمال مثله مكروه ، وإنما يرخص في التماثيل  
في البساط والوسادة ونحو ذلك مما يُنام ويجلس عليه ، لحديث جبرائيل ،  
عليه السلام ، حيث قال لرسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، : إما أن تُقطع  
رغوسها أو تُتخذ وسائد فتُرمط . وهذا لأنه ليس في ذلك تعظيم الصورة والتشبه  
بمن يعبد ، بخلاف ما يُنصب أو يُلبس أو يُنظر فإن في ذلك معنى تعظيم  
الصورة والتشبه بمن يعبد ، فكان مكروها ، وفي هذا دليل على أن البشقة  
الكبير من الوسائد الذي يُنصب أمام البيت إذا كان عليه تمثالُ حيوان فذلك

مكروه ، لأن ذلك ينصب ولا يوطأ ، وكذلك الستور والأزُر إذا كان فيها تمثال حيوان فإن استعمال ذلك مكروه .

٢٨٣٩- وكذلك يُكره أن يكون في آنية البيت تماثيل .

لأن ذلك ليس مما يبسط ويجلس عليه .

٢٨٤٠- قال : ولا بأس بلبس الجوشن<sup>(١)</sup> أو البيضة من

الذهب أو الفضة في الحرب .

وهنا قولُ أبي يوسف ومحمد ، رحمهما الله تعالى ، فأما على قول أبي حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، فهو مكروه . والاختلاف فيه كالاختلاف في لبس اللبياج في الحرب ، لأن النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، جمع بينهما في قوله : هذان حرامان للذكور أمتي<sup>(٢)</sup> حل لإناثها . وبهذا يقع الفرق بين هنا وبين لبس المصوّر من الثياب ، لأنّ النهى عن ذلك عام في حق الرجال والنساء ، فعرفنا أن لا رخصة فيه في غير موضع الضرورة ، والحرير والذهب لما رُخصَ فيهما للنساء لمنفعة الزينة ، فعرفنا أن فيهما رخصة لأجل المنفعة ، وإن لم يكن في موضع الضرورة .

٢٨٤١- قال : ولا بأس بلبس الثوب في غير الحرب إذا

كان أززاره ديباجاً أو ذهباً .

لأنّه قد جاء في الحرير رخصة في الإصبع والإصبعين والثلاثة .

(١) ( الجوشن : الصدر أو الذراع ) .

(٢) ( ياج ( حرام على ذكور .. انالهم ) .



٢٨٤٢- وكذلك الذهب في الأزرار والكفاف<sup>(١)</sup> ، ويكره للرجل أن يتختم بخاتم الذهب ولا بأس بأن يلبس خاتم فضة في فضة مسمار ذهب .

لأن ذلك قليل في حكم التبييع المستهلك كالأزرار ، فكذا الكفاف والأزرار في الثوب .

٢٨٤٣- وإن تحققت الحاجة له إلى استعمال السلاح الذي فيه تمثال فلا بأس باستعماله .

لأن مواضع الضرورة مستثناة من الحرمة ، كما في تناول الميتة .  
وإن كان التمثالُ مقطوعَ الرأس أو مَمْحُوَّ الوجه فهو ليس بتمثال .

لأن المكروه هو تمثال الحيوان ، ولا يكون ذلك بدون الرأس .  
٢٨٤٤- ويكره أن يُجْعَلَ على الكعبة ثوبٌ فيه تمثال ذى روح .

لأن اتخاذ التمثال في سائر المساجد مكروه ، ففي الكعبة أولى .  
٢٨٤٥- وإن طُيِّنَتْ رَعُوسُ التماثيل بالطين حتى محاها الطين فلم تَسْتَبِنْ فلا بأس بذلك .  
لأنها الآن ليست بتماثيل .

---

(١) الكفاف جمع كفه : حاشية كل شيء ، من القميص ما استدار حول الدبل وجانبه الذي لا مدب فيه .

٢٨٤٦- وكذلك لو كان التماثيل في بيت فأُذْهِبَتْ وجوهُها  
بالطين أو الجصِّ فإن الكراهة تزول به ، وإن كان بحيث  
لو شاء صاحبُها نزع الطين .

لأن الكراهة لما فيه من معنى تعظيم الصورة ، والتشبه بمن يعبدُها ، وذلك  
يزول به .

٢٨٤٧- وكذلك إن كان ذلك على السلاح فجعل على  
وجوهها الغراء ، أو كان على الثياب فضرَبَ عليها الخيوط  
حتى محاها ، أو خاط على وجهها خرقة .  
فإن الكراهة تزول بجميع ذلك .

٢٨٤٨- وكذلك يُكره تماثيلُ ذى الروح في الرايات  
والألوية .  
لأن ذلك مما يُنصب نصباً .

٢٨٤٩- ولا بأس بأن يجعل فيها تماثيلَ شجر ونحو ذلك ،  
لأن المكروه تماثيلُ ذى الروح ، على ما جاء في الحديث : « أنه  
يُكَلَّفُ يوم القيامة أن يتنفس فيه الروح وهو ليس بنافع » .

٢٨٥٠- ولا بأس بأن يستر حيطان البيت باللبود ونحوها  
للبرد ، أو بالخيش للحر ، إذا لم يكن فيها تماثيل .

لأن هذين للمنفعة لا للزينة ، وإنما يكره من ذلك ما يكون على قصد الزينة .

٢٨٥١- على ما روى أن عمر بن الخطاب ، رضى الله تعالى عنه ، أمر بنزع ذلك ، ولما رآه سلمان الفارسي ، رضى الله تعالى عنه ، في بيت قال : أمحوم بينكم هذا ، أو تحولت الكعبة في كندة ؟ فعرفنا أن ذلك مكروه ، لما فيه من تشبيه سائر البيوت بالكعبة .

ثم على قول أبي حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، لا بأس بيسط الحرير للجلوس والنوم عليه ، وكذلك لا بأس بالتوسد بالحرير ، وإنما يكره اللبس في ذلك ، وعلى قول محمد ، رحمه الله ، التوسد بالحرير والجلوس عليه مكروه كليسه ، وذلك منقول عن عبيدة السلماني ، رحمه الله عليه .

٢٨٥٢- ولا خلاف أن الدثار إذا كان من الحرير فهو مكروه .

واستدل محمد ، رحمه الله ، بحديث على رضى الله تعالى عنه أنه أذِنَتْ إليه بالمداخن بغلة الدهقان ليركبها ، فوضع يده على قَرَبُوس السرج ، فزلت فقال : ما هذا ؟ قالوا : ديباج . فكَّره أن يركبها . قال : ولو كان هذا لا بأس به أن يقعد عليه لم يكن بالقعود على سرير الذهب بأس .

لأن التسوية بينهما ثابتة في الأثر ، وإذا كان ذلك مكروها . بالاتفاق فهذا مثله ، فكيف يُرَخَّص في سرير الذهب أن يجلس عليه ، ولا رخصة في آنية الذهب في استعمالها .

٢٨٥٣- وإن كان في خاتمه فص فيه صورة ذى روح فلا  
بأس بلبسه .

لأن هذا يصغر عن البصر ، ولا يُرى عند النظر إليه من بعيد ، وإنما يُكره  
من ذلك ما يُرى من بعيد ، ثم معنى التعظيم والتشبه بمن يُعبد الصورة لا يحصل  
في استعماله هذا ، وقد بلغنا أن حُليفة بن اليمان ، رضى الله عنه ، كان على  
فص خاتمه كركيان بينهما شيء من ذكر الله تعالى . وأبو موسى الأشعري ،  
رضى الله تعالى عنه ، كان في خاتمه صورة أسد رابض .

ألا ترى أنه لا بأس بأن يحمل الرجل في حال الصلاة دراهم المعجم ،  
وإن كان فيها تمثال الملك على سريرته ، وعليه ناج .

٢٨٥٤- ولا بأس بأن يكون في بيت الرجل سرير من ذهب  
لا يقعد عليه وأواني من ذهب أو فضة لا يشرب فيها ، ولا يأكل ،  
ولكنها موضوعة يتجمل<sup>(١)</sup> بها ، وقد روى أن محمد بن الحنفية  
رضى الله تعالى عنه ، قد كان ذلك في بيته فلما قيل له في ذلك  
قال : هذه امرأة من قريش تزوجتها فجاءت به .

وما ذكر بعد هذا إلى آخر الباب وقد استقصينا شرحه في كتاب الكسب  
بموصولا بشرح المختصر ، والله أعلم .

## باب قطع الماء عن أهل الحرب وتحريق حصونهم ونصب المجانيق عليها

٢٨٥٥ - قال : ولا بأس للمسلمين أن يحرقوا حصون المشركين بالنار أو يُغرقوها بالماء وأن يَنْصَبُوا عليها المجانيق ، وأن يقطعوا عنهم الماء ، وأن يجعلوا في مائهم الدم والعُذرة والسّم حتى يفسدوه عليهم .

لأنّا أمرنا بقهرهم وكسر شوكتهم ؛ وجميع ما ذكرنا من تدبير الحروب مما يحصل به كسر شوكتهم ، فكان راجعا إلى الامتثال ، لا إلى خلاف المأمور ، ثم في هذا كلّهُ نيلٌ من العدو ، وهو سبب اكتساب الثواب ، قال الله تعالى : « ولا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ » (١) . ولا يمتنع (٢) شيء من ذلك ما يكون للمسلمين فيهم من أسرى ، أو مستأمنين ، صغارا أو كبارا أو نساء أو رجالا وإن علمنا ذلك .

لأنّه لا طريق للتحرز عن إصابتهم مع امتثال الأمر بقهر المشركين ، وما لا يُستطاع الامتناعُ منه فهو عفو .

(١) سورة التوبة آية ١٢٠ قال تعالى ( ولا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ ) .

(٢) باح م ولا يمتنع شيئا .. ما يكون .

٢٨٥٦- وإن هلك بعض من ذكرنا بشيء من هذه الأسباب  
فلا شيء على المسلمين في ذلك .

لأن فعلهم مباحٌ مطلوبٌ أو مأمور به وما لا استطاع الامتناع منه فهو عفو  
في حقهم ، فلا يلزم به تبعه في الدنيا ولا في الآخرة .

٢٨٥٧- وأصل هذا فيما روى أن النبي ، صلى الله عليه وآله  
وسلم ، سُئل عن أهل الدار من المشركين ، يبيتون فيقتل فيهم  
النساء والصبيان ، فقال : « هم منهم » وعهد رسول الله ، صلى  
الله عليه وآله وسلم ، إلى أسامة بن زيد رضي الله عنه أن يغير  
على أبنئ<sup>(١)</sup> صباحا ثم يحرق . وأشار سلمان رضي الله عنه إلى  
رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، أن ينصب المنجنيق على  
حصن الطائف فنصبه رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ،  
وأمر عمرُ أبا موسى الأشعري رضي الله عنهما ، وهو محاصر  
أهل تَستُر أن ينصب المنجنيق عليها ، فنصبها أبو موسى ،  
ونصب عمرو بن العاص المنجنيق على اسكندرية حين حاصرها  
وقطع رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، الماء عن أهل حصن  
من حصون النطاة<sup>(٢)</sup> بخيبر حين أخبر أن لهم ذبولا تحت  
الأرض يشربون منها عاديةً فقطعها عنهم حتى عطشوا فخرجوا

(١) ابنى يوقن حبلى موضع بالشام :

(٢) في القامون نطاة خيبر أو مبن بها أو حصن بها .

وَقَاتِلُوا حَتَّى ظَفَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِهِمْ وَعَنْ سُلَيْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : رَكِبْنَا الْبَحْرَ زَمَنَ مُعَاوِيَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، وَلَقِينَا الْعَدُوَّ فَرَمِينَاهُمْ بِالْمُحْرَقَاتِ . فَعَرَفْنَا أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ كُلِّهِ مَا دَامُوا مُتَمَنِّعِينَ ، وَإِنَّمَا يَكْرَهُ الْإِحْرَاقُ بِالنَّارِ بَعْدَ الْأَخْذِ لِلْأَسِيرِ ، عَلَى مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، بَعَثَ السَّرِيَّةَ <sup>(١)</sup> وَقَالَ لَهُمْ : إِنْ قَدَرْتُمْ عَلَى فُلَانٍ فَأَحْرِقُوهُ بِالنَّارِ وَكَانَ نَخْسٌ <sup>(٢)</sup> بِزَيْنَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أَرْلَقْتُ <sup>(٣)</sup> ، ثُمَّ قَالَ : أَنْ قَدَرْتُمْ عَلَيْهِ فَاقْتُلُوهُ وَلَا تَحْرِقُوهُ فَإِنَّمَا يُعَذَّبُ اللَّهُ تَعَالَى بِالنَّارِ . وَلَمَّا بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ : انْظُرْ فُلَانًا ، فَإِنْ أَمَكَّنَكَ اللَّهُ مِنْهُ فَأَحْرِقْهُ بِالنَّارِ ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ : إِنِّي قُلْتُ لَكَ ذَلِكَ وَأَنَا غَضَبَانٌ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُعَذَّبَ بِعَذَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَكِنْ إِنْ أَمَكَّنَكَ اللَّهُ مِنْهُ فَاقْتُلْهُ . فَعَرَفْنَا أَنَّهُ يَكْرَهُ إِحْرَاقَ الْمُشْرِكِينَ بِالنَّارِ بَعْدَ مَا يَقْتُلُهُمْ عَلَيْهِمْ ، فَأَمَّا مَعَ كَوْنِهِ مُتَمَنِّعًا فَلَا بَأْسَ بِهِ . قَالَ .

٢٨٥٨ - وَلَا بَأْسَ بِالتَّكْنِي عِنْدَ الْحَرْبِ وَالْإِنْتِمَاءِ وَإِنْشَادِ

(١) م با ح سريّة ح م .

(٢) أى نخس دابنهما .

(٣) أزلقت الأتى : الفتح ولعنا قبل صلته .

الشعر ، ما لم يكن في ذلك غضبٌ من بعض المسلمين ، بأن يهجو بعضهم بعضاً ، أو يفخر بعضهم على بعض فإن ذلك مما يُحَرِّضُ على القتال ، ويزيد في نشاط. المبارزين ، فلا بأس به بشرط ألا يؤذى أحداً ، فإن أذى المسلم لا رخصة فيه ، والأصل فيه ما روى أن أصحاب النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، يوم الخندق كانوا يحضرون ويرتجزون فقال رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، لا يَغْضَبُ اليوم أحد من شيء . يرتجزُ به رجلٌ لا يريد به بأساً ، ما لم يكن كعبُ بن مالك أو حسانُ بن ثابت فإنهما يجدان من ذلك قولاً كثيراً ، ونهاهما رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، أن يقولوا شيئاً فكان رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، يباشر الحضر بنفسه حتى باشر به الناس وهو يقول :

اللهم لا خير إلا خيرٌ<sup>(١)</sup> الآخرة فاغفر للانصار والمهاجرة

وكان يحمل مكاتيل التراب يومئذ وهو يقول :

هذي الجمال لا جمال خبير هذِهِ أبر بنا وأطهر

فعرفنا أنه لا بأس بمثله مما يزيد في نشاط. المجاهدين :

(١) في رواية البخاري لا جيش الآخرة فاسلح الانصار والمهاجرة .

ودى : فآكرم و الفخر .



٢٨٥٩- ولو رمى رجل من المسلمين رجلا واقفا في صف  
المشركين ، وهو مسلم قد جاء به المشركون مكرها ، والرامي  
لا يعلم أنه مسلم ، أو يعلم إلا أنه لم يتعمده بالرمية ، أو تعمله  
وهو لا يدري أنه مسلم ، فهذا كله سواء ، وليس على الرامي  
فيه دية ولا كفارة .

لأنه قد حلّ له الرئى إلى صف المشركين مطلقا ، فلا يكون ذلك موجبا  
عليه نَجَعة .

٢٨٦٠- إلا أن يَعْلَم مسلما بعينه قد جاء به العدو مُكرها  
فتعمده بالرمى ، وهو يعلم حاله فحينئذ يلزمه القَوْد في القياس  
لأنه عَمْدٌ مَخْض ، والعمد موجب للقود ، وهذا قياس يؤيده النص ، وهو  
قوله عليه السلام «العَمْدُ قَوْدٌ» .

٢٨٦١- وفي الاستحسان لا قود عليه .

لأنه في صف المشركين ، والرئى إلى صفهم مباح ، فكونه في موضع إباحة  
القتل يصير به شبهة في إسقاط القَوْد ، لأنه عقوبة تنلرى بالشبهات .

٢٨٦٢- ولكن عليه الدية في ماله .

لأن الدية تثبت مع الشبهات ، وقد أتلَف نفسا متقومة .

٢٨٦٣- ولا كفارة عليه .

لأن فعله عمد .

٢٨٦٤- وإن انقطع وَتَرُّ الرامي فرجع السهم على رجل مسلم  
في صف المسلمين ، أو مالت الرمية فأصاب رجلًا من المسلمين ،  
وقد تقدم للقتال ، فعليه الدية على عاقلته والكفارة .

لأنه قتله خطأ ، وفي الخطأ الدية والكفارة بالنص .  
ثم بين أنواع الخطأ .

٢٨٦٥- فمن ذلك أن يتعمده بالرَّمِيَّة حين رآه في صف  
المشركين ، وهو يظنه من المشركين ، فإذا هو مسلم ، وهذا عمد  
في الحقيقة .

لأنه قصد شخصا بعينه وأصابه ، فأما ظنه فليس يمتصل بفعله ، ولكنه  
خطأ شرعا عرفناه بالسُّنَّة ، وهو ما روى أن سيوف المسلمين اختلفت على  
البيان أبي حُثَيْفَةَ ، رضى الله تعالى عنهما وهم يرون أنه من المشركين فقتلوه ،  
فجعل فيه رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، الدية فترك ذلك لهم حُثَيْفَةَ .

٢٨٦٦- فلو رموا أهل الحصن بالمنجنيق فأصابوا مسلما  
في الحصن تاجرا أو أسيرا فلا شيء عليهم ، وإن أعلمهم المسلم  
أنه فيهم .

لما بينا أن الرمي مباح لهم على الإطلاق .

٢٨٦٧- وكذلك لو دخنوا على مطمورة وفيها مسلم مع  
المشركين فمات المسلم فيمن مات فلا بأس عليهم <sup>(١)</sup> .  
لأن التدخين مباح لهم .

٢٨٦٨- إلا أنهم لو قدروا على قتل المشركين الذين فيها  
بغير تدخين فالأولى أنهم<sup>(١)</sup> لا يدخنون ، وإن لم يقدروا على  
ذلك إلا بالتدخين فلا بأس بذلك .

لأنهم لم يتعمدوا بذلك المسلمين ، إنما أرادوا به المشركين ، فيكون ذلك  
فعلا مباحا لهم على الإطلاق ، بخلاف فعل الخاطيء فإنه مباح ، بشرط أن  
يتحرز من إصابة المسلم ، لأن ذلك مما يمكن التحرز عنه في الجملة .

٢٨٦٩- ولو رجع حَجَر المنجنيق على قوم من المسلمين في  
عسكر المسلمين فقتلهم ففيه الدية والكفارة .  
لأنه خطأ يمكن التحرر عنه في الجملة .

٢٨٧٠- ويكون ذلك على الذين يملئون الجبال دون الذين  
يُمسِكُون المنجنيق ، والذي يمسك الحجر ويسدده لهم .  
لأن الرماة هم الذين يملئون الجبال ، فإن مَضَى الحجر يكون بقوتهم من أي  
وجه مضى ، لا بفعل المُسَدِّد للحجر ، وفعل الذي يمسك المنجنيق .

٢٨٧١- وإن وقع الحجر على الذين رموا بها فقتل رجلا  
منهم فعليهم الدية على عواقلهم ، يرفع عنهم حصة من ذلك  
حتى إذا كانوا عشرين رجلا فعليهم الدية إلا نصف عشرها .  
لأنه قتل نفسه معهم فبحصته يسقط . وهو نصف عشر الدية ، بمنزلة  
رجل جَرَحَ نفسه وجرحه قوم .

(١) ( الأولى لهم لا يدخنوا ) .

٢٨٧٢ - وعلى كل رجل منهم كفارة كاملة .

لأن الكفارة جزء القتل ولأنه لا يحتمل الوصف بالتجزئ بخلاف الدية  
ثم بين :

٢٨٧٣ - أنهم إذا تترسوا بأطفال للمسلم<sup>(١)</sup> فلا بأس للمسلم  
أن يرمى إليهم وإن أصاب الطفل فليس عليه في ذلك شيء .  
لأنه لا يعتمد بالرى المسلم ، وإنما يعتمد به العدو .

٢٨٧٤ - ولو كان المسلمون يغرمون في هذه الديات ، أويكون  
عليهم فيها الكفارات ما أقدموا على القتال في هذا ، فكيف  
يقاتل من يجب عليه فيما أصاب الكفارة ، فإن لم يؤدها كان  
عاصيا ، وإن مات قبل أن يُكْفَر لقي الله تعالى مذنبا مأخوذا  
بذنبه ، إلا أن يعفو الله تعالى عنه ، وفي هذا تنصيص على أن  
المخطئ يكون آثما ، بخلاف ما يقوله بعض أصحابنا إنه  
لا إثم على المخطئ استدلالا بظاهر قوله تعالى : « وليس عليكم  
جُنَاحٌ فيما أخطأتم به »<sup>(٢)</sup> . فإننا نقول في التنصيص على إيجاب  
الكفارة على المخطئ بيان ظاهر على أنه في فعله آثم والمراد  
بالنص الآخر رفع الجناح عنه بعد التكفير ، وما شرعت الكفارة  
إلا ستارة للذنب ، وهذا لأن التحرُّز عن الخطأ في الجملة ممكن ،

(١) باح ( المسلمون ) .

(٢) سورة الاحزاب آية « ( قال تعالى : وليس عليكم جناح ..... ولكن ما  
صعدت قلوبكم ) .

وكل هذا التقرير منا لبيان أن الفعل متى كان مباحا مطلقا  
لا يصير ذلك سببا موجبا للدية ولا الكفارة .

٢٨٧٥- ولا بأس بأن يجعل السم في السلاح .

لأن السلاح المسموم يكون أعمل في نفوسهم وأقتل لهم إذا وقع بهم ،  
فكان هذا من مكايده الحرب وقد بينّا أن ما يرجع إلى مكايده الحرب فلا بأس  
به للمسلم .

٢٨٧٦- وكذلك الأسيّة يجعل في رعوّسها المشاقة<sup>(١)</sup> عليها  
النّفط . ، وفيها النيران ، ليطعن به المشركين حتى يحترقوا ،  
فلن هذا من مكايده الحرب فلا بأس به .

ثم ذكر قطع الأشجار وتخريب الأبنية ، وقد تقدم بيان ذلك في أول  
الكتاب والذي زاد هاهنا .

٢٨٧٧- أنه يجوز لهم أن يفعلوا ذلك كله فيما يمرون به  
من الطريق ، وإن كانوا لا يحاصرون أحدا إلا في خصلة واحدة  
وهو أن يكون طريقا معروفا ، يمر به الغزاة كل سنة ، فحينئذ  
لا ينبغي لهم أن يَغُورُوا ما كان فيه من المياه ، ولا يقطعوا ما  
كان فيه من الشجر<sup>(٢)</sup> المثمر .

لأنهم يحتاجون إلى ذلك في كل سنة ، فلو فعلوا ذلك أضرّ ذلك بهم  
أو بغيرهم من المسلمين ، ممن يمر بعدهم في هذا الطريق غازيا ، فلتحذر عن

(١) المشاقة : ما سقط من الشجر والكتان عند النط .

(٢) م س ( شجر مثمر ) .

هذا الضرر يكره لهم ذلك ، فأما ما رواه مما فيه كِبْتُ وغيظُ. للمشرَكين  
فلا بأس بأن يفعلوا (١) ذلك .

٢٨٧٨- وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فليس ينبغى له  
أن يعمل لهم السلاح ولا التجافيف (٢) ، ولا غير ذلك مما يتقوون  
به على المسلمين في الحرب .

لأن حمل ذلك إليهم من دار الإسلام مكروه للمسلمين أشد الكراهة ،  
فكذلك عملُ ذلك لهم في دار الحرب .

٢٨٧٩- ويستوى في ذلك المستأمن والأسير .

لأنهما مخاطبان بكسر شوكة المشرَكين ، ومنوعان مما فيه تقوية المشرَكين  
على محاربة المسلمين .

٢٨٨٠- فإن أكرهوهما على شيء من ذلك بحبس أو قيد  
فكذلك الجواب .

لأنهما لا يخافان التلّف على أنفسهما ، والضرورة إنما تتحقق بالتهديد  
بما فيه خوفُ الهلاك .

٢٨٨١- وإن هددوهما بالقتل أو الضرب الذي يخافُ منه  
التلف على النفس ، أو على عضو من الأعضاء فلا بأس بأن  
يفعلا .

(١) با يفعلوه .

(٢) التجافيف آلة للحرب من حديد ولبيره يلبسه الفرس والإنسان ليقيه في الحرب .

لأن الضرورة قد تحققت ، وعند تحقق الضرورة يسمع للمسلم ما هو أعظم من هذا ، وهو إجراء كلمة الشرك على اللسان ، فلأن يسمع له عمل السلاح لهم كان أولى .

٢٨٨٢- وإن أبي أن يفعل حتى يُقتل كان ذلك أفضل له .

لأنه أظهر بفعله الصلابة في الدين ، ومباشرة ما فيه غيظاً للمشركين والتحرز عن اكتساب ما فيه إدخال الوهن على المسلمين ، فيكون ذلك أعظم لثوابه ، كما إذا تحرز عن إجراء كلمة الشرك على اللسان حتى يُقتل .

٢٨٨٣- وإن كان المسلم مستأمناً فيهم فكان إذا عمل شيئاً من ذلك لم يمنعه من إخراجه إلى دار الاسلام ، ولم يجبروه على أن يعطيهم ذلك بضمن ولا غير ثمن ، فلا بأس بأن يصنع ذلك في دار الحرب ، ثم يخرج به إلى دار الاسلام .

لأنه ليس في صنيعه هذا تقوية للمشركين على المسلمين ، فأما إذا خاف أن يأخذوا ذلك منه لم يحل له أن (١) يفعل .

ألا ترى أنه لا يحل له أن يدخل ذلك مع نفسه من دار الاسلام ليتجر فيه ، ويحل له إدخال ذلك مع نفسه لينتفع به إذا علم أنهم لا يأخذونه منه ، فكذلك ما سبق .

٢٨٨٤- ولو أصاب المستأمن معدن حديد في دار الحرب فإنه يكره له أن يعمل فيه ، ويستخرج منه الحديد ، إذا كان ذلك يؤخذ منه بضمن أو بغير ثمن .

(١) با ح ( يفعله ) .

لأن الحديد أصلُ السلاح ، فالحكم فيه كالحكم في عمل السلاح .

٢٨٨٥- وإن كان يعلم أنه لا يؤخذ منه بغير رضاه فلا بأس بأن يستخرجه ، ثم يخرجهُ إلى دار الاسلام ، وإن كان يؤخذ منه البعض دون البعض فإنه يكره له أن يستخرجه ، إلا أن يكون بالمسلمين إلى ذلك ضرورة ، أو يكون في إخراج ما يُخرج رفقا بيننا للمسلمين ، فإن كان هذه الصفة فهو إنما يقصد بفعله توفير المنفعة على المسلمين ، دون الاضرار بهم ، وهذا لا بأس به . ولو أصابوا دواب فعجزوا عن إخراجها فقد بينا أنه ينبغي لهم أن يذبحوها ثم يحرقوها بالنار ، ولا ينبغي لهم أن يعقروا شيئاً منها عقراً ، وهم يقدرون على ذبحها من بقرة ولا رمكة<sup>(١)</sup> ولا غير ذلك .

لأن ذلك مثله ، ونهى رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، عن ذلك ولو بالكلب العقور .

٢٨٨٦- إلا أن يعجزهم الثور أو الرمكة فحينئذ لا بأس بأن يعقروها بالرمي .

لأنه تحقق عجزهم عن ذبحها ، وفي تركها منفعة للمشركين ، فلهذا لا بأس بأن يعقروها .

(١) الرمكة : الفرس والبرذونة تختص للنسل .



٢٨٨٧- والأصل فيه ما رُوِيَ أَنَّ جَعْفَرًا ، الطَّيَّارَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَوْمَ مُؤْتَه<sup>(١)</sup> لَا أَيْسَ مِنْ نَفْسِهِ تَرَجَّلَ وَعَقَرَ جَوَادَهُ ، وَجَعَلَ يُقَاتِلُ حَتَّى قُتِلَ ، فَبِهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَرَجَّلَ فَيُقَاتِلَ وَيَسْتَقْتُلَ .

لأنه بهذا الصنيع يَرَى الْمُشْرِكُونَ<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ لَا يَرِيدُ الْقِرَارَ مِنْهُمْ بِحَالٍ ، وَفِي هَذَا كَسْرُ شَوْكِهِمْ ، وَهُوَ مِنْ مُكَايَلَةِ الْحَرْبِ ، قَدْ فَعَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ .

منهم عاصمُ بنُ ثابتٍ حَمِيٌّ النَّبِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، حَيْثُ اسْتَقْبَلَ يَوْمَ الرَّجِيعِ يَوْمَ بَنِي لَحْيَانَ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ حَمِيًّا لِلْبَرِّ لِأَنَّهُ لَا أَيْقَنَ أَنَّهُمْ قَاتِلُوهُ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي حَمَيْتُ دِينَكَ بِجَهْدِي فَاحْمِ لِحْمِي ، فَلَمَّا قُتِلَ أَرْسَلَ اللَّهُ النَّبِيَّ حَتَّى حَمَتْ لَحْمَهُ ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَنْ يَقْرُبَ مِنْهُ لِيَجِزَّ رَأْسَهُ ، فَقَالُوا : اصْبِرُوا حَتَّى يَدْخُلَ اللَّيْلُ ، فَإِنَّ الدَّبْرَ تَذْهَبُ بِاللَّيْلِ ، فَلَمَّا دَخَلَ اللَّيْلُ طَلَبُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ ، فَسُمِيَ حَمِيًّا النَّبِيِّ لِهَذَا .

وَالْمُنْذِرُ بْنُ عَمْرٍو السَّاعِدِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، اسْتَقْبَلَ يَوْمَ بَثْرِ مَعُونَةَ<sup>(٣)</sup> حَتَّى قُتِلَ فَعَرَفْنَا أَنَّهُ لَا بَأْسَ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَرَجَّلَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَقْتُلَ لِيُقْتَلَ أَوْ لِيُظْفَرَ بِهِمْ ، وَأَنْ يَكْثِرَ جَفْنَ سَيْفِهِ ، وَأَنْ يَنْبِجَ قَرَسَهُ إِنْ أَمَكَنَهُ ذَنْبُهُ فَلَا بَأْسَ بِمَقْرِهِ<sup>(٤)</sup> ثُمَّ يَمْضِي حَتَّى يُقْتَلَ أَوْ يُظْفَرَ .

(١) مؤتة : قرية من قرى البلقاء في حدود الشام .

(٢) يا ح ( يرى المشركين ) .

(٣) بثر معونة بين ارضي بني عامر ، وحره بني سليم بها غزوة للنبي عليه السلام .

(٤) س ( بأن يقره ) .

لأنَّ في هذا كله تحقيقَ تسليم المبيع على ما أشار الله تعالى إليه في قوله :  
 إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ (١) الآية .

٢٨٨٨- ولو حاصر المسلمون أهلَ حصن ، وهو على طريقهم المعروف ، فلا بأس بأن يقطعوا أشجارهم ، ويُغَوِّروا مياههم ، وقد بينا أنهم إذا لم يكونوا محاصرين أحدا فالأولى لهم ألا يفعلوا ذلك في الطريق المعروفة .

لكيلا يتضررَ به أمثالهم أو هم بعد هذا ، فأما إذا كانوا محاصرين للعدو فهنا الصنيعُ يكسر شوكتهم ، ويحملهم على أن يعطوا بأيديهم ، والمنفعة للمسلمين في هذا أكثر مما يُخَافُ من الضرر في وقت آخر ، فلهذا لا بأس لهم أن يفعلوا ذلك .

ولو أخذ أهلُ الحرب أسيرا من المسلمين ، وهم محاصرون حصنا من حصون المسلمين فقالوا له : دُلُّنا على موضع نَفْتَحُ منه هذا الحصن ، وهو يعرف ذلك ، فليس يحِلَّ له أن يفعل هذا ، لما فيه من إعانة المشركين على المسلمين ، فإن هددوه بالقتل على ذلك فإن كان أكبر الرأي منه على أنه يُفْتَحُ إن فعل ذلك وظفروا بالحصن (٢) فقتلوا المقاتلة وسبوا اللرية فليس يسعُه أن يَكُلِّمَهُمْ .

لأنَّ في فعله ذلك هلاكُ المسلمين ، وليس للمسلم أن يجعل روح جماعة المسلمين وقاية لروحه .

ألا ترى أن المُكْرَهَ على القتل لا يحل له أن يَقْتَلَ المقصودَ بالقتل ، وإن

(١) سورة التوبة آية ١١١ ( قال تعالى ان الله اشترى ..... بان لهم الجنة ) »

(٢) با ح ( على انه اذا فعل ذلك ظفروا بالحصن ) با ح .

كان ذلك شخصا واحدا ، فلأن لا يحل له أن يفعل ذلك وفيه هلاك جماعة المسلمين كان أولى .

ألا ترى أنهم لو جأؤوا في طلب رجل من المسلمين يريدون قتله فقالوا : دلنا عليه ، وإلا قتلناك ، وأكبر الرأي منه على أنه إن دلهم عليه قتلوه ، فإنه لا يسعه أن يدلهم عليه قال :

٢٨٨٩- لأن في هذا مظلمة للمسلمين ، ولا يحل له أن يظلم مسلما في بدنه بما يهلكه ، وإن كان يخاف التلف على نفسه ولكن إن علم أنهم لا يقتلونه ولكنهم يأسرونه فيتخدمونه<sup>(١)</sup> أو يأخذون مالا معه ، فحينئذ هو في سعة من أن يدلهم عليه إذا خاف القتل على نفسه ، بمنزلة ما لو أكرهوه على إتلاف مال مسلم ، وإن أبي أن يفعل<sup>(٢)</sup> ذلك حتى يقتل فذلك أعظم لأجره ، لأنه تحرز عما فيه مظلمة المسلم ، وأظهر الصلابة في الدين ، وما يغيظ المشركين ، وذلك أعظم للأجر .

٢٨٩٠- ولو أن المكره على الدلالة على طريق الحصن كان أكبر الرأي منه أنه إن دلهم على ذلك الطريق يكون فيه نوع وهن بشوكة المسلمين ، ولكن المسلمين ينتصفون منهم ، ويقاتلونهم ، فلا بأس بأن يدلهم إذا خاف التلف على نفسه .

لأنه ليس في هذه الدلالة هلاك المسلمين ، إنما فيه زيادة شغل أو هم

(١) لا ح ( فيستخدمونه ) لا ح .

(٢) لا ح ( فعل ) لا ح .

يلحقهم بسبب دلالته ، فيكون هو في سعة من أن يقطعه عند خوف الهلاك على نفسه ، وإن كان الامتناع منه أعظم للأجر ، بمنزلة ما لو قالوا له : دُلْنَا على سلاح نقاتل به المسلمين وإلا قتلناك ، فإن كان أكبر الرأى منه أنه إذا فعل ذلك ظفروا بالمسلمين ، فليس يسعه أن يدلهم ، وإن كان أكبر الرأى منه إنهم يتقوون بهذا السلاح ، ولكن المسلمين قد ينتصفون منهم ، فلا بأس بأن يدلهم إذا خاف القتل على نفسه أو المثلة . وإن كان لو صبر حتى يُقتل كان أفضل له .

٢٨٩١- وإن قيل له : لنقتلنك أو لتسجدن للملك إذا رأيته ، فإن سجد كان في سعة ، وإن أبى حتى يقتل كان أعظم لأجره .

لأنه لا ينبغي لأحد أن يسجد إلا لله تعالى ، فإذا أمروه بالسجود على وجه العبادة له كان هذا بمنزلة ما لو أمروه بإجراء كلمة الشرك على اللسان ، أو السجود للصليب ، وقد بينا أن ذلك مما يُرخص له فيه ، عند خوف الهلاك ، وإن كان لو امتنع منه كان أعظم لأجره لما فيه من إظهار الصلابة في الدين ، فإن أمروه بالسجود له على وجه التحية ، لا على وجه العبادة ، فالحب إلى أن يفعل ولا يعرض نفسه للقتل .

لأن هذا النوع من السجود قد كان مباحا في شريعة من قبلنا ، قال الله تعالى : « وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا » (١) . فيكون هذا بمنزلة ما له أمروه بشرب الخمر . وقد بينا أن هناك ينبغي له أن يفعل إذا خاف الهلاك على نفسه ، فهذا مثله .

(١) سورة يوسف آية ١٠٠ ( قال تعالى : ورفع أبويه على العرش وخروا . . . ) .

٢٨٩٢- وإن كان الحصن الذي أكرهوه على الدلالة على طريق فتحه لم يكن فيه إلا النساء والصبيان ، وكان أكبر الرأي عنده أنهم يُسَبِّونَ ويُسْتَرْقُونَ لم يسعه أن يدلهم أيضا .  
لأن هذا من المظالم ، والسبى والاسترقاق إتلافٌ حَكْمِيٌّ ، فيكون نظير القتل الذي هو إتلافٌ حقيقة .

٢٨٩٣- وإن لم يكن في الحصن إلا الأموال فلا بأس بأن يدلهم على ذلك إذا خاف التلف ، بمنزلة ما لو أكرهوه على إتلاف المال ، وفي كل موضع يسعه الإقدام على ما طُلب منه بالاكراه ، إنما يكون ذلك إذا حضروه ليفعلوا به ما هددوه به ، فأمّا إذا لم يحضروه لذلك فليس يَسَعُهُ أن يفعل شيئا من ذلك .

لأنه آمن في الحال ، والرخصة في الإقدام على ما لا يحل بسبب الإكراه عند تحقق خوف الهلاك .

٢٨٩٤- ثم أكبر الرأي فيما لا يمكن الوقوف عليه بمنزلة الحقيقة ، وما يصير معلوما للمُكرِه بأكبر الرأي مما يخاف الهلاك على نفسه ، فذلك بمنزلة المُتَيَقِّن به سواء هددوه بذلك أو لم يهددوه ، حتّى إذا رآهم يقتلون غير واحد من الأسراء في مثل هذا وقد كانوا تقدموا إليه فيه فإنه يسعه الإقدام ، وإن لم يهددوه بالقتل نصا .

لأن ذلك معلوم له بأكبر الرأى ، والسعيد من وعِظَ بغيره .

٢٨٩٥- قال : ولا بأس بالقوس الفارسية أن يتعلم بها الرجل الرمى .

لأن فى ذلك كسر شوكة العدو وإدخال الوهن عليهم ، والمسلم مندوبٌ إلى كل ما يكون فيه نكايةٌ فى العدو .

٢٨٩٦- وكذلك الحُسبان<sup>(١)</sup> يتعلمه الرجل ليرمى به العدو .

وإنما أورد هذا لأن كثيرا من الناس من كره الرمى بالقوس الفارسية ، ورووا فى ذلك حديثا ، ولكنه شاذ فيما تعم به البلوى وهو مخالفٌ للكتاب قال الله تعالى : «وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ»<sup>(٢)</sup> . ومن القوة الرمى بالقوس الفارسية . فإن قال : إنما يُكره ذلك لأنها من أمر العجم ، ينبغي للغازى أن يستعمل فى القتال ما هو من أمر العرب . قلنا : فالمنجنيق من أمر العجم ، وقد نصبه رسولُ الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، على الطائف حين أشار عليه به سلمان ، رضى الله تعالى عنه . واتخاذُ الخندق من أمر العجم ، وقد فعله رسولُ الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، بإشارة سلمان ، رضى الله عنه ، فثبين أن ما يكون من مكايده الحرب فلا بأس به ، سواء كان من أمر العجم مما لا يعرفه أو كانوا يعرفونه .

٢٨٩٧- ومن قتل شهيدا وعليه الحرير أو الديباج قد كان

(١) الحسبان : السهام الصغيرة الواحدة حسيانه وكانت فى الاصل الحصان .

(٢) سورة الانفال آية ٦٠ قال تعالى : واعدوا لهم ما استطعتم من قسوة ومن رباط الخيل ترهبون به العدو الله معكم .

لبسه للقتال ، على قول من يُرَخِّصُ في ذلك ، فإنه ينبغي  
أن ينزع ذلك عنه ، ولا يُتْرَكُ شيء منه في كفته .

لأننا قد بينا أن الشهيد يُدْفَنُ في ثيابه ، ولكن ينزعُ السلاح ، وهذا إنما  
لبسه ليكون سلاحاً له ، فإنه لا رخصة في لبسه إلا على وجه السلاح ، فكما  
ينزع عنه السلاح بعد ما يُسْتَشْهَدُ فكذلك ينزع عنه الحرير واللبياج . والله  
أعلم بالصواب .

باب ما يحل في دار الحرب مما لا يجوز مثله في دار الاسلام

٢٨٩٨- قد بينّا أن للمستأمن في دار الحرب أن يأخذ ما لهم بأي وجه يقدر عليه بعد أن يتحرز عن الغدر ، وليس له أن يُدكّس لهم <sup>(١)</sup> العيب فيما يبيعه منهم ، مما يجوز مثله في دار الاسلام أو لا يجوز .

لأن فيه معنى القرور .

ولا بأس للأسير والمسلم من أهل الحرب أن يُدكّس لهم العيب فيما يبيعه منهم .

لأن لهما أن يأخذا أموالهم بغير طيبة أنفسهم .

٢٨٩٩- ولو أن المستأمن فيهم باعهم درهما بدرهمين إلى سنة ، ثم خرج إلى دارنا ثم رجع إليهم أو خرج من عامه ثم رجع إليهم فأخذ الدراهم <sup>(٢)</sup> بعد حلول الأجل لم يكن به بأس . لأن حالهما بعد الرجوع كحالهما عند ابتداء المعاملة .

٢٩٠٠- ولو اختصا في ذلك في دارنا لم يقض القاضي

بينهما بشيء .

لأن أصل المعاملة لم يكن في دارنا .

(٣) با ح ( الترمذي ) .

(١) با ح ( عليهم ) .



٢٩٠١- والذي خرج إلينا بأمان لم يلتزم حكم الإسلام مطلقا ، فإن كان أسلم أو صار ذمة ثم اختصا بأبطل القاضي ذلك البيع ، وأمر برد رأس المال على من أعطاه .

لأن إسلامه الطارئ بعد العقد قبل القبض في المنع من القبض بحكم العقد كالمقارن للعقد ، بمنزلة الذي يبيع الخمر للذمي في دارنا ، ثم يسلم أحدهما قبل القبض . أو المسلم يبيع المسلم عسيرا فيتخمر قبل القبض . والأصل فيه قوله تعالى : « وَإِنْ تَبَيَّنَ فَلَكُمْ رُغُوسٌ أَمْوَالِكُمْ » (١) . وقال تعالى : « وَفَدُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » (٢) ، فهو تنصيص على أن ما لم يقبض يجب تركه بعد الاسلام .

٢٩٠٢- وكذلك لو أسلم أهل الدار قبل أن يقبض المسلم ما شرط له الحربى .

لأن البقعة صارت دار الاسلام قبل القبض بحكم عقد الربا ، فيجعل هذا وما لو كانت دار الاسلام عند العقد سواء بخلاف خروجها إلى دارنا فإن هناك لم يثبت حكم الاسلام في تلك المعاملة ، بدليل أن القاضي يسمع الخصومة فيها فيأمره بالرد فيما لم يتم القبض من الجانبين .

والأصل فيه ما روى أن النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، قال يوم فتح مكة : « أَلَا إِنَّ كُلَّ رِبَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مُضَوَّعٌ ، وَأَوَّلُ رِبَا يَوْضَعُ هُوَ رِبَا الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ » . وإنما بدأ بعمه ليتبين أن أوامره ليست على نهج أوامر الملوك ، فإنهم في مثل هذا يتركون الأقارب ويخاطبون الأجانب ،

(١) سورة البقرة آية ٢٧٩ قال تعالى وإن تبين فلكم رغوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون .

(٢) سورة البقرة آية ٢٧٨ قال تعالى افقدوا الله وفدوا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين .

وهو بدأ بن هو أقربُ إليه ، وهو عمه ، فمنعه من قبض ما لم يقبضه ، ولم  
يتعرض لما قبضه بشيء .

٢٩٠٣- وقد اختلف الناس في وقت إسلام العباس ، رضى  
الله تعالى عنه ، فقال بعضهم : كان أسلم قبل وقعة بدر .  
وقال بعضهم : أخذ أسيرا يوم بدر فأسلم ، ثم استأذن رسول  
الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، في الرجوع إلى مكة فأذن له ،  
فكان يُرَبِّي بمكة إلى زمن الفتح . وقد نزلت حُرْمَةُ الربا قبل  
ذلك .

ألا ترى أن النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، قال للسعيدين  
يوم خيبر : « أَرَبَيْتُمَا فَرْدًا » . وقوله تعالى : « لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا  
أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً » <sup>(١)</sup> . نزلت في وقعة أحد ، وكان ذلك قبل  
فتح مكة بسنتين ثم لم يُبْطَل عليه رسول الله ، صلى الله عليه  
وآله وسلم ، يوم الفتح شيئا من معاملاته ، إلا ما لم يتم بالقبض ،  
فتبين أنه يجوز عقد الربا بين المسلم والحربي في دار الحرب ،  
وإن البقعة إذا صارت دار الإسلام قبل القبض فإنه يمتنع  
بحكم ذلك العقد .

٢٩٠٤- ولو كان المسلم باع الحربي خمرا وسَلَّمَهَا إليه ،  
وقبض الثمن ، ثم أسلم أهل الدار فالثمن سالم للمسلم .

(١) سورة آل عمران آية ١٢٠ . قال تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً .

لأن حكم الاسلام ثبت في معاملاتهم بعد ما قبض الحرام وانتهى حكم العقد فيه .

٢٩٠٥- ولو كان ذلك قبل قبض الخمر وجب على المسلم رد الثمن .

لأن الاسلام يَرِدُّ والحرام غير مقبوض .

٢٩٠٦- وكذلك لو كان قبض الخمر ولم يقبض المسلم الثمن حتى أسلم أهل الدار فليس للمسلم أن يطالبه بالثمن ، وهذا بخلاف ما إذا باع النمي من ذمی خمرًا وسلمها إليه ولم يقبض الثمن حتى أسلم .

لأن العقد هناك كان صحيحا بينهما ، فكان الثمن دينًا مستحقًا للمسلم بحكم العقد ، والاسلام لا يمنع من قبضه ، وما هنا أصل العقد لم يكن صحيحا ، فإنما كان هذا من المسلم أخذًا لمباح من مالهم بطيب أنفسهم ، وقد انعم ذلك حين أسلم أهل الدار فلا يكون له أن يطالبه بشيء .

٢٩٠٧- ولو كان قبض الثمن وأعطى بعض الخمر ثم أسلم أهل الدار فيحصة المقبوض من الخمر يُسَلَّم له من الثمن ، ردُّ حصة ما لم يقبض من الخمر اعتبارا للبعض بالكل . فكذلك لو كان أسلم إلى الحربي ألف درهم في مائة دينار إلى سنة ، فلما حل الأجل قبض النصف ثم أسلم أهل الدار ، فيحصة .

(١) باع ( حتى اسلم ) .

(٢) رد والحرام ) .

المقبوض من رأس المال يكون سالما له ، وعليه رد ما بقي من رأس المال .

لأنه يتعذر قبض ما بقي بحكم هذا العقد الفاسد ، فعليه رد حصته من رأس المال ، بمنزلة ما لو انقطع المسلم فيه من أيدي الناس .

٢٩٠٨- ولو كانت هذه المعاملة بين مسلمين في دار الحرب مستأمنين أو أسيرين كان باطلا مردودا .

لأنهما يلتزمان أحكام الإسلام في كل مكان .

٢٩٠٩- فإن جرى بين اللذين أسلما في دار الحرب فكذاك

الجواب .

عند محمد ، رحمه الله تعالى ، وفي قول أبي حنيفة ، رضى الله عنه : هذا وما يجرى بين المسلم والحربي سواء ، إلا في حكم الكراهة ، لأن عصمة المال بنفس الاسلام تثبت في حق الآثار فلما في الأحكام يعتبر الإحراز بالدار ولم يوجد .

٢٩١٠- ولو أن مستأمنين من أهل الحرب في دارنا باشرا

هذه المعاملة ثم اختصا إلى القاضي فإنه يبطل ذلك .

لأنهما بمنزلة أهل النعمة في المعاملات في دارنا ، والقاضي يبطل عقود الربا التي تجرى بين أهل النعمة إذا اختصموا إليه فيها ، فكذاك يبطل عقود المستأمنين ، إلا أنه يجيز ما يكون بينهم من بيع الخمر والخنزير .

لأن ذلك مال متقوم في حقهم . والمستأمنون وأهل النعمة في ذلك سواء .

٢٩١١- ولو كان المسلم في منعة المسلمين ، فكلمه الحربى  
من حصنه ، وعامله بهذه المعاملات الفاسدة فيما بين المسلمين  
فإن ذلك لا يجوز .

لأن مراعاة جانب من هو في منعة المسلمين مفسد لهذا العقد ، والعقد  
إذا فسد من وجه واحد فذلك يكفى لإفساده .

٢٩١٢- وقد بينا أن كثيرا من مشايخنا يقولون بالجواز  
هاهنا ، لأن مال الحربى مباح فى حق المسلم ، ههنا ، بمنزلة  
ما لو كان دخل إليهم بأمان ، إلا أن محمدا ، رحمه الله ،  
اعتبر المكان ، وجعل هذا بمنزلة ما لو خرج الحربى بأمان إلى  
عسكر المسلمين ، أو إلى دار الاسلام ، ثم عامل المسلم بذلك ،  
فكما أنه لا يجوز له هذه المعاملة إذا كانا فى منعة المسلمين ،  
فكذلك إذا كان أحدهما فى منعة المسلمين . والفرق بين  
الفصلين على ما اختاره المشايخ واضح ، لأن الحربى حين  
خرج بأمان إلينا فقد صار ما له معصوما محترما بخلاف  
ما إذا كان فى منعته فإنه لا حرمة لئله هناك .

٢٩١٣- ولو أن المشركين أسروا أمة مسلمة فأحرزوها ،  
ثم قدر هذا المستأمن منهم على أن يسرقها فيخرجها إلى دار  
الاسلام لا ينبغى له أن يفعل ذلك .

لأنهم ملكوها بالإحراز حتى لو أسلموا أو صاروا ذمة كانت مملوكة فهو  
في هذه السرقة يَغْلِرُ بهم ، الغلرُ حرام .

٢٩١٤- ولو رغبوا في بيعها منه بخمر أو خنزير أو ميتة  
جاز له أن يفعل ذلك ، لأنه يأخذها منهم بطيب أنفسهم ،  
فلا يتمكن فيه معنى الغلر .

ولما أورد هذا الفصل للاحتجاج به على أبي يوسف ، رحمة الله تعالى  
عليه ، فإنه إن جَوَّزَ هذا لم يجد بُدًّا من أن يقول بالجواز أيضا فيما سبق من  
المقود ، فإن قال : لا أُجَوِّزُ هذا وأكْرَهُهُ للمسلم فهو بعيد من القول ، لأنه  
ترك مُسْلِمَةً في يد حربي ، يواقعها حراماً ، مع تمكنه من أن يفديها بخمر ، وذلك  
مما لا يجوز القول به .

٢٩١٥- وبعد ما يشتريها بخمر إذا أخرجها كانت مملوكة  
له ، حتى ينفذ عتقه فيها ، وإن جاء صاحبها أخذها منه  
بقيمتها إن شاء .

لأنه تملكها بطيب أنفسهم ، لا بجهة البيع ، فيكون هذا بمنزلة ما لو  
وهبها له فأخرجها .

٢٩١٦- وبهذا تبين الفرق بين ما يجري في دار الحرب  
وبين ما يجري في دار الاسلام ، فإن الحربي لو خرج إلينا  
بأمان ، ومعه تلك الجارية ، فليس للمسلم في دارنا أن يشتريها  
منه بخمر .

٢٩١٧- ولو فعل ذلك ثم رفع إلى القاضى أبطل ذلك البيع ،  
ورَدَّ الجارية على المستأمن ثم أجبره على بيعها من المسلمين .

لأنها مسلمة ، فلا يتركها في ملك الكافر ، ولا يتركها (١) يعود بها إلى دار  
الحرب كما لو أسلمت أمته في دار الاسلام .

٢٩١٨- ولو أن عسكرياً من أهل الحرب لهم منعة دخلوا  
دار الاسلام ثم استأمن إليهم مسلم وعاملهم بهذه المعاملة التي  
لا تجوز فيما بين المسلمين فلا بأس بذلك .

لأن المعنى الذي لأجله جاز له ذلك في دارهم موجود في منعتهم في دار  
الاسلام ، وهو أن أموالهم مباحة الأخذ للمسلم ، وعليه التحرز عن غدر الأمان ،  
فهو بهذه المعاملة يكتسب سبب التحرز عن الغدر ، وبهذا القدر (٢) تبين أن  
الأصح ما ذهب إليه المشايخ ، لأن موضع نزولهم هاهنا لم يأخذ حكم دار  
الحرب ، ومع ذلك جاز للمسلم (٣) هذه المعاملة لبقاء الإباحة في ما لهم ، فكذلك  
إذا كان العربي في منعته ، والمسلم الذي عامله به في منعة المسلمين .

٢٩١٩- ولو أن أهل دارٍ من أهل دار الحرب وادعوا أهل  
الإسلام فدخل إليهم مسلم وباعهم الدرهم بدرهمين لم يكن  
بذلك بأس .

لأن بالموادعة لم تصر دارهم دار الاسلام ، وإنما يحرم على المسلمين أخذ

(١) ح ١ ولا يملكه .

(٢) يا ح ( الفصل بتبيين : )

(٣) يا ( من المسلم ) .

ما لهم بغير طيب أنفسهم ، لما فيه من غدر المودعة ، فإذا استرضاهم بهذه المعاملة فقد انعدم معنى الغدر ولهذا طاب له ما أخذ .

٢٩٢٠- ولو أن رجلا من المودعين دخل دار الاسلام بتلك المودعة كان آمنا بها ، ثم إن عامل مسلما بهذه المعاملة فإن القاضي يبطلها .

لأنه بمنزلة المستأمن في دارنا ، وقد بينا أن ما لا يجوز بين المسلمين وأهل الذمة في دارنا لا يجوز بين المسلم والمستأمن أيضا .

٢٩٢١- ولو أن مسلما دخل إلى هؤلاء المودعين ، أو دخل دار الحرب بأمان وبإيعهم متاعا إلى أجل معلوم ، ثم صالحهم على أن يعجلوا له ويضع عنهم البعض فذلك جائز .

لأن حرمة هذا التصرف في دار الاسلام لمعنى الربا ، من حيث أن فيه مبادلة لأصل الدرهم ، وقد بينا أن الربا يجوز بين المسلم والحربي في دار الحرب ، فتجوز هذه المعاملة ، واستدل عليه بحديث بنى التفسير حين أجلاهم رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، وقالوا : إن لنا ديونا على الناس لم تحل بعد ، فقال : « ضعوا وتعجلوا » . وإنما جَوَزَ ذلك لأنهم كانوا أهل حرب ، فعرفنا أن مثل هذه المعاملة تجوز بين المسلم والحربي ، وإن كان لا يجوز بين المسلمين في دارنا .

٢٩٢٢- فإن اصطالحوا على هذا ، ولم يقبض منهم ما عجلوا له حتى أسلم الذي عليه الدين ، أو أسلم أهل الدار ، فقد بطل هذا التصرف ، وكان المال كله عليه إلى أجله لما بينا .



لأن ما اعترض من الإسلام قبل تمام المقصود بالتقد يُجمل كالقرن بحالة  
التقد .

٢٩٢٣- وإن كان شرط. عليه أن يحط. النصف ، على أن  
يجعل له النصف ، ثم أعطاه الحربى ثلث ماله وبقي السدس  
ثم أسلم الحربى فقد بطل الصلح كله ، وعلى المسلم رد ما قبض  
فيكون جميع ما له على الحربى إلى أجله ، بخلاف ما سبق من  
بيع الخمر .

لأن ذلك مبادلة ابتداء من الجانبين ، فينتهى حكمه في مقدار ما وجد  
فيه التقابض ، وهذا الصلح ليس بمبادلة في الحقيقة ولكنه يعجل له نصف  
المال على أن يحط. عنه النصف<sup>(١)</sup> فلا يتم الصلح حتى يوجد كمال الشرط ،  
وهو قبض النصف الباقي بكماله ، فإذا لم يوجد ذلك حتى أسلم الحربى بطل  
الصلح كله .

ألا ترى أن المسلمتين لو كان لأحدهما على صاحبه مال فاصطلحا على أن  
يحط. عنه صاحب المال نصف المال على أن يعجل له ما بقى منه اليوم ، ثم عجل  
له اليوم بعض ما بقى دون البعض حتى مضى اليوم بطل الصلح كله ، وكان له  
أن يطالبه بجميع حقه .

لأن إبراءه إياه عن البعض كان بشرط تعجيل ما بقى منه في اليوم ، فإذا  
لم يتم الشرط بطل الإبراء ، وكان جميع ماله عليه بحاله ، فكذلك ما سبق  
والله الموفق .

(١) في با زيادة ( أو يحط عنه النصف على أن يعجل له ما بقى ) .

باب ما يحل للمسلم الأسير في أيدي أهل الحرب أن يجيهم إليه

٢٩٢٤- وإذا قُرِبَ الأسيرُ للقتل فقبل له مَدُّ عنقك فمَدَّ عنقه فلا بأس بذلك .

لأنه ليس في مد العنق إغاة منه لهم على نفسه ولا إذن منه لهم في قتله وهو يعلم أنهم يقتلونه على كل حال مَدَّ عنقه أو لم يَمُدَّهُ وربما يكون امتثال أمرهم سببا لعطف قلوبهم عليه ، حتى يحملهم ذلك على ترك قتله ، أو يكون ذلك أرواح له ، وإن لم يفعل ذلك قتلوه قِتْلَةً أَخْبَثَ من قتلهم إياه إذا مد عنقه ، فلهذه الوجوه جاز له أن يَمُدَّ عنقه وإن كان يعلم أنهم لا يتركون قتله .

٢٩٢٥- وإن لم يمد عنقه لم يزيلوا على أن يَمُتُوا عنقه ثم يقتلونه فإنه يكره له أن يَمُدَّ لهم عُنُقَهُ .

لأن ذلك في صررة الإذن لهم في قتله ، ولا رخصة للمسلمين في ذلك ، فلا يسعه الاقدام عليه إلا عند غرض صحيح له فيه ، وهو إذا كان بطمع في عطف قلوبهم عليه بذلك ، أو كان يخاف أن يقتلوه قِتْلَةً هِيَ أَخْبَثُ منها إذا مد عنقه ، فحينئذ إن شاء مد عنقه وإن شاء لم يمد عنقه ، لأن ذلك مُرَخَّص له فيه لغرض صحيح في ذلك ، فإن شاء تَرَخَّص بالرخصة ، وإن شاء تمسك بالعزيمة .

٢٩٢٦- وعلى هذا لو أرادوا قطع عضو من أعضائه ، فناولهم ذلك العضو ، فإن ذلك يسعه إن كان يفعله لغرض صحيح ، وإن لم يكن له في ذلك غرض صحيح لم يسعه ذلك .

ألا ترى أنهم لو قالوا له : ألبس ثيابك حتى نقتلك ، فلبس ثيابه يطلبُ بها السَّتر لم يكن به مُعِيناً على نفسه .

لأن لبس الثياب ليس من القتل في شيء ، وله غرض صحيح فيما صنع ، وهو ألا تنكشف عورته إذا قتلوه .

٢٩٢٧- قال بلغنا أن سعيد بن المسيَّب ، رحمة الله عليه ، حين أبى أن يبيع ألبس ثياب شعر قلبسه فلما ضُرب ولم يقتل قال : أما إني لو ظننت أنهم لا يريدون قتلي ما لبسته . فقد لبسه بأمرهم حين ظن أنه يقتل ، فعرفنا أنه ليس في اللبس إعانة منه على نفسه ، وأنه لا بأس به .

٢٩٢٨- وكذلك لو انتهوا إليه ، وهو في بيت لا يقدر على التخلص منهم ، فقالوا : اخرج إلينا حتى نضربَ عنقك ، فلا بأس بأن يخرج إذا كان له في ذلك غرض صحيح ، وهو أنه يخاف إن لم يفعل أن يمثَّلوا به .

وهذا لأن الخروج إليهم ليس فيه من استهلاك النفس شيء وإنما يخرج فراراً عن المَثَلَة ، وذلك لا بأس به .

٢٩٢٩- وكذلك لو أرادوا صلبه فأمره أن يصعد الخشبة

فصعدها .

لأن له في ذلك غرض صحيحا ، وهو دفع ألم الضربات المتواليات من نفسه ، أو دفع ما يخافه من المثلة به ، أو أن يقتلوه قتلًا هي أخبث من الصلب .

٢٩٣٠- ولكن هذا إذا كانت الخشبة بحيث لا يخاف التلّف من صعودها ، فأما إذا كان يخاف التلف من ذلك فليس له أن يصعدها .

لأنه يصير قاتلا نفسه بالصعود على مثل هذه الخشبة ، ولا رخصة له في قتل نفسه بحال ، قال الله تعالى : «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» (١) .

٢٩٣١- ولو أوقدوا نارا فقالوا له : اطرح نفسك فيها ، وربما نجا منها ، وربما لم ينج ، لم يحل له أن يفعل ذلك .

لأنه يصير قاتلا نفسه بالدخول فيها ، وليس له أن يقتل نفسه ، ولا أن يعين على قتل نفسه ، فتعين عليه جهة الامتناع حتى يصير مقتولا بفعلهم ان قتلوه .

٢٩٣٢- إلا أن يكونوا هددوه بنوع من القتل هو أعظم من طرح نفسه في النار فحينئذ يكون هو في سعة أن يطرح نفسه فيها .

(١) سورة النساء آية ٢٩ ( قال تعالى : وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ) .

لأنه يفعل ذلك لفرض صحيح ، وهو الفرار عن ألم السياط المتوالية ،  
أو عن المثلة فيرخص له في ذلك .

٢٩٣٣- وكذلك لو أمروه بأن يُغرق نفسه في ماء فهذا  
والأول سواء . ولو قُدِّم ليضرب عنقه فضرِبوه بسيف سوء  
فقال لهم : خذوا سيفي هذا فاقتلوني به لم يسعه ذلك ، وهو آثم  
في مقالته .

لأنه كما لا يحل له قتل نفسه بحال لا يحل له أن يأمر بقتل نفسه ،  
ولأن أمره بإمram بالقتل أمر بالمعصية ولا رخصة له في الأمر بالمعصية .

٢٩٣٤- ولكن لو لم يقل اقتلوني به ولكن قال : سيفي أجود  
من هذا السيف وأمضي فيما تريدون ، ويريد بذلك الاستراحة  
رجوت أن يكون في سعة .

لأنه ما أمرهم بقتل نفسه نصا ، وله فيما قال غرض صحيح ، وهو  
الاستراحة مما يلحقه إذا أبطأ عليه الموت ، ومع هذا لم يُطْلَق الجواب فيه بل  
علِّقه بالرجاء ، لأن في مناولة السلاح إياهم نوع إعانة على قتل نفسه ، بخلاف  
ما سبق من مد العنق ولبس الثياب وصعود الخشبة .

٢٩٣٥- وعلى هذا لو أرادوا شق بطنه فقال : لا تفعلوا ،  
ولكن اضربوا عنقي لم يسعه هذا .  
لأنه تصرّح بالأمر بالمعصية .

٢٩٣٦- ولكن لو لم يقل : اضربوا ، ولكن قال : اتقوا الله

ولا تشقوا بطنى ، فإن هذا لا ينبغى لأن ضرب العنق أوحى<sup>(١)</sup>  
وأجمل لم يكن بذلك بأس .

لأنه صرح هاهنا بالنهى عن المعصية ، ولم يصرح بالأمر بضرب العنق ،  
إنما أخبرهم أن ذلك أفضل مما هموا به ، فلهذا كان فى سعة من ذلك .

ألا ترى أنهم لو تركوه كان هو آثما فى قوله : اضربوا عنق .

لما فيه من التصريح بالأمر بالمعصية ، ولم يكن هو آثما فى قوله : ضرب  
العنق أوحى وأجمل .

ألا ترى أنه لو قال ضرب العنق أوحى وأجمل ، ولكن اتقوا الله ولا  
تصنعوا بى شيئا من هذا ، فاضربوا عنقه لم يكن عليه إثم فى مقاتله إن شاء  
الله تعالى .

٢٩٣٧- وكذلك لو أن غير المقصود بالقتل من الأسراء هو

الذى قال ذلك فإن قال : اتقوا الله ، ولا تُمَثِّلُوا به ، فإن ضرب  
العنق يأتى على ما تريدون رجوت ألا يكون آثما ، ولو قال :  
اضربوا عنقه كان آثما .

والحاصل أن المقصود بالقتل وغيره سواء فى جميع ما ذكرنا ، لأنه  
لا رخصة فى التصريح بالأمر بالمعصية فى حق نفسه ، ولا فى حق غيره .

ألا ترى أنه لو قال : لا تفعلوا ذلك به يومكم هذا ، ولكن افعلوه غدا

(١) لوحى : أسرع ومنه ضرب وحى أى سريع .

كان آثما في قوله : افعلوه غدا ، أطاعوه في ذلك أو عصّوه ، ولو قال : أخرّوه إلى الغد لم يكن آثما في ذلك .

٢٩٣٨- ولو أرادوا ضرب بطن الأسير بالسيف فقال : اتقوا الله ولا تضربوا موضع الطعام ، ولكن اضربوا العنق ، كان آثما في قوله : اضربوا العنق . ولو قال : القتلُ في غير موضع الطعام أجملُ لم يكن آثما . ولو قال للضارب : ارفع يدك عن موضع الطعام أو سفلُ يدك عن موضع الطعام خفت أن يكون آثما ، بخلاف قوله : لا تضرب موضع الطعام .

لأن صيغة ذلك الكلام نهي عن المعصية ، وصيغة هذا الكلام أمر بما هو معصية : لأن معنى قوله سفلُ يدك أو ارفع يدك اضربه أسفل من الطعام أو فوق الطعام ، ولا رخصة له في الأمر بالمعصية صورة ولا معنى . وإن كان في ذلك نوع تخفيف عن المسلم . وكان مقصودُ التكلم ذلك التخفيف فبهذه الفصول تبين أنه ينبغي للمرء أن يراعى عبارته كما يراعى معنى كلامه ، والأصل فيه ما روي أن العباس . رضي الله تعالى عنه . لما سئل ف قيل : أنت أكبرُ من رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم . أم رسولُ الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، أكبرُ منك ؟ قال : رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، أكبرُ مني وأنا أسنُّ منه . وحكى أن هارون رأى في منامه أن أسنانه السُّفلى قد سقطت فسأل بعض المُعبرين فقال : يموت أقاربك فكَرِهَ ذلك ، وأمر بإخراجه ، ودعا معبرا آخر وسأله فقال : عمرك يكون أطولَ من عمر أقاربك فأحسن الثناء عليه وأعطاه الصلة . وهما في المعنى سواء لِيُعْلَمَ أنه ينبغي للمرء أن يراعى عبارته .

٢٩٣٩- وإذا أُسر الأسيرُ وابنه من المسلمين فأرادوا قتلَهُما  
فقال الأب : قدموا ابني بين يدي حتى احتسبه فهو آثم ، في  
مقاتله ، فعلوا ذلك أو لم يفعلوا .  
لأنه أمرهم بمعصية الله تعالى .

ولو قال : إني أريد أن أحتسب ابني فلا تقتلوني قبله ، رجوت ألا يَأْثِمَ  
لأنه لم يصرح بالأمر بقتله ولا بقتل ابنه .

٢٩٤٠- ولو كان الابنُ هو القاتل ، اقتلوني قبل قتل أبي  
كان آثماً ، ولو قال : لا تقتلوا أبي قبلي فلإني أخاف أني أجزُعُ  
لم يكن عليه في هذا إثم . وكذلك لو أرادوا ضربَه أو ضربَ  
ابنه بالسيف فقال : اشحنوا سيفكم لم يكن آثماً بذلك .  
ولو قال : اشحنوه ثم اقتلوني به كان آثماً .

لأن الأمر بالشحن ليس فيه من معنى المعصية شيء ، لولا ما أرادوا من  
معنى المعصية ، وهو قتل المسلم ، وذلك في قصدهم لا في لفظه ، فأما في  
قوله : ثم اقتلوني تصريح بالأمر بالمعصية ، وذلك لا رخصة فيه والله أعلم .



## باب (١) الأسير المسلم

مايسعه ان يفعله لهم إذا أكرهوه ومالا يسعه

٢٩٤١- ولو قالوا لأسير مسلم : اقتل لنا هذا الأسير المسلم ،  
أَوْ لَنَقْتُلَنَّكَ لم يسعه أن يقتله لما جاء في الأثر : ليس في القتل  
تَقِيَّةٌ .

ولأنهم أمروه بالمعصية ، ولا طاعة للمخلوق في معصية الخالق ، وهو بالإقدام  
على القتل يجعل روح من هو مثله في الحرمة وقاية لروحه ، ويُقَدِّم على ما هو  
من مظالم العباد ، ولا رخصة في ذلك .

٢٩٤٢- وإن قالوا اشحذ لنا هذا السيف حتى نقتل به هذا  
الرجل المسلم ، أو لم يذكروا هذه الزيادة ، فإن كان لا يخاف  
على نفسه لا ينبغي أن يعمل (٢) شيئاً من ذلك .

لأنهم إنما يأمرون به لِيَتَّقَوْا به على قتال المسلمين ، ولا رخصة له في  
إعانتهم على ذلك ، إلا أن يهدوه بالقتل إن لم يفعل ، فحينئذ لا بأس بأن  
يفعله ، لأنه ليس فيها أمره به مظلمة للمسلم ، وفيه دفع شر القتل عن نفسه ،  
وهذا لأنه إن لم يفعل لهم ذلك تمكنوا من قتل الأسير بغير السيف .

(١) بام ( باب ما يسع الأسير المسلم ان يفعله ) .

(٢) با ح ( يفعل ) .

وكذلك لو قالوا اتَّجَرْنَا هذه الخشبة حتى نصلب عليها هذا المسلم  
أو لنقتلنك يسعه ذلك .

لأنه ليس فيما أمروه به قتلُ المسلم ، فإنهم يتمكنون من قتله بوجه آخر .

٢٩٤٣- إلا أنه مع هذا إن امتنع حتى يُقتل كان مأجورا ،  
لما في امتناعه من الكبائر والغيب . لهم ، وكذلك لو قالوا : أَمْسِكْ  
رأسه حتى نضرب عنقه وإلا قتلناك كان ، إن شاء الله تعالى ،  
في سعة من ذلك .

لأن إمساك الرأس ليس من قتل المسلم في شيء ، وإنما قيد الجواب  
بالاستثناء هاهنا لأن في فعله تعرضا للمسلم ، بخلاف شحذ السيف ونَجْر  
الخشبة فليس هناك في فعله تعرض للمسلم .

٢٩٤٤- وكذلك لو أمروه بربط يديه أو رجله .

لأنه ليس في فعله تلف نفسه .

ألا ترى أنه لا بأس على المربوط منه لو لم يتعرضوا له بشيء آخر ،  
ولا يكون أمرهم بهنا أعظم من أمرهم بالكفر . وذلك يسعه في الإكراه ، وإن  
كان الامتناع منه أفضل . فهذا مثله .

٢٩٤٥- ولو كانت يد الذي يضرب بالسيف ضعيفة فقليل

له : أَمْسِكْ بيدك على يديه ، حتى نضربه وإلا قتلناك ، لم يسعه  
أن يفعل هذا .

لأن فيه إهانة على القتل بعينه ، ولا رخصة في الإهانة على قتل المسلم ، قال النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم : من أعان في دم امرئ مسلم بَشَطْرٍ كلمة جاء يوم القيامة مكتوبا على عينيه آيس من رحمة الله تعالى .

٢٩٤٦- ولو قالوا : دُلُّنا على سيف نقتله به وإلا قتلناك لم يكن آثما في الدلالة ، إن شاء الله تعالى .

لأن فعله ليس بقتل ، وهو لو لم يدلهم قَدَرُوا على قتله : بحجر أو غير ذلك وإنما قُبِدَ بالاستثناء لأن الدلالة على القتل بمنزلة مباشرة القتل من وجه .  
ألا ترى أن المحرم إذا دل على قتلٍ صيد كان عليه من الجزاء ما على القتال ! ؟

٢٩٤٧- وإن لم يدلهم حتى يقتل<sup>(١)</sup> كان مأجورا إن شاء الله تعالى .

لأنه يمتنع من فعل هو بمنزلة القتل من وجه .

٢٩٤٨- وعلى هذا لو طلبوا السيفَ منه ليقاتلوا به المسلمين ، فإن امتنع من ذلك كان مأجورا ، وإن أعطاهم حين هددوه بالقتل لم يكن به بأس .

ألا ترى أنهم لو قالوا إن أعطيتنا سيفك خلينا سبيل هذا الأسير المسلم ، فإنه يجوز له أن يعطيهم ، لما فيه من نجاة مسلم آخر ، فإذا كان فيه نجاته كان أولى .

---

(١) با ١ قتل با

٢٩٤٩- قال : ألا ترى أنهم يردون عليهم أسراهم ، ويأخذون منهم أسراء من المسلمين ، وفي مفاداة الأسير بالأسير كلام نذكره في موضعه ، إن شاء الله تعالى ، وهو في ظاهر الرواية جائز ، ثم رد الأسير عليهم أمر<sup>(١)</sup> على المسلمين من دفع السلاح إليهم ، فإذا كان يجوز رد الأسير عليهم لاستنقاذ المسلم ، فدفع السلاح إليهم بهذا يكون أجوز .

٢٩٥٠- ولو هرب منهم أسير فقالوا لأسير آخر يعرف مكانه : دلنا عليه لنقتله وإلا قتلناك ، لم يسعه أن يدلهم عليه .

لأن الدلالة الممكنة من القتل بمنزلة مباشرة القتل من وجه ، كما في حق الصيد ، ثم في هذا ظلم الأسير الهارب ، لأنهم لا يتمكنون منه إلا بدلالته فهو بهذه الدلالة يمكنهم من قتله ، ولا رخصة في ظلم المسلم بهذا الطريق .

ولو كانوا حاصروا حصنا للمسلمين فقالوا لأسير في أيديهم دلنا على الموضع الذي يؤتى من قبلة الحصن ، أو على مَنخل الماء الذي يشربون منه ، أو لنقتلنك ، وهو يعلم أنه إن دل على ذلك ظفروا بالحصن ، وقتلوا من فيه ، أو كان على ذلك أكبر رأيه ، فليس ينبغي له أن يدلهم على ذلك .

لأنه يمكنهم بهذه الدلالة من قتل المسلمين ، واسترقاق ذرائعهم ، وارتكاب الحرام من نسائهم .

ألا ترى أنه لو قيل له لنقتلنك أو لنتمكننا من فلانة نزني بها ، وهم لا يقدرُونَ عليها إلا بدلالته ، أنه لا يسعه أن يدل عليها فكذلك فيما سبق . وأكبر الرأي كاليقين فيما لا يمكن معرفة حقيقته .

٢٩٥١- ولو أخذوا أسيراً فقالوا : إنا نريد أن ننصبه  
 فنرميه فدلّنا على قوس ونشاب<sup>(١)</sup> نرميه بها حتى نقتله ، أو  
 لنقتلنك ، فدلهم على ذلك فهذا له واسع ، إن شاء الله تعالى .  
 لأنّه في أيديهم وهم يتمكنون من قتله بطريق آخر ، فلا يكون هو بدلالته  
 ممكناً إياهم من قتله .

٢٩٥٢- إلا أن يكون الأسير في موضع لا يقدرّون عليه بشيء  
 سوى النشاب ، فحينئذ لا يسعه أن يدلهم على القوس والنشاب .  
 لأنّه يمكنهم من قتله بدلالته . وأوضح هذه المسائل بالدلالة على قتل  
 الصيد فإن من رأى صيدا في موضع لا يقدر عليه فدكّه مُحَرَّمٌ على الطريق إليه  
 حتى ذهب فقتله كان على الدالّ الجزاء .

٢٩٥٣- وكذلك إن كان لا يقدر عليه إلا أن يرميه بنشابة  
 وليس معه ذلك فدله محرم على قوس ونشاب ، أو دفعه إليه  
 فرماه فقتله به ، كان على المحرم الجزاء . ولو أراد قتل صيد  
 فقال المحرم ناولني حربتي ، بعد ما ركب فرسه فناوله لم يكن  
 على المحرم شيء .

لأنّه كان متمكناً من قتل الصيد بدون هذه المناولة ، ولكنه آثم فيما صنع ،  
 لأنّ في فعله صورة الإعانة على قتل الصيد ، ولا رخصة للمحرم في ذلك .

(١) النشاب : التبل ، واحده نشابه .

٢٩٥٤ - وكذلك لو استعار من محرم سِكِّينا فذبح

الصَّيْدِ بِهِ

لأنَّ الصيد في يده ، وهو متمكن من ذبحه بدون هذا السكين ،  
ولكنه آثم في صنعه ، لوجود صورة الإعانة منه على قتل الصيد ، والله  
أَعْلَمُ بالصواب .

## باب ما يسهل الرجل ان يفعل أيهما شاء

٢٩٥٥- وإذا أحرق المشركون سفينةً من سفائن المسلمين فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، رضى الله عنهما ، مَنْ فى السفينة بالخيار إن شاء صبر على النار حتى يَحْتَرِقَ ، وإن شاء ألقى نفسه فى الماء حتى يَغْرُق .

لأنه على يقين من هلاكه فى الوجهين ، وله غرض فى كل وجه ، والنار يكون أسرع لهلاكه ، ولكن فيه زيادة الألم من حيث تفريق الأعضاء ، والماء أبطأ لهلاكه ولكن فيه زيادة الغم وطبائع الناس فى هذا مختلفة (١) فمنهم من يختار ألم الجرح وسرعة الاستراحة على غم الماء وبطء الهلاك ، ومنهم من يختار غم الماء على ألم الجراحة ، فله أن يميل إلى أى الجانبين شاء .

٢٩٥٦- وعلى قول محمد ، رحمة الله عليه ، هذا على وجوه ؛ إن كان يطمع فى النجاة فى كل واحد من الجانبين ، ويخاف الهلاك فله الخيار .

لأنه إن صبر فإتما يقصد به تحصيل النجاة التى يطمع فيها ، وكذلك إن ألقى نفسه فى الماء ، فإتما يقصد تحصيل النجاة بفعله ، فله ذلك .

(١) باح ( تختلف فمنهم من ) باح .

٢٩٥٧- وإن كان على يقين من الهلاك في أحد الوجهين وهو يرجو النجاة في الوجه الآخر فعليه أن يصنع ما يرجو فيه النجاة .

لأنه مأثورٌ بدفع سبب الهلاك عن نفسه بحسب الوثع منهى عن قتل نفسه .

٢٩٥٨- وإن كان على يقين من الهلاك فيهما فعليه أن يصبر ، وليس له أن يلقى نفسه في الماء .

لأنه إن ألقى نفسه في الماء صار هالكا بفعل نفسه ، وإن صبر صار هالكا بفعل غيره ، ولأن يهلك بفعل غيره أولى من أن يهلك بفعل نفسه .

ألا ترى أن ظالما لو قال لإنسان : لَتَقْتُلَنَّ نَفْسَكَ أَوْ لَأَقْتُلَنَّكَ لَمْ يَسْمَعْ أَن يَقْتُلَ نَفْسَهُ ، لهذا المعنى .

وأبو حنيفة ، رضى الله عنه ، يقول : الاستدامة فيما يُستدام كالإنشاء ، فالمُعَامُ في مكانه حتى تنتهي إليه النار من فعله كما أن إلقاء نفسه في الماء من فعله ، وليس هذا نظير مسألة الإكراه ، لأن تيقنه فيما هدده به المكروه ليس كتيقنه فيما يفعل بنفسه ، فقد يهدد المكروه ثم لا يُحَقِّق ، وهما تيقنه في الهلاك في الجانبين بصفة واحدة .

٢٩٥٩- واستشهد محمد ، رحمه الله ، برجل يدخل في بيت إلى جانبه بيتٌ ، فوق الحريق في البيتين ، وهو على يقين من الهلاك إن ثبت في البيت الذى هو فيه أو وثب إلى البيت



الآخر/ فإنه يتعين عليه الثبات ، وليس له أن يتحول إلى البيت  
الآخر .

فمن أصحابنا من يقول : الخلاف في الفصلين واحد ، ومن عادة محمد ،  
رحمه الله ، الاستشهاد بالمُخْتَلَفِ على المختلف لإيضاح الكلام ، فالأصح  
أن هذا قولهم جميعا ، والفرق لأبي حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، أن جهة  
الهلاك هاهنا واحدة في البيتين ، ولا غرض له في التحول من أحدهما إلى  
الآخر ، وإنما يثبت الخيار للمرء بين الشيئين إذا كان مفيدا له فائدة ، فأما  
في مسألة السفينة فجهة الهلاك مختلفة (١) ، لما بينا أن الماء ليس من جنس  
النار ، وفي إثبات الخيار له فائدة فائتناه .

٢٩٦٠- ولو أن مُشركا طعن مسلما برمح فأنفذه فأراد أن  
يمشى في الرمح إليه ليضربه بالسيف فإن كان يخاف الهلاك  
إن فعل ذلك ، ويرجو النجاة إن خرج من الرمح ، فعليه أن  
يخرج .

لأن المشى إليه في الرمح إعانة على قتل نفسه ، والواجب على كل أحد  
الدفع عن نفسه بجهد أولا . ثم النيل من علوه .

٢٩٦١- وإن استوى الجانبان عنده في التيقن بالهلاك  
فيهما ، أو رجاء النجاة فيهما ، من حيث أنه لا يزيد في  
جراحته فلا بأس بأن يمشى إليه في الرمح حتى يضربه بالسيف ،  
وإن شاء خرج من الرمح .

(١) با ( يختلف ) با ح ( متلف فيه ) .

لأنه لابد من أن يخرج من الرمح من أى الجانبين شاء ، وفرق محمد ،  
رحمه الله ، بين هذا وبين ما سبق .

٢٩٦٢- وقال : ليس هناك فى القاء نفسه معنى النيل من  
العدو ، وها هنا فى المشى إليه فى الرمح معنى النيل من العدو  
والظفر به ، وهذا القصدُ يبيح له الاقدام ، وهذا كله إنما  
يمكن العمل فيه بغالب الرأى .

لأنه لا طريقَ إلى الوقوف على حقيقة الأمر فيه ، وغالب الرأى كاليقين  
فى مثله .

٢٩٦٣- ولو أن مسلما حمل على ألف رجل وخذَه فإن كان  
يطمع أن يظفر بهم أو ينكأ<sup>(١)</sup> فيهم فلا بأس بذلك .  
لأنه يقصد بفعله النيل من العدو .

٢٩٦٤- وقد فعل ذلك بين يدى رسول الله ، صلى الله عليه  
وآله وسلم ، غير واحد من الأصحاب<sup>(٢)</sup> يوم أحد ولم ينكر  
ذلك عليهم رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، وبشّر بعضهم  
بالشهادة حين استأذنه فى ذلك ، وإن كان لم يطمع فى نكابة  
فإنه يكره له هذا الصنيع .

لأنه يتلف نفسه من غير منفعة للمسلمين ، ولا نكابة فيه للمشركين .

(١) نكأ العدو ونكأ فيهم ، قتل فيهم وجرح وانخن ويقال أيضا : انكى العدو وفيه ينسى  
نكابه أوقع به - وهزمه وغلبه .

(٢) ح ( أصحابه ) .

٢٩٦٥- وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يسعه الإقدام ، وإن كان يعلم أن القوم يقتلونه وأنه لا يتفرق جمعهم بسببه ، لأنَّ القومَ هناك مسلمون معتقدون لما يأمرهم به ، فلا بد من أنَّ فعله ينكبي في قلوبهم ، وإن كانوا لا يظهرون ذلك ، وهاهنا القوم كفارٌ لا يعتقدون حقيقةَ الإسلام وفعله لا ينكبي في باطنهم ، فيُشترط. النكايه ظاهراً لا باحة الإقدام .

٢٩٦٦- وإن كان لا يطمع في نكايه ولكنه يُجرى بذلك المسلمين عليهم حتى يظهر بفعله<sup>(١)</sup> النكايه في العدو فلا بأس بذلك ، إن شاء الله تعالى .

لأنه لو كان على طمع من النكايه بفعله جاز له الإقدام ، فكذلك إذا كان يطمع في النكايه فيهم بفعل غيره .

وكذلك إن كان في إرهاب العدو وإدخال الوهن عليهم بفعله فلا بأس به لأن هذا أفضلُ وجوه النكايه ، وفيه منفعهٌ للمسلمين وكل واحد يبذل نفسه لهذا النوع من المنفعة .

٢٩٦٧- ولو أن راكب السفينة حين انتهى النارُ إليه فوجد مسها وحدارَها لم يجد محيصا إلا أن يرمى بنفسه في الماء ، فرمى بنفسه ، كان إن شاء الله في سعة .

(١) با ح ( يظهرها بطلهم ) .

لأن هذا الآن مدفوعٌ من إلقاء النار في السفينة ، والأول يكون مُلقياً نفسه  
في الماء لا مدفوعٌ غيره ، فإنه لا يتصور مدفوعاً قبل أن يتصل به فعل الدافع ،  
وهناك ما اتصل به فعل الدافع ، وما هنا قد اتصل به فعله .

ألا ترى أنه لو أوقدت له نارٌ وقيل له : لنَهْرِيَنَّكَ بالسياط حتى نقتلك  
أو تلقى نفسك في النار حتى تَحْتَرِقَ لم يسعه إلقاء نفسه ، وإن كانوا ضريبوه  
بالسياط فبلغ من جزعه واضطرابه أن يسقط في النار رجوت أن يكون في  
سعة .

لأنه مدفوعٌ الضارب ها هنا ، ولأن ألم السوط قد أصابه ، وما أصابه  
ألم النار بعد ، فهو إنما يفر من ألم قد أصابه : فأرجو أن يكون في سعة .

٢٩٦٨ - والأصل فيه حديث حذيفة ، رضى الله تعالى عنه ،  
قال : «لَفِتْنَةُ السَّوْطِ أَشَدُّ مِنْ فِتْنَةِ السِّيفِ ، إِنْ الرَّجُلَ  
لِيُضْرَبَ بِالسَّوْطِ حَتَّى يَرْكَبَ الْخَشْبَةَ .

يعنى إذا أريدَ صَلَبُهُ عليها ، والله الموفق .

## باب قتال أهل الإسلام أهل الشرك مع أهل الشرك

٢٩٦٩- قال : لا ينبغي للمسلمين أن يقاتلوا أهل الشرك مع أهل الشرك .

لأن الفئتين حزبُ الشيطان ، وحزب الشيطان هم الخاسرون ، فلا ينبغي للمسلم أن ينضم إلى إحدى الفئتين فيكثر سوادهم ويقاتل دفعا عنهم ، وهذا لأن حكم الشرك هو الظاهر ، والمسلم إنما يقاتل لنصرة أهل الحق ، لا لإظهار حكم الشرك .

ولا ينبغي أن يقاتل أحدٌ من أهل العدل أحداً من الخوارج ، مع قوم آخرين من الخوارج ، إذا كان حكمُ الخوارج هو الظاهر .

لأن إباحة القتال مع الفئة الباغية من المسلمين إن رجعوا<sup>(١)</sup> إلى أمر الله ولا يحصل هذا المقصود بهذا القتال إذا كان حكم الخوارج هو الظاهر .

٢٩٧٠- ولا بأس بأن يقاتل المسلمون ، من أهل العدل مع الخوارج ، المشركين من أهل الحرب .

لأنهم يقاتلون الآن لدفع فتنة الكفر ، وإظهار الإسلام ، فهذا قتال على الوجه المأمور به ، وهو إعلاء كلمة الله تعالى ، بخلاف ما سبق ، فالقتال هناك لإظهار ما هو مائل عن طريق الحق ، وما هنا لإثبات أصل الطريق .

٢٩٧١- ثم إنما يباح ذلك إذا لم يكن فيه نقض عهد منهم ،

(١) با - ليرجعوا .

فَأَمَّا إِذَا آمَنُوا قَوْمًا ثُمَّ غَدَرُوا بِهِمْ فَإِنَّهُ لَا يَسَعُ الْقِتَالُ مَعَهُمْ  
لَأَهْلِ الْعَدْلِ ، لِأَنَّ الْوَفَاءَ بِالْأَمَانِ وَاجِبٌ ، فَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ،  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، يَكْتُبُ فِي كُلِّ عَهْدٍ وَفَاءً لَا غَدْرَ  
فِيهِ . وَإِذَا كَانَ الْمَنْعُ لِأَهْلِ الْعَدْلِ يَخْتَصُّ بِذَلِكَ الْمَحَلَّ حَتَّى  
يَجُوزَ أَنْ يُقَاتَلَ مَعَهُمْ قَوْمًا آخَرِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ مِمَّنْ  
لَمْ يُؤْمِنُوهُمْ .

لأنه ليس في هذا القتال معنى الغدر : بل فيه إظهار الإسلام .

٢٩٧٢- ولو قال أهل الحرب لأسراء فيهم قاتلوا معنا عدونا  
من المشركين ، وهم لا يخافونهم على أنفسهم إن لم يفعلوا فليس  
ينبغي أن يقاتلوهم معهم .

لأن في هذا القتال إظهار الشرك ، والمقاتل يخاطر بنفسه فلا رخصة في  
ذلك إلا على قصد إعزاز الدين ، أو الدفع عن نفسه .

فإذا كانوا يخافون أولئك الآخرين على أنفسهم فلا بأس  
بأن يقاتلوهم لأنهم يدفعون الآن شرَّ القتل عن أنفسهم .

فإنهم يأمنون الذين هم في أيديهم على أنفسهم : ولا يأمنون الآخرين  
إن وقعوا في أيديهم ، فحلَّ لهم أن يقاتلوا دفعاً عن أنفسهم .

٢٩٧٣- وإن قالوا لهم : قاتلوا معنا عدونا من المشركين  
وإلا قتلناكم فلا بأس بأن يقاتلوا دفعاً<sup>(١)</sup> لهم .

لأنهم يدفعون الآن أشرَّ القتل عن أنفسهم .

(١) با - معهم به .

وقتل أولئك المشركين لهم حلالٌ ، ولا بأس بالإقدام على ما هو حلال ، عند تحقق الضرورة بسبب الإكراه ، وربما يجب ذلك كما في تناول الميتة وشرب الخمر .

٢٩٧٤- وإن قالوا لهم قاتلوا معنا المسلمين وإلا قتلناكم لم يَسْغَهم القتالُ مع المسلمين .

لأن ذلك حرامٌ على المسلمين بعينه . فلا يجوز الإقدام عليه بسبب التهديد بالقتل ، كما لو قال له : اقتل هذا المسلم وإلا قتلتك .

٢٩٧٥- فإن هددوهم يقفوا (١) معهم في صفهم ولا يقاتلوا المسلمين رجوت أن يكونوا في سعة .

لأنهم الآن لا يصنعون بالمسلمين شيئاً ، فهذا ليس من جملة المظالم .

٢٩٧٦- وأكبر ما فيه أن يلحق المسلمين همٌ لكثرة سواد المشركين في أعينهم ، فهو بمنزلة ما لو أُكْرِه على إتلاف مال المسلمين بوعيد متلف ، فإن كانوا لا يخافون المشركين على أنفسهم فليس لهم أن يقفوا معهم في صف ، وإن أمروهم بذلك .

لأن فيه إرهاب المسلمين وإلقاء الرعب والفشل فيهم ، وبدون تحقق الضرورة لا يسع المسلم الإقدام على شيء منه .

(١) بلح ( يقفوا ) ح

٢٩٧٧- ولو قالوا للأسراء : قاتلوا معنا عدونا من أهل حرب

آخرين ، على أن نُخْلِ سبيلكم إذا انقضت حربنا لو وقع (١)  
في قلوبهم أنهم صادقون فلا بأس بأن يقاتلوا معهم .

لأنهم ينفعون بهذا الأسر عن أنفسهم ، ولا يكون هذا دون ما إذا كانوا يخافون على أنفسهم من أولئك المشركين ، فكما يسعهم الاقدام هناك ، فكذلك يسعهم ما هنا . فإن قيل : كيف يسعهم هذا وفيه قوة لهم على المسلمين ؟ لأنهم إذا ظفروا بعدوهم فأمنوا جانبهم أقبلوا على قتال المسلمين ، وربما يأخذون منهم الكراع والسلاح فيتقوون بها على المسلمين . قلنا : ذلك موهوم ، وما يحصل لهم الآن من النجاة عن أسر المشركين بهذا القتال معلوم ، فيترجع هذا الجانب .

ألا ترى أنهم لو طلبوا من إمام المسلمين أن يفايدهم بأعدادهم من المشركين أو بالكراع والسلاح جاز له أن يفعل لتخلصهم به من الأسر وإن كانوا يتقوون ، بما يأخذون ، على المسلمين .

٢٩٧٨- ولو قالوا أعينونا على المسلمين بقتال أو بتكثير

سواد على أن نُخْلِ سبيلكم لم يحل لهم هذا .

لأنه لا رخصة لهم في قتال المسلمين بحال ، ولا في إلقاء الرعب في قلوبهم ، ما لم تتحقق الضرورة بخوف الهلاك على أنفسهم . وذلك غير موجود ما هنا .

٢٩٧٩- ولو قالوا : قاتلوا معنا عدونا من المشركين على

أن نُخْلِكم في بلادنا ولا ندعكم ترجعون إلى أهليكم ، فليس ينبغي لهم أن يقاتلوا معهم .



لأنهم إن كانوا آمنين على أنفسهم لا يخافون من جانبهم تلفَ نفس أو عضوٍ فلا فرق بين أن يكونوا محبوسين في بلادهم ، وبين أن يكونوا في سجونهم ، لأن في الوجهين يلحقهم هم بالانقطاع عن أهاليهم ، وعن إخوانهم من المؤمنين ، فلا ينبغي لهم أن يقاتلوا لظهار حكم الشرك ، بدون منفعة ظاهرة لهم في ذلك .

٢٩٨٠- وإن كانوا في ضرٍّ وبلاءٍ ، يخافون على أنفسهم الهلاك ، فلا بأس بأن يقاتلوا معهم المشركين ، إذا قالوا نخرجكم من ذلك .

لأن لهم في هذا القتال غرضا صحيحا ، وهو دفع البلاء والضر الذي نزل . ٣٣ .

٢٩٨١- ولو أنهم خلوا سبيلهم ليرجعوا إلى دار المسلمين ، فظفروا بمال من أموالهم ، فلا بأس بأن يأخذوها سرا منهم ، فيخرجوها إلى دار الاسلام .

لأنهم أسراء في أيديهم ما لم يخرجوا ، وأن خلوا سبيلهم فليس في أخذ أموالهم وقتل نفوسهم إن تمكنوا من ذلك غرر بأمان بينهم وبين أهل الحرب ، وإنما هو إصابة من الحلال ، فحالهم في ذلك كحال المتلصصين في دار الحرب .

حتى إذا أخرجوا ذلك فإن كانوا أهل منعة خمس والباقي بينهم على سهام الغنيمة .

لأنهم إنما تم إحرازهم لذلك بالإخراج إلى دار الاسلام .

٢٩٨٢- وكذلك إن كان هذا المَالُ أصابوه من أهل الشرك الذين قاتلوا معهم ، وخفى على الذين كانوا أسراء في أيديهم أن يأخذوا ذلك منهم فيستوى إن كان ما أصابوه من المسلمين أو من أهل الحرب .

لأن ذلك كله كان للمشركين ، ولم يتم إحراز المسلمين لها إلا بعد الإخراج إلى دار الإسلام .

٢٩٨٣- فإن كانوا قد قالوا لهم : تقاتلون معنا عدونا على أن تُسلموا الغنائم كلها لنا ، ولا تأخذوا منها شيئا ، على أن نخلي سبيلكم ، فهذا والأول سواء .

لأن أكبر ما في الباب أن هذا الشرط يلتحق المصاب بأموالهم .

وقد بينا أنه لا بأس بأن يأخذوا أموالهم إذا تمكنوا من ذلك .

لأنه لا أمان بينهم وبين أهل الحرب ، وإنما يمنع أخذ المال المباح إذا كان فيه غدر الأمان .

٢٩٨٤- وإن كانوا قالوا لهم : نخلي سبيلكم إلى بلادكم ، على ألا تأخذوا من أموالنا شيئا ، فأجابوهم إلى ذلك ، فليس ينبغي لهم أن يأخذوا من أموالهم شيئا .

لأنهم شرطوا ترك التعرض لهم في أموالهم ، والمسلمون عند شروطهم ،

كما قال رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن قيل : في المسألة الأولى شرطوا ذلك لهم أيضا ، ثم قلتم : يَسْتَهُم إِيخَاء ما أَخَفُوا من أهل الحرب الآخرين حتى يَخْرُجُوا إلى دار الاسلام . قلنا : هناك إنما شرطوا عليهم أَنْ يُسَلِّمُوا غَنَائِمَهُمْ ، وَإِنَّمَا غَنَائِمُهُمْ ما كانوا هم الذين أَخَفَوْهُ من العدو ، فَأَمَّا ما أَخَذَهُ الْأَسْرَاءُ من العدو فليس من غنائم الذين قاتلوهم معهم .

لأن ثبوت الشركة في الغنائم من حكم الإسلام ، وذلك لا يثبت في منعة أهل الشرك : وإنما الثابت في منعتهم أَنَّ من أَخَذَ شيئا فهو أَحَقُّ به من غيره ، فعرفنا أنه ليس في هذه الاخفاء مخالفة شرط مُفْصِحٍ له ، ثم تبين أن مخالفة الشرط المُفْصِح به لا يصح لهم .

٢٩٨٥- وإن كانوا أسراء في أيديهم فقال : لو كانوا في سجن من سجونهم فقالوا : نُوْثِنُكُمْ على أَنْ نُخْرِجَكُمْ فتكونوا في بلادنا على ألا ندعكم ترجعون إلى بلادكم ، ولا تقتلوا منا أحدا ، ولا تأخذوا منا مالا ، سرا ولا علانية ، فرضى الأسراء بذلك ، فينبغي لهم أَنْ يفوا بهذا الشرط .

لأنهم فيما التزموا بالشرط نصا بمنزلة المستأمنين فيهم .

ألا ترى أنهم آمنوا بقبول ذلك من القتل والحبس والعذاب .

فإن وجدوا بعد هذا عبدا أصابوه من المسلمين لم يسع<sup>(١)</sup> لهم أَنْ يأخذوه

لأن ذلك مألهم لو أسلموا عليه كان لهم .

(١) با ح ( لم ينبغ ) .

٢٩٨٦- ولو وجدوا حُرَّةً مأسورة أو مُدَبَّرَةً لم أر بأساً أن يأخذوها فيخرجوها .

لأن أهل الحرب لم يملكوها ، وإنما شرطوا عليهم ترك التعرض لهم في أموالهم .

٢٩٨٧- ولو وجدوا كُرَاعاً أو سلاحاً أخذوه من المسلمين .  
لم يسعهم أن يتعرضوا لشيء من ذلك .  
لأن هذا من أموالهم .

٢٩٨٨- ولو قالوا للأسراء: اخرجوا إلى بلادكم ، فأنتم آمنون ، ولم يقل لهم الأسراء شيئاً ، فلا بأس بأن يقاتلهم الأسراء بعد هذا القول ، ويأخذوا أموالهم .

لأن الأسراء ما التزموا لهم شيئاً بالشرط ، واشتراط أهل الحرب عليهم لا يلزمهم شيئاً مما لم يلتزموا .

٢٩٨٩- وهذا بخلاف ما إذا جاءهم قوم من المسلمين ليدخلوا دار الحرب فقال لهم أهل الحرب: ادخلوا ، وأنتم آمنون ، فدخلوا ولم يشترطوا لهم شيئاً .

لأن هناك مجيئهم على سبيل الاستئمان بمنزلة التصريح بالاشتراط على أنفسهم ألا يغدروا بهم ، ولا يوجد هذا المعنى في حق الأسراء لأنهم كانوا مقهورين في أيديهم لا مستأمنين .

٢٩٩٠- ولو قال أهل الحرب للأسراء فيهم : قاتلوا معنا  
عدونا على أن نُخَلِّيَ سبيلكم لترجعوا إلى بلادكم ، وعلى أن  
ما أصبتم من شيء فهو لكم ، وما أصبنا نحن من شيء لم تعرضوا  
فيه لنا ، ثم تمكن الأسراء من أخذ ما أصابه أهل الحرب سرا  
فليس ينبغى لهم أن يأخذوه .

لأنهم شرطوا لهم ذلك ، والوفاء بالشرط واجب .

٢٩٩١- فإن سلم أهل الحرب للأسراء ما أصابوه ، فأخرجوه  
إلى دار الاسلام أو إلى عسكر المسلمين في دار الحرب ، فهو  
لهم خاصة لا خمس فيه ، والفارس والراجل فيه سواء .

لأنهم أصابوه وحكم الشرك هو الظاهر عليهم ، فتم إحرازهم له في دار  
الشرك ، حين سلم لهم العدو ذلك . ولأن ما أصابوا في منعة أهل الشرك فهو  
من وجه كان أهل الشرك هم الذين أصابوه ثم سلموه لهم بطيبة أنفسهم ،  
فيكون ذلك بمنزلة مال وهبوه لهم .

٢٩٩٢- ولا يكون لذلك المال حكم الغنيمة .

لأنه صار لهم قبل أن يخرجوه إلى منعة المسلمين .

- ولو كان المصيب بعضهم كان ذلك لمن أصابه

خاصة .

لما بينا أنه لا تأثير للاحراز بمنعة المسلمين ها هنا ، وغير المصيب في هذا

بالإحراز وسبب تمام الحق الإصابةً مع تسليم المشركين ذلك للمصيب ، ولا شركة  
للاّخرين في هذا السبب .

٢٩٩٣- ولو كان المشركون شرطوا أن ما أصابه إنسان من  
الأسراء فهو بين جميع الأسراء ، ورضى الأسراء بذلك ، فهذا  
المصاب بينهم بالسوية ، وإن أصابه بعضهم .

لأنّ أهل الحرب إنّما سلموه لجماعتهم ، فكان هذا بمنزلة مال وهبه لهم  
جميعاً من أموالهم ، وقبضه بعضهم برضاء الجماعة منهم .

٢٩٩٤- ولو كانوا شرطوا عليهم أن ما أصبنا نحن وأنتم  
فلكم نصفه ، ولنا نصفه ، واقتسموا ما أصابوه نصفين ، ثم  
خرج الأسراء إلى دارنا فجميع ما أصابوه بينهم بالسوية ،  
ولا خمس فيه .

لأنّهم تمكنوا من إخراجه بتسليم المشركين لهم ، وإنما الغنيمة اسم لال مأخوذ  
على وجه القهر ، وذلك ينتق إذا سلّم المشركون لهم ذلك .

٢٩٩٥- فأما ما أخرجته الأسراء هنا بغير طيب نفس أهل<sup>(١)</sup>  
الحرب ، مما لو ظهر عليه أهل الحرب أخذوه منهم ، فإن ذلك  
يخمس والباقي بينهم على سهام الغنيمة .

لأنّ هذا مصاب بطريق القهر ، ولم يتم سبب حقهم فيه قبل الإحراز بمنعة  
المسلمين .

(١) نفس أهل الحرب في با ح وفي الاصل ( طيب النفس وأهل الحرب ) .

٢٩٩٦- إلا في خصلة واحدة ، وهي ما أخذ الأسراء بغير طيب أنفس أهل الحرب ، مما غدروا فيه ، فإن ذلك لا يخمس . لأن الأخذ لم يكن حلالا لهم ، ولإمام أن يأمرهم برده على سبيل الفتوى ، بمنزلة ما أخذه المستأمنون منهم على وجه التلصص .

٢٩٩٧- ولو أن أهل الحرب أرسلوا الأسراء خاصة أن يقاتلوا <sup>(١)</sup> أهل الحرب آخرين ، وجعلوا الأمير من الأسراء ، وجعلوا له أن يحكم بحكم أهل الاسلام ، وسلموا لهم الغنائم يخرجونها إلى دار الاسلام ، فلا بأس بالقتال على هذا إذا خافوهم أو لم يخافوا .

لأنهم يقاتلون وحكم الاسلام هو الظاهر عليهم . فيكون ذلك جهادا منهم .

٢٩٩٨- ثم يُخمس ما أصابوا إذا أخرجوه إلى دار الإسلام ، ويقسم الباقي بينهم على سهام الغنيمة .

لأن المصاب لما أخذ حكم الغنيمة هاهنا ، فتأكد الحق فيه ، يكون بالإحراز بدار الإسلام .

ألا ترى أن قوما من أهل الحرب موادعين لأهل الاسلام لو طلب إليهم المسلمون أن يدخلوا بلادهم جندا ليغيروا على أهل حرب آخرين ففعلوا ذلك ، فإنه يخمس ما أصابوا ، ثم يقسم الباقي بينهم على سهام الغنيمة .

(١) ما ح ( فقاتلوا أهل حرب ) .

٢٩٩٩- ولو كان أهل الحرب الذين بعثوا الأسراء لقتال  
 عليهم شرطوا أن المصاب لهم دون الأسراء أو نُصِّف المصاب  
 لهم والأسراء لا يخافونهم إن لم يفعلوا ذلك فليس ينبغي لهم  
 أن يقاتلوا على هذا الشرط<sup>(١)</sup>.

لأن فيه إعانتهم على المسلمين .

ألا ترى أنهم لو أصابوا كُرَاعاً أو سلاحاً أخذوا منهم المشروط فتقوؤا به  
 على قتال المسلمين .

إلا أن يكونوا شرطوا لهم أن يتركوهم فيخرجوا إلى دار الاسلام إذا  
 فعلوا ذلك ، فحينئذ لا بأس بأن يفعلوا .

لأن هذا في المعنى بمنزلة مفاداتهم أنفسهم بما يعطونهم من السبي والكراع  
 والسلاح .

٢٣٠٠- ثم إذا خرجوا بالبقية إلى دار الاسلام خُمس ذلك ،  
 وقُسم بينهم على سهام الغنيمة .

لأنهم أصابوه وحكم الاسلام هو الظاهر فيهم ، وبالإحراز بدار الاسلام  
 يتأكد حقهم فيه ، لا بتسليم المشركين لهم ، ذلك لأن المشركين ما كانوا  
 معهم حين أصابوا ذلك ، وكانت منعته حين أصابوا منعة المسلمين .

٣٠٠١- ولو كانوا شرطوا للأسراء الكراع والسلاح والسبي ،  
 ولهم ما سوى ذلك ، لم يكن بقتال<sup>(٢)</sup> الأسراء على هذا بأس

١٧ ما بين القوسين من باب ١ .

٢٨ قتال باع .



أيضا ، بمنزلة مفاداتهم أنفسهم بالمال ، فإن كانوا قالوا لهم :  
ذلك لكم على ألا تخرجوه إلى دار الاسلام ، ولا تخرجوا أنتم  
أيضا ، فحينئذ لا ينبغي لهم أن يقاتلوا على هذا ، إلا عند  
تحقق الضرورة بأن يخافوهم على أنفسهم .

لأن في هذا القتال تحصيلَ منفعة المال للمشركين ، وليس بمقابلته معنى  
الخلاص للمسلمين ، فلا يسمع القتالُ على هذا الا عند تحقق الضرورة .

## باب ما لا يكون لأهل الحرب من إحداث الكنائس والبيع وبيع الخور

٣٠٠٢- ذكر عن توبة بن تمر الحضرمي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لإخصاء في الإسلام ولا كنيسة . وفيه لغتان إخصاء وإخصاء والحديث مَرُويٌّ بكل واحد من اللفظين ، وفي تفسيره قولان ؛ أحدهما النهي عن إخصاء بني آدم ، بصيغة النفي . وهو أبلغ ما يكون من النهي ، وذلك حرام بالنص ، قال الله تعالى : «وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ» (١) . قيل : هو إخصاء بني آدم ، وإنما يأمر الشيطان بما هو من الفحشاء والمنكر ، ثم هو مَثَلَةٌ . وقد نهى رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، عن المَثَلَةَ ولو بالكلب العقور . وقيل : المراد به التَّبَتُّلُ : وهو أن يُحَرَّمَ الرجل (٢) غشيان النساء ، فيجعل نفسه بمنزلة الرهبان الذين يُحَرِّمُونَ النساء ، وقد نهى رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، عن ذلك عثمان بن مظعون

(١) سورة النساء آية ١١٦ .

(٢) با ( المرء ) .

مع أصحابه حين هموا به ، والمراد بالكتيبة إحداث الكنائس  
في أمصار المسلمين ، فإن أهل الذمة يُمنعون من ذلك .

وقد فسر ذلك ابن سماعه في نوادره عن محمد بن الحسن ، رحمه الله ، حين  
روى هذا الحديث عن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم .

٣٠٠٣- وعن عمر بن الخطاب ، رضي الله تعالى عنه ،  
قال : أَمْنُ أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنْ إِحْدَاثِ شَيْءٍ مِنَ الْكُنَائِسِ فِي الْبِلَادِ  
الْمَفْتُوحَةِ مِنْ خِرَاسَانَ وَغَيْرِهَا ، وَلَا أَهْلُهُمْ شَيْئًا مِمَّا وَجَدْتُهُ  
قَدِيمًا فِي أَيْدِيهِمْ ، مَا لَمْ أَعْلَمْ أَنَّهُمْ أَحْدَثُوا ذَلِكَ بَعْدَ مَا صَارَ ذَلِكَ  
الْمَوْضِعُ مَصْرًا مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ .

لأن تغيير ما وجد قديما لا يجوز إلا بدليل مُوجِبٍ لذلك ، وتمكينهم من  
إحداث ذلك في موضع صار مُعَدًّا لإقامة أعلام الإسلام فيه ، كتمكين المسلم  
من الثبات على الشرك بعد الردة ، وذلك لا يجوز بحال .

٣٠٠٤- فإن طلب قومٌ من أهل الحرب أَنْ يَصِيرُوا ذِمَّةً  
لِلْمُسْلِمِينَ ، يَجْرَى عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ ، عَلَى أَنْ يُؤَدُّوا عَنْ  
رِقَابِهِمْ وَأَرْضِيهِمْ شَيْئًا مَعْلُومًا ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ  
يَجِيبَهُمْ إِلَى ذَلِكَ .

لأن عقد الذمة ينتهي به القتال كالأسلام ، فكما أنهم لو طلبوا عرض  
الإسلام عليهم يجب إجابتهم إلى ذلك ، فكذلك إذا طلبوا عقد الذمة ، وهذا  
لأنهم يلتزمون أحكام الإسلام بهذا الطريق فيما يرجع إلى المعاملات ، ثم ربما

يرون محاسن الشريعة ويُسَلِّمون ، فكان هذا في معنى الدعاء إلى الدين بآرفق الطرقين .

٣٠٠٥- وقد أجاب رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، أهل نجران إلى هذا حين طلبوا منه ، فصالحهم على ألفي حُلَّة في سنة أو على ألف ومائتي حُلَّة .

فان صولحوا على هذا وأراضيههم مثل أرض الشام مدائن وقرى فليس ينبغي للمسلمين أن يأخذوا شيئاً من دورهم وأراضيههم ، ولا أن ينزلوا عليهم منازلهم

لأنهم أهل عهد وصلح ، وقد نادى منادى رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، يوم خيبر لا أجل لكم شيئاً من أموال المعاهدين . ولأنهم قبلوا النعمة لتكون أموالهم وحقوقهم كأموال المسلمين وحقوقهم .

٣٠٠٦- فإن أراد المسلمون أن يتخذوا مصراً في الموات من تلك الأراضي التي لا يملكها أحد فلا بأس بذلك .

لأنه ليس في هذا تعرضٌ لشيء من أملاكهم ، وقد صارت ديارهم من جملة ديار الإسلام ، بظهور أحكام الإسلام فيها ، فالراي إلى الإمام في الموات من الأراضي في دار الإسلام .

٣٠٠٧- قال صلى الله عليه وآله وسلم : « ألا إن عادي الأرض لله ورسوله ثم هي لكم مني » .

٣٠٠٨- فإن كان قرب ذلك المصير الذي اتخذه المسلمون

في الموات من الأراضي قرى لأهل الذمة فعظم المصير حتى جاوز تلك القرى ، فقد صارت من جملة المصير ، لاحاطة المصير بجوانبها ، فإن كان لهم في تلك القرى كنائس أو بيع أو بيوت نيران تركت على حالها .

لأنهم أهل صلح ، قد استحقوا به ترك التعرض لهم في ذلك الحكم ، بصيرورة ذلك الموضع مصرا .

ألا ترى أنه لا يجوز التعرض لهم في أخذ شيء من أملاكهم وإزعاجهم من ذلك الموضع ، لأنهم استحقوا ذلك بعقد الصلح .

٣٠٠٩- ولكن إن أرادوا إحداث بيعة<sup>(١)</sup> أو كنيسة في ذلك

الموضع لم يكن لهم ذلك ، لأنه صار من جملة أمصار المسلمين يصبح<sup>(٢)</sup> فيه الجمع والأعياد وتقام فيه الحدود وفي تمكينهم من إحداث شيء من ذلك في مثل هذا الموضع إدخال الوهن على المسلمين ، أو تمكينهم من المعارضة مع المسلمين صورة ، وهذا مراد رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، بقوله : ولا كنيسة .

يوضحه أن ما كانت لهم من الكنائس في هذا الموضع قد تأكد حتم فيها بالتقرير ، بعد ما صار ذلك الموضع دار الاسلام ، فلا يتغير ذلك بما أحدث

(١) البيعة معبد النصارى .

(٢) ح صلى ح .

من الحال ، وهو تصيير ذلك الموضع مصراً للمسلمين ، بخلاف ما إذا أرادوا الأحداث (١) وهو نظير حُكْم في حادثة أمضاء القاضي باجتهاد ، ثم تحول رأيه ، فإنه لا ينقض ذلك ، وإن كان يبنى مثل تلك الحادثة في المستقبل على ما ظهر له من الرأى فيه .

٣٠١٠- وكذلك إن كانوا يبيعون الخمر والخنازير علانية في ذلك الموضع فإنهم يُمنعون من ذلك ، بعد ما صار ذلك الموضع مصراً .

لأن هذا تصرفٌ ينشثونه وقد بينّا في المبسوط أن أهل النمة يمنعون من إظهار بيع الخمر والخنازير في أمصار المسلمين ، ومن ادخال ذلك في الأمصار على وجه الشهرة والظهور .

هكذا نقل عن عمر وعلى ، رضى الله عنهما : ولأنّ هذا فسقٌ ، وفي إظهار الفسق في أمصار المسلمين استخفاف بالدين ، وما صالحناهم على أن يستخفوا بالمسلمين .

٣٠١١- وكذلك إن حضر لهم عيد يخرجون فيه صليبهم فليفعلوا ذلك في كنائسهم القديمة ، فأما أن يخرجوا ذلك من الكنائس حتى يظهروه في المصر فليس لهم ذلك ، لما فيه من الاستخفاف بالمسلمين ، ولكن ليخرجوه خفياً من كنائسهم حتى إذا أخرجوه من المصر إلى غير المصر فليصنعوا من ذلك ما أحبوا ، يعنى إذا جاوزوا أفنية المصر .

لأن فناء المصر كجَوْفِهِ في حكم إقامة الجمعة والعيد فيه ، على ما ذكر في  
موارد أبي سليمان أن الإمام إذا حَزَبَهُ أمرُ يوم الجمعة فخرج مع الناس إلى بعض  
أفنية المصر ، فله أن يصلي الجمعة بهم ، وهم يُمَنَعُونَ من إظهار ذلك في الموضع  
الذي يظهر المسلمون فيه . مثل ذلك ، لكيلا يؤدي إلى صورة المعارضة ،  
فعرفنا أن فناء المصر في هذا كجوف المصر .

٣٠١٢- وكذلك ضربُ الناقوس لم يَمْنَعُوا منه إذا كانوا  
يضرّبونه في جوف كنائسهم القديمة ، فإن أرادوا الضرب بها  
خارجا فليس ينبغي أن يتركوا ليفعلوا ذلك ، لما فيه من معارضة  
أذان المسلمين في الصورة ، فأما كلُّ قرية أو موضعٍ ليس بمصر  
من أمصار المسلمين فإنهم لا يَمْنَعُونَ من أحداث جميع ذلك  
فيها ، وإن كان فيها عدد من المسلمين نُزُول .

لأن هذا ليس بموضع إعلام الدين من إقامة الجمعة والأعياد فيه وكثير  
من أئمة بلخ رحمهم الله تعالى قالوا إنما أجابوا بهذا ما هنا وفي المبسوط بُنِيَ  
على حال قراهم بالكوفة ، فإن عامة من يسكنها أهلُ النِّمَّةِ والروافضُ فأما في  
ديارنا فهم يُمَنَعُونَ من ذلك في القرى ، كما يَمْنَعُونَ منه في الأمصار ، لأنها  
موضع جماعات المسلمين ، وجُلوس الواعظين والمدرسين بمنزلة الأمصار ،  
واستدلوا بلفظ ذكره هنا فقال .

٣٠١٣- فأما المصرُ الذي الغالبُ عليه أهلُ الذمة مثل الحيرة  
وغيرها <sup>(١)</sup> ليست فيها جمعة ولا حدود تقام ، فإنهم لا يَمْنَعُونَ  
من إحداث ذلك فيها .

(١) ونحوها .

ومشايخ ديارنا يقولون : لا يَمْنَعون من إحداث ذلك في القرى على كل حال ، واستدلوا بلفظ ذَكَرَهُ هَاهُنَا فقال : القرى التي أهلها مسلمون إلا أنها ليست بأمصار ، فيها جُمع وحلود ، إذا اشترى قومٌ من أهل النمة فيها منازلَ واتخذوا فيها الكنائس والبيع ، وأعلنوا فيها بيعَ الخمر والخنزير لم يَمْنَعُوا من ذلك .

لأن المنع باعتبار أنه موضع إقامة معالم الدين فيه من الجمع والأعياد وإقامة الحدود وتنفيذ الأحكام ، وفي مثل هذا دليلٌ على أن تنفيذ الأحكام يختص بالأمصار دون القرى ، وهكذا أشار إليه في أدب القاضي بخلاف ما ذكر الخَصَافُ أن القرى في ذلك كالأمصار ، وقد بينا ذلك في شرح المختصر .

٣٠١٤- فالحاصل أنهم يَمْنَعون من إحداث ذلك في المصر ، وما يكون من فناء المصر ، ولا يَمْنَعون من ذلك في القرى التي يكون أكثر السكان بها من أهل النمة ، فأما في القرى التي يسكنها المسلمون اختلاف بين المشايخ على ما بينا .

٣٠١٥- ولو شرط عليهم المسلمون في أصل الصلح أن يقاسموهم منازلهم في مدائنهم وأمصارهم فذلك جائز .

لأن اشتراط هذا الملك عليهم كاشتراط مال آخر ، فيجوز إذا كان معلوما .

٣٠١٦- فإن نزل عليهم المسلمون في مدائنهم وقراهم ، وفيها الكنائس وبيع الخمر والخنازير علانية ، وتزويج المحارم ،



فكل موضع صار مصرا للمسلمين تُجَمَّع فيه الجمع ، وتقام فيه الحدود ، فإنهم يمنعون من أحداث الكنائس فيه وإظهار شيء مما كانوا يظهرونه قبل ذلك .

لأن هذا الموضع قد صار من أمصار المسلمين ، بما أحدثوا من السكنى فيه بعد الصلح ، فهو في الحكم نظير ما تقدم ، مما جعلوه مصرا بعد أن كان من قرى أهل النمة ، فكل حكم ذكرناه هناك فهو الحكم ها هنا .

٣٠١٧- فإن انهضت كنيسة من كنائسهم القديمة فلهم أن يبنوها كما كانت .

لأن حقهم في هذه البقعة قد كان مقررا (١) لما كانوا أعلاه له فلا يتغير ذلك بانهدام البناء ، فإذا بنوه كما كان فالبناء الثاني مثل الأول .

٣٠١٨- وإن قالوا نُحوِّله من هذا الموضع إلى موضع آخر من المصر ، فليس لهم ذلك .

لأن الموضع الآخر قد صار معدا لإظهار أحكام الإسلام فيه ، فلا يمكنون من أن يجعلوه مَعْدًا بعد ذلك لإظهار حكم الشرك فيه ، وإن كان بعوض يجعلونه للمسلمين ، بمنزلة المرتد إذا طلب أن يُعَمَّن من الثبات على الردة (٢) بما يعطى المسلمين فإنه لا يجاب إلى ذلك بحال .

أرأيت لو أرادوا أن يحولوه إلى موضع كان مسجدا للمسلمين في وقت

(١) باح - مقروا باح .

(٢) باح ( رده ) باح .

من الأوقات على أن يبنوا في هذا الموضع للمسلمين مسجدا أجود مما كان منه وأوسع ، أكان يحل إجابتهم إلى ذلك ، ؟ لا يجوز بحال .

٣٠١٩- ولو ظهر الإمام على قوم من أهل الحرب ، وعلى أرضهم ، فرأى أن يجعلهم ذمة كما فعله عمر ، رضى الله عنه ، بأهل سواد الكوفة فهو جائز مستقيم .

لأنه فعل ذلك بعد ما شاور الصحابة ، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، وحاجتهم بلالة النص من الكتاب ، وهو قوله تعالى : (١) «والذين جاءوا من بعدهم حتى أجمعوا على قوله إلا نفرا يسيرا منهم خالفوه ولم يحملوا» (٢) على ذلك حتى دعا عليهم على المنبر فقال : اللهم : اكفني بلالا وأصحابه ، فما حال الحول ومنهم عين تطرف ، ثم لا يمنعون بعد ذلك من بناء بيعة : أو كنيسة ولا من اظهار بيع الخمر والخنازير في قراهم وأمصارهم .

لأن المنع من ذلك مختص بأمصار المسلمين التي تقام فيها الحلود والجمع . وقد قررنا هذا في الأراضى التي وقع الصلح عليها قبل أن يظفر بهم ، فكذلك في هذه الأراضى ، لأنها ليست بمواضع إقامة اعلام الدين والاسلام ، من الجمع والأعياد والحلود .

٣٠٢٠- فإن مَصَّر الإمام في أراضيهم مَصْرًا للمسلمين كما مَصَّر عمر رضى الله عنه البصرة والكوفة فاشترى بها أهل الذمة دورا وسكنوا مع المسلمين لم يمنعوا من ذلك .

(١) سورة الحشر آية ١٠ .

قال تعالى والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا .

(٢) باع أو لم يجبروا .

لأننا إنما قبلنا منهم عقدَ النمة ليقفوا على محاسن الدين ، فعنى أن يؤمنوا واختلاطهم بالمسلمين في السكنى معهم يحقق هذا المعنى .

قال رضى الله عنه : وكان شيخنا الامام شمس الأئمة الحلواتى رحمه الله يقول : هذا إذا قلوا وكان بحيث لا يتعطل بعضُ جماعات المسلمين ولا يتقللُ الجماعةُ بسكنائهم بهذه الصفة ، فأما إذا كثروا على وجه يؤدي إلى تعطيل بعض الجماعات أو تقليلها منعوا من ذلك ، وأمروا بأن يسكنوا ناحية ليس فيها للمسلمين جماعة . وهذا محفوظ عن أبي يوسف ، رحمه الله تعالى عليه .

٣٠٢١- فإن اشترى دورا للسكنى فأرادوا أن يتخذوا دارا منها كنيسة أو بيعة أو بيت نار يجتمعون فيها لصلاتهم منعوا من ذلك .

لما في إحداث ذلك من صورة المعارضة للمسلمين في بناء المساجد للجماعات وفيه إزدراء بالدين واستخفاف بالمسلمين .

٣٠٢٢- وكذلك يُمنعون من إظهار بيع الخمر والخنازير ونكاح ذوات المحارم في هذا المصر .

لأن في هذا الاظهار معنى الاستخفاف بالمسلمين ، ومقصودهم يحصل بدون الاظهار .

٣٠٢٣- ولا ينبغي لأحد من المسلمين أن يؤاخرهم بيتا شئ من ذلك لما فيه من صورة الإعانة إلى ما يرجع إلى

الاستخفاف بالمسلمين ، فإن آجرهم فآظهوروا شيئاً من ذلك في تلك الدار متعمهم صاحب البيت وغيره من ذلك ، على سبيل النهى عن المنكر ، وهو في ذلك كغيره ، ولا يفسخ عقد الإجارة بهذا ، بمنزلة ما لو آجر بيته من مسلم فكان يجمع الناس فيه على الشراب أو يبيع المسكر فيه فإنه يمنع من ذلك على سبيل النهى عن المنكر ولا تفسخ الإجارة لأجله .

لأن المنع من هذا ليس لغنى يتصل بعقد الإجارة .

٣٠٢٤- وإن اتخذ فيه مصلى لنفسه خاصة لم يمنع من ذلك .

لأن هذا من جملة السكنى ، وقد استحق ذلك بالإجارة ، وإنما يمنع مما فيه صورة المعارضة للمسلمين في إظهار أعلام الدين ، وذلك بأن يبينه كنيسة يجتمعون فيها لصلاتهم .

٣٠٢٥- فإن أراد أن يجعل هذا البيت صومعة يتخلى فيها<sup>(١)</sup> أصحاب الصوامع منع من ذلك في أمصار المسلمين .

لأن هذا شيء يشتبه فهو بمنزلة اتخاذ الكنيسة لجماعتهم .

٣٠٢٦- فإن صارت بلدة من هذه البلاد مصراً من أمصار المسلمين يُجمع فيه الجمع ، ويقام فيه الحلود ، ولهم فيه

(١) في هام ح زيادة ( كما يتخلى ) .

كنيسة قديمة ، فإن الامام يمنعهم من الصلاة فيها ، بخلاف ما تقدم من الأمصار التي صالح عليها أهلها قبل أن يقع الظهور عليهم ، فإن هناك.. تترك لهم الكنائس القديمة ويمنعون من إحداث الكنائس بعد ما صارت مصرا من أمصار المسلمين ، وما هنا يمنعون من إحداث الكنائس ، ولا يترك لهم الكنائس القديمة أيضا ، إذا وقع الظهور عليهم .

لأن الإمام لو قسمها بين الغائمين لم يترك فيها شيئا من الكنائس ، فذلك إذا جعلهم ذمة ، وكان المعنى فيه أن سبب استحقاق إظهار أحكام المسلمين (١) في كل موضع في هذا المصرد تقرر حين فتح عتوة ويثبت (٢) حق المسلمين فيه ، فبعد ذلك الرأي إلى الامام فيما يرجع إلى النظر للمسلمين لا في إبطال حقهم ، وفي الأول ما تقرر سبب الاستحقاق في تلك الأراضي للمسلمين ، وإنما أثبت الإمام ذلك بالصلح ، فيقتصر على ما تناوله عقد الصلح ، .

ألا ترى أن ما هنا يضع الجزية على جماعتهم والخراج على أراضيهم ، وهناك لا يلزمهم من المال عن نفوسهم (٣) وأراضيهم إلا مقدار ما وقع الصلح عليه .

توضيحه (٤) أن هناك بالصلح تقرر حقهم الذي كان ثابتا قبله ، وإنما يثبت (٥) حق المسلمين بناء على حقهم المتقرر ، فيصير الحق الثابت فيها للمسلمين مانعا لهم من إحداث الكنائس والبيع ، ولا يصير موجبا للاعتراض عليهم ،

(١) م ( الاسلام ) .

(٢) م وثبت .

(٣) م ( انفسهم ) .

(٤) م ح ما ( ويوضحه ) .

فما تقرّر حقهم فيه ، وما هنا اعترض حقهم على الحق الثابت فيها للمسلمين باعتبار رأى رآه الإمام في المن عليهم ، وذلك الرأى مقيد بالنظر ، وفيما لا نظر فيه للمسلمين يعتبر تقدم حق المسلمين .

وكان هذا نظير المستأمن في دارنا يمكن من الرجوع إلى دار الحرب<sup>(١)</sup> ، وهؤلاء الذين جعلهم الامام ذمة لا يمكنون الرجوع إلى دار الحرب بحال للمعنى الذى أشرنا إليه<sup>(٢)</sup> .

٣٠٢٧- إلا أنه لا ينبغي للإمام أن يهدم أبنية الكنائس<sup>(٣)</sup> القديمة لهم ، ولكن يمنعهم من الصلاة فيها ، ويأمرهم بأن يجعلوها مساكن يسكنونها .

لأنها مملوكة لهم ، ولما جعلهم ذمة فقد أظهر الحرمه والعصمة لأملاكهم ، فلا يجوز له أن يتعرض لشيء من ذلك بالتخريب عليهم ، ولكن يمنعهم من أن يجمعوا فيها لتعبدهم ، لما فيه من إظهار الشرك في موضع ثبت حق المسلمين في إظهار أحكام الإسلام فيه .

٣٠٢٨- فإن عطل المسلمون هذا المصر حتى تركوا إقامة الحدود والجُمع فيها ، فلاهل الذمة أن يتخذوا فيها ما أرادوا من الكنائس ، وأن يُظهِروا بيع الخمر والخنزير فيها . لأن المنع من ذلك المعنى قد ارتفع .

(١) ( للمعنى الذى أشرنا اليه ) • ما بين القوسين زيادة في م

(٢) هذه العبارة غير موجودة في م •

(٣) م ( الكنيسة ) •

(٤) ح م ( ولكنه ) •

ألا ترى أنهم كانوا لا يمنعون فيه قبل أن يجعلها الإمام مصراً للمسلمين ،  
 يقيم فيها الجمع والأعياد ، فكذلك بعد ما ترك ذلك ) .  
 لأن المانع صورة المعارضة .

٣٠٢٩- قال : وليس ينبغي أن يترك في أرض العرب  
 كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار في شيء من الأمصار والقرى ،  
 وكذلك لا ينبغي أن يظهر فيها بيع الخمر والخنزير بحال  
 من الأحوال .

لأن هذا كله يبتنى على سكنى أهل النمة فيها ، وهم لا يُمكنون من  
 استدامة السكنى في أرض العرب ، كرامة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ،  
 فإنه موضع ولادته ومنشئه ، وإلى ذلك أشار رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ،  
 بقوله : لا يجتمع في أرض العرب دينان . وقال : لئن بقيت لأخرجن  
 بنى نجران من جزيرة (١) العرب . ثم أجلاهم عمر ، رضى الله تعالى عنه ، إلى  
 الشام ، وقد كان لهم عهد من رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، وكذلك  
 أجلى يهود خيبر ويهود وادى القرى وغيرهم ممن كان يسكن أرض العرب من  
 اليهود والنصارى ، حتى لحق بعضهم بالشام وبعضهم بالعراق . فظهر بهذا  
 أنهم يمنعون من استدامة السكنى لحرمة رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ،  
 والحاجة إلى ذلك في المنع (٢) من تلك الكنائس وإظهار بيع الخمر والخنازير  
 فيها أظهر .

٣٠٣٠- وإذا دخلها مشرك تاجرا على أن يتجر ويرجع

(١) م ( أرض )

(٢) م ( ترك )

إلى بلاده لم يمنع من ذلك ، وإنما يمنع من أن يطيل فيها المكث حتى يتخذ فيها مسكنا .

لأن حالهم في أرض (١) العرب مع التزام الجزية كحالهم في المقام في دار الاسلام بغير التزام الجزية ، وهناك لا يمنعون من التجارة وإنما يمنعون من إطالة المقام ، فكذاك حالهم في أرض العرب حتى إذا أراد رجل من أهل اللمة أن ينزل أرض العرب ، مثل المدينة ومكة والطائف والربذة ووادي القرى ، فإنه يمنع من ذلك .

لأن هذا كله من أرض العرب ، وقد بينا أن أرض العرب من عُتَيْب إلى مكة طولا ومن عدن (٢) أبين إلى أقصى حجر باليمن بمهرة عرضا .

٣٠٣١- وكل مصر من أمصار المسلمين يجمع فيها الجمع ، فليس ينبغي لمسلم ولا كافر أن يُتخل فيها خمرا ولا خنزيرا ظاهرا ، فإن فعل ذلك مسلم وقال : إنما مررت مجتازا وأنا أريد أن أخلّ الخمر أو قال : ليس هذا لي ، فإن كان رجلا دينا لا يتهم على ذلك خلّى سبيله .

لأن ظاهر حاله يشهد على صدقه في خبره ، والبناء على الظاهر واجب ، حتى يتبين خلافه ، خصوصا فيما لا يمكن الوقوف على حقيقة الحال .

٣٠٣٢- وإن كان ممن يتهم يتناول ذلك أهريقته خمرة وذبح خنزيره وأحرق بالنار .

(١) ح م في المقام في أرض .

(٢) عدن أبين : جزيرة باليمن ( قلموس ) .



لأن ظاهر حاله يدل على أن قصده (١) كان ارتكاب الحرام ، وفعله الذي ظهر على قصد ارتكاب الحرام حرام ، فيمنعه من ذلك على سبيل النهي عن المنكر .

وإن رأى أن يؤدبه بأسواط. ويحبسه حتى تظهر توبته ففعل .

لأنه صار مستوجب (٢) التعزير بارتكاب مالا يحل ، وهو إظهار الخمر والخنزير في مصر المسلمين .

٣٠٣٣- ولا ينبغي له أن يتعرض (٣) للإتناء بالكسر والتعزير

لأن هذا مال متقوم عند المسلمين ، فلا ينبغي أن يفسده على ماله إذ التعزير بإلزام في البدن لا بإفساد في المال ، وقد بينا هذا في باب إحراق رخل القال .

٣٠٣٤- وإن فعل ذلك إنسان ضمن قيمة ما أفسده .

لأنه أتلف مالا متقوما يمكن الانتفاع به بوجه حلال (٤) .

٣٠٣٥- إلا أن يكون من رأى الإمام أن يفعل ذلك عقوبة

لما صنع صاحبه . فحينئذ لا ضمان عليه فيما صنع ، ولا على من أمره به .

(١) م ( انه كان قصد ارتكاب ) .

(٢) م ( مستوجباً للتعزير ) .

(٣) م ( يعرض ) .

(٤) م ح ( من الحلال ) .

لأن هذا منه حكمٌ في موضع الاجتهاد ، وقد بينا اختلاف العلماء في إحراق رَحْل الغَالِ ، وحكمُ الامام في المجتهدين نافذ ومن أصحابنا من يقول : تأويلُ هنا في إتياء يُشرب فيه الخمر على وجه لا يمكن الانتفاع به بطريق آخر ، فإنه إذا كان بهذه الصفة يجوز إفساده ، على ما روى أن النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، أمر بكسر اللِّثَانِ وَشَقُّ الزُّقَاقِ . والأصح هو الأول ، فإنه إذا كان بهذه الصفة كان الإمام وغيرُ الإمام في هذا سواءً ، كما في إراقة الخمر وإنما أمر رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، بذلك تحقيقاً للزجر عن العادة المأثوقة ، فكذلك ما هنا إن رأى الامام أن يأمر به على (١) تحقيق معنى الزجر كان ذلك منه حكماً نافذاً .

٣٠٣٦- فإن أخذ الزق والدابة التي كان عليها ذلك الشراب فباع ذلك كله فبيعه باطل .

لأنه باع مال الغير بغير إذن صاحبه (٢) والإمام في هذا كغيره من الناس في أنه لا ولاية له في بيع (٣) المال على مالكة من غير حق مستحق عليه .

٣٠٣٧- وإن كان الذي أدخله ذمياً فإن كان جاهلاً يرد عليه متاعه وتقدم (٤) إليه في ذلك فأخبره بأنه إن عاد أدبته .

لأن هذا مما قد يشتبه عليهم ، والجهل في مثله عذر مانع من التأديب .

٣٠٣٨- فإن عاد بعد ما تقدم إليه أو كان (٥) عالماً في

(١) م ( على سبيل ) .

(٢) م ( الدن المالك ) .

(٣) م ( الخمر ) .

(٤) م ح ( وقد تقدم ) .

(٥) م ( وكان ) .

الابتداء أن هذا لا ينبغي له لم ينبغ للامام أن يريق خمره  
ولا يذبح خنزيره .

لأن ذلك مال متقوم في حقه ، وقد بينا أن التأديب ليس بإتلاف المال  
ولكنه يؤديه على ذلك بالضرب والعبس .

٣٠٣٩- وإن أتلّف إنسان شيئاً من ذلك عليه ضمن قيمته ،  
إلا أن يرى الإمام أن يفعل ذلك به على وجه العقوبة .

والحاصل أن حقهم في الخمر والخنزير ما هنا كحق المسلمين في الأواني ،  
فإن كل واحد منهما مال متقوم لصاحبه<sup>(١)</sup> كما بينا .

٣٠٤٠- ولو مر ذمي بخمر له في سفينة في مثل دجلة  
والفرات فمر بها في وسط بغداد أو واسط أو<sup>(٢)</sup> المدائن  
لم يمنع من ذلك لأن هذا الطريق الأعظم لا بد له من المرور<sup>(٣)</sup> فيه .

يعني أن مالا يستطيع الامتناع منه فهو غزو ، ولأن المنع منه في موضع  
يقام فيه شيء من أعلام الاسلام - كيلا يؤدي إلى الاستخفاف بالمسلمين  
وهو<sup>(٤)</sup> غير موجود في وسط الدجلة .

٣٠٤١- إلا أنه لا يترك أن<sup>(٥)</sup> يردّها إلى شيء من قرى  
هذه الأمصار ظاهراً ، لما في ذلك من الاستخفاف بالمسلمين<sup>(٦)</sup> ،

(١) م (في حق صاحبه) .

(٢) يا م (مدائن) وفي القاموس : الدائن : مدينة كبرى قرب بغداد سميت لكبرها .

(٣) يا (المرور) .

(٤) م (وهذا) .

(٥) يا ح م (يرقى بها) .

(٦) هذه الجملة غير موجودة في م .

وهذا غير موجود في وسط دجلة بمنزلة الأسواق والطرق  
التي فيها مجمع المسلمين ، فإن فعل شيئا من ذلك فالحكم في  
تأديبه كما بينا ، وكذلك لو أرادوا الممر بذلك في طريق  
الأمصار ولا ممر لهم غير ذلك لم يمنعوا منه .  
لأن هذا مما لا يستطاع الامتناع منه .

٣٠٤٢- فإن كان لهم طريق يأخذون فيه غير الأمصار  
منعوا من ذلك .  
لأنه لا حاجة لهم الآن إلى ذلك .

٣٠٤٣- وإن لم يكن لهم طريق سوى ذلك فينبغي للإمام  
أن يبعث معهم أمينا<sup>(١)</sup> حتى يخرجهم من المصر ، نظرا منه لهم  
حتى لا يتعرض لهم أحد من المسلمين ، ونظرا منه للمسلمين  
حتى لا يخلو حالهم في معنى ذلك عن معنى الذل ، أو حتى  
لا يخلطوا ذلك . بعض مساكن للمسلمين<sup>(٢)</sup> من المتهمين  
بشرب شيء من ذلك .

٣٠٤٤- وكل قرية من قرى أهل الذمة أظهروا شيئا من  
الفسق مما لم يصالحوا عليه ، مثل الزنا وإتيان الفواحش ،  
فإنهم يمنعون من ذلك كله .

(١) م ( أمناء حتى يخرجهم ) .

(٢) ح م (المتهمين من المسلمين ) .

لأن هذا ليس بديانة منهم ، ولكنه فسق في الديانة ، فإنهم يعتقدون الحرمة في ذلك كما يعتقد فيه (١) المسلمون . ثم المسلمون يمنعون من كله (٢) في القرى والامصار فكذلك أهل النمة .

٣٠٤٥- والأصل فيه عقد الربا ، فقد صح أن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، كتب إلى أهل نجران بأن (٣) تدعوا الربا أو تأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وكان ذلك لهذا المعنى أنه فسق منهم في الديانة ، فقد ثبت بالنص حرمة ذلك في دينهم ، قال الله تعالى : « وَأَخَذْنَاهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ » (٤) . وعلى هذا إظهارُ بيع المزامير والطبول للهو ، وإظهارُ الغناء ، فإنهم يمنعون من ذلك ، كما يمنع منه المسلم ، ومن كسر شيئاً من ذلك عليهم لم يضمنه إلا كما يضمنه إذا كسره للمسلم .

لأن هذا لم يتناوله عقدُ النمة في التقرير عليه ، إذ لم يثبت أنهم كانوا مقرين عليه في دينهم ، وإنما يثبت ذلك في الخمر والخنازير وتكاح المحارم وعبادة غير الله تعالى ، فلا يتعرض لهم في ذلك خاصة ، فأما فيما سوى ذلك فحالهم كحال المسلمين في المنع من ارتكاب الفواحش .

٣٠٤٦- ولو طلب قوم من أهل الحرب الصلح على شرط أن المسلمين إن اتخذوا مصراً في أرضهم لم يمنعهم من أن يحدثوا

(١) ( فيه ) مطبوعة من يا م .

(٢) في يا ( ثم المسلم يمنع من ذلك كله ) وفي ح ( من هذا ) .

(٣) م ( أما ان ) .

(٤) سورة النساء آية ١٦١ قال تعالى وأخذهم الربا وقد نهوا عنه والكلهم أسواق

الناس بالباطل .

فيه ببيعة أو كنيسة ، وإن يُظهروا فيه بيع الخمر والخنزير ،  
فلا ينبغي للمسلمين أن يصالحوهم على ذلك .

لأن هذا في معنى إعطاء النية في الدين ، والتزام ما يرجع إلى الاستخفاف  
بالمسلمين ، فلا يجوز المصير إليه إلا عند تحقق الحاجة والضرورة .

٣٠٤٧- فإن أعطاهم الإمام على هذا عهدا فإنه لا ينبغي له  
أن يفي بهذا الشرط ، لأنه مخالف لحكم الشرع ، فقال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كل شرط ليس في كتاب الله  
تعالى فهو باطل .

والأصل فيه ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل  
مكة يوم الحُبَيْبَةِ على أن يردَّ عليهم من جاء منهم مسلما ، ثم نسخ الله تعالى  
هذا الشرط بقوله : « فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ » (١) .  
فصار هذا أصلا أن الصلح متى وقع على شروط منها الجائز الذي يمكن الوفاء  
به ، ومنها الفاسد الذي لا يمكن الوفاء به : فإن الإمام ينظر إلى الجائز فيجيزه ،  
وإلى الفاسد فيبطله .

ألا ترى أنهم لو شرطوا في الصلح إظهار الزنا واستتجار الزواني علانية  
لا يجوز الوفاء لهم بهذا الشرط ، بل يقام الحدُّ على من يثبت عليه الزنا منهم ،  
فكذلك ما سبق .

٣٠٤٨- ولو أن الذين صالحوا (٢) على أراضيهم أحدثوا

(١) سورة المتحة آية ١٠ .

(٢) م ( صولحو ) .

كنائس في قِراهم وأمصارهم بعد ما صاروا ذمة ثم صار ذلك  
الموضع مصراً من أمصار المسلمين يجمع فيها الجمع ، فليس  
ينبغي للمسلمين أن يهدموا شيئاً من ذلك .

لأنهم أحدثوه وما كانوا ممنوعين من إحداثه يومئذ ، فكان ذلك وكنائسهم  
القديمية التي وقع الصلح عليها سواء ، فيترك ذلك لهم .

٣٠٤٩- ويمنعون من إحداث الكنائس بعد ما صار مصراً  
من أمصار المسلمين .

فإن قيل كيف يمنعون من إظهار بيع الخمر<sup>(١)</sup> والخنازير في هذا المصّر  
ولا يمنعون من الصلاة في الكنيسة<sup>(٢)</sup> القديمة . قلنا لأن بيع الخمر والخنزير  
إنشاء تصرّف منهم بعد ما صار ذلك الموضع دار الاسلام<sup>(٣)</sup> فأما استدامة  
الكنيسة على ما كانت فليس بإنشاء التصرف ، وصلاتهم فيها وإن كان إنشاء  
التصرف فبعقد الذمة قد استحقوا ترك التعرض لهم في ذلك ، فكأن صلاتهم  
فيها بمنزلة شربهم الخمر وأكلهم الخنازير .

٣٠٥٠- ولو أن مصراً من أمصار أهل الذمة صار مصراً  
للمسلمين<sup>(٤)</sup> يجمع فيها الجمع فمنعوا من إحداث كنيسة  
فيه ثم تحول المسلمون عنه فلم يبق فيه منهم إلا نفر يسير

(١) م ( الخمر والخنزير ) .

(٢) م ( الكنائس ) .

(٣) م ( اسلام ) .

(٤) م ( من أمصار المسلمين ) .

فقد بينا أنه يعود الحكم فيه على ما كان في الابتداء ، لا يمنعون من إحداث الكنائس فيه ، فإن بنوا فيها الكنائس ثم بدا للمسلمين فرجعوا إلى ذلك المصير لم يهدموا شيئاً مما أحدثوا<sup>(١)</sup> من الكنائس قبل عود المسلمين إليهم .

لأنهم حين بنوا ما كانوا ممنوعين منه فكان هذا وما بنوه قبل أن يتخذ المسلمون ذلك الموضع مصراً لهم سواء . وإن كان ذلك الموضع أُخذ عنوة فقد بينا أنهم يمنعون من الصلاة فيها كما يمنعون من ذلك في الكنائس القديمة .

٣٠٥١- فإن كانت لهم كنيسة قديمة في مصر من أمصار المسلمين فأراد المسلمون منعهم من الصلاة فيها فقالوا : نحن قوم من أهل الذمة صالحنا على بلادنا ، وقال المسلمون : بل أخذنا بلادكم عنوة ثم جعلتم ذمة ، وهو أمر قد تطاول فلم يدر كيف كان ، فإن الإمام ينظر في ذلك ، هل يجد فيه أثراً عند الفقهاء ؟ ويسأل أصحاب الأخبار كيف كان أصل هذه الأرض ؟ فإن وجد فيه أثراً عمل به .

لأن نقل الثقات الأخبار حجة شرعية في وجوب العمل بها . ولأن هذا مما لا يمكن اثباته بالشهادة القاطعة ، لأنه لم يبق أحد ممن أدرك ذلك الوقت وما جرى الرسم بالإشهاد على الشهادة في مثل هذا ، فيكتفي فيه بما يوجد من

(١) م ( بنوا ) .



الحجة في أيدي الفقهاء ، لأن الوسع معتبر في الحج ، ولهذا يكتفى بشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال . ولأن هذا من أمر الدين ونخبر الواحد حجة ، للعمل به في باب الدين .

٣٠٥٢- فإن لم يوجد في يد الفقهاء أثر<sup>(١)</sup> في ذلك أو كانت الآثار فيه مختلفة ، فإن الإمام يجعلها أرض صلح ، ويجعل القول فيها قول أهلها .

لأنها في أيديهم ، فهم متمسكون فيها بالأصل ، والمسلمون يريدون الاعتراض عليهم بالمنع والهدم ، فيكون القول في ذلك قول الذين يتمسكون بالأصل مع أيمانهم ، كيف وقد تأكد<sup>(٢)</sup> قولهم بما ظهر من الصلح بيننا وبينهم في الحال ، فإن الأصل أن الاشتباه متى تمكن فيما مضى يجب المصير إلى تحكيم الحال ، كما في جريان الماء في استئجار الرحى .

توضيحه<sup>(٣)</sup> : أنا تيقنا بثبوت حقهم فيها في الأصل ووقع الشك والتعارض في الأدلة المثبتة لحق المسلمين فيها ، واليقين لا يزول بالشك .

٣٠٥٣- وعلى هذا لو جاء أثر أنهم أهل صلح وأثر أنهم أخذوا عنوة فإن القول فيه قولهم أيضا .

لتعارض الآثار .

(١) بام ( يجد ... اثر ) .

(٢) م ( تأيد ) .

(٣) م ( يوضحه ) .

٣٠٥٤- وهذا بخلاف ما إذا شهد شهود ، على شهادة شهود ،

أنهم صالحوا<sup>(١)</sup> وشهد شهود على أنهم أخذوا عنوة فإنه يعمل  
بشهادة الفريق الثاني .

لأن الشهادة حجة قاطعة فيرجح بالاثبات ، والذين شهدوا أنهم صالحوا  
يبقون على ما كان ولا يشبتون شيئاً حادثاً ، والفريق الثاني يشبتون ذلك .  
فأما الأثر فليس بشهاد قاطعة ، والعمل بها في النفي والاثبات وفي الإبقاء  
والإحداث بصفة واحدة ، فلتحقق المعارضة يصار إلى التمسك بالأصل .  
وأشار إلى معنى آخر في الكتاب . فقال .

٣٠٥٥- لما جعل القول قولهم قبل إقامة البينة كان المحتاج  
إلى البينة هم المسلمون دون أهل النعمة ، فتقبل بينتهم على ذلك ،  
بمنزلة بينة الخارج مع ذى اليد في دعوى الملك المطلق .

فإن قيل : كان ينبغي أن يترجح بينة أهل النعمة ، لما فيها من تقرير  
حرية<sup>(٢)</sup> الأصل ونفي سبب حق الاسترقاق بمنزلة مجهول الحال إذا ثبت<sup>(٣)</sup>  
حرية بالبينة في معارضة بينة مدعى الرق عليه - قلنا : هذا معنى لا يمكن  
اعتباره هاهنا ، فالذين أخذوا عنوة إذا من الإمام عليهم كانوا أحرار الأصل  
بمنزلة الذين صالحوا<sup>(٤)</sup> على أراضيهم ورقابهم ، فبين الكل اتفاق على أنهم

(١) م ( صولحو ) .

(٢) م ( حرمة ) .

(٣) با ( البت ) .

(٤) م ( صولحو ) .

أحرار لم يُمْلِكُوا قط ، وإنما الدعوى فيما في أيديهم من الكنائس فهو بمنزلة الدعوى بين الخارج وذى اليد فى ملك ما فى يده .

٣٠٥٦- ولو جاء أثر أنهم أخطوا عنوة وجاءت الشهادة<sup>(١)</sup> على شهادة أنهم صولحوا كان الشهادة أحق أن يؤخذ بها .

لأنها حجة قاطعة فلا يقابلها رواية الأثر ، لأن ذلك ليس بحجة فى موضع المنازعة والخصومة .

٣٠٥٧- ولكن يشترط أن يكون شهود الأصل والفرع من المسلمين .

لأن شهادة أهل النمة لا تكون حجة على المسلمين .

٣٠٥٨- ولو جاء أثر أنهم<sup>(١)</sup> صالحوا - وجاءت الشهادة أنهم أخذوا عنوة فإنه يؤخذ بالشهادة<sup>(٢)</sup> ، ويستوى فى ذلك شهادة المسلمين وأهل النمة .

لأنها تقوم عليهم الآن باستحقاق ما فى أيديهم ، وشهادة أهل النمة حجة عليهم والله أعلم بالصواب .

---

(١) ( صولحوا ) .

(٢) بام ( شهادة ) .

## باب ما يحل للمسلمين<sup>(١)</sup> أن يفعلوه بالعدو ومالا يحل

٣٠٥٩ - قد بينا أنه لا بأس بتحريق حصونهم وتغريقها ما داموا ممتنعين فيها ، سواء كان فيها قوم من المسلمين أسراء أو مستأمنين أو لم يكونوا ، والأولى لهم إذا كانوا يتمكنون من الظفر بهم بوجه آخر ألا يُقَدِّموا على التغريق والتحريق .

لأن في ذلك إتلاف من فيها من المسلمين إن كانوا وإن لم يكونوا ، ففي ذلك إتلاف أطفالهم ونسائهم ، وذلك حرام شرعا ، فلا يجوز المصير إليه إلا عند تحقق الضرورة ، والضرورة فيه ألا يكون لهم طريق آخر يتمكنون من الظفر بهم بذلك الطريق ، أو يلحقهم في الطريق الآخر حرج عظيم ومثونة شديدة ، فحينئذ لدفع هذه المثونة يباح لهم التحريق ، ومن ضرورة ثبوت الإباحة مطلقا مع العلم بالحال ألا يلزمهم دية ولا كفارة ، لأن وجوب ذلك باعتبار قتل محظور وهذا قتال مأثور به فلا يكون موجبا دية ولا كفارة .

٣٠٦٠ - والسفينة في ذلك كله بمنزلة الحصن في جميع ما ذكرنا ، وكذلك إن تترسوا بأطفال المسلمين أو منهم وفي الوجوه كلها ينبغي لهم أن يقصدوا بفعلهم المشركين من المقاتلين دون غيرهم .

(١) يا ( المسلم ان يفعله ) -

لأنهم لو قدروا على التحرز عن إصابة الأطفال فعلا كان عليهم التحرز عن ذلك ، فإذا عجزوا عن ذلك وقدروا على التحرز قصدا كان عليهم ذلك ، عملا بقوله تعالى : « فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ » (١) . وقد بينا فيما سبق ما يتعلق به الدية والكفارة من هذا النوع من الفعل بأن يتحقق (٢) صفة الخطأ .

٣٠٦١- فإن اختلف الرامي ووليّ المقتول بالرمية من المسلمين فقال الولي : أقصدته بعد ما علمت أنه مُكرّه من جهتهم في الوقوف في الصف ، وقال الرامي : إنما تعمدت المشركين بالرمي ، فالقول فيه قول الرامي مع يمينه .

لأن الرمي إلى صف المشركين مباح له ، وذلك غير موجب الضمان عليه باعتبار الأصل ، فيجب التمسك بذلك الأصل حتى يقوم الدليل بخلافه .

٣٠٦٢- ثم الوليُّ يدعى على الرامي سبب وجوب الضمان ، وهو تعمده إياه بالرمي مع العلم بالحال ، وهو منكر ، فكان القول قول المنكر مع يمينه .

ولأن الظاهر شاهد للرأي ، والمسلم لا يتعمد الرمي إلى المسلم .

٣٠٦٣- ومُطلق فعل المسلم محمول على ما يحل شرعا .

لأن دينه وعقله يحمله على ذلك ويمنعه عن ارتكاب ما لا يحل ، فلعلنا جعلنا القول قول الرأي في ذلك .

(١) سورة التناجين آية ١٦ .

(٢) فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا .

(٣) في ح م ( يتحقق فيه ) .

٣٠٦٤- إلا أنه يحلفه (١) لأن الولي يدعى عليه ما لو أقرب به  
الزومه (٢) فإذا أنكر استحلف لرجاء نكوله .

٣٠٦٥- فإذا صبي المسلمون المرأة مع (٣) ولدها الصغير فلم  
يقدرُوا على حملها فقد بينا أنه لا يحل لهم أن يقتلوهما .  
لأن قتل النساء والولدان حرام بالنص .

٣٠٦٦- ولكن يتركونهما في مضيعة .

لأن في تركهما في مضيعة امتناع من الإحسان إليهما بالنقل إلى موضع  
الأمْن ، والامتناع من الإحسان لا يكون إساءة .

٣٠٦٧- وإذا كان معهما أبُ الصبي فلا بأس بأن يقتلوه .  
لأنه أسيرٌ مباح الدم .

٣٠٦٨- ولو امتنع قتله لما فيه من ضياعهما لامتنع قتال  
المشركين أصلاً .

لأنه لا يقتل أحد منهم في الحرب إلا وفيه توهمٌ ضياع عياله .

٣٠٦٩- فإن قدرُوا على أن يحملوا المرأة دون الصبي وعلمُوا  
أن الصبي يموت إذا فرقوا بينهما ، أو كان ذلك أكبر ظنهم ،  
فلا بأس بأن يفعلوا ذلك .

(١) بام ( يحلف ) .

(٢) بذا ( لزومه ) .

(٣) م ( معها ولد صغير ) .

لأنهم لو تركوها كان فيه ضياع الصبي أيضا . ولأن تضييع أحدهما دون الآخر فهو خير من تضييعهما ، ولأنهم يحملون (١) المرأة دون الصبي يوصلون منفعة أنفسهم في استرقاقها ، وذلك حق مستحق للمسلمين .

٣٠٧٠- ولا بأس بالتفريق بين الوالدة وولدها بحسب حق مستحق ، إلا أنه ينبغي لهم ألا يرموا بالصبي عن خيولهم رميا ، ولكن يضعونه على الأرض وضعا .

لأنهم إذا رموا به كان هالكا بفعلهم ، وذلك بمنزلة القتل منهم له ، وإذا وضعوه لم يكونوا قاتلين له .

ألا ترى أن من وجد لقيطا فرفعه ثم وضعه في مكانه لم يكن عليه في ذلك شيء ، ولو رى (٢) فتلف كان ضامنا بدل نفسه ، فهذا تبين الفرق بين الوضع والترك في موضع يعلم أنه يهلك فيه .

٣٠٧١- وكذلك إن كانوا يقدرّون على حمل الصبي ولا يقدرّون على حمل أمه فلا بأس بأن يحملوه ويتركوها ، إذا كانوا يطعمون في إخراجها صحيحا ، بأن كانوا يقدرّون على غذاء يغذونه به إذا فرقوا بينه وبين أمه ، فإن كانوا لا يقدرّون على ذلك ولكنهم يتيقنون بأنه يموت في أيديهم إذا حملوه دون أمه فالأولى أن يتركوه مع أمه .

لأن هذا تفريق غير مفيد . ولأنهم إذا تركوه مع أمه لا يكون هلاك

(١) بحمل .

(٢) م ( رى به ) .

الولد مضافا إلى فعلهم تسببها ولا مباشرة وإذا حملوه دون أمه كان هلاك  
الولد مضافا إلى فعلهم تسببها (١) من حيث التفريق بينه وبين ما يتغذى به  
من لبن أمه .

٣٠٧٢- وإن كانوا يقدرّون على حمل أحدهما أيهما شاءوا  
فينبغي أن يحملوا ما يكون منفعتهم فيه أكثر .

لأن باعتبار المنفعة يباح أصل الحمل في أحدهما دون الآخر ، فزيادة  
المعنى في المنفعة يقع الترجيح أيضا .

٣٠٧٣- وإن كانت المنفعة واحدة فإن لم يطعموا في أن  
يعيش الصبي إذا فصل من أمه فينبغي أن يحملوا الأم دون  
الصبي .

لأنه لا منفعة في حمل الصبي الآن .

٣٠٧٤- وإن كانوا طعموا (٢) أن يعيش الصبي معهم بما  
يغبنونه به فالأولى أن يحمل (٣) الصبي ويتركوا الأم .

لأن خوف الضياع والعجز عن الإحسان (٤) لنفسه في حق الصبي أظهر .  
ولأن الأم كافرة مخاطبة ، فالامتناع من الإحسان إليها عند إصرارها على  
الكفر يكون أولى من الامتناع من الإحسان إلى الرضيع .

(١) م ( تسببها ) .

(٢) يا ( يطعمون في ) .

(٣) يا ح ( يحملوا ) .

(٤) يا م ( الاحتيال ) .



٣٠٧٥- وإن قدروا على حملهما فليست أحبّ لهم أن يتركوا واحدا منهما لما فيه من ترك إيصال المنفعة إلى المسلمين مع التمكن من ذلك ، لما فيه من التفريق بين الوالدة وولدها . وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبّته يوم القيامة » .

ولأنهم نقلوهما إلى هذا المكان وفي ترك أحدهما في هذا المكان تضييع له فلا يجوز (١) الاقدام عليه الا عند العجز عن حملهما .

٣٠٧٦- وبه فارق ما لو وجدوهما في هذا الموضع ، فإن هناك لا بأس بأن يأخذوا أحدهما أيهما شائعا .

لأنهم ما نقلوهما إلى هذا الموضع ، ولهم أن يتركوهما في هذا الموضع مع القدرة على حملهما ، فيكون لهم أيضا أن يتركوا أحدهما ويأخذوا الآخر ، لأنه تفريق بحق .

٣٠٧٧- وهذا إذا طمعوا أن يعيش الصبي في أيديهم بما يغذونه به إذا أخذوه ، فإذا لم يطمعوا في ذلك فلا ينبغي لهم إلا أن يأخذوهما (٢) إن قدروا على ذلك أو يتركوهما . لأن في أخذ الصبي وحده تفريق غير مفيد .

٣٠٧٨- وإن لم يقدرُوا على أحدهما فليأخذوا الأم . لأن فيه منفعة لهم .

(١) م ( يأخذوها .. لو يتركوها ) .

(٢) م ( يحمل ) .

٣٠٧٩- ولا بأس بأن يأخذوها وإن كان أكبر الرأي منهم  
أن الصبي يموت .

لأنهم يأخذ الأم يقصدون تحصيل المنفعة لهم ، وأخذها ليس يقتل  
منهم للصبي بعينه .

٣٠٨٠- وكذلك لو وجدوا مع الصبي أباه فلا بأس بأن  
يقتلوه أو يأسروه ، وإن كانوا يعلمون أن الصبي يموت بعده .  
لأن هذا ليس بتعرض منهم للصبي بشئ\* .

٣٠٨١- وكذلك إن كان مع الصبي والداه فلا بأس  
بأن يوضع الصبي ناحية ويؤخذ أبواه فيؤسران .

ألا ترى أنه لا بأس بتحريق حصونهم وتغريقها وإن كان فيه هلاك  
الأطفال فلأن يجوز قتل المشرك وأسرهُ وإن كان فيه هلاك الصغير كان أولى ،  
إلا أنه ينبغي لهم ألا يرموا بالصبي ولكنهم يضعونه في موضع من الأرض  
إن تمكنوا من ذلك .

فإن لم يتمكنوا بأن كان المشركون في أثرهم فخافوا أن ينزلوا (١) ،  
فيضعوه على الأرض ، أن يلحقهم المشركون فلا بأس بأن يرموا به عن خيولهم  
ولا يتعمدوا قتله . لأن أمر أنفسهم أهم ، والتحرز عن وقوعهم في أيدي  
المشركين واجب عليهم بحسب الإمكان ، فكان حالهم الآن فيما ابتلوا به ،  
كحال تترس المشركين بالأطفال ، وقد بينا أن هناك لا بأس بالرمي إليهم ،

بشرط ألا يتعمدوا قتل الصبيان ، فها هنا أيضا لا بأس برى الصبيان عن  
دوابهم إذا عجزوا عن حملهم وعن وضعهم على الأرض .

٣٠٨٢- فَإِنْ قَتَلَهُمْ رَمِيَهُمْ لَهُمْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْكَفَّارَةِ<sup>(١)</sup>  
وَلَا إِثْمَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

لأنهم فعلوا ما أمروا به ولكنه قيد بالاستثناء ها هنا وهذا ليس في معنى  
الترمس من كل وجه ، فهناك لم يتصل منهم فعل بالأطفال قبل أن تترس  
بهم المشركون ، وفي هذا الموضع قد اتصل منهم فعل بالأطفال قبل أن يبتلوا  
برميهم ، وهو حملهم ونقلهم من موضع إلى موضع فلهذا قيد الجواب بالاستثناء .

٣٠٨٣- وكذلك إن كانوا في سفينة ومعهم فيها أطفال من  
أطفال المشركين فانتهوا إلى مكان من البحر أكبر الظن منهم  
إن لم يطرحوهم في الماء غرقت السفينة ومن فيها فلا بأس بأن  
يطرحوهم ولا يتعمدوا بذلك قتلهم .

لأنه تعين عليهم هذا الوجه لنجاتهم مما ابتلوا به ، فكلفوا في سعة من  
الاقدام عليه .

٣٠٨٤- ولو كان معهم أطفال المسلمين في الفصلين ،  
والمسألة بحالها ، فليس ينبغي لهم أن يطرحوهم ولا أن يرموا

• ٣٣ •

لأن حرمة أطفال المسلمين كحرمة الكبار منهم .

وقد بينا أن المسلم لا يحل له أن يبق روحه بروح من هو مثله في الحرمة ،  
 كما لو أكره بوعيد القتل على أن يقتل مسلماً . ولأنهم يتعجلون في هذا  
 قتل المسلمين والمسلمات ولا رخصة في ذلك لمن يخاف الهلاك على نفسه .  
 ألا ترى أنه لو ابتُلِيَ بمخمصة لم يحل له أن يتناول أحداً من أطفال  
 المسلمين لدفع الهلاك عن نفسه .

٣٠٨٥- ولو كان معهم في سفينة قوم من أهل الذمة أو (١)  
 من أهل الحرب مستأمنين فهم في ذلك للمسلمين لا يسعهم  
 أن يطرحوهم في الماء وإن خافوا على أنفسهم .  
 لأنهم آمنون فيهم بسبب الذمة أو الأمان ، فكانوا كالأمنين بسبب  
 الإيمان .

٣٠٨٦- وحقيقة المعنى : في الفرق بين هؤلاء وبين أطفال  
 أهل الحرب أنهم منعوا من قتل هؤلاء لوجود عاصم منهم .  
 ألا ترى أنهم لا يسترقونهم كما لا يقتلونهم ، وفي حق  
 الأطفال المنع من القتل ليس بعاصم (٢) فيه بل لانعدام العلة  
 الموجبة للقتل وهي المحاربة ، ولهذا جاز استرقاقهم ، مع أن  
 في الاسترقاق إتلافاً من طريق الحكم ، فلضعف حالهم قلنا .  
 عند تحقق الضرورة يرخص له في أن يجعلهم وقاية لنفسه .

(١) بام أو قوم .

(٢) ع م ( لعاصم فيهم ) .

وعلى هذا لو هدد ملائكتهم أسيرا من المسلمين بأن يقتل صبيها منهم أو امرأة وقال : إن لم تقتله قتلناك كان في سعة من أن يقتله .

وفي سعة من أن يمنع منه حتى يقتل في دار (١) الحرب ولا يثبت من ذلك (٢) من الترخص له إذا أكره على قتل مسلم أو ذى .

٣٠٨٧- ولو أن جريدة خيل من المسلمين أصابوا في دار الحرب أطفالا من أطفال المسلمين فحملوهم (٣) على خيولهم ، ثم لحقهم العدو فإنه لا يسعهم أن يرموا بالأطفال ، ولكن إما أن يموتوا عن آخرهم أو ينقلبوا هم (٤) والأطفال للمساواة بينهم في الحرمة والعصمة وهذه المساواة إنما تتحقق بعد ما أخذوهم والتزموا حملهم إلى دار الاسلام ، وإن كانوا لم يأخذوهم بعد وخافوا إن يأخذوهم (٥) أن يعجزوا عن حملهم وإن يدركهم المشركون فلا بأس بأن يتركوهم .

لأن في هذا منهم ترك الاحسان إلى الأطفال لا الإساءة إليهم . ولأنهم يمتنعون من التزام (٦) ما لا يقدرون على الوفاء به إذا التزموه ، فإن قاتلوا عنهم حتى يقتلوا أو يظفروا بالعدو فيخرجوهم فذلك أفضل .

(١) في دار الحرب ( غير موجودة في ٢ )

(٢) في ٢ ( مثل ذلك من الترخص )

(٣) في ٢ زيادة ( معهم )

(٤) في ٢ ح ( ينقلبوا هم والأطفال )

(٥) في با ح ( لأخذوهم )

(٦) ٢ ( التزامهم بما )

لأن الدفع عن أطفال المسلمين عزيمة ، وترك ذلك عند الضرورة رخصة ،  
والتمسك بالعزيمة خير من الترخص بالرخصة .

٣٠٨٨- وإن كان أكبر الرأى منهم أنهم يَقْوُونَ على المشركين  
حتى يأخذوا منهم الأطفال لم يسعهم تركهم .

لأن الدفع عن أطفال المسلمين بحسب الإمكان هو العزيمة ، وعند النفي  
للعلم يُفَرِّضُ الخروج للقتال على كل من يقدر عليه عينا للدفع عن أطفال  
المسلمين ، فكذلك في هذا الموضع .

والحاصل أنهم إذا كانوا يطمعون في أن ينجوا مع أطفال المسلمين إذا  
قاتلوا لم يسعهم إلا ذلك ، وإن كانوا لا يطمعون في ذلك فحينئذ يرخص  
لهم في البداية بأنفسهم في اكتساب سبب النجاة ، عملا بظاهر قوله  
صلى الله عليه وآله وسلم : « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » . وعلى هذا لو ابتلوا  
بهذه الحادثة في أطفال من المشركين حملوهم بدون الآباء والأمهات حتى  
أخرجوهم إلى دار الاسلام ثم أدركهم المشركون .

لأن هؤلاء الأطفال صاروا مسلمين باعتبار دار الاسلام ، حين لم يكن  
معهم فيها أحد من آبائهم وأمهاتهم .

ألا ترى أن من مات منهم يُصَلَّى عليه فكانوا بمنزلة أطفال المسلمين في  
ذلك .

٣٠٨٩- ولو كان أكبر الرأى من المسلمين أنهم إن رموا  
بهم لم يهلكوا ، ولكن المشركين يأخذونهم فيردونهم إلى بلادهم ،

فلا بأس بأن يطرحوهم ، إذا لم يكن بهم قوة على أولئك  
المشركين .

لأنه ليس في هذا هلاك ولا قتلٌ للأطفال ، وإنما المتنوعُ منه أن يجعل روح  
من هو مثله في الحرمة وقايةً لروحه .

٣٠٩٠- وكذلك لو كان معهم أطفالُ المسلمين أو نساء  
مسلمات فخافوا إن لم يطرحوهم أن يلحقهم المشركون فيقتلوهم ،  
ولم يكن لهم قوة على المشركين ، فلا بأس بأن يطرحوهم إذا  
علموا أن المشركين يأخذونهم ولا يقتلونهم .  
لأنه ليس في هذا قتل ولا هلاك .

ألا ترى أنهم لو حاصروا حصنا من حصون المسلمين فيه النساء والأطفال  
ولم يكن للمسلمين قوة على قتال أهل الحرب كانوا في سعة من أن يخلوا  
بينهم وبين الحصن .

لأنه ليس في فعلهم إتلاف النساء والأطفال من المسلمين .

٣٠٩١- وإن كانوا يقدر<sup>(١)</sup>ون على قتالهم ، أو كان أكبر  
الرأى على أنهم ينتصفون منهم ، فليس يسعهم أن يدعوه .

لأن أكبر الرأى فيما لا يمكن الوقوف على حقيقته كاليقين ، والدفع عن  
فراى المسلمين فرض عين على كل مسلم عند التمكن منه .

٣٠٩٢- ولو كانوا في سفينة فخافوا إن لم يرموا بالنساء والصبيان في الماء أن يأخذ المشركون من في السفينة لم يحل لهم أن يرموا بهم في الماء .

لأن أكبر الرأي في الماء أنه مهلك ، فكان في هذا اتلاف الذراري ، ولا رخصة للمسلمين في ذلك لتحصيل النجاة لأنفسهم ، بخلاف الأول . فالرأي بهم عن الخيول هناك غير متاف لهم غالبا ، حتى أن في السفينة إذا كان أكبر الرأي منهم عند الرمي بالنساء والصبيان أنهم لا يهلكون ولكن يأخذهم المشركون فلا بأس بأن يفعلوا ذلك ، إذا كان (١) أكبر الرأي منهم أن يهلكوا جميعا إن لم يفعلوا ذلك

٣٠٩٣- ولو أخذت السرية أطفالا من المشركين في دار الحرب فعجزوا عن حملهم ومروا بحصن من حصونهم فسألوهم أن يدفعوهم إليهم حتى يقوموا بتربيتهم فليس على المسلمين ذلك ، ولكنهم يضعونهم وضعا ، فإن شاء أولئك نزلوا فأخذوهم وإن شاءوا تركوهم .

لأن الدفع إليهم للتربية من باب الاحسان ، وقد بينا أن ذلك ليس بواجب على المسلمين في أطفال المشركين ، إنما عليهم الامتناع من الإساءة ، ووضعهم إياهم على الأرض ليس من الإساءة في شيء ، فلهذا كان الرأي إليهم إن شاءوا وضعوهم على الأرض وإن شاءوا أسلموهم إليهم . وما بعد هذا إلى آخر الباب فقد تقدم بيان شرحه والله الموفق .

(١) هذه الجملة غير موجودة في م .



باب ما يحل للمسلمين أن يدخلوه دار الحرب من التجارات

٣٠٩٤- وقد بينا أنه لا يستحب للمسلمين أن يُدْخِلُوا دار الحرب شيئاً مما فيه منفعة أهل الحرب .

لأن ذلك يُقَوِّمُهُمْ عَلَى عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى .

٣٠٩٥- فَإِنْ أَدْخَلُوا ذَلِكَ دَارَهُمْ لَمْ يُمْنَعُوا مَا خِلا الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ ، وَنَعْنَى بِالْكُرَاعِ الْخَيْلُ وَالْبَغَالُ وَالْجَمِيرُ وَالْإِبِلُ وَالْذَوَابُ <sup>(١)</sup> الَّتِي يَحْمِلُ عَلَيْهَا الْمَتَاعُ ، وَنَعْنَى بِالسَّلَاحِ مَا يَكُونُ مَعْدَا لِلْقِتَالِ بِهِ ، وَمَا يَكُونُ مِنْ جَنْسِ الْحَلِيدِ ، فَإِنْ ذَلِكَ يَقْوِيهِمْ عَلَى قِتَالِهِمْ <sup>(٢)</sup> الْمُسْلِمِينَ ، وَقَدْ أَمَرْنَا بِدَفْعِ قِتَالِهِمْ ، فَمِنْ ضَرُورَةِ ذَلِكَ كَرَاهَةُ الْإِشْتَغَالِ بِمَا يَقْوِيهِمْ عَلَى الْقِتَالِ ، وَمَا سَمِينَا مِنَ الذَوَابِ يَحْمِلُ مَتَاعَهُمْ وَيَقْوِيهِمْ عَلَى الْحَرْبِ ، وَالْفِيلَةُ كَذَلِكَ لِأَنَّهَا يَقَاتِلُ بِهَا وَيَقَاتِلُ عَلَيْهَا وَتَحْمِلُ أَثْقَالَهُمْ ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ .

(١) م ( والفران ) .

(٢) با ح ( قتال ) .

لأن الصغير يكبر فيحمل ويقاتل عليه ، فإن كان شيء من الدواب لا يصلح  
لذلك ولا يلقح أيضا وإنما يشترونه للأكل خاصة فلا بأس بإدخاله بلادهم ،  
منزلة سائر الأطعمة .

٣٠٩٦- والسبي من النساء والرجال والصبيان لا ينبغي  
أن يدخل شيء منه من دار الحرب إن كان صغيرا طفلا أو  
شيخا فانما سواء كانت عندهم منعة<sup>(١)</sup> أو لم يكن .

لأنهم صاروا من أهل دار الاسلام فلا ينبغي أن يدخلوا دار الحرب لبيعوا  
منهم بعد ما صاروا من أهل دارنا .

٣٠٩٧- وأجناس السلاح ما صغر منه وما كبر حتى الإبرة ،  
والمسلة في كراهة الحمل إليهم سواء .

لأن التقوى بهم على قتال المسلمين يحصل .  
والحديد كذلك .

لأنه أصل ما يتخذ منه الأسلحة .

٣٠٩٨- والحريز والديباج كذلك .

لأنه يصنع منه الرايات .

٣٠٩٩- والسلاح والقر الذي هو غير معمول كذلك .

لأنه يتخذ منه الخفئتان .

---

(١) م (منفعة) ١٠

٣١٠٠- فإن كان خزا من إبرييم أو ثيابا رقاقا من القز

فلا بأس بإدخالها إليهم .

لأن ذلك لا يُتَّقَوُى به على القتال ، وإنما يستعمل في اللبس ، فهو نظير

ما يستعمل للأكل .

٣١٠١- والجواب<sup>(١)</sup> وجفون السيوف وغلفها يكره حمل

شئ من ذلك إليهم لأن هذا<sup>(٢)</sup> يستعمل للتقوى به على

القتال .

والحاصل أن ما ليس بسلاح بعينه فإن كان الغالب عليه

أن يراد<sup>(٣)</sup> لغير السلاح ، وقد يراد للسلاح ، فلا بأس بإدخاله

إليهم .

لأن الحكم للغالب والنادر لا يظهر في مقابلة الغالب .

٣١٠٢- فإن أدخل ذلك رجل من المسلمين أو من أهل النمة

فعلم به أذب بالضرب والجبس .

لأنه ارتكب ما هو حرام وقصد به الإضرار بالمسلمين ، إلا أن يكون

جاهلا فيعتبر لجهله ، ويعلم ذلك لأن هذا حكم خفي يشبهه على أكثر الناس ،

فالسبيل فيه الانتذار في المرة الأولى . قال الله تعالى : «وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعْدِ»<sup>(٤)</sup>

(١) الجواب جمع جبة : وعاء السهام والنبال .

(٢) م ( هذا مما ) .

(٣) في م ح ( يراد للسلاح وقد يراد لغيره لم يحل إدخاله عليهم وإن كان الغالب عليه

أنه يراد لغير السلاح وقد يراد للسلاح نادرا فلا بأس بإدخاله عليهم .

(٤) سورة ق آية ٢٨ ( قال تعالى : لا تنصروا الذي وقد قدمت لكم بالوعد ) .

٣١٠٣- فإن عاد فحينئذ يُؤدَّب بالضرب والجبس ، ولا بأس  
بإدخال القطن والثياب إليهم .

لأنَّ الغالب فيه الاستعمال للبس لا للقتال .

٣١٠٤- فإن كان الغالب عندهم أنهم يقاتلون بالخفتانات  
المحشوة بالقطن لم يحل إدخال شيء من ذلك إليهم ، ولا بأس  
بإدخال الصُّفَر<sup>(١)</sup> والشَّبه والرصاص إليهم .

لأنَّ هذا لا يستعمل للسلاح في الغالب .

٣١٠٥- فإن كانوا يجعلون عظم سلاحهم من ذلك لم يحل  
إدخال شيء من ذلك إليهم .

لأنَّ المعبرَ عادة كل قوم فيما يبتنى عليه مما يُكره أو لا يكره .

٣١٠٦- والقنا والنشاب من القصب الغير المعمول لا يحل  
إدخال شيء من ذلك إليهم .

لأنَّ الغالب عليه أن يتخذ منه السلاح .

٣١٠٧- ولا يحل إدخال النسور ، الحيَّ والمنبوح منها  
وأجنحتها إليهم .

لأنَّ الغالب عليه أن يدخل الريش النشابَّ والنبلَ .

(١) الصفر : النحاس الأصفر والشبه : النحاس الأصفر كلاك .

٣١٠٨- وكذلك العقبان إذا كان يجعل من ريشها ذلك  
أيضا وإن كانت إنما يدخل للصيد فلا بأس بإدخالها ، بمنزلة  
الغنم التي يحمل إليهم للأكل .  
لأنه إنما يصطاد بها ما يؤكل .

٣١٠٩- والحكم في البزة والصقور كذلك .

٣١١٠- والتاجر من المسلمين إذا أراد أن يدخل إليهم  
بأمان على فرس ، ومعه سلاح وهو لا يريد بيعه منهم ، لم يمنع  
من ذلك .

لأن المسافر (١) يحتاج إلى أن يستصحب هذه الأشياء لمنفعة نفسه ، فلا  
يكون ممنوعا عنه في دار الحرب ، كما لا يكون ممنوعا عنه في دار الاسلام .

٣١١١- ولكن هذا إن كان يعلم أن أهل الحرب لا يتعرضون  
له (٢) في ذلك ، وكذلك سائر الدواب ، لأنه يحتاج إلى أن  
يحمل عليها البز وغيره مما يريد التجارة فيه ولكن إن اتهم  
على (٣) شيء من ذلك يستحلف بالله ما يدخله للبيع ، ولا يبيعه  
في دار الحرب ، حتى يخرج منه إلا من ضرورة ، فإن حلف على ذلك  
فقد انتفت هذه التهمة بيمينه فترك ليدخله (٤) دار الحرب

(١) في باب (التاجر المسافر) .

(٢) م (لا يتعرضون) .

(٣) ما (في شيء) .

(٤) باب (فيترك ليدخل) .

وإن أبي أن يحلف لم يترك ليدخل دار الحرب شيئا من ذلك ، وكذلك إذا أراد حمل الأمتعة إليهم في البحر في السفن .

لأن السفينة مركب يتقوون بها على حمل الأثقال ، وقد يستعملونها للقتال ، فيستحلف بالله ما يريد بيعها ولا يبيعها حتى يخرجها إلا من ضرورة

٣١١٢- وإن أدخل معه غلاما أو غلامين لخدمته لم يمنع من ذلك للحاجة إليه ، فإنما يمنع من ذلك ما يريد التجارة فيه ، فإن اتهم استخلف ، فأما النعمى إذا أراد الدخول إليهم بأمان فإنه يمنع من أن يدخل فرسا معه أو برذونا أو سلاحا .

لأن الظاهر من حاله أنه يدخل ذلك إليهم للبيع فيهم ، بخلاف المسلم فإن دينه هناك يمنعه من ذلك ، وما هنا دينه لا يمنعه من ذلك ، بل يحمله عليه ، إلا أن يكون معروفا بعداوتهم مأمونا على ذلك ، فعالة حينئذ كحال المسلم ولا يمنع من أن يدخل بتجارته على البغال والحمير والعجلة والسفن .

لأن الظاهر أن هذا لا يحمله إليهم لتقريتهم به على المسلمين بل لحاجته ، وكما يحتاج إليه في الإدخال يحتاج إليه في الإخراج لما يأتي به من السلع .

٣١١٣- بخلاف السلاح والفرس فالظاهر هناك أنه يدخله للتجارة لا للحاجة .

لأنه يستغنى في تحصيل حاجته عن ذلك ، ويستحلف أيضا على ما يدخله إليهم من البغال والسفن والرقيق أنه لا يريد بهم البيع ، ولا يبيعهم حتى يخرجهم إلا من ضرورة .

لأن الواجب على المسلمين الأخذ بالاحتياط في هذا الباب على أقصى اللجوء الذي يقدرُونَ عليه .

٣١١٤- والحربي المستأمن في دارنا إذا أراد الرجوع إلى دار الحرب بشيء مما ذكرنا فإنه يمنع من ذلك .

لأنه من أهل تلك الدار وإنما يأتيهم<sup>(١)</sup> ليقم فيهم فيكون محارباً للمسلمين كغيره ، فهو يتقوى بما يدخله من ذلك على قتال المسلمين ، فلهذا منع من جميع ذلك .

٣١١٥- إلا أن يكون مكارياً سُفناً أو دواباً من مسلم أو ذمي ، فحينئذ حال المكارى في إدخال ذلك دار الحرب لمنفعة الحرب كحاله في إدخال ذلك لمنفعة نفسه ، والظاهر من حاله أنه قصد تحصيل الكراء لنفسه ، وأنه يرجع بما يدخل به فلهذا لا يمنع منه . وإذا كان أهل الحرب إذا دخل عليهم التاجر بشيء من ذلك لم يدعوه يخرج به ولكنهم يعطونه ثمنه فإنه يمنع المسلم والذمي من إدخال الخيل والسلاح والرقيق إليهم ، ولا يمنع من إدخال البغال والحمير والثور والبعير إليهم ، لأن هذا مما لا بد له منه فقد لا يتقوى<sup>(٢)</sup> على المشى ولا يمكنه أن يحمل الأمتعة على عاتقه ، وحال تحقق الضرورة مستثنى من الحظر ولا تتحقق مثل هذه الضرورة في الخيل والسلاح .

(١) م ( يأتيهم ) .

(٢) باح ( لا يتقوى ) .

لأن المقصود يحصل بدونه ، وإنما ينتفى به معنى التجمل والترفع أو زيادة الاحتياط .

٣١١٦- ثم يمنع<sup>(١)</sup> من إدخال دواب يحمل عليها أمتعة التجارة .

لأن ذلك لا يتحقق فيه الضرورة أيضا ، وإنما تتحقق الضرورة في دابته التي يركبها خاصة لأنه يضيع إن لم يركب ، فأما أمتعة التجارة فهو يتمكن من أن يحمل منها على دابته مع نفسه ما لا حمل له ولا مونة ، والمقصود من الإذن له في الدخول إليهم ما يخرجهم لينتفع<sup>(٢)</sup> المسلمون لا ما يدخله مما ينتفع به أهل الحرب .

٣١١٧- وكذلك لا يمنع من إدخال سفينة واحدة يركبها يكون فيها متاعه .

لأن ذلك لا بُدَّ له منه .

٣١١٨- فإن أراد إدخال أخرى منع من ذلك .

لأنه لا تتحقق الضرورة فيها ، وهذا كله استحصان . وفي القياس يمنع من جميع ذلك لا فيها من قوة أهل الحرب على قتال المسلمين .

٣١١٩- ولا رخصة فيه شرعا ، ولا يُمكن من أن يدخل إليهم خادما في هذه الحالة مسلما كان أو كافرا .

(١) في م ( يمنع في هذا الوضع من ) .

(٢) م ( لينتفع به ) .



لأنَّ الصَّرورة لا تتحقَّق فيه ، وإنَّما يراد به معنى التَّجمل والتَّرفه ، ولأنَّ  
المنع في حقِّ من هو من أهل دار الإسلام أظهرُ من المنع في الفرس والسَّلاح .

٣١٢٠- ولو دخل الحربى إلينا بأمان ومعه كراع أو سلاح  
ورقيق لم يمنع من أن يرجع بما جاء به ، لأنَّنا أعطينا الأمان  
على نفسه وما معه ، فكما لا يمنع من الرجوع إلى دار الحرب  
للفاء بالأمان فكذلك لا يمنع من أن يرجع بما جاء به ، فإن  
آلة القتال لا تكون أقوى من المقاتل . فإن باع ذلك كلَّه  
بدراهم ثم اشترى بها كراعا أو سلاحا أو رقيقا مثل ما كان له  
أو أفضل مما كان له ، أو اشترى مما كان له ، فإنه لا يُترك  
ليُدخل شيئا من ذلك دار الحرب ولكنه يُجبر على بيعه .

لأنَّه ما استحقَّ بالأمان إدخال هذه العين مع نفسه دار الحرب ، وما كان  
له من الحقِّ في العين الأول فقد سقط حين أخرجه من ملكه ، يباع بالدراهم  
فكان هذا .

٣١٢١- وما لو أدخل الدراهم دارنا واشترى بها هذه الأشياء  
سواء ، وكذلك لو اشترى شيئا مما باعه بعينه أو استقال المشتري  
البيع فيه فأقاله قبل القبض أو بعده أو رده المشتري عليه  
بختيار رؤية أو بختيار اشتراط <sup>(١)</sup> المشتري لنفسه .

(١) با ح م ( اشتراطه )

لأنَّ خروجه من ملك الحربى قد تم فى هذا الموضع ، وصار ملكا للمسلم ،  
وصار للمسلم أحقُّ بالتصرف فيه فيسقط حق الحربى فى إعادته إلى دار الحرب ،  
والحق بما كان مملوكا للمسلم من الأصل فباعه من الحربى .

٣١٢٢- وإن كان الحربى يشترط <sup>(١)</sup> الخيار لنفسه ثم نقض  
البيع بحكم خياره فله أن يعود به إلى داره .

لأنَّه ما خرج عن ملكه بالبيع إذا شرط الخيار فيه لنفسه ، بل هو أحق  
بإمساكه والتصرف فيه ، فيبقى باعتبار حق الإعادة الذى كان ثابتا له قبل  
البيع .

٣١٢٣- ولو كان باعه بيعا فاسدا ثم نقض البيع قبل القبض  
فكذلك الجواب .

لأنَّه لم يخرج من ملكه لمجرد البيع الفاسد .

٣١٢٤- وإن كان المشتري قبض ذلك فإن كان ذلك بيعا  
يملك المشتري المبيع به قبل <sup>(٢)</sup> القبض حتى أنه لو اعتقه ينفذ  
عتقه فيه لم يترك الحربى ليرجع به دار الحرب .

لأنَّ المسلم قد ملكه عليه وذلك مسقط لحقه فى إعادته إلى داره .

٣١٢٥- وإن كان بيعا لا يملك به بعد القبض كالبيع بالدم  
والميتة فله أن يعيده إلى دار الحرب لبقاء حقه فيه ببقاء ملكه

(١) بام ( شرط ) .

(٢) فى باح ( بعد ) .

ولو استبدل الحربى بسيفه فرسا فإن<sup>(١)</sup> أدخله إلى دار الحرب فالأصل في هذا الجنس أنه متى استبدل بسلاحه سلاحا من غير ذلك الجنس لم يمكن من أن يرجع<sup>(٢)</sup> إلى دار الحرب ، ولكن يُجبر على بيعه ، سواء كان ما حصله لنفسه خيرا مما أخرجه من ملكه أو شرا منه .

لأن هذا الجنس لم يثبت له فيه بعقد الأمان حق الإعادة إلى دار الحرب ، ويجبر على بيعه . ولأنه قد يكون من الجنس الذى أخرجه مع نفسه في دارهم كثيرا ويَعزُّ فيهم الجنس الآخر ولا يوجد ، وهو يريد أن يُحصِّل ذلك لهم ليتقوا به على قتال المسلمين .

٣١٢٦- فإن كان ما استبدل به من جنس ما أدخله فإن كان مثلاً ما أدخله أو شرا مما أدخله لم يمنع من أن يرجع به إلى داره ، وإن كان خيرا مما أدخله منع من ذلك .

لأنه استحق بالأمان إعادة هذا الجنس مع نفسه إلى داره ، وإنما يعتبر المين إذا كان مفيدا ، فاما إذا لم يكن مفيدا كان المعتبر فيه الجنس وفيما يتبقى من هذا الجنس عين ما جاء به أو مثله سواء وكذلك في الضرر على المسلمين فاما إذا كان خيرا منها فهو يريد بهذا زيادة الاضرار للمسلمين فهو ممنوع عن ذلك . فلا بد من أن يثبت حق المنع باعتبار هذه الزيادة ، وهى لا تنفصل عن الأصل ، فنبت المنع في الكل ، بمنزلة الموهوب إذا ازداد زيادة

(١) با ( فادخله ) .

(٢) م ( به ) .

متصلة فإنه لا يرجع الواهب في الأصل كما لا يرجع في الزيادة ، فإذا صار ممنوعا من الرجوع به إلى دار الحرب كان مجبرا على بيعه .

٣١٢٧- وإن استبدل بها مثله ثم تقايلا البيع فله أن يعود بما رجع إليه إلى داره .

لأنه سلاحه بعينه ، ولأنه مثل الأول الذي أخرجه بالإقالة من ملكه .

٣١٢٨- وإن استبدل به خيرا منه أو شرا منه ثم تقايلا البيع فيه لم يكن له أن يخرج به إلى داره في الوجهين ، أما إذا كان استبدل خيرا منه فلأن الإقالة كالبيع المبتدأ في حق غير المتعاقدين . فيجعل في حق الشرع كأنه اشترى هذا السلاح ابتداء .

وهذا لأنه قد سقط حقه بالتصرف الأول ، وصار ممنوعا من إدخال ما حصل له دار الحرب ، فلا يعود حقه بالإقالة .

٣١٢٩- وإن كان ما استبدل به <sup>(١)</sup> شرا منه فهذه الإقالة في حق الشرع كالبيع المبتدأ ، وقد استبدل في هذه الإقالة بسلاحه الرديء سلاحا جيدا ، فلا يمكن من إدخاله دار الحرب ، وحكم الاستبدال بالكراع مثل حكم الاستبدال بالأسلحة في مراعاة الجنس والاختلاف في جميع ما ذكرنا ، فأما إذا

(١) با ح م ( وإن كان استبدل ) .

استبدل بحماره أتاناً أو بفرسه الذكر فرساً أنثى منع من إدخاله دار الحرب ، وإن كان دون ما أدخله في القيمة .

لأن في هذا منفعة النسل ، وليس في الذي أعطاه منفعة النسل ، وربما يكون مقصوده من هذا الاستبدال تحصيل هذه المنفعة لهم فمنع (١) منه كما يمنع عند اختلاف الجنس .

٣١٣٠- وإن استبدل ببغله الذكر بغلة أنثى مثله أو دونه لم يمنع من إدخاله دار الحرب .

لأن هذا مما لا يلقح ، وليس فيه معنى النسل أصلاً .

٣١٣١- وإن استبدل بما ذيكانه (٢) فحلاً منع من إدخاله دار الحرب .

لأن ما أخذه مما تلقح وذلك معلوم فيما أعطى .

٣١٣٢- وإن استبدل بفرسه برذونا أو ببرذونه فرساً منع من إدخاله دار الحرب .

لأن في كل واحد منهما نوع منفعة ليست في الآخر ، فإن البرذون ألين علفاً وأصبر على القتال ، والفرس أقوى في حالة الطلب والهرب ، والظاهر أنه ما قصد بهذا الاستبدال تحصيل هذه المنفعة التي لم تكن حاصلة لهم .

(١) م ( فيمنع منه ) .

(٢) المذبات : مسایل الماء أو ما يثبت على حافتي مسيل المساء أو ما يثبت حول

السواني ( قاموس ) .

٣١٣٣- وإن استبدل بفرسه الأنثى فرسا أنثى دونها في الجرى ولكنها أثبت منها وأرجى للنسل مُنع من أن يدخلها دارهم .

لأن فيا أخذ نوعَ منفعة ليست فيا أعطى ، فصار الحاصل أن بعد الاستبدال هو مُجَبَّر على بيع ما أخذه إلا أن يعلم أنه مثلُ ما أعطى في جميع وجوه الانتفاع أو دونه ، فإن الاحتياط في هذا الباب واجب ، وتمام الاحتياط فيا قلنا .

٣١٣٤- فأما في الرقيق فسواء استبدلهم بجنس آخر ، أو بجنس ما هو عنده مما هو مثل ما عنده ، أو دونه أو أفضل منه ، فإنه يمنع من إدخاله دار الحرب ويجبر على بيعه .

لأن ما أخذه من الرقيق فهو من أهل دارنا مسلما كان أو ذميا ، والمستأن من نوع من استدامة الملك فيمن هو من أهل دارنا على كل حال ، بخلاف ما سبق من الكراع والسلاح ، وكونه من أهل دارنا معنى يختص به بنو آدم دون الجمادات وسائر الحيوانات ، فلهذا بينا الجواب هناك على اعتبار زيادة المنفعة في المبيع .

٣١٣٥- ولو أن مستأمنين من الروم دخلا دارنا بأمان ، ومع أحدهما رقيق ومع الآخر سلاح ، فتبادلا الرقيق بالسلاح ، أو باع كل واحد منهما متاعه من صاحبه بدراهم لم يمنع كل واحد منهما من أن يدخل دار الحرب بما حصل لنفسه .

لأن المشتري فيا حصل له بهذا التصرف قام مقام البائع ، وقد كان البائع مُمكنًا من إعادته إلى دار الحرب فيتمكن المشتري أيضا منه .

٣١٣٦- وإن<sup>(١)</sup> اشترى أحدهما من صاحبه متاعه هو  
ومسلم أو معاهد لم يكن للحربي أن يدخل شيئا من ذلك دار  
الحرب .

لأن شريكه فيه مسلم ولا يمكنه إدخال حصته دار الحرب حتى يدخل حصته  
المسلم ، وقد امتنع إدخال حصته المسلم من ذلك دار الحرب ، فمن ضرورته أن  
يُمتنع الإدخال في حصته الحربى أيضا ، فيجبر على بيع نصيبه من مسلم أو ذى ،  
إلا أن يكون شيئا من ذلك مما يقسم من سهام أو تُشأب فحينئذ يكون للحربي  
أن يطلب شريكه بالقسمة ، وبعد القسمة يدخل نصيبه دار الحرب ، إما لأن  
القسمة في هذا بمنزلة ما يخص<sup>(٢)</sup> الحربى هو الذى يملكه<sup>(٣)</sup> بالعقد فيدخل<sup>(٤)</sup>  
دار الحرب كما لو اشتراه وحده أو في هذه القسمة معنى العلوضة ، فكان  
المسلم سلم له نصف ما يملك بمثله مما أخذه من نصيبه ، وقد بينا أن مثل هذا  
الاستبدال لا يمنعه من إدخال ما صار له دار الحرب .

٣١٣٧- وإن لم تستقم القسمة بينهما حتى زاد أحدهما  
صاحبه دارهم فإن كان المسلم هو الذى أعطى الحربى دراهم<sup>(٥)</sup>  
لم يُمنع من أن يدخل ما صار له من ذلك دار الحرب .  
لأن الحربى يصير بائعا بعض نصيبه من شريكه بالدرهم ، وذلك لا يمنعه  
من إدخال ما بقى في ملكه دار الحرب .

(١) با ح ( فان كان ) .

(٢) م ( تمييز فيما يخص ) - ح ( فما ) .

(٣) ح م ( ملكه ) .

(٤) با ح ( فيدخله ) .

(٥) ح م ( الدراهم ) .

٣١٣٨- وإن كان الحربى هو الذى أعطى الدرهم مُنع من ذلك .

لأنه صار مشتريا بعض ما صار للمسلم بما أعطاه من الدرهم ، ولأن الحربى إذا أعطى الدرهم فقد أخذ من السلاح خيرا مما كان له فى ملكه بالشراء ، فكان هذا بمنزلة استبداله مع المسلم سلاحه بسلاح هو خير منه ، وإذا كان أخذ الدرهم فقد أخذ بهذا الاستبدال سلاحا (١) هو شر من سلاحه ، مع اتفاق الجنس ، فلا يمنع من أن يدخل ذلك داره .

والكُراع إذا كان مما يقسم بمنزلة السهام والنشاب .  
لأنه يجرى فيها قسمة الجزء .

٣١٣٩- ولو كان اشترى الحربى مع المسلم من الحربى رقيقا ثم اقتسما فليس للحربى أن يُدخل ما أصابه دار الحرب ها هنا فى الوجوه كلها .

أما على قول أبى حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، فلان الرقيق لا يُقسم قسمة واحدة ، وعلى قولهما وإن كان يُقسم قسمة واحدة فقبل القسمة صار كل واحد منهما مُشتركا بينهما نصفين ، فصار كل واحد منهما ذميا باعتبار ملك المسلم أو المعاهد فى نصفه . وقد بينا أن الحربى لا يُمكن من إدخال أحد من هو من أهل دارنا دار الحرب .

٣١٤٠- قال : ولو أن حربيا من الروم دخل إلينا بكُراع

(١) م ( ما هو شر من ... )



أو سلاح أو رقيق فأراد أن يُدخل ذلك أرض الترك أو الديلم أو غيرهم من أعداء المسلمين لبيعه منهم مُنع من ذلك .

لأنه فيما يدخل دارهم من ذلك بمنزلة مسلم أو ذى يريد إدخال شيء من ذلك دارهم ، وقد بينا أنه ممنوع من ذلك والحرب كذلك .

٣١٤١- وهذا لأنه بعقد الأمان استحقَّ التمكن من إعادة

ذلك إلى داره إن شاء ، ففي هذا الحكم الواحد هو يفارق المسلم والمعاهد .

فأما في إدخال ذلك دارا أخرى فليس مما استحقه بعقد الأمان ، فيكون هو في ذلك كالمسلم أو المعاهد .

ولأنه إذا أدخل ذلك دارا أخرى فلما يريد أن يُخِث لهم بذلك قوة على قتالنا ، فيمنع منه ، وينتعدم هذا المعنى فيما إذا عاد به إلى داره .

٣١٤٢- وكذلك لو أراد أن يُدخل ذلك إلى دار حربهم موادعين للمسلمين .

لأنهم في حكم المحاربين وإن تركوا القتال بسبب المودة إلى مُدة .

ألا ترى أنه لو أراد مسلم إدخال شيء (١) من ذلك إليهم مُنع .

٣١٤٣- وإن أراد أن يُدخل ذلك أرضا أهلها ذمة للمسلمين لم يُمنع من ذلك .

(١) م ( أن يدخل شيئا ) .

لأنَّ قُلَّةَ الْأَرْضِ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ فِي دَارِنَا لَا يُنْتَجِعُ مِنْ أَنْ يَتَجَرَّ  
فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، فِي أَيِّ نَوَاحِيهَا شَاءَ .

٣١٤٤- وَلَوْ كَانَ أَحَدُ الْمُسْلِمِينَ فِيْنَا مِنَ الرُّومِ وَالْآخَرِ مِنَ  
الْتَرِكِ ، وَمَعَ أَحَدِهِمَا رَقِيقٌ وَمَعَ الْآخَرِ كِرَاعٌ أَوْ سِلَاحٌ ، فْتَبَادَلَا  
أَوْ اشْتَرَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَتَاعَ صَاحِبِهِ بِدِرَاهِمٍ لَمْ يَتْرَكَ وَاحِدٌ  
مِنْهُمَا لِيُخْرِجَ بِمَا اشْتَرَى إِلَى دَارِهِ .

لأنَّ كُلَّ مُشْتَرٍ قَامَ مَقَامَ بَائِعِهِ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ (١) مَمْنُوعٌ مِنْ إِدْخَالِ  
ذَلِكَ فِي الدَّارِ الَّتِي مِنْهَا الْمَشْتَرَى ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَا مِنْ أَهْلِ دَارٍ وَاحِدَةٍ ،  
وَهَذَا لِأَنَّ قَصْدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِهَذَا التَّصَرُّفِ أَنْ يُقَوِّىَ أَهْلَ دَارِهِ عَلَيْنَا بِمَا  
يَدْخُلُهُ فِيهِمْ مِنْ سِلَاحٍ هُوَ خِلَافُ جَنْسِ مَا خَرَجَ بِهِ ، وَفِي هَذَا الْمَعْنَى لَا فَرْقَ بَيْنَ  
أَنْ تَكُونَ مِبَادَلَتُهُ (٢) مِنْ أَهْلِ دَارٍ وَاحِدَةٍ وَهَذَا لِأَنَّ قَصْدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ  
الْمُسْلِمِ أَوْ الْمُسْلِمِينَ غَيْرِ أَهْلِ دَارِهِ .

٣١٤٥- وَإِنْ كَانَا تَبَادَلَا كِرَاعًا بِكِرَاعٍ مِنْ صَنْعَةٍ مِثْلِهِ أَوْ  
سِلَاحًا بِسِلَاحٍ مِنْ صَنْعَةٍ مِثْلِهِ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَدْخُلَ  
مَا أَخَذَ دَارِهِ .

لأنَّ هَذِهِ الْمِبَادَلَةَ لَوْ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُسْلِمٍ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ إِدْخَالِ مَا حَصَلَ لَهُ  
دَارِهِ .

(١) م ( بَائِعٌ ) .

(٢) فِي بَا م ( مِبَادَلَتُهُ مَعَ مُسْلِمٍ أَوْ مُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ دَارِهِ ) وَمِثْلُهَا وَهَذَا لِأَنَّ  
تَصَبُّبَ - - - الْخَاصَّةَ ( ) .

٣١٤٦- فكذلك إن كان مع مستأمن<sup>١</sup> ، وإن كان أحدهما أفضل من الآخر فللذي أخذ<sup>(١)</sup> أحسنهما أن يدخل بالذي أخذ دار الحرب وليس للذي أخذ أحسنهما ذلك ولكنه يجبر على بيعه بمنزلة ما لو كانت هذه المبادلة بين المستأمن والمسلم ، وكذلك في حكم الرد بخيار الرؤية وخيار الشرط. والعيب هذا بمنزلة ما لو كانت هذه المبادلة بينه وبين مسلم في جميع ما ذكرنا ، بخلاف ما إذا تبادلا رقيقاً برقيق وهما سواء أو أحدهما أفضل من الآخر ، فإن هناك لا تجعل المبادلة بينهما بمنزلة المبادلة بين المسلم والمستأمن والمعاهد .

لأن هناك ما يخرج من ملك المسلم أو المعاهد كان من أهل دارنا وما يدخل في ملكه يصير من أهل دارنا ، وما هنا ما يخرج من ملك أحدهما إلى ملك الآخر لم يكن من أهل دارنا ، فقلنا : عند تحقق المساواة لا يمنع كل واحد منهما من أن يدخل داره ما صار له ، وإن كان أحدهما أفضل من الآخر لم يمنع الذي أخذ أحسنهما من أن يخرج به إلى داره ، ومنع الذي أخذ أفضلهما من ذلك لأجل الزيادة المتضمنة فيما صار له .

٣١٤٧- ولو كانا تبادلا عبداً بأمة لم يكن لكل واحد منهما أن يدخل ما أخذ داره .

(١) هـ م ا : أحسنهما ( ويظهر أنها مخرقة .

لأن اختلاف الذكورة والأنوثة في بني آدم اختلافُ جنس واحد، ولهذا  
لو اشترى شخصا على أنه عبد فإذا هي أمة كان البيع باطلا، ولأن في كل  
نوع (١) منهما نوعٌ منفعة غير منفعة صاحبه، فالجارية تُطلب للنسل والغلامُ  
يُطلب للقتال، فلهذا مُنع كل واحد منهما من أن يدخل داره ما حصل له بهذا  
التصرف والله تعالى أعلم .

## باب من الفداء

٣١٤٨- قال ولا بأس بأن يفادى أسراء المسلمين بأسراء المشركين الذين في أيدي المسلمين من الرجال والنساء .

وهذا قول أبي يوسف ومحمد ، رحمهما الله تعالى ، وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، وعنه في رواية أخرى أنه قال : ولا تجوز مفاداة الأسير بالأسير ، وجه ظاهر الرواية أن تخليص أسراء المسلمين من أيدي المشركين واجب ، ولا يتوصل إلى ذلك إلا بطريق المفاداة ، وليس في هذا أكبر من ترك القتل لأسراء المشركين ، وذلك جائز لمنفعة المسلمين .

ألا ترى أن للإمام أن يسترقهم ، والمنفعة في تخليص أسارى المسلمين من أيديهم أظهر ، وأيد ما قلنا حديث عمران بن الحصين ، رضى الله عنهما ، أن النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم ، فادى رجلين من المسلمين برجل من المشركين من بنى عقيل .

ووجه الرواية الأخرى عن أبي حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، قوله تعالى : « فاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ <sup>(١)</sup> » ، وفي المفاداة ترك القتل الذي هو غرض ، ولا يجوز ترك الفرض مع التمكن من إقامته بحال .

توضيحه : أن الأسراء صاروا مقهورين في أيدينا ، فكانوا من أهل دارنا ،

(١) سورة التوبة آية ٥ ( قال تعالى : فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين ) .

فتكون المفاداة لهم بمنزلة المفاداة لأهل النعمة ، وذلك لا يجوز إذا لم يرض به أهل النعمة ، وليس في الامتناع من هذه المفاداة أكثر من الخوف على أسراء المسلمين ولأجله لا يجوز ترك قتل المجرمين ولا يجوز إعادتهم ليصيروا حربا لنا .

ألا ترى : أنه يُفرض الجهادُ على المسلمين ليتوصلوا به إلى قتل المشركين ، وإن كان فيه معنى الخوف على نفوس المسلمين وأموالهم .

فإن أسلم الأسراء قبل أن يُفَادَى بهم فإنه لا يجوز المفاداة بهم بعد ذلك

لأنهم صاروا كغيرهم من أهل الإسلام ، فلا يجوز تعريضهم للفتنة بطريق المفاداة .

٣١٤٩- وكذلك الصبيانُ من المشركين إذا سُبُوا وكان معهم الآباءُ والأمهات .

لأنهم تبع للأبوين فلا يصيرون مسلمين وإن حصلوا في دارنا .

٣١٥٠- فأما إذا سُبِيَ الصبي وحده وأُخْرِجَ إلى دار الإسلام فإنه لا يجوز المفاداة به بعد ذلك .

لأنه صار محكوما له بالإسلام تبعا للدار .

٣١٥١- وكذلك إن قسمت الغنيمةُ في دار الحرب فوقع في سهم رجل أو بيعت الغنائم فقد صار الصبي محكوما له بالإسلام تبعا لمن تَعَيَّنَ ملكه فيه بالقسمة أو بالشراء في دار

الحرب حتى إذا مات يُهمل عليه . وفي هذا بيان أنه إذا كان بالغا تجوز المفاداة به بعد القسمة والبيع .

وهو قول محمد ، رحمه الله تعالى ، وأما عند أبي يوسف ، رحمه الله تعالى ، لا يجوز ذلك ، لأن حكم صيرورته من أهل دارنا قد استقرَّ بالقسمة والبيع حين تعين الملك فيه للمسلم ، فكان بمنزلة الذي في هذه الحالة لا يجوز المفاداة به ، ومحمد رحمه الله تعالى يقول : المعنى الذى لأجله جُوزنا المفاداة به قبل القسمة والبيع موجود بهما ، وهو وجوب تخليص المسلمين من أيدي المشركين ، ثم بالقسمة والبيع يتعين معنى المالية فيهم ، وذلك علامة النقصان لا الزيادة .

ألا ترى : أن مفاداة أسراء المسلمين بالمال جائز ، فتعين صفة المالية في هؤلاء بالقسمة والبيع ، ولا يمتنع جواز المفاداة .

والأصل فيه حديث عمران بن الحصين ، رضى الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، افتدى يوم المريسيع سبى<sup>(١)</sup> بنى المصطلق بعد ما جرت فيهم السُهمان ، فأما مفاداة الأسراء من المشركين بالمال فإنه لا يجوز في قول علمائنا ، رحمهم الله تعالى .

لأن قتل المشركين إلى أن يُسلموا بعد التمكن منه فرض لقوله تعالى : «فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ»<sup>(٢)</sup> .

٣١٥٢- وفي المفاداة بالمال ترك هذه الفريضة للطمع في عَرَض الدنيا ، وذلك لا يحل . قال الله تعالى : «مَا كَانَ لِنَبِيٍّ

(١) المريسيع : بئر أو ماء لغزاة على يوم من القرع واليه تصاف غزوة بنى المصطلق .

(٢) سورة التوبة آية ٥ .

أَنْ يَكُونَ لَهُ أَنْسَرَى حَتَّى يُشَخِّنَ فِي الْأَرْضِ <sup>(١)</sup> ، الْآيَةُ . نَزَلَتْ  
 الْآيَةُ يَوْمَ بَدْرٍ حِينَ رَغِبَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ،  
 فِي رَأْيِ أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، حِينَ أَشَارَ عَلَيْهِ بِالْمُقَادَاةِ  
 بِالْمَالِ . ، وَقَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، يَتَأَسَّفُ عَلَى  
 ذَلِكَ عَلَى مَا رَوَى أَنَّهُ أُسِرَ فِي عَهْدِهِ أُسِيرَ مِنَ الرُّومِ فَطَلَبُوا  
 الْمُقَادَاةَ بِهِ فَقَالَ : اقْتُلُوهُ ، فَلَقَتْلُ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَحَبُّ إِلَيَّ  
 مِنْ كَذَا وَكَذَا ، وَفِي رِوَايَةٍ : لَا تَفَادُوا بِهِ وَإِنْ أُعْطِيتُمْ بِهِ مُدَّتَيْنِ <sup>(٢)</sup>  
 مِنْ ذَهَبٍ ، وَلَئِنَّا أَمَرْنَا بِالْجِهَادِ لَا عَزَازَ الدِّينِ ، وَفِي مُقَادَاةِ  
 الْأُسَيْرِ بِالْمَالِ إِظْهَارٌ مِنَّا لِلْمُشْرِكِينَ أَنَّا نَقَاتِلُهُمْ لِتَحْصِيلِ الْمَالِ ،  
 فَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ( فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ) فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ  
 قَدْ انْتَسَخَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ » <sup>(٣)</sup> وَقَوْلُهُ تَعَالَى :  
 « لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ » <sup>(٤)</sup> تَفْسِيرُهَا لَوْلَا أَنِّي كُنْتُ أَحْلَلْتُ  
 لَكُمْ الْغَنَائِمَ « لَمْ سَكُمُ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابَ عَظِيمٍ » بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى :  
 فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا <sup>(٥)</sup> . وَلِئِنْ كَانَ الْمُرَادُ تَجْوِيزَ الْمُقَادَاةِ

(١) في م ( تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة ) الآية ٦٧ سورة الانفال .

(٢) المدد مكمل قديم : اختلف الفقهاء في تقديره بالكيل المسمى تقدره الشافعية بنصف قدح وقدره المالكية بنحو ذلك وهو رطل وثلاث عند أهل الحجاز وعند أهل العراق رطلان .

(٣) سورة التوبة آية ٥ .

(٤) سورة الانفال آية ٦٨ قال تعالى لولا كتاب من الله سبق المسكم فيما اخذتم عذاب

عظيم .

(٥) سورة الانفال آية ٦٩ .



فقد انتسخ ذلك بنزول قوله تعالى : « فاقتلوا المشركين » ، لأن  
سورة براءة من آخر ما نزلت ، وهو تأويل ما فعله رسول الله ،  
صلى الله عليه وآله وسلم ، من المفاداة يوم بدر في النفوس  
بالنفوس ، عند أبي حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، على ما رواه  
الأعرج أن سعد بن النعمان خرج معتمرا من البقيع بعد وقعة  
بدر ، ومعه زوجته ؛ شيخان كبيران ، وهو لا يخشى الذى  
كان ، فحبسه أبو سفيان بمكة وقال : لا أرسله حتى يرسل  
محمد ، صلى الله عليه وآله وسلم ، ابني عمرو بن أبي سفيان ،  
وكان أسير يوم بدر ، فمشى الخزرج إلى رسول الله ، صلى الله  
عليه وآله وسلم ، وكلموه في ذلك فأرسله ففدوا به سعد بن  
النعمان ، وكذلك فدى الأسارى يومئذ بالمال ، على ما روى  
أن الفداء يومئذ كان أربعة آلاف <sup>(١)</sup> إلى ثلاثة آلاف إلى ألفين  
بألف على قوم لا مال لهم من عليهم رسول الله ، صلى الله عليه  
وآله وسلم ، وقالت عائشة ، رضى الله تعالى عنها ، لما قلت  
قريش في فداء أسرائها ؛ بعثت زينب ابنة رسول الله ، صلى  
الله عليه وآله وسلم ، بفداء زوجها أبي العاص ، فكان فيما  
بعثت به قلادة كانت خليجة ، رضى الله عنها ، أدخلتها بها  
على زوجها ، فلما رأى رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ،

(١) م ( الى ... الى الفين بألف ) م با ( الا قوم ) .

الْقِلَادَةَ عَرَفَهَا وَرَقَّ لَهَا ثَمَّ قَالَ : إِنْ رَأَيْتُمْ أَنْ تُطْلِقُوا لَهَا أَسِيرَهَا  
وَتَرَفُّوا إِلَيْهَا مَتَاعَهَا فَطَلِّمْتُمْ ، ففعلوا ذلك .

٣١٥٣- وصح أن العباس ، رضى الله تعالى عنه ، فدنى نفسه  
يومئذ بمال ، وفيه نزل قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ  
فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى ، <sup>(١)</sup> الْآيَةَ وَأَشَارَ مُحَمَّدٌ ، رحمه الله ،  
إِلَى تَأْوِيلِ آخِرِ فَقَالَ : قد كانوا يومئذ محتاجين إلى المال  
حاجة عظيمة ، لأجل الاستعداد للقتال ، وعند الضرورة لآبَاسٍ  
بالمقادة بالمال ، وعليه يُحْمَلُ أَيْضًا مَا يَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ،  
صلى الله عليه وآله وسلم ، لما سبي الذراري والنساء من بني قريظة  
بعث بنصف السبي مع سعد بن زيد إلى نجد ، فباعهم من  
المشركين بالسلاح والحيوان ، وبالنصف الباقي مع سعد ابن  
عبادة إلى الشام ليشتري بهم السلاح والكراع ، وإنما فعل ذلك  
لحاجتهم كانت إلى السلاح يومئذ ، وظاهر المنهب عندنا بأن  
المقادة بلالم لا يجوز اليوم بحال ، وإن ما يروى في هذا الباب  
حُكْمُهُ قد انتسخ ، وذكر تأويل المقادة في سبي بني المُصْطَلِقِ  
فَقَالَ : إنما فعل ذلك لأنه ، صلى الله عليه وآله وسلم ، ظهر على  
هارم فافتدى بهم ثلثا يجرى عليهم الرق .

قال : ألا ترى أنه صلى الله عليه وآله وسلم تزوج جُوَيْرِيَّةَ

(١) سورة الاحزاب آية ٧٠

بعد ما افتلتيت لأن القوم أسلموا : ولولا ذلك ما تزوجها رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما المكروه عندنا مفادةُ المشركين بالمال ليُرَدُّوا إلى دار الحرب ، فيكونوا عوناً على المسلمين .

٣١٥٤- وذكر عن قُبَيْصَةَ بن ذُوَيْب قال : ليس يُفْدَى العبدُ والذميُّ من بيت المال ، وبه نأخذ ، فإن العبد كان مملوكاً لمولاه وقد صار بالاحراز ملكاً لهم ، فإنما مولاه هو الذي يفديه بماله ليعيده إلى ملكه ، إلا أن يكون لمولاه مال فحينئذ ينبغي للإمام أن يفديه بمال بيت المال ، ثم لا سبيل لمولاه عليه ، بل يكون من عبيد بيت المال ، إلا أن يعطى مولاه ذلك الفداء ، وهو بمنزلة ما لو اشتراه مسلم منهم وأخرجه ، فأما الذميُّ فلا نصيب له في بيت المال ليفدى منه ، وإنما مالُ بيت المال معدٌّ لنوائب المسلمين ، فإنما يفدى أسراء المسلمين بمال بيت المال ، فإن طلبوا في مفادة الأسير بالأسير أن تعطيهـم بعض الصبيان الذين أسرناهم خاصة دون من أسرناهم معهم من الآباء والأمهات فلا بأس بذلك ، وإن كان في ذلك تفريق بينه وبين والديه .

لأن هذا التفريق بحقَّ وحرمةُ المسلم الذي وجب تخليصه من المشركين أعظمُ من حرمة الصبي ، فلهذا جوزنا المفادة به ، وإن كان بعد القسمة كما هو مذهب محمد ، رحمه الله تعالى .

١ ٣١٥٥ - واستدل عليه بحديث سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ :  
 غَزَوْنَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ هَوَازِنَ فَتَنَفَلَنِي جَارِيَةً  
 فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ :  
 هَبْهَا لِي ، فَوَهَبْتُهَا لَهُ ، فَفَادَى بِهَا أَسَارِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا  
 بِمَكَّةَ ، وَالْمَلِكُ فِي النَّفْلِ قَدْ تَعَيَّنَ لِلْمُنْفَلِ لَهُ ، ثُمَّ جَوَّزَ الْمَفَادَاةَ بِهِ .  
 قَالَ : وَإِذَا جَاءَ رَسُولُ مَلِكِهِمْ يَطْلُبُ الْمَفَادَاةَ بِالْأَسَارِي ، وَالْمُسْلِمُونَ  
 بَعْدُ فِي دَارِ الْحَرْبِ قَدْ جَعَلُوا الْأَسَارِي فِي مَكَانٍ حَصِينٍ وَأَخَذُوا  
 عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَهْدًا بِأَنْ يُؤْمِنُوهُمْ عَلَى مَا يَأْتُونَ بِهِ مِنَ الْأَسَارِي  
 حَتَّى يَفْرَغُوا مِنْ أَمْرِ الْفِدَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقْ رَجَعُوا بِمَنْ مَعَهُمْ مِنْ  
 أَسَارِي الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَفُوا لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ ،  
 وَأَنْ يَفَادُوهُمْ كَمَا شَرَطُوا <sup>(١)</sup> لَهُمْ مَالًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَسَارِي  
 الْمُسْلِمِينَ إِلَّا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَّفَقْ بَيْنَهُمُ التَّرَاضَى عَلَى الْمَفَادَاةِ وَأَرَادُوا  
 الْإِنْصِرَافَ بِأَسْرَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ قُوَّةٌ ، فَإِنَّهُ  
 لَا يَسْعَهُمْ أَنْ يَدْعُوهُمْ حَتَّى يَرْتُدُّوا الْأَسْرَاءَ إِلَى بِلَادِهِمْ ، لِأَنَّ  
 حَبْسَ أَسْرَاءِ الْمُسْلِمِينَ ظُلْمٌ مِنْهُمْ ، وَلَا يَحِلُّ إِعْطَاءُ الْعَهْدِ عَلَى  
 التَّقْرِيرِ عَلَى الظُّلْمِ ، فَيَحِقُّ عَلَيْهِمْ تَرْكُ الْوَفَاءِ بِهَذَا الشَّرْطِ .  
 وَنَزَعَ الْأَسْرَاءَ مِنْ أَيْدِيهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَرَّضُوا لَهُمْ بِشَيْءٍ سِوَى  
 ذَلِكَ . فَإِنْ قِيلَ . أَلَيْسَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

(١) بَام ( اِنْ شَرَطُوا )

وسلم ، قد شرط. لأهل مكة يوم الحديبية أن يرد عليهم من جاء منهم مسلماً ووفى بذلك الشرط. فإنه رد أبا جندل بن سهيل بن عمرو على أبيه سهيل بن عمرو ، ورد أبا نصير على من جاء في طلبه حتى فعل ما فعل . قلنا : نعم ، ولكن هذا حكم قد انتسخ بالكتاب ، قال الله تعالى : « فلا ترجعوهن إلى الكفار ، الآية <sup>(١)</sup> . وكان ذلك لرسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، يومئذ خاصة ، وقد علم وجه المصلحة فيه بطريق الوحي ، فقال : لا يسألونني اليوم شيئاً إلا أعطيتهم إياه ، فأما اليوم فلا ينبغي أن نرد على المشركين مسلماً أو أن نترك أخذ المسلم من أيديهم إذا قدر المسلمون على ذلك بحال ، فإن أرادوا أخذهم فعرض لهم المشركون في ذلك ، فلينبئوا إليهم ثم ليقاتلهم أشد القتال ، دون أسراء المسلمين حتى يستنقذوهم ، وإن كانوا شرطوا علينا أن نأتيهم بعدة من العلوج قد سمّوهم فلم نأتهم بهم أو أتيناهم ثم كان ترك المفاداة من قبلنا أو قبلهم فالجواب سواء ، ألا يكون بالمسلمين عليهم قوة فحينئذ يكونون في سعة من ترك قتالهم .

لأن عليهم حفظ. قوة أنفسهم أولاً ثم اللطو والظبة إن تمكنوا منه .

(١) سورة المتحنة آية ١٠ ( قال تعالى : فان علمتوهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار )

٣١٥٦- وإن لم يعلم أن أسراء المسلمين معهم بأن لم يعاينهم ولم يقرؤا بذلك ، إلا أنا نظن بذلك ظنا ، فليس ينبغي أن ينتقض العهد الذي بيننا وبينهم لأنه إنما حل ذلك لاسترداد الأسراء منهم .

٣١٥٧- وإذا لم يكن ذلك معلوما فينتقض العهد لا يحصل هذا المقصود ، وإن استأمن إلينا ممالئكم ، ونحن في المقادة ، لم ينتقض العهد أيضا ويردّ عليهم ممالئكم .

لأننا آمانهم على ما جاءوا به من الأموال ، فلا ينبغي لنا أن نتعرض (١) بشيء من أموالهم .

٣١٥٨- فإن أسلم الممالك لم نردّهم عليهم بعد الاسلام ، ولكننا نبيعهم ونعطيهم أمانهم ، بمنزلة المستأمن في دار الاسلام يُسلم عبده ، ولكن يرد عليهم ما جاء الممالك به من أسلحتهم ودوابهم ، فإن قال الممالك نكون ذمة لكم ، لم يلتفت إلى ذلك ونردّهم عليهم مع دوابهم وأسلحتهم (٢) .

لأنهم ممالك من لهم أمان منا ، وهم تبع للمالك ، فلا يصح منه قبول الذمة ولا يصير به من أهل دارنا .

(١) يا ( بام : تعرض ) .

(٢) يا ( سلاحهم ) .

٣١٥٩- وإن كان الذين أتونا بعضُ أحرارهم أخذوا منهم الكراع والسلاح والمال ثم دخلوا إلينا بأمان لم نتعرض لهم في شيء مما جاءوا به .

لأن الأمان كان بيننا وبينهم ، ولم يكن فيما بينهم أمان لبعضهم من بعض ، فما أخذوا به من المال (١) قد صار ملكا لهم ، ولا ينبغي أن نتعرض لهم في شيء من ذلك سواء أسلموا أو صاروا ذمة أو دخلوا إلينا بأمان .

٣١٦٠- وهو نظير ما لو كان بيننا وبين قوم من أهل الحرب موادة ، فأخذ بعضهم مال بعض ثم جاء به إلى دارنا مسلما أو ذميا أو مستأمنا .

لم نتعرض لهم بأخذ شيء من ذلك من أيديهم .

٣١٦١- ولو أن أسراء من المسلمين الذين جاءوا بهم للمفاداة هربوا إلينا قبل أن يقع الفداء فقالوا : ردوهم إلينا للعهد لم نردهم .

لأننا ما أعطيناهم العهد على حبس أسراء المسلمين فإن ذلك ظلم منهم ، وإنما أعطيناهم العهد على نفوسهم وأموالهم ، وما كانوا يملكون الأسراء .

٣١٦٢- ثم ليس علينا أن نفي لهم بالفداء .

(١) يا ( فما أسلموا من المال ) .

لأننا إنما شرطنا لهم رد أسرائهم بالمقادة ، وقد وقع الاستغناء عن ذلك :  
 وإن تم التراضى على المقادة بعلوج بأعيانهم تم هرب أسراء المسلمين منهم بعد  
 ذلك فالأفضل أن يُوقَى لهم بما صالحهم (١) عليه ليطمئنوا إلى المسلمين في  
 مثله بعد اليوم ولا ينسبوهم للغدر ، وإن لم يفعلوا فلا شيء عليهم ، لأن تمام  
 المقادة بالأخذ والإعطاء فإذا وقع الاستغناء عن ذلك قبل تمام المقادة لم يكن  
 علينا رد شيء عليهم ، بسبب تلك المروضة من علوج المشركين والأموال .

٣١٦٣- ولو أن الأسراء هربوا منهم إلى بلاد المسلمين ولم  
 يأتونا بعد ما وقع الصلح أو قبل ذلك لم يكن عليه (٢) أن  
 يعطيهم شيئاً ، بخلاف ما إذا كانوا هربوا إلينا فالأفضل  
 هناك أن نعطيهم ما شرطناهم (٣) .

لأنهم إذا خرجوا إلينا فنحن منعناهم ، فمن هذا الوجه يشبه هذا ما لو  
 كانوا هم الذين أعطوهم إلينا ، فأما إذا خرجوا إلينا من جانب آخر إلى دار  
 الاسلام فهم ليسوا في أيدينا فلا يلزمنا أن نقي لهم بالفداء الذى شرطنا إذا  
 كانوا لا يرون علينا به شيئاً حقيقة أو حكماً ، بمنزلة ما لو مات الأسراء في  
 أيديهم فكذلك أن هرب الأسراء أو كانوا أهل منعة فامتنعوا بأنفسهم .

لأننا لا نمنعهم الآن منهم لنقى لهم بما شرطنا .

٣١٦٤- وإذا هربوا إلينا ولا منعة لهم فنحن المانعون  
 للأسراء منهم .

(١) م ( صلحوا ) .

(٢) م ( علينا ) ان نعطيم .

(٣) م ( شرطنا لهم ) .



ألا ترى أنهم لولا مكاننا أخذوا ، فلماذا ينبغي لنا أن نفي بما شرطنا لهم ،

٣١٦٥- وإن أرادوا رد الأسراء فقاتلهم الأسراء واستغاثوا

بالمسلمين فليس يحل للمسلمين أن يخذلوهم ،

لما بينا أن حبسهم للأسراء ظلم وما أعطيناهم العهد على الظلم ، فلا يحل

للمسلمين أن يذروا المشركين يقتلون إخوانهم ، ولا يمتنعهم من ذلك ، إذا

كانوا يقرون على المنع .

وكذلك لا بأس للأسراء أن يقاتلوهم حتى ينقلبوا منهم ،

إن آمنوهم أو لم يؤمنوهم .

لأنهم ظللون في حبسهم .

٣١٦٦- ولو كان الذين في أيديهم عبيدا وإماء من المسلمين

إلا أنهم كانوا أحرزوهم في دارهم فإننا نفي بالمفاداة التي شرطنا

فإن لم يتفق ذلك نأخذهم منهم بالقهر .

لأنهم مسلمون فلا يحل تركهم في دار (١) المشركين ، ولكننا نبيعهم

ونعطيهم أثمانهم .

لأنهم مملوكهم لو أسلموا كأموالهم (٢) ، وقد أعطيناهم الأمان على أموالهم

٣١٦٧- فإن قاتلهم العبيد فأراد المشركون قتلهم قاتلناهم

مع العبيد حتى نستنقذهم .

(١) م ( ذلك )

(٢) يا م ( كانوا لهم )

لأنهم إخواننا في الدين فيجب استنقاذهم من قهر المشركين .

٣١٦٨- إلا أن المشركين إن كانوا في مأمنهم فقد تم نيل الأمان بيننا وبينهم ، ثم أخذنا منهم العبيد بعد ذلك ، فلا نعطيهم شيئاً بمقابلتهم ، وإن كانوا في غير مأمنهم بعناهم وأعطيناهم أثمانهم ، لأن حكم الأمان بيننا وبينهم باق ما لم يصلوا إلى مأمنهم ، ومن لا يملك أهل الحرب من مُدَبَّر أو أُمّ ولد أو مكاتب أو ذمي فهو بمنزلة الحر المسلم في جميع ما ذكرنا من من الفصول .

ولو كان أسيراً في بعض حصونهم إذا أراد أن يشد<sup>(١)</sup> على بعضهم فيقتله فإن كان يطمع في قتله أو في نكابة فيهم فلا بأس بأن يفعل ذلك ، وإن كان لا يطمع في ذلك فلا ينبغي له أن يفعله .

لأنه يلقي بيده إلى التهلكة من غير فائدة ، فإن الظاهر أنهم يقتلونه بعد هذا ويمثلون به .

٣١٦٩- وقد بينا هذا الحكم في حق من هوى الصف يقاتل ، وأنه قد فعل ذلك غير واحد من الصحابة ؛ منهم المنذر بن عمرو يوم بئر معونة ومنهم حبيّ اللبّير عاصم بن ثابت

(١) في هام ( يشد ) وهو م يستدل .

يوم الرجيع ، يوم بنى لحيان ، فإذا كان يجوز هذا للمقاتل إذا كان يُنكرُ فعله فيهم فلانَّ يجوز للأسير كان أولى ، ولو دخلوا سبيل الأسير وأعطوه الأمان على أن يكون في بلادهم فلا بأس للأسير أن يقاتلهم<sup>(١)</sup> ويقتل من قوى عليه سرا أو يأخذ ماشاء من أموالهم لأنه<sup>(٢)</sup> ما أعطاهم الأمان وإنما هم أعطوه الأمان ، وذلك لا يمنعه من أن يفعل بهم ما يقدر عليهم ، إلا أن يكون أعطاهم الأمان ، فحينئذ ينبغي لنا ألا نتعرض لهم بشيء من ذلك .

لأن ذلك يكون غدرا منه ، والقدر حرام .

٣١٧٠- ولكنه إن قدر على أن يخرج سرا إلى دار الإسلام فلا بأس بأن يخرج ، وإن كان أعطاهم الأمان من أن يفعل ذلك .

لأن حبسهم إياه في دارهم ظلم منهم له ، فله أن يمتنع من الظلم .

٣١٧١- فإن منعه إنسان من ذلك فلا بأس بأن يقاتله ويقتله .

لأنه ظالم له في هذا المنع .

(١) م ( يقاتلهم ) -

(٢) ( با ) لا ما أعطاهم الأمان -

٣١٧٢- وإن كانوا يستعملونه في الأعمال الشاقة فاشتد ذلك عليه ، فشد على بعضهم ليقتله ، فإن كان فعله يُنكى فيهم فلا بأس بذلك ، وإن كان يعلم أنه لا ينكى فيهم فالأولى ألا يفعله .

إلا أن يكونوا كلفوه من العمل ما لا يطيق فظن أن له فيما يصنع نجاة أو ترفها فحينئذ لا بأس بذلك لطلب النجاة .

٣١٧٣- وكذلك إن شد على السجنان ليقتله ، فهو على التقسيم الذي قلنا ، وإن أمر بالسجود لغير الله تعالى وضربه الذي يُمسكه على ذلك فلا بأس بأن يقتل العليج ويأبى السجود وإن علم أنه يقتل .

لأن ضرب العليج وقتله إن تمكن منه يكون نكابة فيهم لا محالة ، وفي إباته السجود لغير الله تعالى اعزاز الدين ، فلا بأس بأن يفعله ، ولا يكون به مُعينا على نفسه .

٣١٧٤- ولو قال الأسير لهم : أنا أعلم الطب فسألوه أن أن يسقيهم الدواء فسقاهم السم فقتلهم فإن سقى الرجال منهم لم يكن به بأس .

لأن ذلك نكابة فيهم ، وأكره له أن يسقى الصبيان والنساء ، كما أكره له قتلهم .

٣١٧٥- إلا أن تكون امرأة منهم قد أضرت به . وقصدت قتله ، فحينئذ لا بأس بأن يسقيها كما لا بأس بأن يقتلها إن تمكن من ذلك . ولو أن أسيرا فيهم دلى نفسه من حصن أو سور مدينة ليهرب فسقط . فمات ، فإن كان على طمع من أن ينجو حين فعل ذلك فلا بأس بما صنع .

لأن قصده السعى في نجاته والفرار بدينه كيلا يفتتن والمجاهد في كل ما يصنع على طمع من الظفر وخوف من الهلاك .

٣١٧٦- فإن كان هذا الفعل بتلك الصفة لم يكن به بأس ، وإن كان على يقين من الهلاك أو كان أكبر الرأي أنه لا ينجو فإنه يكره له هذا الصنيع .

لأنه يقتل به نفسه .

٣١٧٧- وهو نظير ما سبق إذا دلى نفسه في قدر من بعض المطامير ليقاتل العدو فإن كان يطمع أن ينكىء فعله فيهم لم يكن بما صنع به بأس وإن كان أكبر رأيه أنه يقتل ولا ينكىء فعله لم يسعه أن يفعل ذلك .

٣١٧٨- وإذا أسر العليج أو امرأته وولده فلا ينبغي للأمير أن يفادهم بالمال لما قلنا .

٣١٧٩- وكذلك لا يبيعه من أهل الحرب قبل إخراجهم إلى دارنا ولا بعده .

لأن هذا في معنى المفادة من حيث أنهم يفادون إلى أهل الحرب بعد التمكن منهم بمال يؤخذ منهم .

٣١٨٠- وكذلك إن وقعوا في سهم رجل فليس لذلك الرجل أن يبيعه من أهل الحرب ، وإن فعل ذلك رد الإمام بيعه ، وأدبه على ما صنع ، إن علم أنه فعله عن بصيرة .

لأنه قصد تقوية المشركين على المسلمين .

٣١٨١- ولو جاء مشرك مستأمنًا ، وله عبيد مسلمون قد أسرم ، وأحرزهم وطلب أن يبيع<sup>(١)</sup> هؤلاء الحربيين فلا بأس للأمر أن يشتريهم بأولئك الحربيين ثم يجعلهم فينا للمسلمين إن كان لم يقسمهم ، فإن كان قسمهم فلا بأس لمن وقعوا في سهمه أن يشتري بهم العبيد المسلمين .

لأن هذا بمنزلة مفادة الأسير بالأسير ، وذلك جائز في ظاهر الرواية ، إذ المقصود تخليص المسلمين عن ذل الكفار .

٣١٨٢- ويستوى في هذا عبيد المسلمين وأحرارهم .

لأن جواز ذلك لحرمة الدين .

(١) ع ٢ ( يبيعهم ) .

٣١٨٣- وإن جاء بالعبيد معه فإن الأمير لا يدعه يرجعُ بهم ،  
بمنزلة عبيد كفار أدخلهم مع نفسه فأسلموا أو اشترى في دار  
الاسلام عبيدا مسلمين فإنهم مماليكه ، ثم يجبره الإمام على  
بيعهم ، كما يجبر أهل النعمة على ذلك ، فهذا مثله .

٣١٨٤- ولو كان دخل هذا المستأمن من عسكر المسلمين  
في دار الحرب أو دار الاسلام ومعه العبيد ثم طلب أن يبيعهم  
بأسراء المشركين فإن الأمير لا يمكنه من ذلك .

لأنه صار مُجْبِرًا على بيعهم بالدرهم والدنانير ، لما صار مقهورا في أيدينا ،  
والعبيد معه فتمكينه من أن يبيعهم بأسراء المشركين بعد هذا يكون في معنى  
مفاداة الأسير بالمال يخلاف الأول ، فهناك قد جاء مستأمننا ، وليس العبيد  
معه فلم يصير هو مجبرا على بيعهم بالدرهم في الحكم .

٣١٨٥- توضيحه أن جواز المفاداة بأسراء المشركين بطريق  
الضرورة ، وذلك عند تحقق الحاجة إلى تخليص المسلمين من  
أيديهم ، ولا ضرورة هاهنا لإمكان التخليص بطريق آخر ،  
وهو الإجبار على البيع بالدرهم .

وتتحقق الضرورة حين لم يأت بالعبيد معه .

٣١٨٦- ولو كان جاء ليدخل بأمان فسألهم قبل الدخول  
أن يبيعه أسراء سباهم بعبيد في يده من عبيد المسلمين قد

سماهم ، فلا بأس بأن يجيب المسلمون إلى ذلك لأن الضرورة قائمة ، ما لم تصل يدنا إلى عبيد المسلمين ، وبعد الإجابة عليهم وجب أن يفوا له بذلك .

لأن الشرط لما صَحَّ وجب الوفاء به شرعا .

٣١٨٧- قال : ولو أن أسيرا في أيديهم أراد أن يقاتلهم وعنده أن فعله ينكىء فيهم ولكنه يقتل بعد ذلك فقد بينا أنه لا بأس بأن يفعل هذا ، لأنه داخل فيمن قال الله تعالى : « وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ » (١) وإن كان يعلم أن فعله هذا يضر بغيره من الأسراء في أيديهم فالأفضل ألا يفعل ، خصوصا إذا كان نكايته فيهم لا تبلغ بعض ما ما يجبُ لأنه مندوب إلى النظر للمسلمين ودفع شر العدو عنهم .

ألا ترى أن المجاهد لهذا يقاتل المشركين ، فإن كان فعله هذا يصير سبب الاضرار بالمسلمين بأن يقتلوا أو يعذبوا فالأفضل له ألا يفعل ، ولو فعل لم يكن به بأس .

لأن مراعاة جانب غيره لا تكون أوجب عليه من مراعاة حق نفسه .

٣١٨٨- وإذا كان يجوز له هذا الصنيع مع علمه أنه يقتل

---

(١) سورة البقرة آية ٢٠٧ .



إذا كان فعله يُنكىء فيهم فلأن يجوز له ذلك ، وإن كان يخاف بسببه الاضرارَ بغيره من الأسراء ، كان أولى ، ولو أن سرية دخلت أرض العدو ، فكانوا بالقرب من عسكر عظيم من العدو لا يعلمون بهم ، فأراد رجل من المسلمين أن يحمل عليهم كرهتُ له ذلك .

لأن في فعله هذا دلالة على المسلمين ، وليس بالمسلمين قوة على أن ينتصفوا منهم . يعلمهم (١) ولا رخصة في الدلالة على المسلمين ليقتلوا أو يؤسروا .

٣١٨٩- ولو كان (٢) علموا مكان المسلمين ولم يعرضوا لهم فلا بأس للمسلم أن يحمل عليهم ، إذا كان فعله ينكىء فيهم ، إلا أنه إذا خاف أن يقاتلوا المسلمين فيقتلوهم فالأفضل له ألا يفعل ذلك نظرا منه للمسلمين .

ألا ترى أن قوما من المسلمين لو حاصروهم المشركون ، ولم يكن للمسلمين بهم طاقة ، فدعوه إلى الصلح والأمان كان أفضل للمسلمين أن يصالحوهم ويقبلوا أمانهم ، وإن أبوا إلا قتالهم لم يكن به بأس ، كما فعله حمى اللبتر حين عرضوا عليه الأمان فقال : إني عاهدت الله قبل هذا ألا أقبل أمانا من المشركين ، فما زال يقاتلهم حتى قتل .

(١) با م ( لقتهم ) .

(٢) با ح ( كانوا ) .

فعرنا أنه لا بأس بذلك .

٣١٩٠- وإذا أُسِرَت كتابية فوقعَت في سهم رجل فدبرها  
أو استولدها ، وهى على دينها بعد ، ثم إن أهل الحرب أسروا  
منا رجلا فأبوا أن يقبلوا منا الفداء إلا أن نغديه بتلك المرأة ،  
فإن رضى مولاها بذلك فلا بأس بالمقادة بها ، كرهت هى ذلك  
أو رضىت به .

لأنها بهذه المقادة لا تخرج من ملك مولاها ، فقد صارت بحيث لا يحتمل  
الانتقال من ملك إلى ملك لما ثبت فيها للمسلم من استحقاق الولاء .

٣١٩١- وإنما ينقطع عن مولاها بهذه المقادة خدمتها ، فكأنه  
جعل خدمتها فداء مسلم وذلك جائز .

لأن المنفعة بمنزلة المال ، فلا يكون حرمتها فوق حرمة المال .

٣١٩٢- ثم يجوز مفادة الأسير للمسلم بالمال فبالخدمة أولى  
وأجوز ، وهذا لأنه لا يُخاف على نفسها منهم ، فإنها على دينهم  
وإنما يرغبون فى الفداء بها لإكرامها بسبب ثباتها على اعتقادها  
بيننا ، ولا معتبر لكرامتها ورضائها .

لأنها مملوكة ليس لها من أمر نفسها شيء .

٣١٩٣- فإن كره ذلك مولاها فليس ينبغى للأمير أن يفدى  
الأسير بها ، وإن كان يخاف القتل على الأسير منهم لأنهم

صارت بحيث لا تحتمل الاخراج من ملك مولاهما بعوض  
ولا بغير عوض ومع بقاء ملك المولى فيها لا تجوز المقادة بها  
بغير رضا المولى ، فإن طلب المولى أن يعرض قيمتها على غير  
يبيع من بيت المال فلا بأس للإمام أن يفعل ذلك .

لأنه عليه أن يفدى الأسير المسلم من بيت مال المسلمين ، وهذا في معنى  
ذلك إذ لا فرق بين أن يعطى المال إليهم ليتخلص الأسير وبين أن يعطى  
إلى مولى هذه الجارية ليرضى بأن يفادى الأسير بها .

٣١٩٤- ثم هذا المال لا يكون عوضا عن ملكه فيها ، لأنها  
لا تحتمل النقل من ملك إلى ملك ولكنه عوض عن خدمتها ،  
وللمولى أن يعتاض عن خدمة المذبذبة وأم الولد بطريق الإجارة ،  
فإن أخذها المسلمون من أهل الحرب بعد ذلك ردوها عليه لأن  
ملكه كان قائما فيها ويسلم له العوض الذي كان أخذ .

لأنه إنما أخذ العوض عن خدمتها في المدة التي كانت عند أهل الحرب ،  
ولم يعد إليه ذلك .

٣١٩٥- ولو أبى أن يعطيها المسلم إلا أن يشتريها<sup>(١)</sup> منه  
شراء كرهت له ذلك .

لأنها صارت بحيث لا تحتمل المبيع ، لما ثبت فيها من حق العتق .

(١) م با يشتريها ... كرهت لهم .

٣١٩٦- فَإِنْ أَخَذُوهَا مِنْهُ كَرَاهًا وَفَادَوْا بِهَا غَرَمَ الْإِمَامِ لَهُ قِيَمَتَهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَهَذَا فِي الْمَدْبَرَةِ قَوْلُهُمْ جَمِيعًا لِبَقَاءِ الْمَالِيَةِ فِيهَا ، حَتَّى أَنْهَا تَتَضَمَّنَ بِالْغَضَبِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَخَذَهَا الْإِمَامُ بِغَيْرِ رِضَى مَوْلَاهَا لِمَصْلَحَةٍ رَأَاهَا فِي ذَلِكَ ، فَأَمَّا فِي أُمِّ الْوَلَدِ فَهَذَا قَوْلُهُمَا جَمِيعًا .

وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أُمُّ الْوَلَدِ لَا تَتَضَمَّنُ بِالْغَضَبِ ، فَلَا يُعْطِيهِ الْإِمَامُ قِيَمَتَهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ .

وَقِيلَ : بَلْ هَذَا قَوْلُهُمْ جَمِيعًا .

لَأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطِيهِ قِيَمَتَهَا عَوْضًا عَنْ خِلْمَتِهَا لَا عَنْ رِقَبَتِهَا ، كَمَا لَوْ رَضِيَ الْمَوْلَى بِأَنْ تَتَّخِذَ مِنْهُ بِقِيَمَتِهَا وَلَكِنْ الْأَوَّلُ أَصَحُّ ، فَقَدْ ذَكَرَ بَعْدَ هَذَا أَنَّهَا لَوْ عَادَتْ إِلَى أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ رَدُّوْهَا عَلَيْهِ ، وَأَخَذَ الْإِمَامُ مِنْهُ الْقِيَمَةَ الَّتِي كَانَ أَخْطَأَ فَرَدَهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ عَوْضًا عَنْ خِلْمَتِهَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ رَدُّهَا ، كَمَا فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ : لَا أَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَهَا مِنْهُ كَرَاهًا ، وَلَوْ كَانَ مَا يُعْطِيهِ عَوْضًا عَنْ خِلْمَتِهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَجَازَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ بِغَيْرِ رِضَى الْمَوْلَى ، مَا يَرَى (١) فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ .

٣١٩٧- وَلَوْ كَانَتْ الْأُمَّةُ قَنَةً وَالْمَسْأَلَةُ بِجَالِهَا فَلَا بَأْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقُومَهَا قِيَمَةً عَدْلٍ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ الْقِيَمَةُ وَيَفَادَى بِهِ الْمُسْلِمَ لِأَنَّهُ فِي امْتِنَاعِ الْمَوْلَى مِنَ الْمَقَادَاةِ بِهَا ضَرَارٌ عَظِيمٌ بِالْمُسْلِمِينَ .

٣١٩٨- وللإمام ولاية بيع المال على مالكة عند الضرر

العظيم ، أما عندهما فظاهر ، فلأنه يحجر على المدين ويبيع عليه ماله دفعا للضرر عن صاحب الدين ، وكذلك عند أبي حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، فإنه يرى الحجر فيما يعظم فيه الضرر بالمسلمين ، وإذا ثبت للإمام ولاية البيع عليه فلا فرق بين أن يبيعه ويدفع إليه ثمنها وبين أن يقومها ويدفع إليه قيمتها ثم يفادى بها .

٣١٩٩- فإن فعلوا ذلك ثم وقعت في أيدي المسلمين فلا مسيل لمولاها عليها .

لأنها خرجت عن مالك مولاها حين باعها الإمام عليه ونفذ ذلك البيع فيه .

٣٢٠٠- ولو كانت الأمة مكاتبة لم أحب للإمام أن يفادى بها إلا برضاها ورضى مولاها .

لأن مالك المولى قائم في رقبتها ، وقد صارت هي أحق بنفسها ومنافعها بسبب الكتابة فيعتبر رضاها جميعا في المقادة بها .

٣٢٠١- وإن أخذها الإمام كرها ففادى بها فلا شيء للمولى على الإمام .

لأن المكاتبة لا تضمن بالنصب فلها بمنزلة الحرة يدا ووجوب ضمان النصب تفويت اليد .

٣٢٠٢- ثم المولى ما كان له حق في كسبها ومنافعها ، وبهذا الأخذ ما فات ملك المولى فيها ، فمتى ما أخذها المسلمون ردوها عليه ، وكانت مكاتبة على حالها .

٣٢٠٣- فإن كانت قد أدت بدل الكتابة فعتقت أو كان ، أعتقها مولاها ، ففي المفاداة بها يعتبر رضاها فقط .

لأنه لم يبق للمولى فيها ملك وهى بالعتق قد صارت حرة ذمية ، لكونها من أهل دار الاسلام .

٣٢٠٤- فلا يجوز المفاداة بها إلا برضاها ، بمنزلة حرة أصلية من أهل النعمة أو حرّمنهم إذا طلبوا مفاداة الأسير به فإنه لا ينبغي للإمام أن يجيبهم إلى ذلك إلا برضاء الذمى ، فأما المسلم والمسلمة من الأحرار والملوكين فإنه لا يجوز مفاداة الأسير بهم طابت أنفسهم بذلك أو لم تطب ، وطابت أنفسهم مواليتهم أو لم تطب .

لأن خوف القتل على المسلم المدفوع إليهم كهو على المسلم المأخوذ منهم ، بخلاف الذى فإنه يوافقهم فى الاعتقاد ، والظاهر أنه لا يرضى بالمفاداة به إلا إذا كان آمناً على نفسه من جهتهم .

٣٢٠٥- فإن دخل حربى منهم إلينا بأمان فطلبوا مفاداة الأسير بذلك المستأمن ، وكره ذلك المستأمن ، وقال إن دفعتمونى

إليهم قتلوني ، فليس ينبغي لنا أن ندفعه إليهم ، لأنه في أمان  
منا فيكون كالذمي إذا كرهه المفاداة به ، ولأننا نظلمه في التعريض  
بقتلة بالرد عليهم ، والظلم حرام على المستأمن والذمي والمسلم .

٣٢٠٦- ولكننا نقول له : الحق ببلادك أو حيث شئت من  
الأرض إن رضى المشركون بهذا منا .

لأن للإمام هذه الولاية في حق المستأمن ، وإن كان لا يخاف القتل على  
الأسير المسلم .

ألا ترى أنه لو أطل المقام في دارنا يقدم إليه في الخروج ، فعند الخوف  
على الأسير المسلم ، أو عند مفاداة الأسير بهذه المقالة إذا رضوا بها أولى أن تثبت  
له الولاية .

٣٢٠٧- وإن قال المشركون للمسلمين ادفعوه إلينا ، وإلا  
قاتلناكم وليس بالمسلمين عليهم قوة ، فليس ينبغي للمسلمين<sup>(١)</sup>  
أن يفعلوا ذلك .

لأنه غدرنا بآمانه وذلك لا رخصة<sup>(٢)</sup> ، فهو بمنزلة ما لو قالوا : إن دينهم  
وإلا قاتلناكم ولكن أن يقولوا له : اخرج من بلاد المسلمين فاذهب حيث  
شئت من أرض الله تعالى ، فإن قالوا له اخرج إلى كذا من المدة والا دفعناك  
إليهم ، فقال لهم : نعم .

(١) م ( لهم ) .

(٢) با ( ولا رخصة فيه ) .

٣٢٠٨- ثم لم يخرج فإن طابت نفسه بالدفع إليهم فلا بأس بأن ندفعه ، وإن كره ذلك لم ينبغ لنا أن ندفعه إليهم .  
لأنه آمن فينا ما لم يبلغ مأثمه .

فإن قيل : مقامه فينا إلى مضي المدة دليل الرضاء بدفعه إليهم ، فينبغي أن نجعل ذلك كصريح الرضاء ، كما لو قال الأمير للمستأمن إن خرجت إلى وقت كذا وإلا جعلتك ذمة ، ثم لم يخرج فإنه يجعله ذميا لوجود دلالة الرضاء منه بهذا الطريق .

قلنا : هو كذلك إلا أن هنا دليل محتمل فلا يجوز تعريضه للقتل بمثل هذا الدليل ، ما لم يصرح بالرضاء برده عليهم ، فأما صيرورته ذميا فهو حكم ثبت مع الشبهة ، ويجوز اعتماد الدليل المحتمل في مثله .

٣٢٠٩- وإن طلب رجل من المشركين ، وهو ممتنع من ملكهم في بعض حصونهم ، أن يصالحه على أن يصير ذمة لنا . فقال المشركون : إن فعلتم ذلك قاتلناكم وقتلنا أسراءكم فإن كان بالمسلمين عليهم قوة ، فإن الإمام يجيبه إلى ذلك ، ولا يلتفت إلى ما قاله المشركون .

لأن الذمة خُف عن الاسلام في التزام أحكام الاسلام في الدنيا .

٣٢١٠- ولو رغب في الاسلام ولم يشكك<sup>(١)</sup> أنه يقبل ذلك منه فكذلك إذا قبل عقد الذمة ، قلنا : يقبل منه ،

(١) م ( لم يشك ) .



وإن لم يكن بالمسلمين عليهم قوة وخافوا على أنفسهم فلا بأس بالآلا يقبلوا ذلك منه .

ألا ترى أنه لو أسلم يجب علينا نصرته عند الخوف على المسلمين من العدو ، وإذا لم يكن بهم قوة عليهم فكذلك إذا طلب عقد الذمة وإن كان بالمسلمين عليهم قوة .

لأنهم يخافون على قتل أسرائهم فلا بأس بأن يقبلوا ذلك منه ، بمنزلة ما لو أسلم فإنه يجب القيام بنصرته ، وإن كان يخاف من ذلك على أسراء المسلمين .

ألا ترى أنه لا يترك القتال معهم لخوف القتل على أسراء المسلمين ، فكذلك لا يترك الاجابة إلى عقد الذمة لذلك .

٣٢١١- فإن قالوا ندفع إليكم أسراءكم على ألا تقبلوا منه أن يكون ذمة لكم <sup>(١)</sup> فهذا ينبغي للإمام ألا يقبله منهم .

لأن تخلص المسلمين من المشركين ليكونوا مقاتلة يلجون عن دار الاسلام خير من أن يكون هذا ذمة للمسلمين .

٣٢١٢- فإن أجابهم الإمام إلى ذلك فخطوا سبيل الأسراء ، ثم لم يظفر المشركون بالمحصور فسأل المحصور أن يكون ذمة لنا أجبناه إلى ذلك ، لما بينا أن الذمة خلف عن الاسلام في

(١) با ح ( فلا ينبغي .. ان يقبله ) ؟

التزام الأحكام به في الدنيا ، فإن قال المشركون هذا منكم نقض للعهد الذي عاهدتمونا عليه فلم يلتفت إلى كلامهم .

لأننا لا نتعرض لنفوسهم ولا لما في أيديهم ، ولكن هذا المحصور ممنوع منهم فلا يلزمنا الامتناع عن قبول النعمة منه بالشرط .

٣٢١٣- فإن قال المحصور : لا أكون ذمة لكم ، ولكن آمنوني حتى أخرج إلى بلادكم فقال المشركون : إن فعلتم ذلك به قتلنا أسراءكم ، فإن الإمام ينظر إلى ذلك فإن كان ما سأل المحصور من ذلك خيرا للمسلمين أجابه إلى ذلك ، وإن لم يكن فيه منفعة للمسلمين لم يجبه إلى ذلك .

لأن الإمام نُصِبَ ناظراً ، وعقد الأمان في الأصل مشروع لمنفعة المسلمين ، ففي كل موضع يكون فيه ضرر على المسلمين فلا إمام ألا يجيبه إلى ذلك .

٣٢١٤- ولو قال المحصور : أسلم وأنزل إليكم ، فقال المشركون للمسلمين : إن فعلتم ذلك قاتلناكم وقتلنا أسراءكم فعلى المسلمين إجابة المحصور إلى ذلك ، سواء كان بهم عليهم قوة أو لم يكن ، وأشار إلى الفرق بين هذا وبين ما إذا طلب أن يكون ذمة لنا ولا قوة بنا عليهم فأكثر أصحابنا قالوا : لا فرق في الحقيقة .

لأن في الموضعين إنما يلزمنا القيام بنصرته .

٣٢١٥- إذا كان بالمسلمين قوة على ذلك فأما إذا لم يكن فإنه لا يجب ذلك .

لأن حال هذا المحصور فيهم بعد ما أسلم لا يكون أقوى من حال أسير مسلم فيهم ، وإنما يجب القيام بنصرة الأسير والقتال لاستنقاذه إذا كان بنا قوة على قتالهم ، فأما إذا لم يكن لا يجب ذلك فهذا مثله .

إلا أن إسلامه صحيح بنفسه ، وعقد النعمة لا يتم به ، وإنما يتم بالمسلمين ، فلما إذا لم يكن بهم قوة على أهل الحرب لا يجب إجابته إلى ذلك ، فلما محمد رحمه الله يشير إلى الفرق بما ذكرنا أن مفاداة الأسارى بالمسلمين لا يجوز بحال ، رضى المسلمون به أو كرهوا ، والمفاداة بأهل النعمة يجوز إذا رضوا به ، فكذلك في هذا الموضع يجوز ترك الإجابة إلى عقد النعمة إذا لم يكن بهم قوة على الدفع عن المسلمين ، ولا يجوز الامتناع من قبول الاسلام منه والقيام بنصرته لأجل ذلك .

٣٢١٦- والعجوز الكبيرة المأسورة من المشركين تجوز مفاداتها بالمال .

لأنه لا يرجى لها نسل ، ولا يخاف منها قتال ، فليس في مفاداتها بالمال معنى تقوية المشركين على قتال المسلمين في الحال ولا في الثاني .

٣٢١٧- وقد بينّا أنه عند حاجة المسلمين إلى المال جُوز محمد رحمه الله مفاداة أسراء المشركين بالمال .

لأن الحال حالة الضرورة .

ألا ترى أن عند تحقق الضرورة يجوز بيع السلاح منهم ، فكذلك يجوز المقادة بأموالهم ، وأكثر مشايخنا على أن ذلك لا يجوز للحاجة إلى المال ، فإن فيه ترك القتل المستحق حقا لله بالمال ، وذلك لا يجوز كقتل المرتد ومن عليه الرجم .

ولأن في هذا إظهار المسلمين للمشركين أنهم يقاتلونهم طمعا في المال ، وذلك لا يجوز بحال .

٣٢١٨- وإذا أسر الإمام نساءً وصبياناً فأدخلهم دار الاسلام ثم لحقهم آباؤهم وأبناؤهم بأمان ، فقالوا : نشترهم منكم ، فليس ينبغي أن يباعوا منهم قبل القسمة ولا بعد القسمة ، إلا عند الحاجة الشديدة للمسلمين إلى المال في قول محمد ، رحمه الله ، وعلى ما قاله أكثر المشايخ : لا يجوز ذلك بحال .

لأنه مبادلة السبي بالمال فطريق البيع فيه وطريق المقادة سواء .

٣٢١٩- فإن قالوا نشترهم ونعتقهم ونتركهم في بلادكم<sup>(١)</sup> فهذا لا بأس به .

لأن المنع من إعادتهم إلى دار الحرب لما فيه من تقوية المشركين على قتال المسلمين بأعيانهم إذا كثروا أو بنسلهم وفي هذا الفصل لا يوجد هذا المعنى .

٣٢٢٠- وإذا كان يجوز لمن وقعوا في سهمه أن يعتقهم

(١) م ( داركم ) .

فكذلك يجوز له أن يبيعه ممن يعتقهم من أهل النمة أو  
المبتأنين ، ولو جاء أهل الحرب بأسراء من المسلمين وقالوا :  
نفادهم بفلان وفلان ولم يكن الذين طلبوا بحضرة الأمير  
والمسلمين فاعطوهم عهدا إن دفعوا إليهم هؤلاء الأسارى  
ليبعنَّ إليهم بالذين طلبوا من المشركين فاطمأنوا إلى المسلمين  
ودفعوا الأسارى إليهم فالمستحب للمسلمين أن يفوا بما شرطوا  
لهم إذا دخلوا دار الاسلام .

لأنهم التزموا ذلك ، والمؤمنون <sup>(١)</sup> عند شروطهم ، ولأنهم لو تركوا الوفاء  
بالمشروط لم يطمئنا إلى المسلمين في مثله بعد هذا ، فربما يتضرر به المسلمون .  
وإن لم يفعلوا ذلك كانوا في سعة منه .

لأن المقصود تخليص المسلمين ، وقد حصل ، وجسمهم أسراء المسلمين  
خلم منهم ، فإنما شرطوا لأنفسهم ما شرطوا بمقابلة ترك الظلم ، وذلك لا يتعلق  
به اللزوم .

٣٢٢١- ولكن إذا كان في أسراء المسلمين عبيد فبدا لهم

في الوفاء بذلك الشرط فعليهم أن يبعثوا إليهم بقيم العبيد .

لأنهم كانوا محرزين مالكين لهم ، فلذلك الشرط أعطيناهم الأمان في أ  
في أملاكهم الذين يسلّمونه إلينا ، وقد تعذر ردّهم <sup>(٢)</sup> عليهم لاسلام العبيد <sup>(٣)</sup> ،  
فيجب رد قيمتهم <sup>(٢)</sup> بخلاف الأحرار فإنهم لم يملكوهم بالأسر .

(١) م ( والمسلمون ) .

(٢) با ( رده .. العبد .. قيمته ) .

٣٢٢٢- ثم إن جاء مولى العبيد وأراد أخذهم كان له ذلك بالقيمة التي بعث بها المسلمون إليهم ، فإن أبي كانوا عبيدا للمسلمين .

لأن قيمتهم أُدِّيت من بيت المال ، فكأن المسلمين اشتروهم بها لبيت المال .

٣٢٢٣- وإن كان المسلمون إنما اقتدوا عبداً أسلم من أهل الحرب فهو حر ، حين اشتروه وقبضوه ، في قول أبي حنيفة ، وقيمته للمشركين في بيت مالهم .

لأن العبد حين أسلم فقد استحق إزالة ملك الحرب عنه .

٣٢٢٤- وإذا تم ذلك كان زوالا بالحرية ، كما لو خرج إلى دارنا مراغماً ، إلا أن تمام ذلك بالشراء ، والقبض جميعاً .

لأن زوال يد الحربى ما يكون<sup>(١)</sup> بالتسليم ، وهو نظير ما بينا في السير الصغير إذا أسلم عبد الحربى فباعه في دار الحرب من حربى آخر ، وهذا بخلاف العبد المأسور من دارنا ، لأن ما بقى فيه من حق المولى مَرْعَى ، فلمراعاة حقه لا يحكم بحقه ، ومثله لا يوجد في الذى أسلم من عبيدهم .

٣٢٢٥- وفي قول محمد ، رحمه الله تعالى ، هما سواء ، لأن الشراء والقبض سبب لثبوت الملك ، فلا يجوز أن يكون مُبْطَلًا للملك ، بخلاف خروجه إلينا على سبيل المراجعة .

(١) يا حيا ( يكون ) .

لأنه سبب الملك (١) نفسه بطريق القهر ، والملوك إذ ملك نفسه على مولاه  
عُتِقَ ، ولهذا لو كان خروجه إلينا بَلْغَان لم يُعْتَق ، ولكنه يُبَاع ويُنْفَع ثمنه  
إلى مولاه إذا جاء يطلبه .

لأن خروجه لم يكن على قصد المراجعة ، فلا يملك به نفسه على مولاه .

٣٢٢٦- فإن كان الأسراء الذين كانوا عندهم من المسلمين  
أحرارا ، فبأي مواليتهم الذين طلبوهم أن يبيعوهم ، فرأى الإمام  
أن يُقَوِّمَهُمْ وَيُعْطِيَهُمْ قِيَمَتَهُمْ من بيت المال وَيُجْبِرَهُمْ على ذلك  
فلا بأس به ، لما فيه من الحاجة إلى تخلص أسراء المسلمين  
من أيديهم ، ولما في امتناعهم من الضرر العام .

وقد بينا أن للإمام ولاية الحَجَر على صاحب المال في مثله .

٣٢٢٧- فإن كانوا صاروا مُتَبَرِّين أو أمهات أولاد فبأي  
مواليتهم (٢) أن يفعلوا ، أو كانوا ، (٣) قد أسلموا فإن الإمام  
يُخْبِرُ أَهْلَ الْحَرْبِ الَّذِينَ أَخَذَ مِنْهُمْ الْأَسْرَاءَ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ لِلدَّعَى  
أَصْحَابِكُمْ إِلَيْكُمْ ، فإن شتم دفعنا إليكم قيمتهم .

لأننا شرط لهم إعطاء عبيد فأما ما كانوا عبيد (٤) المسلمين وقد  
تعتبر إعطاؤهم فيعطيتهم قيمتهم ، وإنما يعطيهم ذلك ليطمئنوا إلى المسلمين

(١) با ( تملك ) .

(٢) م ( موالى الأسراء ) .

(٣) با ( وقد كانوا أسلموا ) .

(٤) م يا ( وإنما كانوا عبيد ) .

في المستقبل ، فيعلموا أننا نفي بالشرط ، وهذا المقصود إنما يحصل عند رضائهم ، فلهذا قدم استرضائهم في ذلك ، فإن رضوا أعطاهم ذلك وإلا فلا شيء لهم .

لأنه لو بعث ذلك المال إليهم من غير أن يرضوا به كان فيه تضييع لذلك المال ، فإن المقصود به لا يحصل .

٣٢٢٨- ولو كان<sup>(١)</sup> مسلم في دار الحرب من أهل العسكر قَهَر عِلْجاً فأخذه ، فقال العليج صالحي على أن أعطيك مائة دينار ، فافتدى بها نفسه ، على أن تُخْلِي سبيلي ، فليس ينبغي له أن يفعل به ذلك دون الأمير .

لأن المأخوذ صار أسيراً وللإمام رأى في الأسراء ، وليس لأحد من أهل العسكر أن يفتات على رأى الإمام .

٣٢٢٩- فإن فعل المسلم ذلك به فأخرج له مائة دينار كانت معه ، فإنه ينبغي للمسلم أن يأخذ الدنانير ولا يُخْلِي سبيله ،

لأن الدنانير التي كانت معه صارت مأخوذة بأخذه ، فلا يجوز له أن يَفَادِيَ بعض الغنيمة بالبعض ، ولكنه يأتى بذلك كله إلى الأمير .

٣٢٣٠- وإن لم تكن الدنانير مع العليج ، ولكنه انتهى إلى حصن ممتنع فأخذ من أهله مائة دينار ، بطريق الاستقراض .

(١) في با ( ولو أن مسلماً من أهل العسكر في دار الحرب ) .



أو العطية ، فالأفضل بالمسلمين<sup>(١)</sup> أن يردوا الدنانير على من أعطاهما إياه ، سواء كانت من مال العليج أو من مال غيره .

لأن هذه الدنانير ما صارت مأخوذةً بأخذ العليج ، لأنها لم تكن معه ، وإنما صارت في أيدي المسلمين بطريق الأمان بالصلح ، وقد بينا أنه لا ينبغي له أن يخل سبيل العليج فيفتات على رأى الإمام في ذلك .

٣٢٣١- وإذا تعذر عليه المجيء بها جميعا شرعا كان عليه ردُّ الدنانير والمجيء بالعليج إلى الأمير ، بخلاف الفصل الأول ، وهناك أخذهما جميعا بالقهر ، فيتمكن شرعا من المجيء بهما ، فإن أخذ الدنانير وأطلق العليج ثم جاء بها إلى الأمير وقص عليه القصة فإنه ينبغي للأمير أن يتقدم بالنهي إليه عن مثل هذا الصنيع في المستقبل ، ولا يعاقبه في المرة الأولى ، لأن فعله عن جهل منه فيعذره عملا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : أقيلو ذوى الهيئات عثراتهم ، ويأخذ الدنانير فيجعلها في غنيمة المسلمين ، لأنه توصل إليها بمنعة المسلمين ، وبسبب كان أصله قهرا .

٣٢٣٢- فإن ظفر عسكر آخر من المسلمين بذلك العليج ، وأخرجوه إلى دار الاسلام بعد زمان ، وقال أهل العسكر الأول : نحن أحقُّ به لأن صاحبنا كان أخذه ثم أطلقه لم يكن له ذلك .

(١) في ح ( للمسلم أن يرد ) .

لأن الحق في المأخوذ لا يتأكد قبل الإحراز ، والإحراز فيه وجد من  
العسكر الثاني دون الأول .

٣٢٣٣- وإن قال العليج لأهل العسكر الثاني : لا سبيل لكم  
علي ، لأن صاحبكم فلانا قد أمنتني وأطلقني ، لم يلتفت إلى  
قوله ، لأنه بلغ مأمنه ، وانتهى ما كان له من الأمان من الذي  
كان أخذه أولاً .

الأتري أن الأمير نفسه لو كان فاداه (١) أسراء من المسلمين ورأى أن يمن  
عليه أو أن يقلبه بمال وخطى سبيله حتى عاد إلى مأمنه ، ثم أخذه المسلمون  
بعد ذلك كان فيثا ، وهذا لأن الأمير إنما صالحه بالمفاداة على أن يكون آمنا  
حتى يصل إلى مأمنه ، لا على أن يكون آمنا في بلاده ، فما لم يصل إلى بلاده  
فهو في أمان من المسلمين ، أما بعد ما بلغ مأمنه فلا أمان له من المسلمين وإن  
كان أصابه المسلمون قبل أن يبلغ مأمنه فأتخفوه ، فالأمير (٢) بالخيار إن شاء  
أجاز الصلح على مائة دينار ، وخطى سبيله ، وما أحب له أن يفعل ذلك ، لما فيه  
من مفاداة الأمير بالمال ، وإن شاء جعله فيثا ورد الدنانير على أهل الحصن ،  
الذين أخذت منهم ، لأنه ما لم يبلغ مأمنه فحالته في معنى حاله في وقت الصلح ،  
ولو علم الإمام بحالته وقت الصلح كان له الخيار فيه ، كما بينا فهذا مثله  
والله تعالى الموفق .

(١) في م ( قاضي به اسراء ) .

(٢) م ( فالامير ) .

## باب فداء الاسراء من الأحرار والمملوكين بالمال

٣٢٣٤- وإذا أُسِرَ الحرُّ من المسلمين ، أو من أهل الذمة ، فقال لمسلم أو ذمى مستأمن فيهم : اقتلني من أهل الحرب ، أو اشتريني منهم ، ففعل ذلك ، وأخرجه إلى دار الاسلام فهو حرًّا سبيل عليه .

لأن فعل المأمور بأمره كفعل الأمر بنفسه ، (١) وهذا لأن الحر لا يملك بالأسر ولا بالشرء ، والمال الذي فداه به المأمور دين له على الأمر ، لأنه أحياء بما أدى من المال حكما ، فهو بمنزلة ما لو أمر من عليه القصاصُ رجلا أن يصالح أولياء الدم على مال ويعطيه .

٣٢٣٥- يوضحه : أن أمره بأداء الفداء محتمل يجوز أن يكون على سبيل التصديق به على الأسير ، ويجوز أن يكون على سبيل الإقراض للأسير ، فإنما يثبت به أدنى الأمرين عند الإطلاق ، ويجعل ذلك استقراضا من الأسير فيرجع عليه بجميع ما أدى في فدائه إلى مقدار الدين دون الزيادة (٢) .

(١) يا ( كفله بنفسه ) .

(٢) زيادة في يا .

٣٢٣٦- فإن كان فداءه بأكثر من الدية فإنما يرجع على الأسير بقدر الدية دون الزيادة ، وقيل ينبغى على قياس قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه أنه يرجع عليه بجميع ما أدى قل ذلك<sup>(١)</sup> أو أكثر .

لأنه يراعى مطلق الأمر في الوكالات .

٣٢٣٧- والأصح أن هذا قولهم جميعا .

لأن هذا ليس بتوكيل بالمبادلة من حيث المعنى ومن حيث الصورة ، وإن كان فهو توكيل بالشراء ، وأبو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول في التوكيل بالشراء لا يخالفهما أنه عند الإطلاق تنفيذ<sup>(٢)</sup> بالشراء بالقيمة وقيمة الحر قدر ديته فإنه يملك مطلق الأمر أن يلزمه بالفداء مقدار الدية دون الزيادة على ذلك ، فإذا فداءه بأكثر من ذلك كان هو في الزيادة كالتبرع بالفداء عنه بغير أمره ، فإنما يرجع عليه بقدر الدية دون الزيادة ، فإن قيل : إن كان هو في هذا العقد ممثلا لأمره فينبغى أن يرجع عليه بجميع ما فداء به ، وإن كان مخالفا لأمره فينبغى ألا يرجع عليه بشيء كالوكيل بالشراء إذا خالف واشترى بأكثر من قيمة المبيع بغير فاحش . قلنا : هذا إنما يستقيم لو كان هذا العقد معاوضة على سبيل المبادلة ، وليس كذلك ، فالحر المسلم ليس بمحل لذلك وإنما كان الأمر مستقرضا من المأمور مقدار ديته أو دون ذلك وأمرا له أن يصرف فذلك في فدائه ، فهو في ذلك القدر يكون مقرضا لإياه ، وفيما زاد على ذلك يكون متبرعا به فيرجع عليه بما أقرضه دون ما تبرع به ، .

(١) م ح ( قليلا كان أو كثيرا ) .

(٢) في با ( ينفذ ) وفي م ( يتقيد ) .

٣٢٣٨- وعلى هذا لو كان المأسور قال له : افتدني منهم  
بألف درهم فلم يتمكن المأمور من ذلك حتى زاد فلانما يرجع  
عليه بالألف خاصة .

لأن الرجوع بحكم الاستقراض ، وذلك في الألف خاصة وهذا بخلاف  
الشراء ، لأن الوكيل بالشراء بمنزلة المملك ، ثم المملك من الأمر يرجع بما يملك  
به ، وعند الخلاف لا يتحقق التمليك منه في شيء ، فلهذا لا يرجع عليه  
بشيء من الثمن .

٣٢٣٩- ولو كان المأسور قال للمأمور : افتدني منهم بما  
رأيت أو بما شئت أو أمرك جائز فيما تفتدني به فإنه يرجع  
عليه بما فداه به قل أو كثر .

لأنه صرح بالتعميم في التفويض ، فكان ممثلاً أمره في جميع ما فداه به  
قل ذلك أو كثر .

٣٢٤٠- فإن كان المأسور مكاتباً فيأمر<sup>(١)</sup> المأمور بأن يفديه  
بمال ، فذلك جائز فيأخذ به المكاتب في الحال .  
لأن في فدائه بالمال أحياء له حكماً .

٣٢٤١- وله أن يلتزم المال في مثله في الحال .  
ألا ترى أنه إذا صالح عن قصاص عليه على مال ، أو أمر

(١) يا (قاسم) .

غيره به ، كان مأخوذاً به في الحال وهذا لأن المكاتب أحق  
بكسبه فيما يرجع إلى حاجته ويكون هو في ذلك كالحر كما  
في نفقته .

٣٢٤٢- فإن عجز قبل أداء الفداء فرد في الرق بيع في ذلك  
الفداء ، لأنه دين ظهر وجوبه في حق مولاه ، فيباع فيه بعد  
العجز إلا أن يقضى المولى عنه الدين بعد العجز .

٣٢٤٣- وقيمة المكاتب في هذا الفصل بمنزلة الدية في  
فصل الحر .

لأن بدل نفسه قيمته ، يظهر ذلك بالجناية عليه . إلا أن فرق ما بينهما  
أن مقدار الدية معلوم بالنص فلا يلزمه زيادة على ذلك ، قلت الزيادة أو كثرت ،  
والقيمة تعرف بالحر والظن ، فإن فداء بأكثر من قيمته بقدر ما يتغابن  
الناس في مثله رجع عليه بجميع ذلك .

لأنه لا يتيقن بالزيادة ما هنا بخلاف ما إذا كانت الزيادة بقدر ما لا يتغابن  
الناس فيه .

٣٢٤٤- ولو كان المكاتب قال : افتدني منهم بخمسمائة ،  
وقيمته ألف درهم ففداه بألف درهم أو أكثر لم يرجع على  
المكاتب إلا بخمسمائة .

لأنه استقرض منه مالا مسمى ، فإنما يكون هو مقرضاً في ذلك القدر

فيكون متبرعا في الزيادة على ذلك ، واعتبار القيمة عند علم التصريح بمقدار ما استقرض منه ، فأما عند التصريح بذلك فلا معتبر (١) بالقيمة .

٣٢٤٥- ولو كان قال افئلنى منهم بخمسة آلاف وقيمته ألف ، ففى قياس قول أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه ، ذلك كله لازم للمكاتب فى مكاتبته ، وفى قول محمد رحمه الله تعالى إنما يرجع عليه قبل العتق بمقدار قيمته فقط ، وأما الزيادة على ذلك فإنما يطالبه به بعد العتق ، وهذا بناء على أصل معروف أن المكاتب والمأفون عند أبى حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، فى البيع والشراء بالغبن الفاحش بمنزلة الحر ، على قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يملكان البيع والشراء بالغبن الفاحش ، فكذلك فى الأمر بالمفاداة عند أبى حنيفة ، رضى الله تعالى عنه ، هو بمنزلة الحر ، فيرجع المأمور عليه بجميع المسمى .

لأنه يصير مستقرضا منه ذلك القدر ، وعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو لا يملك البيع بالمحاباة الفاحشة ، كما لا يملك الهبة ، فيكون أمره فى مقدار قيمته صحيحا معتبرا فى حالة الرق ، وما زاد على ذلك بمنزلة الهبة أو الكفالة منه ، والمكاتب لا يؤخذ بضمان الكفالة حتى يعتق فها هنا لا يرجع عليه المأمور بالزيادة على مقدار قيمته حتى يعتق أيضا . ولو

---

(١) با ( يصير ) .

كان إنما فلى الحر أو المكاتب بغير أمرهما فكل واحد منهما على حاله كما  
كان فلا يرجع القادى عليهما بشئ .

لأنهما لم يملكا بالأسر والقادى متطوع فى الفداء .

٣٢٤٦- وإن كان المأسور ملبىراً أو أم ولد مأذون أو محجور  
فأمّر رجلاً أن يفديه من العدو<sup>(١)</sup> بمال ففداه بمثل قيمته  
أو أكثر فعليه رده على مولاه .

لأن الملبى وأم الولد لا يملكان بالأسر .

٣٢٤٧- ثم لا يرجع عليهما بشئ من الفداء حتى يُعتقه  
أما إذا كان محجوراً عليهما فغير مشكل .  
لأنه لا معتبر بأمرهما فى حق مولاهما .

٣٢٤٨- وإن كانا مأذونا لهما فقد بطل حكم ذلك الإذن  
بالخروج من يد مولاه إلى يد أخرى قاهرة كما يبطل بالإباق .

لأن فداء النفس بالمال بمنزلة الصلح عن القصاص على مال ، والمأذون فى  
ذلك والمحجور سواء لا يؤخذ ببطل الصلح إلا بعد العتق ، فذلك الفداء  
فإذا أعتق يرجع القادى عليهما بما فداهما به ، إلا أن يكون فداهما بأكثر من  
قيمتها بقدر ما لا يتخابن الناس فيه ، فحينئذ لا يرجع عليهما بالتفضل .

لأن اعتبار أمرهما فى حقهما كاعتبار أمر المكاتب ، وقد بينا أن ذلك  
عند الإطلاق يتقدر بالقيمة وهذا مثله .



٣٢٤٩- ولو كان المولى هو الذى أمر هذا المستأمن أن يفديهما أو يشتريهما فقال : اشتريهما أو افتداهما ولم يقل بلى ، فإن افتداهما بمثل القيمة أو بزيادة يسيرة يرجع على المولى بجميع ذلك .

لأنهما باقيان على ملك المولى ، وأمر المولى بإياه بأن يفدى ملكه يكون استقراضا منه للمال ، بمنزلة أمر الحر فى حق نفسه ، هذا لأن الفداء بعد الأمر بمنزلة الصلح عن القصاص ، وأمر المولى بذلك معتبر فى حياة مدبره وأم ولده ، سواء أضاف ذلك إلى نفسه أو لم يُضف .

٣٢٥٠- فإن اختلف الأمر والمأمور فى جميع هذه الفصول التى ذكرنا فقال الأمر : أمرتك أن تفدينى بكذا ، وقال المأمور بل أمرتنى بكذا أكثر من ذلك ، فالقول قول الأمر مع يمينه .

لأن الأمر يستفاد من جهته ، ولو أنكروه أصلا كان القول قوله ، وكذلك إذا أقر به فى مقدار دون مقدار .

٣٢٥١- ولو قال الأمر قد أمرتك أن تفدينى بما ذكرت ، ولكنك إنما فديتنى بأقل من ذلك فالقول قول الأمر أيضا .

لأنه مستقرض للمال من المأمور ، فإنما وقع الاختلاف بينهما فى مقدار ما أقرضه إياه ، فالقرض يدعى الزيادة عليه ، فعليه أن يثبتته باليمين ، والمستقرض منكر للزيادة فيكون القول قوله مع يمينه .

٣٢٥٢- ولو أن مولى المكاتب المأسور قال لرجل : اشتريه لى

أو افتدته لي بألف درهم ، أو قال : افتدته بألف درهم من مالي  
ففعل ذلك يرجع بالفداء على الأمر ، ولم يكن له على المكاتب  
شيء .

لأنه لم يأمره المكاتب بشيء ، والأمر حين أضاف العقد أو المال إلى نفسه  
فقد جعل نفسه ضامنا لذلك المال ، بمنزلة القُضْوَى في الخلع والصلح عن  
القصاص<sup>(١)</sup> على مال بالإضافة إلى نفسه ، يجعل ضامنا للمال فهذا مثله .

٣٢٥٣- وإن لم يقل لي ولكن قال بألف درهم ، فإن كان  
المأمور خليطا للأمر في المعاملات فكذا الأمر .<sup>(٢)</sup>

لأن الخلطة القائمة بينهما بمنزلة الإضافة إلى نفسه أو أقوى منه في حصول  
معنى الاستقراض به .

٣٢٥٤- وإن لم يكن بينهما خلطة فهو متطوع في الفداء .

لأنه أشار إليه<sup>(٣)</sup> بأن يكتسب سبب اصطناع المعروف ولم يضمن له شيئا  
ولا أشار عليه بشيء .

٣٢٥٥- وكذلك إن كان المأسور حرا أو حرة والأمر زوجها  
أو بعض قرابتها أو أجنبي ، فعند إضافة العقد أو المال إلى  
نفسه يصير ضامنا للمال ، وعند عدم الإضافة إن كان المأسور

(١) ح ( قصاص )

(٢) با ح م ( الجواب )

(٣) م ( عليه )

خليفة له فكذلك وإن لم يكن خليفة له فهو مشير عليه بمشورة  
فلا يرجع عليه بشيء .

٣٢٥٦- وإن كان المأمور صغيرا فقال أبوه لرجل افتده لي  
أو من مالي رجع المأمور بالقضاء على هذا الوالد .  
لأنه ضمن له ذلك .

٣٢٥٧- ثم لا يرجع به الوالد في مال الولد استحسانا ،  
وفي القياس يرجع لقيام ولايته عليه ، وهذا نظير القياس ،  
والاستحسان فيما إذا زوج الأب ابنه امرأة وضمن الصداق  
وأداه من ماله فإنه يرجع فيه على ولده في القياس ، وفي  
الاستحسان لا يرجع .

لأن العادة الظاهرة أن الآباء بمنزلة هذا يتبرعون ، وفي الرجوع لا يطعمون ،  
فكذلك في القضاء

٣٢٥٨- فإن لم يرد<sup>(١)</sup> الوالد حتى يموت كان ذلك ديننا  
في تركته باعتبار ضمانه لذلك .

ولكن يرجع به الورثة في مال الولد على قياس الصداق ، إذا ضمنه فمات  
قبل أدائه فأخذ من تركته ، والمعنى فيهما أن هذا الضمان بطريق الصلة منه  
لولده ، وتقام الصلة بالقبض ، فإذا مات قبل الأداء لو نفينا معنى الصلة كان  
ذلك وصية ، ولا وصية للوارث .

(١) با ح ٢ ( يرد )

٣٢٥٩- وإن كان الوالد حين أداه في حياته أشهد أنه يؤديه ليرجع به على ابنه فكذلك له في الصداق .  
وهذا لأن العرف إنما يعتبر عند عدم التصريح بخلافه .

٣٢٦٠- وإن كان قال للمأمور : افتده ، ولم يقل : لى ، فإن كان المأمور خليطا له فهذا والأول سواء .

لأن الخلطة القائمة بينهما دليل الاستقراض بمنزلة إضافة العقد إلى نفسه .

٣٢٦١- وإن لم يكن خليطا له كان ذلك جائزا للذى فدى على الغلام ببيعه به ولا سبيل له على الأب .

لأن أمر الأب جائز على ابنه الصغير فكذلك مباشرة أمر المأمور بنفسه لو كان بالغاً ولا رجوع على الوالد لأنه كان معبرا عن الولد لا ضامنا شيئا حين أطلق الأمر بالفداء ، وهو نظير النكاح إذا قبل الأب العقد على ولده الصغير ، فإن الصداق يجب على الولد دون الأب فهنا قياسه .

٣٢٦٢- ولو كان المأمور وكل رجلا بان يأمر المستأمن حتى يفديه من العدو وقال الوكيل للمستأمن : افتده لى من العدو أو قال : من مالى ففعل ذلك ، كان الفداء للمأمور على الوكيل خاصة .

لأنه بإضافة العقد أو المال إلى نفسه صار ملتزما بالمال للمأمور بمنزلة

المستفرض منه ، فيكون رجوعه عليه ، ولا رجوع له على المأسور لأنه ما جرى بينهما معاملة ، ولكن الوكيل هو الذى يرجع على المأسور .

٣٢٦٣- وكذلك إن لم يقل لى ، ولكن المأمور كان خليطا للوكيل لأن قيام الخلطة بينهما بمنزلة إضافة العقد أو المال نفسه ، وإن لم يكن بينهما خلطة فلا شيء للمأمور على الوكيل لأنه معبر عن الموكل بإضافة العقد إليه بقوله : افتدته فلاتا .

٣٢٦٤- والمُعبر ليس عليه من المال شيء ولكن المال للمأمور على المأسور .

لأن عبارة وكيله قائمة مقام عبارته فكأنه أمره بذلك بنفسه ، وهذا لأن الوكيل متى كان عاقدا بالإضافة إلى نفسه لم يكن المأسور عاقدا مع المأمور ، متى كان الوكيل معبرا كان المأسور هو العاقد .

٣٢٦٥- وإنما نظيره الوكيل بالخلع من جهة المرأة إذا ضمن المال ، فإن رجوع الزوج يكون على الوكيل خاصة دون المرأة ، وإذا لم يضمن المال كان رجوعه على المرأة دون الوكيل ، للمعنى الذى قلنا ، فإن كان المأسور عبدا أو أمة فأمر مستأمنًا فيهم أن يشتريه أو يفتديه منهم ففعل ذلك بمثل قيمته أو أقل أو أكثر فهو جائز ، وهو عبد لهذا المشتري .

لأنهم ملكوه بالاحراز .

٣٢٦٦- ولو اشتراه منهم هذا الرجل بدون مشورة المملوك ،  
وكان مشتريا لنفسه فكذلك إذا اشتراه بعد مشورة المملوك .  
لأن قوله اشترى بعد مشورة .

ألا ترى أنه لو كان هذا في دار الإسلام فاشتراه من مولاة كان مشتريا  
لنفسه قبل هذه المشورة وبعدها ،

٣٢٦٧- فإذا أخرجه يخير مولاة فإن شاء أخذه بالثمن وإن  
شاء تركه ، وإن قال : اشترى لنفسى منهم أو اقتلنى لنفسى ،  
فإن اشتراه بقيمته أو بغبن يسير وأخبرهم أنه يشتريه لنفسه  
فالعبد حر لا سبيل عليه .

لأنه قد جعل المأمور نائبا لنفسه .

٣٢٦٨- ولو جعله إنسان آخر نائبا لنفسه في الشراء كان  
مشتريا للمنوب عنه وجعل المنوب عنه في حكم هذا العقد كأنه  
باشر العقد بنفسه ، فهأنا يجعل العبد في حكم هذا العقد  
كأنه اشترى نفسه من مولاة فيعتق ثم للمأمور أن يرجع بالفداء  
على العبد .

لأن شرائه العبد<sup>(١)</sup> كشرائه لأجنبي آخر بأمره ، وهناك إذا أدى الثمن  
من ماله رجع به على الأمر فهأنا أيضا يرجع على الأمر ، لأن أمره في حق  
نفسه صحيح ، وصار هو كالمستقرض لذلك المال منه .

(١) في ٢ زيادة ( بأمره )

٣٢٦٩- فإن كان العبد مديرا أو مكاتبا أو كانت أم ولد ،  
والمسألة بحالها ، لم يعتق .

لأنهم لم يملكوه بالإحراز بل هو باق على ملك مولاه .

ألا ترى : أن العربي لو احتقه لم ينفذ عتقه فيه ، ولو أسلم عليه وجب  
رده إلى مولاه بخلاف ما سبق ، فسواء قال : اشتري ، أو قال : اشتري لنفسي  
إذا أخرجه فهو مردود على مولاه بغير شيء .

لأن المشتري متبرع في فداء ملكه بغير أمره ، فلا يرجع عليه بشيء منه .

٣٢٧٠- ولو كان العبد أو الأمة قال للمأمور : اشتري لنفسي  
فاشتراه ولم يخبر أهل الحرب أنه يشتريه لنفسه فهو مملوك  
للذي اشتراه .

لأنه لم يمكن (١) أن يجعل مشتريا للعبد حين لم يخبر مالكة به فإن بشرائه  
للعبد يكون استحقاق (٢) الولاء للمولى يثبت في دار الحرب كالنسب ، وشراؤه  
لنفسه يكون تملكا فإذا لم يخبر مالكة فلم يوجد من المالك الرضاء بعتقه عليه ،  
ولزوم الولاء إياه ، ولا يجوز إلزام الولاء أحدا بغير رضاه ، بخلاف ما إذا  
أخبر مولاه بذلك ، وإن كان اشتراه بأكثر من قيمته مما لا يتغابن الناس فيه .

٣٢٧١- ولو أخبرهم أنه يشتريه له فهو مملوك للمشتري .

لأن مطلق الأمر بالشراء ينصرف إلى الشراء بالقيمة أو بزيادة يسيرة ،

(١) با ( لا يمكن ) .

(٢) نص م ، با ( فإن شراؤه للعبد يكون اعتاقا بقصد الولاء للمولى ) .

كما لو كان الأمر غيره ، فإذا اشترى بأكثر من ذلك صار مخالفا له ، فكأنه اشتراه بغير أمره فكان مشتريا لنفسه .

٣٢٧٢- وكذلك لو كان المملوك قال له : اشترني لنفسى بألف درهم فقال : بيعوني له نفسه بألف درهم ، ففعلوا عتق العبد .

لأن هذا إعتاق يجعل كما لو كان العبد هو الذى يخاطبهم به ، فلا تقع الحاجة إلى قبوله ثانيا ، ولكنه يعتق وولاؤه لپاتعه .

٣٢٧٣- ولو قال : بيعنيه بألف درهم ، ولم يقل لنفسه ، كان مملوكا للمشتري يأخذه مولاه بالثمن إن شاء .

لأن الحربى لم يلتزم ولاءه حين لم يخبره أنه يشتريه له .

٣٢٧٤- ولو قال : بيعنيه بألف درهم لنفسه ، فباعه الحربى منه فلا بد من قبوله ، وبعد القبول يكون ملكا له .

لأنه خالف ما أمره به نصا فكأنه اشترى بغير أمره .

٣٢٧٥- ولو كان قال له : اشترني لنفسى بما شئت فاشتراه وبين لأهل الحرب أنه يشتريه لنفسه عتق العبد بأى ثمن اشتراه .

لأنه فوض الأمر إلى الوكيل أمرا عاما فيكون هو ممثلا أمره ، فيرجع بما أتى عليه من القداء بالغا ما بلغ .



٣٢٧٦- فإن اختلفا فيما فداه به فقال العبد : فداني بخمسةائة  
 حقيقته ألف وقال المأمور : فديته بألفين ، قالقول قول  
 العبد مع يمينه إلا أن يقيم الآخر البينة .  
 لأن المأمور يدعى لنفسه زيادة دين في ذمة العبد ، وهو منكر له ، قالقول  
 قول المنكر مع يمينه .

٣٢٧٧- وعلى المدعى للزيادة البينة .

فإن قيل : لماذا لا يصار إلى التحالف بينهما ، بمنزلة ما لو اختلف الموكل  
 والوكيل في الثمن . قلنا : أما على قول أبي حنيفة ، رحمه الله تعالى ، فلأن  
 العبد قد عتق ، ومن أصله أنه لا يصار إلى التحالف بعد تغير السلعة ولكنه  
 تعتبر فيه الدعوى والإنكار ، وأما عند محمد رحمه الله تعالى فلأن المصير إلى  
 التحالف بعد تغير السلعة في موضع يمكن فيه فسخ العقد على القيمة ، وهاهنا  
 لا وجه لذلك ، لأن بالعتق لا يسلم للعبد مال من جهة المأمور حتى يقال : تلزمه  
 القيمة باعتبار ذلك ، فهو بمنزلة الآجر والمستأجر يختلفان في مقدار الآجر  
 بعد استيفاء المنفعة ، وهناك لا يصار إلى التحالف ، ولكن يجعل القول قول  
 المنكر للزيادة مع يمينه .

٣٢٧٨- ولو لم يقل المأمور لأهل الحرب : إني اشتريته  
 لنفسه كان مملوكا له إذا اشتراه .

لأن بائه ما رضى بعقده عليه وثبوت ولايته له .

٣٢٧٩- فإذا أخرجه كان للمأمور منه أن يأخذه بما اشتراه  
 به إن شاء ، فإن اختلفا في ذلك قالقول قول المشتري مع

يمينه ، وكذلك إن اختلفا في جنس العقد ، بأن قال موله :  
وهبه لك أهلُ الحرب فأتا آخذه بقيمته وقال المشتري :  
اشترنيه منهم بألتي<sup>(١)</sup> درهم فالقول قول المشتري وقد تقدم  
بيان هذا الفصل قبل إقامة البينة ، وبعد ذلك فيما اختلفوا  
فيه ، وفيما اتفقوا عليه ، وأنه بمنزلة الشفعة<sup>(٢)</sup> وإن لم ينص  
على قول أبي يوسف رحمه الله في هذا الموضع إذا أقاما البينة .

٣٢٨٠- ولو كان مولى العبد المأسور قال للمستأمن :  
اشتره لى منهم أو اشتره من مالى فإن اشتراه بقيمة فالعبد  
للامر .

لأنهم ملكوه بالإحراز فكان أمر المولى القديم بأن يشتريه له وأمر أجنبي  
آخر في أنه يتناول العقد بقيمته أو بغبن يسير سواء .

٣٢٨١- وإذا اشتراه بغبن فاحش كان مخالفا مشتريا  
لنفسه ، ثم يكون لمولاه القديم الخيار .  
إن شاء أخذه منه بما اشتراه به وإن شاء تركه .

٣٢٨٢- ولو كان قال له : اشتره ولم يقل : لى ولا من مالى ،  
فهذه مشورة أشار بها عليه ، فيكون المخاطب مشتريا لنفسه ،  
ينفذ فيه تصرفاته ، بمنزلة ما لو اشتراه قبل هذه المشورة ،

(١) با ح ( باق ) .

(٢) م ( الشفع ) .

وهو نظير رجل قال لغيره : اشتر عبد فلان ولم يقل : لى ،  
ولا من مالى ، فإن ذلك مشورة لا توكيل .

بمخلاف قوله : اشتره لى بما شئت فقد فوض الأمر إليه عما فيكون  
مشتريا له بلى ثمن كان .

٣٢٨٣- فإن اختلف الأمر والمأمور فيما اشتراه به تحالفا  
وتراداً لأن الوكيل مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري فى حكم  
التحالف عند الاختلاف فى الثمن لأنه يحلف الأمر على العلم .  
لأنه استخلف على فعل النير .

ويبدأ باليمين به لأنه بمنزلة المشتري ، والبداية بيمين المشتري فى قول  
أبى يوسف ، رحمه الله ، الآخر ، وهو قول محمد رحمه الله تعالى ، وقد بيناه  
فى كتاب البيوع .

٣٢٨٤- فإن أقاما البينة . فالبينة بينة المأمور .

لأنه يثبت الزيادة ببينة .

٣٢٨٥- وإن كان الأمر أعتقه قبل اختلافهما فهو حر .

لأنه أعتق ملكه ثم إذا اختلفا بعد ذلك فالقول قول الأمر ، فى قول أبى  
حنيفة ، رحمه الله ، وفى قول محمد ، رحمه الله ، يتحالفان بناء على اختلافهما  
فى البائع والمشتري ، يخلفان فى الثمن بعد تغيير السلعة ، على وجه لا يحتمل  
العقد الفسخ فيه .

٣٢٨٦- ولو كان المأسور حراً أو مكاتباً فأمر رجلاً يشتريهما فاشتراهما معا بخمسة آلاف درهم كان الفداء عليهما جميعاً ،  
 يقسم على اللية وعلى قيمة المكاتب .

لأن المعتبر في باب الحر في الفداء دية ، وفي المكاتب قيمته بدليل ما سبق أنه إذا اشترى كل واحد منهما بذلك القدر أو أقل يرجع عليه بجميع ما اشتراه به ، فإذا أضاف الفداء (١) إليهما مطلقاً يتوزع عليهما ، باعتبار بدل نفس كل واحد منهما ، وإن كان اقتداهما بخمسة عشر ألفاً وقيمة المكاتب ألف درهم فقد فدى كل واحد منهما بأكثر من بدل نفسه بما لا يتغابن الناس فيه ، وهو لا يستوجب الرجوع على كل واحد منهما إلا بقدر بدل نفسه ، فيرجع على الحر بعشرة آلاف درهم ، وعلى المكاتب بقيمته ، وزيادة بقدر ما يتغابن الناس فيه ، لما بينا أن طريق (٢) القيمة بقدر ما يتغابن الناس فيه يكون عفواً ، وإن كانا قالاه : اقتدنا بما شئت ففداهما بعشرين ألفاً قسم ذلك كله على أحد عشر سهماً باعتبار مقدار اللية ، وقيمة المكاتب . إن كانت ألف درهم وإن كانت ألفين ، قسم ذلك كله أسداساً باعتبار أنه يجعل كل الفين بينهما ، فما أصاب الحر رجع المأسور به عليه ، وما أصاب المكاتب وهو السلس رجع به عليه في حالة الكتابة ، في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وفي قول محمد رحمه الله إنما يرجع عليه في مكاتبته بمقدار قيمته وزيادة ما يتغابن الناس فيه ، وما زاد على ذلك فإنما يرجع به عليه بعد العتق .

لأنه في التزام الزيادة متبرع ، بمنزلة التزامه بالكفالة ، وقد تقدم نظيره .

(١) في باح ( الفداء ) وفي ح ١ ( القدر ) .

(٢) في باح ٢ ( طريق معرفة القيم الحر بمقدار ) .

٣٢٨٧- فإن قالوا جميعا للذي فداهما حين أخرجهما ما فعلتينا

بشيء ولكنهم وهبونا أو أخرجنا بغير علمهم ، فالقول قولهما مع يمينهما على علمهما .

لأن المأمور يدعى عليهما ديناً في ذمتهما لنفسه ، بسبب هنا ينكران ذلك السبب ، واليمين على العلم ، لأنهما يستحلفان على فعل المأمور نأيهما نكل عن اليمين لزمه حصته من الفداء ، لأن نكوله كإقراره ، وذلك صحيح في حقه لا في حق صاحبه ، فإن حلف الحر ونكل المكاتب أو أقر أنه فداه فإن على قول محمد رحمه الله يلزم المكاتب حصته من الفداء ، فإن كان مقداره قيمته يؤخذ به في مكاتبته ، وإن كان أكثر من ذلك فإنما يؤخذ بالفضل بعد العتق . وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى عليه بحصته بالغاً ما بلغ ، فيكون ديناً عليه في حال كتابته إن صدقه مولاه في ذلك أو كذبه ، فإن عجز المكاتب نظير فإن كان المولى صدق القادى ببيع له المكاتب إلا أن يفديه مولاه .

لأن ذلك دين ظهر وجوبه في حق مولاه ، وإن كان كذبه في ذلك بطل ذلك عند العجز إن كان لم يؤد شيئاً منه وإن كان أدى بعضه جاز ما أدى وبطل ما بقي حتى لا يأخذ ديناً<sup>(١)</sup> كان واجباً عليه بإقراره بسبب ليس من التجارة في شيء فلا يطالب به بعد العجز ما لم يعتق ، في قول أبي حنيفة رحمه الله ، بمنزلة ما لو أقر المكاتب بجناية خطأ على نفسه فقضى عليه بقيمته ، ثم عجز قبل الأداء ، أو كان عليه قصاص فصالح عنه على مال ثم عجز قبل الأداء ، فإنه لا يؤخذ به حتى يعتق في قوله .

(١) في (با) حتى يعتق لأن هذا دين .

٣٢٨٨- وفى قول محمد رحمه الله هناك يباع فيما توجهت المطالبة به عليه فى الكتابة بعد العجز ، فكذلك ها هنا يباع فى الفداء صدقه المولى فى ذلك أو كئبه ، ولو كان مولى المدبر وأم الولد أمر المستأمن بفدائيهما ، ثم اختلف الأمر والمأمور فيما فداهما به أو فى أصل الفداء ، فالقول قول الأمر وعلى المأمور البينة .

لأن أهل الحرب ما ملكوهما بالإحراز ، فحاصل الاختلاف فى الدين الواجب للمأمور على الأمر إما فى أصل سببه أو فى مقداره ، فيكون القول قول المنكر ، بخلاف العبد فهناك قد أحرزه أهل الحرب ، ثم عاد إلى ملك المولى بالعقد بالصفة المذكورة التى باشرها المأمور ، فإذا وقع الاختلاف بينهما فى جنس ذلك العقد ، أو فى مقدار البدل وجب المصير إلى التحالف .

٣٢٨٩- ولو كان المأسور عبدا فقال أجنبي للمستأمن : اشتريه لى منهم أو اشتريه لى من مالى فالعبد للأمر .

لأن أهل الحرب ملكوه فهذا رجل وكل غيره بأن يشتري له عبدا من مولاه ، وقد اشتراه له ، فكان مطالبا بالثمن من جهته ، ويجعل هو فى حق المولى القديم كأنه اشتراه بنفسه حتى يأخذه منه بالثمن إن شاء ، فإن وجده المولى القديم فى يد المأمور كان هو خصما له قبل أن يحضر الأمر ، لأن حق الأخذ بالثمن قد ثبت له بعقد المأمور ، فيتمكن من أخذه من ملكه قبل حضور الأمر بمنزلة الشفيع فإن كان الأجنبي قال للمستأمن : اشتريه ، فقد بينا أن هذه مشورة وأن المخاطب يكون مشتريا لنفسه ، فلمولاه أن يأخذه من يده بالثمن .

٣٢٩٠- ولو قال له : اشتره بهذه الألف ، ودفعها إليه

أو لم يدفعها فهو للأمر .

لأن إضافة العقد إلى مال نفسه بالإشارة كإضافته إلى مال نفسه بالكتابة  
بأن قال : بألف درهم من مالي ، وإضافته إلى مال نفسه بمنزلة إضافته إلى  
نفسه ، وفي كل موضع كان شراؤه للأمر وأدى القيمة (١) - من مال نفسه فله  
أن يحبس حتى يستوفى (٢) الثمن ، كما هو الحكم في الوكيل مع الموكل ، وعلى  
هذا لو مات في يده قبل الحبس أو بعد الحبس ، فحاله كحال الوكيل ، بل  
هو ذلك بعينه .

٣٢٩١- ولو كان المأسور عبداً لمسلم ، واكتسب عندهم مالا

ثم خرج بماله إلى دارنا مراغماً لمولاه ، فأخذه المسلمون وما معه ،  
ثم حضر المأسور منه ، فإنه يأخذه بغير شيء ، ولا سبيل له  
على ماله ، وإنما لا يُعتق هذا العبد لمراعاة حق المأسور منه ،  
فقد كان له حق إعادته إلى قديم ملكه متى وجده في دار الاسلام  
خارجاً من ملك الأسير بخلاف عبد الحربى إذا خرج إلينا  
مراغماً لمولاه مسلماً فهناك لا حق فيه لغير الحربى ، وحقه فيه  
غير مرعى بعد ما خرج إلى دارنا . وما هنا فيه حق المأسور  
منه ، وحقه مرعى ، فلهذا لا يُعتق ولكن يأخذه مولاه بغير

(١) ح ٢ ( الثمن ) .

(٢) ح ٢ ( يؤدى ) .

شيء ، بمنزلة ما لو أخذه (١) في الغنيمة قبل القسمة فأما ماله  
هلا حتى فيه للمولى القليم ،

لأنه (٢) ليس بمال اكتسبه على ملكه وإنما اكتسبه على ملك الحربى ، ومال  
الحربى متى وجد فى دار الإسلام ولا أمان له فهو فى لجماعة المسلمين ، فى قول  
أبى حنيفة رضى الله عنه كتنفس الحربى ، وأما فى قول محمد رحمه الله فالل مال  
لمن أخذه من المسلمين ويُخمس فى هذه الرواية .

وقد بينا أن فى الخمس روايتين عن محمد فى نفس الحربى إذا دخل  
دارنا بغير أمان فأخذه واحد فذلك فى ماله ، والباقى للأخذ يختص به وإن  
كان أخذه المولى القليم فى قول محمد ، رحمه الله تعالى ، هذا وما سبق سواء ،  
كذلك فى قول أبى حنيفة ، رضى الله عنه ، العبد له ولا خُمس فيه .

لأنه أعاده إلى قديم ملكه ، وماله فى للمسلمين ، لأن فى حق المال هو  
كفيرة فى الأخذ .

٣٢٩٢- ولو كان العبد جاء بذلك المال إلى دار الاسلام  
بأمان يتجر به لمولاه الحربى فلا سبيل للمولى القليم عليه .

لأن ملكه لم يزُل عنه ، ولو كان هو الذى أخرجه بأمان لم يكن للمولى  
القليم عليه سبيل ، فذلك إذا خرج العبد .

٣٢٩٣- ولكن الإمام يبيعه ، لأنه مسلم فيتعذر تمكينه من  
الرجوع إلى دار الحرب ، ليستليم الحربى ملكه فيه فيبيعه

(١) م با ( وجهه ) .

(٢) نى با ( لأنه ما اكتسبه على ملكه ) .



الإمام ويقف ثمنه مع المال الذي في يديه لمولاه الحرابي ليحيى  
فيأخذه .

لأنه حكم الأمان قد ثبت في هذا المال للحرابي .

٣٢٩٤- فإن أراد المأسور منه حين باعه الإمام أن يأخذه  
من المشتري بالثمن لم يكن له ذلك .

لأنه حصل في دارنا ، ولا حق للمولى القديم في أخذه ، فلا يثبت حقه  
بعد ذلك ، بمنزلة ما لو أسلم مولاه ، أو صار ذميا ثم باعه من آخر .

٣٢٩٥- فإن كان العبد ملبئرا ، والمسألة بحالها في الوجهين ،  
إن جاء مراغما أو بأمان ، فهو وماله الذي اكتسبه كله مردود  
على المأسور منه .

لأنه لم يخرج من ملكه بإحراز المشركين ، وإنما اكتسب المال وهو مملوك  
له ، والكسب يملك بملك الأصل ، فلهنا قلنا : بأن ذلك كله مردود على مولاه  
بغير شيء .

٣٢٩٦- فإن كان كسبه من تجارة أو هبة وهبوه له فلا  
خمس فيه .

لأنه حصل في يده لا على وجه القهر فلا يثبت فيه حكم الغنيمة .

٣٢٩٧- وإن كان أخذه بغير طيب أنفسهم خمس ذلك المال .

لأنه أخذه بطريق القهر .

٣٢٩٨- وقد بينا هذا الحكم في الحر المأسور إذا خرج  
بمال ، فكذلك في المئبر إلا أن هناك الباقي بعد الخمس للأسير  
وها هنا لمولاه .

لأن المئبر ليس من أهل الملك .

٣٢٩٩- قال : ولو أن أمة مأسورة ولدت أولادا (١) من  
فجور أو زوج حربى ثم خرجت هى وأولادها مراغمين لمولاهم  
الحربى ، أو خرجت هى مراغمة ، ومعها ابن لها صغير ، فأخذها  
المسلمون ، فهى فىء وأولادها ، فإن أصابها مولاهما قبل القسمة  
أخذها وأخذ أولادها بغير شيء ، أو بعد القسمة بقيمتهم يوم  
وقعوا فى سهم النين صاروا له .

لأن ولدها جزء منها ، والحق الذى كان ثابتا للمولى القديم فيها يثبت  
فى أولادها باعتبار الجزئية ، ثم قيام حقّ فيهم يمنع ثبوت الحرية لهم  
بالخروج على وجه المراغمة ، بخلاف الكسب فهو غير متولد من عينها ،  
فلا يثبت فيه حق المولى القديم ، بل هو مال الحربى فيكون فيثا للمسلمين .

٣٣٠٠- ولو كانت هى دخلت وأولادها بأمان فلا سبيل  
للمولى القديم عليها ولا على أولادها صغارا كانوا أو كبارا  
ولكن يبيعهم الإمام .

لأنهم مسلمون بإسلامها فيبيحهم ، ويقف ثمنهم حتى يقلم الحربى فيأخذها  
باعتبار الأمان .

٣٣٠١- ولو كانت مدبرة للمولى القليم ردوا جميعا عليه .

لأنها لم تخرج عن ملكه بالأسر ، وأولادها بمنزلتها ، لا يملكهم الحربى  
أيضا لأن ولد المدبرة مدبر فلها ردوا على المولى ، سواء خرجوا مراغمين أو  
غير مراغمين بغير شيء ، والله الموفق والسدد .

## باب المفاداة بالأسراء وغيرهم من الأموال (١)

٣٣٠٢- قال : وإذا رغب أهل الحرب في مفاداة أسارى المسلمين بالمال فلا ينبغي للمسلمين أن يفادوهم بالأسراء ، ولا بالكراع والسلاح .

لأن منفعتهم في دفع المال إليهم دون منفعتهم في رد المقاتلة أو دفع آلة القتال إليهم .

الأتري أن حمل الأموال إليهم للتجارة جائز ، وحمل السبي والكراع والسلاح إليهم للتجارة حرام .

٣٣٠٣- وإن كرهوا المفاداة بالمال ورغبوا فيه بالكراع والسلاح فلا ينبغي لهم أن يفادوهم بالأسراء .

لأن حكم دفع الكراع والسلاح إليهم أهون من حكم رد المقاتلة عليهم ، ألا ترى أنه يجب قتل المقاتلة منهم إذا تمكن المسلمون من ذلك ، ولا يجب إتلاف الكراع والسلاح عليهم .

٣٣٠٤- فإن كرهوا ذلك أيضا فحينئذ يجوز المفاداة بالأسراء . ولو رغبوا في المفاداة بمال عظيم فيه إجحاف

(١) في بعض النسخ الاحرار ولكن الأموال في حرام وهي الأصوب .

بالمسلمين في بيت مالهم فإنه يجوز مفاداتهم بالأسراء دون المال .

لأن هذه حالة الضرورة ، وعند الضرورة تجوز مفادة الأسراء منهم بالمال على رواية الكتاب ، وفيه تحصيل منفعة المال للمسلمين ، فلأن يجوز مفادة الأسراء بالأسراء لإبقاء المال الذي يحتاج المسلمون إليه في أيديهم كان أولى ٣٣٠٥- ولو أن أقواما من أهل الحرب استأمنوا إلى عسكر المسلمين للقضاء فقالوا : آمنونا على أنفسنا وأموالنا وما جثنا به من الأسراء ، ففعل المسلمون ذلك ، ثم لم يتفق الصلح والمفادة فأراحوا الرجوع ، فإنهم لا يمكنون من أن يرجعوا إلى دارهم بأحد من المسلمين ، وقد بينا هذا الحكم فيما إذا استأمنوا إلى دار الإسلام ، فكذلك إذا استأمنوا إلى العسكر في دار الحرب ولكن يؤخذ الأحرار والحرائر من المسلمين أو من أهل النعمة منهم مجانا شاءوا أو أبوا .

لأنهم ظالمون في حبس الأحرار .

٣٣٠٦- وكذلك كل من لم يملكوه بالأسر والإحراز فأما من ملكوه من العبيد والإماء فإننا نأخذهم منهم ونعطيهم قيمتهم . لأنهم ملكوهم بالإحراز ، وقد أعطيناهم الأمان على أموالهم ، فلو فاء بالأمان يفظون قيمتهم بعد الأخذ منهم ، لتعلم تركهم حتى يرجعوا بالمسلمين إلى دار الحرب فيستخفوا بهم .

٣٣٠٧- ثم إذا أخرجهم العسكر إلى دار الاسلام فإن شاء مواليتهم أدخلوهم بتلك القيمة .

لأن سلامتهم للجيش كان بما أدوا من القيمة .

٣٣٠٨- بخلاف ما لو أدخلوهم قهرا بغير أمان ، فإن هناك للموالى حق الأخذ مجانا ، قبل القسمة ، وهذا بخلاف ما إذا استأمنوا إلى دارنا ومعهم العبيد فأجبروا على بيعهم فباعوهم ثم حضر الموالى .

لأن هناك حصلوا في دارنا وليس للموالى حق الأخذ فيهم ، فبالانتقال من ملك إلى ملك لا يثبت لهم حق الأخذ ، وما هنا ما حصلوا في دارنا إلا وحق الأخذ للموالى ثابت ، فكان هذا وما لو دخل مسلم إليهم بأمان فاشتروهم وأخرجهم سواء .

٣٣٠٩- وإن خرجوا إلى <sup>(١)</sup> العسكر وليس معهم الأسراء وقد كانوا خبيثوهم في موضع إلا أنهم حيث لا يكونون ممتنعين منا في ذلك الموضع فهذا والأول سواء ، يؤخذ منهم العبيد والإماء ويعطون قيمتهم .

لأنهم ما لم يصلوا إلى مأمْنهم فهم في أماننا ، وذلك يمنع أخذ ملكهم منهم مجانا .

٣٣١٠- وإن كانوا خبيثهم في مآمتهم ومنعتهم ، والمسألة بحالها ، فبعثنا سرية فأصابتهم فلا سبيل لأهل الحرب عليهم في طلب العين ولا القيمة .

لأنهم لما وصلوا إلى مآمتهم فقد انتهى حكم الأمان بيننا وبينهم ثم أصبنا ما أصبنا من قوم هم حرب لنا فكان هذا وما قبل مجيئهم بأمان<sup>(١)</sup> في الحكم سواء .

٣٣١١- وإذا خرجت<sup>(٢)</sup> العبيد والإماء إلى دار الاسلام أخذهم الموالى قبل القسمة بغير شيء ، وبعد القسمة بالقيمة إن أحبوا . وإن وقع الصلح فيما بيننا وبينهم على المفاداة بالمال ثم أصابهم سرية من المسلمين في الموضع الذي خبيثهم فيه ، فإن كان ذلك الموضع بالقرب من عسكر المسلمين حيث لا يكون لهم فيه منعة فعلى الأمير أن يني لهم بالصلح ، ويعطيهم المال ، وإن كانوا أصابوهم في منعتهم فقد انتقض الصلح ، وليس على المسلمين أن يعطوهم شيئاً من المال .

لأن حكم الأمان لم يتناول ما في منعة أهل الحرب ، وقد تناول ما في منعة المسلمين ، فحالهم إذا كانوا بالقرب من العسكر كحالهم إذا كانوا معهم في أيديهم ، وحالهم إذا كانوا في منعتهم كحالهم قبل أن يستأنفوا ، فإذا حصل مقصود المسلمين بطريق القهر المباح قلنا : ليس عليهم أداء شيء من

(١) با ح ٢ (بالاسان) \*

(٢) (أخرجت) \*

المال ، لأنهم ما سلموا لنا بحكم الصلح شيئا ، ولكن تحقق عجزهم عن ذلك  
فينتقض الصلح .

٣٣١٢- وإن لم يعرف المسلمون أن النين أخفوه في غير  
منعة كانوا مع أهل الحرب النين جاءوا للمفاداة ، أو لم  
يكونوا وقال أهل الحرب : نحن جئنا بهم فإنه لا يقبل  
قولهم في ذلك .

لأنهم يدعون أمرا خلاف الظاهر ، ويدعون على المسلمين وجوب تسليم  
المال إليهم ، فلا يقبل قولهم إلا بحجة ..

٣٣١٣- فإن أقاموا البينة شاهدين مسلمين ، أو رجلا وامرأتين  
على ذلك ، وجب تسليم المال إليهم ، لأن الثابت بالبينة كالثابت  
بالمعينة ، وإن كان الشاهدان من الأسراء قبلت شهادتهما .  
لأنه لا تهمة في هذه الشهادة .

٣٣١٤- وإن لم يشهدوا بذلك ولكن قال بعض الأسراء :  
كنا معهم ، وهم جاءوا بنا ، وأنكر ذلك بعضهم ففي القياس  
لا شيء لأهل الحرب من الفداء .

لأن النين أقروا من الأسراء يلتزمون بإقرارهم الأمير والمسلمين تسليم  
المال إليهم وإقرار المراء لا يكون حجة على غيره .

٣٣١٥- وفي الاستحسان إقرار من أقر منهم جائز على نفسه



وهو غير جائز على أصحابه ، فيدفع لهم حصة المقرين مما وقع عليه الصلح من المال اعتبارا لإقرار بعضهم بإقرارهم جميعا بذلك .

وهذا لأنه لا تهمة في هذا الإقرار ، فقد خرجوا من الأسر سواء جاءوا معهم أو جاءوا دونهم ، ثم هم يقولون بأنهم كانوا في أيديهم ، والإقرار باليد بمنزلة الإقرار بالرق ، ثم إقرار مجهول الحال بالرق على نفسه صحيح ، فكذلك إقرار مجهول الحال في حق اليد باليد على نفسه لغيره يكون صحيحا .

٣٣١٦- وكذلك لو كان فيهم صغار يُعبرون عن أنفسهم وليس معهم آبائهم فإن إقرار هؤلاء بالرق على أنفسهم يصح ، فكذلك باليد ، فأما من كان معه أبواه فهو غير مُصدق إلا أن يصدقه أبواه .

لأنه في يد أبويه إذا كانا معه ، ولا قول له في الإقرار باليد على نفسه للمستأمن من أهل الحرب .

٣٣١٧- وإن أقر النساء والصبيان أن أهل الحرب هم جاءوا بهم ، وشهد شاهدان من الرجال أنهم لم يجيئوا بهم ، وإنما جاء بهم جميعا قوم آخرون من أهل الحرب فالشهادة أولى بالعمل به . لأنها حجة حكمية متعلية إلى الناس كافة ، وحجة الإقرار لا تعدو المقر ، ولأنه وجب القضاء بالشهادة في حق غير المقرين ، وإذا قضى بذلك فقد صار المقر مكذبا في إقراره حكما ، وبعد ما صار مكذبا لا يعتبر إقراره في حق نفسه ، فكيف يعتبر في حق وجوب تسليم فدائه على غيره .

ولو جاء بهم قوم من أهل الحرب سوى الذين صالحوا على الفداء فلما  
أجابهم المسلمون قالوا : قد كنا مع أصحاب الفداء ، وهم حلفونا لحفظهم  
لم يصدقوا على ذلك .

لأنهم يدعون أمرا خلاف ما يشهد به الظاهر ، يريدون أن يلزموا المسلمين  
تسليم الفداء إليهم ، فلا يقبل قولهم إلا بحجة ، وللمسلمين ما أصابوا منهم  
بغير فداء .

٣٣١٨- ولو بعث أهل الحرب إلى المسلمين إنا نريد أن  
نفاديكم بناس من المسلمين ، الرجال بالرجال والنساء بالنساء  
والصبيان بالصبيان ، فرضى المسلمون بذلك ، ثم جاءوا بالأسراء  
من لم يملكوهم فأراد الأمير أن يأخذهم ولا يعطيهم فداءهم  
فهذا واسع له أن يقطعه .

لأن أهل الحرب لم يملكوهم ، وهم ظالمون في حبسهم ، وقد بينا أن إعطاء  
الأمان على التقرير على الظلم لا يجوز .

ألا ترى أنهم لو أسلموا أو صاروا ذمة أخلوا منهم شائوا أو أبوا فكذلك  
إذا استأمنوا عليهم .

لأن مراعاة الأمان لا تكون أوجب من مراعاة حرمة الإسلام أو عقد اللفة .

٣٣١٩- وإن كانوا فادوم بمال فالمستحب لهم الوفاء بما  
عاملوهم عليه ، لئلا ينسبوا إلى الغدر وليطمئنوا إليهم في مثل  
هذا في المستقبل ، بخلاف الأسارى أو الكراع والسلاح إذا  
وقعت المفاداة بها .

لأن الامتناع من ردّ ذلك عليهم واجب شرعا وللاستحباب لا يجوز ترك الواجب ، فأما الامتناع من دفع المال إليهم فليس بواجب شرعا ، وقد بينا أنه يجوز دفع هذا المال إليهم فلاستحباب الوفاء بما وقع الصلح به عليه قلنا ينبغي أن يدفع المال إليهم .

٣٣٢٠- غير أن في الكراع والسلاح والرمحوس إن رأى الإمام أن يعطيهم فيه ما شرطه لهم فعل ذلك ، كراهة أن ينسبوا إلى الغدر أو يحفروا المسلمين بعد ذلك في مثله عند حاجة المسلمين إليه ، فإن قيل : فعلى هذا ينبغي أن يني الإمام لهم بما صالحهم من السلاح وغيره حتى يطمئنوا إليه في المستقبل . قلنا : هذا ليس بشيء فإنهم وإن لم يطمئنوا إليه فذلك لا يضر المسلمين شيئا .

لأن أشد ما يحضرهم ألا يأتوا بالمسلمين بعد هذا حتى يأخذوا فداهم ، وبهذا الموهوم لا يجوز للإمام ردّ المقاتلة أو آلة القتال عليهم ليتقوا به على المسلمين .

٣٣٢١- ولو كانوا جائئوا بعبيد وإماء ، والمسألة بحالها ، فإن الإمام يأخذ العبيد والإماء منهم إذا ظفر بهم لحرمة الاسلام ، ولا يعطيهم الفداء من الأسراء من أهل الحرب ولا من الكراع والسلاح ولكنه ينظر إلى قيمة ما كان شرطه لهم فيعطيههم ذلك ، وهذا مستحب في الفصل الأول واجب في هذا الفصل .

لأن أهل الحرب قد ملكوهم حتى أو أسلموا أو صاروا فذة كان سالماً لهم ، فلا يكون للإمام أن يأخذهم منهم مجاناً بخلاف الأول .

٣٣٢٢- فإن كانوا فادوهم بالمال سلم المال إليهم ، وليس للموالى عليهم سبيل .

لأنهم حصلوا في دار الاسلام ، ولا حق للموالى في أخذهم ، فلا يثبت حقهم بعد ذلك .

٣٣٢٣- وإن لم يظفر المسلمون بأسرائهم من الأحرار حتى فادوهم بأعدادهم من أسراء المشركين فأخذ المشركون أسراهم وأعطوا المسلمين أسراهم فلا سبيل على أسراء المسلمين فيما فتلوا به ، ولكنهم أحرار لا سبيل عليهم ، وإن كان فيهم أمهات أولاد أو مدبرون ردوا إلى مواليتهم بغير شيء ، إلا أن يكونوا هم أمروا بالمفاداة بذلك ، فحينئذ يرجع عليهم بقيمة الأسراء الذين فادوهم بهم ، وبقيمة الكراع والسلاح .

لأن ذلك كان حقا على المسلمين ، وقد أعطوه في الفداء لمنفعة رجعت إلى المأسورين .

٣٣٢٤- فإن كان بغير<sup>(١)</sup> أمر الموالى من المملوكين منهم فهم متبرعون في ذلك ، وإن كان بأمر الموالى يثبت حق الرجوع عليهم .

(١) يا ( بغير امرهم وبغير امر الموالى ) .

لأنهم التزموا ذلك للمسلمين حين أمروهم بالمقادة بهم .

٣٣٢٥- وإن كانوا عبيدا وكانت المقادة بغير أمر المولى فلا سبيل للمولى عليهم .

لأن الأمير صار كالمشتري لهم من الذين جاءوا بهم بما فاداهم به .

٣٣٢٦- وإن كان بأمر المولى رجع عليهم بقيمة ذلك شاعوا أو أبوا .

لأنه صار كالنائب عنهم في شرائهم بما فاداهم به ، ثم زاد في التفريع فذكر ما تقدم بيانه من المكاتب وغيره من المأسورين إذا فاداه الأمير بأمره أو بغير أمره ، وقد بينا (١) هذا الحكم فيما إذا فاداه المستامن من المسلمين في دار الحرب فكذلك إذا فاداه إمام المسلمين في دار الاسلام .

٣٣٢٧- فإن كان في الأسراء رجل من أهل النمة فليس على الإمام أن يفاديه من مال بيت المال .

لأنه مال المسلمين ، فإنما يفادى به الأسراء من المسلمين دون أهل النمة .

٣٣٢٨- إلا أن يكون هذا مقاتلا له جزاء وغنائم ، أو كان دليلا في أرض المشركين ، يدل على عورتهم فرأى الإمام أن يفاديه من مال بيت المال فلا بأس بذلك .

(١) م ( قدمنا ) .

لأن في تخليصه منفعة للمسلمين ، ومال بيت المال مُعَد لذلك .

٣٣٢٩- وكذلك إن رأى أن يفاديه بأسير قد وقع في سهم رجل ويعوضه قيمته من بيت المال فلا بأس بذلك .

لأن هذا منه على وجه النظر للمسلمين .

٣٣٣٠- وإن كان الأسير من المسلمين فإنه يجب على الإمام مفاداته بمال من بيت المال إذا لم يكن فيه إجحاف بالمسلمين فإما عند الإجحاف بهم لا يجب ذلك .

أرأيت لو طلبوا مائة ألف دينار في فداء أسير من المسلمين أكان يجب ذلك على الإمام ؟ هذا مما لا يقوله أحد ، فإن طلبوا فداءه بأسير من أهل الحرب قد وقع في سهم رجل ، وكره ذلك الرجل دفعه في الفداء فإن الإمام يأخذ منه شاء أو أبى ويعوضه قيمته من بيت المال .

لأن تخليص المسلم من الأسر فرض عليه وعلى كل مسلم بحسب القدرة والإمكان فإن امتنع منه ناب الأمير مقامه وعوضه قيمته من بيت المال ، بمنزلة ما لو استحق سهمه ، وهذا بناء على قول محمد رحمه الله في جواز المفاداة بالأسراء بعد القسمة .

٣٣٣١- ولو قال أهل الحرب نعطيكم أسيرا بأسيرين أو بثلاثة من أسرائنا فإن الإمام ينظر في ذلك ، فإن رأى المنفعة

ظاهرة للمسلمين في ذلك بأن كان مبارزا له جزاء وغناء فليفعل ذلك ، وإن لم يكن فيه متفعة ظاهرة للمسلمين في ذلك ولكن فيه بعض جرأتهم وتحكمهم علينا لم يجبههم إلى ذلك .

لأنه نُصِبَ ناظرا فلا يدع النظر للمسلمين فيما يفعله لهم بحال .  
ألا ترى أنهم لو طلبوا بأسير واحد من المسلمين مائة من أسرائهم - لم يجبههم إلى ذلك . فهذا مثله .

٣٣٣٢- ولو كان أخو ملكهم أو ابنه أسيرا في أيدينا وقد أسلم فقالوا : نعطيكم أسيركم المسلم على أن تردوا علينا أخا الملك لم يَسْعُنَا أن نرده عليهم .

لأنه مسلم ، ومفاداة المسلم بالمسلم لا يجوز ، لأن المقصود بالمفاداة تخليص المسلم مما يخاف عليه من فتنتهم .

٣٣٣٣- فإن طابت نفسه بذلك فقال : ردوني عليهم وخذوا أسيركم فإن الإمام ينظر في ذلك فإن كان مأمونا على إسلامه بأن حسن إسلامه فعل ذلك برضاه ، وإن كان غير مأمون على ذلك لم يفعله وإن رضى به .

لأنه إذا لم يكن مأمونا على ذلك فالظاهر أنه إنما رضى به ليرجع إلى ما كان عليه ، ولا يجوز تمكينه من ذلك بحال .

٣٣٣٤- ألا ترى أنه لو كان ارتد فينا فقالوا لنا : خذوا

أسيركم واعطونا ذلك المرتد لم يسعنا أن نفعل ذلك ، ولكننا نعرض الإسلام على المرتد فإن أسلم وإلا قتلناه ، فكذلك إذا خيف عليه الردة بعد المفاداة به ، فأما إذا كان لا يخاف ذلك عليه فإنما لا يفادى به قبل رضاه لما فيه من تعريضه للقتل ، والظاهر أنه لا يرضى بذلك ما لم يكن منهم آمنا على نفسه ، فكان حاله الآن كحال المفاداة بالذمي أو بالمستأمن منهم في دارنا إذا رضى به .

وقد بينا أن ذلك جائز فهذا مثله .

٣٣٣٥- ولو جاء مستأمن منهم بعشرة من أسراء المسلمين على أن يُفادى بهم غيره ، وقد ساءهم بأعيانهم فوجدتهم قد قتلوا أو ماتوا ثم رجع فأراد أن يرجع بالأسراء الذين أخرجهم مُنِع من ذلك فإن كانوا أحرارا أخلى الأمير سبيلهم ، وقال له : الحق ببلادك فلا شيء لك .

لأنه ما كان يملكهم .

٣٣٣٦- وإن كانوا عبيدا أو إماء أجبره على بيعهم ، بمنزلة ما لو جاء بعبيد معه بأمان فأسلموا في دارنا ، وإن كان شرط علينا في الأمان أن يشتري أولئك النفر ونسلمهم له ، فأبى مواليتهم البيع فإنه ينبغي للأمير أن يبي لهم بالشرط إذا أخذ



الأحرار منهم ، فيعطيهـم قيمة الذين شرطهـم له دنانير أودراهم ،  
وإن باعهـم مواليهـم فينبغى للإمام أيضا ألا يدعه يرجع بأحد  
منهـم إلى دار الحرب إن كانوا أسلموا .

وهذا وما لو جاء بعبيد من المسلمين في الحكم سواء .

٣٣٣٧- وإذا توادع أهل الإسلام وأهل الحرب على أن  
يتهادنوا سنة حتى ينظروا في أمورهم وأراد بعضهم من بعض  
أن يعطوهم رهنا بذلك على أن من غدر من الفريقين فدماء  
الرهن للآخرين حلال ، فلا بأس بإعطاء الرهن على هذا ، إذا  
رضى بذلك الرهن من المسلمين .

لأنه يؤمن على الرهن من المسلمين من الرجوع عن الإسلام والظاهر أنهم  
لا يرضون بذلك إذا كانوا يخافونهم على أنفسهم ، وقد بينا أنه يجوز المقادة  
بالمسلم في مثل هذه الحالة فلأن يجوز تسليمه إليهم رهنا وفيه منفعة للمسلمين  
أولى .

٣٣٣٨- ولا ينبغى أن يُكره الإمام أحدا من المسلمين على  
ذلك إلا أن يكون للمشركين شوكة شديدة ويخاف المسلمون  
على أنفسهم منهم فعند ذلك لا بأس بإكراه الرهن على ذلك  
لما فيه من المنفعة لعامة المسلمين ، وفي الامتناع من هذا الصلح  
خوف الهلاك لجماعة المسلمين ، وفي الاقدام عليه دفع هذا  
الخوف عن جماعة المسلمين ، فيثبت للإمام هذه الولاية ،

وإن كان يخاف فيه على خاص من المسلمين وهم الرهن للأصل المعروف وهو أن من ابتلى ببليتين فعليه أن يختار أهونهما فإن أخذ كل واحد من الفريقين من صاحبه رهنا فغدر المشركون وقتلوا الرهن الذى فى أيديهم ، فليس يحل للمسلمين أن يقتلوا ما فى أيديهم من الرهن ولا أن يسترقوهم .

لأنهم كانوا آمنين عندنا ، فلا يبطل حكم أمانهم بغدر المشركين لقوله تعالى : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » (١) .

٣٣٣٩- ولكن المسلمين لا يدعونهم يرجعون إلى بلادهم ويجعلونهم ذمة .

لأنهم رضوا بالمقام فى دارنا إلى أن يُردَّ علينا رهننا وقد تعذر فكانوا محتسبين فى دارنا على التأييد برضاهم والكافر لا يتمكن من المقام فى دارنا على التأييد مصرا على كفره إلا بالجزية .

قال الشيخ الامام رضى الله تعالى عنه وحكى أن الدوانيقي كان جرى هذا الشرط بينه وبين قوم من أهل الحرب ، ثم أنهم غدروا فقتلوا رهن المسلمين ، فجمع علماء عصره وسألهم عما يصنع برهْنهم ؟ فقالوا له : لك أن تقتلهم لمكان الشرط الذى شرطوا ، وفيهم أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه ساكت ، فقال له : مالك لا تتكلم ؟ فقال : إن قالوا لك هذا عن رأى فقد أخطوا وإن قالوا بناء على هواك فقد غشوك فليس لك أن تتعرض لأحد منهم بالقتل .

ولا بالسبي . فقال : ولیم وقد شرطوا ذلك ؟ قال : لأنهم قد شرطوا عليك ما لا يحل ، وشرطت عليهم ما لا يحل في الشرع ، وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، قال الله تعالى : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » فاعلظ القول عليه وقال : ما دعوتك لهم قط . إلا جئتني بما أكره ، قوموا من عندي ، فخرجوا ثم جمعهم من الغد وقال : تبين لي أن الصواب ما قلت فماذا نصنع بهم ؟ قال : سل العلماء . فسألهم فقالوا لا علم لنا بذلك ، فقال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه : توضع عليهم الجزية . قال : لم ؟ قال : لأنهم احتبسوا عندك برضاهم إلى رد الرهن ، وقد فات ذلك ، فاستحسن قوله وأثنى عليه وردّه بجميل . فإن قيل : فإذا كان هذا الشرط مما لا يحل فلماذا قال : لا بأس بإعطاء الرهن على هذا ؟ قلنا : لأن المسلمين احتاجوا إليه ، وليس في مجرد الشرط فوات شيء ، ولا إثبات شيء لا يمكن تداركه ، بخلاف قتل الرهن بذلك الشرط .

٣٣٤٠- ولو أنهم حين أعطوا الرهن وأخذوا الرهن من المسلمين قدر المسلمون على أن يأخذوا منهم رهنهم فلا بأس بأن يأخذوهم .

لما بينا أنهم ظالمون في حبس رهن المسلمين ، ولا يجوز إعطاء الأمان على التقرير على الظلم بعد التمكن من إزالته .

٣٣٤١- ثم لا يُردّ رهنهم حتى يأمنوا مما كانوا يخافون ، فإذا أمنوا ذلك ردّوا عليهم رهنهم ، ولا يكون هذا غدرا من المسلمين ، وقد سبق نظير هذا فيما إذا خاف أمير العسكر من

المستضعفين في المعسكر فإنه يجوز له أن يخرجهم معه إلى دار الإسلام شاءوا أو أبوا حتى يأمن مما كان يخاف ثم يردهم إلى دارهم فهذا قياسه .

لأن رهنهم في أمان منا .

٣٣٤٢- وإن أبي الذين في أيديهم الرهن أن يعطوا الرهن إلى المسلمين إلا بقتال فلا بأس بقتالهم وقتلهم على ذلك .

لأن الذين في أيديهم قوم من أحرار المسلمين يريدون أن يدخلوهم بلادهم بغير حق ، فلا يسع المسلمين إلا أن يقاتلوا لتخليصهم من أيدي الظالمين ، إذا قدروا على ذلك .

٣٣٤٣- وإن كانوا قالوا للمسلمين : لا نقاتلكم أبدا ، ولكن لا نعطيكم الرهن حتى تردوا رهننا فإن كان المسلمون يخافونهم في الأمر الذي وادعوه من أجله فلهم ألا يعطوهم رهنهم ، ولكن يبدءونهم بالقتال لأخذ رهن المسلمين إذا قدروا على ذلك ، وإن كانوا قد آمنوا فليردوا إليهم رهنهم .

لأنه لا حاجة بهم إلى حبس الرهن الآن بخلاف الأول فهناك بهم حاجة إلى حبس الرهن لإزالة الخوف عن المسلمين فلا ينبغي أن يردوا عليهم رهنهم ، ولكن يقاتلونهم لاستنقاذ المسلمين من أيديهم .

٣٣٤٤- وإن كان الذين أخذوا الرهن قد انتهوا بالرهن إلى

منعتهم وقد وادعهم المسلمون فليس ينبغي للمسلمين أن يقاتلوهم حتى ينبذوا إليهم ، بخلاف ما قبل وصولهم إلى منعتهم .

لأن هناك إما يقاتلونهم ليستردوا الرهن لا لنقض المودعة ، وبعد ما وصلوا إلى منعتهم القتال لا يكون على الرهن بل على نقض المودعة ، وقد صحت المودعة فذلك يمنعنا من قتالهم حتى ننبد إليهم .

٣٣٤٥ - قال : ولو جاءوا بأسراء المسلمين للمفاداة فنادوا بالقداء في موضع هم فيه ممتنعون ، ثم رجعوا بهم حين لم يتفق لهم المفاداة فتبعهم المسلمون وأخذوهم منهم وأسروهم وأخذوا أموالهم فلا بأس بذلك كله .  
لأنه ما كان لهم منا أمان قط .

٣٣٤٦ - ثم إن كان فيهم عبدٌ وأمةٌ أخذه مولاة قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة<sup>(١)</sup> .  
لأنهم أصابوهم بطريق الاغتنام .

٣٣٤٧ - وهذا بخلاف ما إذا استأمنوا إلينا ثم انصرفوا بهم حين لم يتفق لهم المفاداة ، وقد بينا أن هناك إذا أخذ منهم العبيد والإماء قبل أن يصلوا إلى منعتهم أعطوهم قيمتهم لأنهم كانوا في أمان منا ، ولا بأس بأن نقاتلهم على ذلك .

(١) في باح زيادة ( بالقيمة ) .

لأن استنقاذ المسلمين من أيديهم واجب ، فإذا أبوا ذلك جاز قتالهم ، وإن أتى على أنفسهم .

ألا ترى أن مستأمننا في دار الاسلام لو أسلم عبده فامتنع من بيعه وأراد إدخاله في دار الحرب جاز قتاله على ذلك .

لأنه امتنع من حكم المسلمين بعد ما التزمه ، فإن هذا الحكم من جملة ما يلتزمه المستأمن بعقد الأمان ، وما لم يبلغ مأمنه فهو في أمان من المسلمين ، فإذا امتنع من الانقياد للحكم الذي التزمه جاز قتاله على ذلك ، فكذلك ما سبق والله أعلم .

## باب المفاداة بالصغير والكبير من السبي وغير ذلك

٣٣٤٨- قال : ولا بأس لأمير السرية أن يفادى الأسراء بالأسراء إذا طلب ذلك أهل الحرب وطابت أنفس السرية بذلك ، الرجال من الأسارى والنساء والصبيان في ذلك سواء ما لم يحكم بإسلامهم .

لأنه فوض إليه تدبير الحرب وتوفير المنفعة على المسلمين ، والمفاداة بالأسارى في دار الحرب من تدبير الحرب ، وفيه منفعة للمسلمين ، لأن المسلمين الذين يأخذونهم بالمفاداة أعظم غناء بالمسلمين مما يعطون ، إلا أنه يشترط رضا أهل السرية في ذلك لثبوت حقهم في المأسورين ، فينبغى أن يسترضيهم في المفاداة لما فيها من إسقاط حقهم عما ثبت حقهم فيه .

٣٣٤٩- وكذلك بعد الإخراج إلى دار الاسلام ما لم يحكم بإسلام الأسارى ، حتى أن الصبيان من السبي إذا كان معهم الآباء والأمهات لا يحكم لهم بالإسلام حتى يصفوا الإسلام بأنفسهم فتجوز المفاداة بهم .

٣٣٥٠- وكذلك إن ماتت آباؤهم وأمهاتهم في دارنا .  
لأن معنى التبعية بالموت لا ينقطع في حكم الدين .

ألا ترى أن أولاد أهل الذمة لا يحكم لهم بالإسلام وإن مات آباؤهم وأمهاتهم في دارنا . وهم صفار ، وكذلك إن كان آباؤهم وأمهاتهم معهم فطلب المشركون المفاداة بالصبيان خاصة فلا بأس بذلك ، وإن كان في ذلك تفريق بينهم وبين آباؤهم .

لأن هذا التفريق بحق ، وتخليص المسلمين من أسراء المشركين أفضل وأعظم أجراً من ترك التفريق بين الصبيان والآباء .

٣٣٥١- ولكن لا يجوز مفاداة صبيانهم بالمال ، كما لا يجوز مفاداة البالغين منهم .

لأن الصغير يكبر فيكون منه القتال ويكون له النسل .

بخلاف الشيخ والشيخة اللذين لا يرجى لهما نسل .

لأنه ليس في ردهما على المشركين من معنى التقوى على القتال بشيء وفي الصفار يتحقق ذلك المعنى .

٣٣٥٢- ولو أبى أهل السرية أو العسكر المفاداة بالأسارى فليس لأمرهم أن يفادى بهم ، إلا أن يعرضهم من ذلك ، ما خلا خصلة واحدة ، الرجال من أهل الحرب الذين أسرهم المسلمون لا بأس بالمفاداة بهم قبل القسمة ، وإن لم يرض به أهل العسكر والسرية .

لأن لأمرهم أن يقتل الرجال من الأسراء ، وفي القتل إبطال حق أهل العسكر منهم ، من غير منفعة تخليص المسلمين من المشركين ، فلأن يجوز المفاداة ، وفيه منفعة التخليص كان أولى ، بخلاف السبي من النساء والصبيان ،



والأموال من الكراع والسلاح وغير ذلك ، فإنه ليس له أن يبطل حق الغائبين منهم إلا بعوض ، فكذلك لا يكون له أن يفادى الأسراء بهم إلا بطيب أنفس الغائبين أو بعوض ان أبوا ذلك ، وذلك العوض يكون من مال بيت المال ، وبعد القسمة ليس له أن يفادى بالرجال أيضا إلا برضاء من وقع في سهمه . لأنه حين قسمهم فقد حرم عليه قتلهم ، فكان حالهم بعد القسمة كحال النساء والعبيان .

٣٣٥٣- فإن أبى من وقع في سهمه الرجال المفاداة بهم وأبى المشركون أن يردوا أسراء المسلمين إلا بأولئك ، فينبغي للإمام أن يشتريهم بمال بيت المال من مواليتهم ثم يفادى بهم ، فإن أبوا أن يبيعوه قومهم قيمة عدل ، ثم أخذهم بتلك القيمة شاء مواليتهم أو أبوا .

لأن المفاداة بهم تُستحق بعوض على المولى ، يعطيهم الإمام من بيت المال ، فإذا أبوا ناب الإمام متابعهم في ذلك ، كالذى إذا أسلم عبده فأبى أن يبيعه ناب الإمام متابعه في ذلك ، لا متناعه مما هو مستحق .

٣٣٥٤- وكذلك لو طلب المشركون المفاداة بعبيد كفار من أهل الذمة بقوم من أهل الذمة فإن الإمام يسترضيهم في ذلك . لأن للمفاداة بأحرار أهل الذمة يجوز برضائهم ، فبعبيدهم عند رضاء المولى أجوز .

٣٣٥٥- ولا يعتبر فيه رضاء العبيد .

لأنهم ممالك ، ولا قول للمملوك في نقله من ملك إلى ملك في الرضاء  
والسخط .

٣٣٥٦- وإن لم يرض الموالى بذلك اشتراهم منهم بمال بيت  
المال ، فإن أبوا أن يبيعوهم قومهم قيمة عدل .

لأنه لما ثبت له هذه الولاية في أملاك المسلمين لتخليص أسراء المسلمين  
به من ذل المشركين فلأن يثبت له هذه الولاية في ملك أهل النمة كان أولى .

٣٣٥٧- ولو أن أمير العسكر فادى الأسارى يقوم أحرار  
من المسلمين قبل البيع والقسمة فقال أهل العسكر : نحن  
نأخذ قيمتهم من هؤلاء المسلمين لم يلتفت إلى قولهم .

لأنهم قودوا بغير أمرهم ، ولو قودوا بملك خاص للمسلمين بغير أمرهم  
لم يرجع عليهم بشيء من عوض ذلك ، فإذا قودوا بما هو من الغنيمة كان أولى .  
فإن كانوا سألوا الإمام أن يفاديهم به على أن يكون ذلك ديناً للفرقة  
عليهم فهو على ما شرطوا ، وكان عليهم قيمة ما قودوا به على أن يؤخذ ذلك  
منهم ، فيجعل في الغنيمة يقسم ويخمس<sup>(١)</sup> ما بقى بين من أصابه .

لأن حكم البدل حكم المبدل .

٣٣٥٨- ولو كان مكان الأحرار من أسراء المسلمين عبيد  
أو إماء ، والمسألة بحالها ، فإن ما يأخذه الأمير من العبيد  
والإماء يجعلهم في الغنيمة بمنزلة ما لو اشتراهم بما أعطى من  
الأسراء ، ثم يكون لمواليهم الخيار بين أن يأخذوهم بقيمة

(١) م ( ي خمس ويقسم ما بقى )

الأسراء الذين فداهم الإمام بهم ، ثم يجعل ما يؤخذ منهم في  
الغنيمة وبين أن يتركوهم ، ويستوى إن كان قيمة أسراء  
المشركين مثل قيمة العبيد والإماء من المسلمين أو أقل أو أكثر  
مما يتغابن الناس فيه أولاً يتغابن .

لأنه قد كان له ولاية قتل أسراء المشركين ، وفيه إبطال حق الغائبين  
عنهم بغير عوض ، فلأن يكون ذلك له بعوض ، وهو أقل من قيمتهم ،  
كان أولى .

٣٣٥٩- ولو كانت هذه المفاداة بالنساء والصبيان فإن كانت  
القيمة متساوية أو كان التفاوت يسيراً ، فلا بأس به للأمير  
من غير رضى أهل العسكر ، بمنزلة بيعه الغنائم ، وإذا كان  
ما يُعطى أكثر قيمة مما لا يتغابن الناس فيه فإنه لا يحل للإمام  
أن يفعل ذلك بغير رضاء أهل العسكر ، إلا أن يشاء أن يزيدهم  
من بيت مال المسلمين بقدر ما يفي من قيمة أسرائهم اعتباراً  
للبعض بالكل ، ثم يجمع ذلك فيرفع الخمس منه ، ويقسم  
الأربعة الأخماس بين من أصابه ، وفكاك كل أسير من المسلمين  
على الأرض التي يقاتل من ورائها يؤخذ ذلك من خراجها  
فيفدى به الأسير المسلم الذي يقاتل عنها .

لأن التمكن من أخذ الخراج باعتبار الحماية ، وذلك بالمقاتلة الذين  
يقاتلون عن تلك الأرض ، فلماذا وقعت الحاجة إلى مفاداتهم كان ذلك الخراج  
متعيناً لمفاداتهم ، ليكون الغرم بمقابلة الغنم .

٣٣٣٠- فإذا لم يكن لها خراج فذلك في خراج غيرها من أرض الاسلام .

لأنه إذا قاتل عن شيء من أرض المسلمين فهو يقاتل عنها كلها ، لأن أهل الحرب يقصدون الاستيلاء على جميع أرض الاسلام لو قدروا على ذلك ، فالذين يقاتلونهم من المسلمين يدفعونهم عن جميع أرض الاسلام .

ثم استدل على اعتبار رضاء المسلمين في المفادة بقصة سبي هوازن ، فقد رد رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، يومئذ ستة آلاف من سبي هوازن حين أسلموا ، والقصة في ذلك أن وفد من النين جاءوا قالوا : يا رسول الله إن في هذه الحظائر بعض عماتك وخالاتك ، ولو كنا منحنا للنعمان بن المنذر أو غيره من ملوك العرب لكان يراعى ذلك لنا ، وأنت أبر الناس وأوصلهم ، وإنما قالوا ذلك لأن رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، كان مسترضعا فيهم ، فلما سمع ذلك رق لهم وقال : إذا صلينا الظهر فقوموا وأعيدوا مقاتلتكم هذه ، ففعلوا ذلك . فقال رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم : وقد كنت منتظرا لكم فابطأتم المجيء حتى جرى في السبي سهام المسلمين ، فأما ما كانت لي ولقريش فقد سلمت لكم ، فلما سمع المسلمون ذلك قال المهاجرون والأنصار : وقد سلمنا ما كان لنا أيضا . فقال عيينة بن حصن : أما أنا وبنو فزارة فلا . وقال الأقرع بن حابس : أما أنا وبنو تميم فلا . فلما اختلفوا قال رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم : هؤلاء قوم قد جاءوا مسلمين فردوا عليهم سبيهم ، ومن أبي ذلك فله علينا مكان كل رأس ستة قلائص نعطيه من أول غنيمة نصيبها .

ألا ترى أنه لو طلب رضاهم ومن أبي التزم له عوضا حتى ردهم على قومهم ، فصار هذا أصلا في الحكم الذي بيناه في الباب والله تعالى الوفق .

الفحص السري



## الْأَحَادِيثُ

(أ)

- أَلَا إِنَّ كُلَّ رَبَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ ، وَأَوَّلُ رَبَا يَوْضَعُ  
 ١٤٨٧ ... .. هُوَ رَبَا الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ  
 ١٤٢٩ ... .. الْآنَ بَرَدَتْ عَلَيْهِ جِلْدَتُهُ  
 ١٤١٧ ... .. اقْتُلُوا شَبِيخَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَحْيُوا شَرْخَهُمْ  
 ١٦٢٣ ... .. أَقْبِلُوا ذَوَى الْهَيْئَاتِ عَشْرَاتِهِمْ  
 ١٤٦٦ ... .. فَإِنْ قَدَرْتُمْ عَلَيْهِ فَاقْتُلُوهُ ، فَإِنَّمَا يَعَذِّبُ اللَّهُ تَعَالَى بِالنَّارِ  
 ١٤٢٢ ... .. إِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِأَقْوَامٍ لَا خِلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ  
 ١٤٢٣ ... .. إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ  
 ١٤٥٨ ... .. إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ  
 ١٤٢٩ ... .. إِنَّهُ مَرَّتَيْنِ بَدِيْنُهُ فِي قَبْرِهِ مَا لَمْ يَقْضَ عَنْهُ  
 ... .. أَيَّمَا رَجُلٍ أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ  
 ١٦٣٥ ... .. فَاتَّبَعَهُ مَالُهُ فَهُوَ لَهُ

(ت)

- ١٤١٢ ... .. تَعَجَّلُوا أَوْ ضَعُوا

(ز)

- ١٤١٢ ... .. زَدَهُ فِي الْخَطَرِ وَأَبْعَدَ فِي الْأَجْلِ

(ض)

ضعوا أو تعجلوا ... .. ١٤١٢ - ١٤٩٤

(ع)

على اليد ما أخذت حتى ترد ... .. ١٣٢٥ - ١٣٨٣

(ف)

الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها ... .. ١٤١٠

(ل)

لفتنة السوط. أشد من فتنة السيف ، إن الرجل

ليضرب بالسوط. حتى يركب الخشبة ... .. ١٥١٤

لمقام نسبية اليوم أفضل من مقام فلان وفلان ١٤٥٧

(م)

من أسلم على مال فهو له ... .. ١٣١٥

من يبلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين ... .. ١٥٥٩

من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته

يوم القيامة ... .. ١٥٥٩

مضى مناخ من سبق ... .. ١١٨٤

(ن)

النامن شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار ... ١١٧٥



( هـ )

هدايا الأمراء غلول ... ١٢٣٩

( و )

لا بأس بلبس الحرير والديباج في الحرب ... ١٤٤٥

لا تقتلن ذرية ولا عسيفا ... ١٤١٥

لا يستام الرجل على سوم أخيه ... ٢٢١٢

# الاعلام

(١)

ابراهيم ١٢٩٩

ابن ركانه ١٤١١

ابن سماعه ١٥٢٩

ابن عباس ١٤١٣ ، ١٤١٧

ابن عمر ١٤١٢

ابن محيريز ١٤٢٦

أبو اسحاق الهمداني ١٤٦٧

أبو جنبل بن سهيل بن عمرو ١٥٩٥

أبو حنيفة ١١٣٣ ، ٣٦ ، ٤٩ ، ٨٠ ، ١٣٨٣ ، ٩٤ ، ١٤٢٥ ، ٦٥ ، ٩٠ ، ١٥١٠ ،

١٨ ، ٨٢ ، ١٦١٠ ، ١١ ، ٢٠ ، ٢٩ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٦٥ ،

أبو عبده ١٨٧٥

أبو موسى الأشعري ١٤٦٨

أبو نصير ١٥٩٥

أبو هريرة ١٢٣٩ - ١٤٢٥

أبو يوسف ١٣٠٩ ، ٢٠ ، ٩٤ ، ١٤٢٥ ، ٢٩ ، ٦٢ ، ٩٠ ، ١٥٣٧ ، ٨٧ ، ٨٩

أسامة بن زيد ١٤٦٨

الأقرع بن حابس ١٦٧٤

١٦٨٠

أم عرفة ١٤١٩

أهل نجران ١٥٢٧

الأوزاعي ١٢٠٧

(ب)

بنو تميم ١٦٧٤

بنو الخزرج ١٤١٨

بنو غطفان ١٤٥٣

بنو فزاره ١٦٧٤

بنو قريظة ١٤٢٤، ١٥٩٢

بنو قينقاع ١٤١٢، ١٤٢٤

بنو مالك ١٤١٨

بنو المصطلق ٥٨٩، ١٥٩٢

بنو نحران ١٥٤١

(ت)

توبة بن غر الحضرى ١٥٢٨

(ج)

جبرائيل ١٤٦٨

جعفر الطبار ١٤٧٩

(ح)

حنيفة ١٥١٤

حنظلة بن أبي عامر ١٤٣٣

(ح)

خالد ١٣٠١

(د)

الدوايق ١٦٦٤

(ر)

رفاعة بن زيد ١٢٠٧

(ز)

الزبير ١٤٥٣

زيد بن ثابت ١٤٩٨

زيد بن حارثة ١٤١٩

زينب بنت أخ مرحب ١٤٢٠

(س)

سعد ١٤١٤

سعد بن عباد ١٤١٣

سعيد بن المسيب ١٤٢٠ - ١٤٩٨

سفيان الثوري ١٤١٠

سلمان ١٤٦٨، ٨٤٠، ٦٩٠

سلمه بن الأكوع ١٥٦٤

(ص)

الصديق ١٤٩٩

(ع)

عائشة ١٤٢٠

عاصم بن ثابت ١٤٧٩

العباسي ١٥٩٢

هثان بن مظمون ١٥٢٨

على ١٥٣٢، ١٢١٠

عمر بن الخطاب ١٢٤١، ١٤٦٥، ١٥٣٢، ١٥٤١

عمر بن عبد العزيز ١٢١٣

عمرو بن أبي سفيان ١٥٩١

عمرو المساعدي ١٤٧٩

عمران بن الحصين ١٥٨٧، ١٥٨٩

(ق)

قبيصة بن ذؤيب ١٥٩٣

قيس بن المسحر ١٤١٩

(م)

محمد ١٢٨٤، ١٣١٤، ٩٤، ١٤١٣، ٢٥، ٦٢، ٦٥، ١٥٠٩، ١٠، ١١، ١٢،

٨٧، ٨٩، ١٦١٧، ١٨، ٢٠، ٢٩، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٦٠

محمد بن جبل ١٤٦٩

محمد بن الحنفية ١٤٦٦

(ن)

النجاشي ١٤٢٣

النعمان بن المنذر ١٦٧٤

(هـ)

هند بنت عتبة ١٤٢٠

(و)

الواقدي ١٤٢١

الوليد بن هشام ١٤٤٦

# الاماكن

(أ)

أبني : ١٤٦٨

(ب)

البحرين : ١٢٣٩

بلر : ١٤١٨

البصرة : ١٥٣٦

البيقع : ١٥٩١

(خ)

الخنلق : ١٤١٣

خيبر : ١٤٢١ ، ٢٢ ، ٦٨

(د)

دجلة : ١٥٤٦

(ش)

الشام : ١٥٤١

(ع)

عدن أبين : ١٥٤٢

عنيب مكة : ١٥٤٢

(ك)

كنلة : ١٤٦٥

الكوفة : ١٥٣٦

(م)

الدائن : ١٤٦٥

المدينة : ١٤١٩ ، ٢٣

مكة : ١٤٠٤ ، ٢٢ ، ٨٧ ، ١٥٤٨ ، ٩٥

مئى : ١١٨٤

(ن)

النبيت : ١٤١٨

نجران : ١٥٢٧

النطا : ١٤٦٨

(ى)

اليرموك : ٢٤٧٤

اليمن : ١٤٦٩

## الأيام

يوم أحد : ١٤٢٢ ، ٢٣ ، ١٤٥٧

يوم بشر معونة : ١٤٦٦ ، ١٥٩٥

يوم يدر : ١٥٩٠ ، ٩١

يوم الحديبية : ١٥٤٨

يوم الخندق : ١٣٢٩

يوم نخير : ١٤١٤ ، ١٥٣٠

يوم الرجيع : ١٤١٦

يوم الفتح : ١٤٢٠

يوم المريسيع : ١٥٨٩

# أبواب الجزء الرابع

باب

مكية

- ١١٤ - باب المسلم يخرج من دار الحرب ومعه مال فيما يصدق فيه  
وما لا يصدق ..... ١١١٥
- ١١٥ - باب قسمة الغنائم ..... ١١٤١
- ١١٦ - باب الحكم في الأسارى ، عبيدهم وأحرارهم في أمورهم ..... ١١٤٨
- ١١٧ - باب الشركة في الغنيمة ..... ١١٥٨
- ١١٨ - باب ما يأخذه الرجل في دار الحرب فيكون أهل العسكر فيه  
شركاء وما لا يكون ..... ١١٧٤
- ١١٩ - باب التجار وغيرهم ، ما يحل لهم من الغنيمة ..... ١١٨١
- ١٢٠ - باب ما جاء في الفلول ..... ١٢٠٦
- ١٢١ - باب الشراء فيمن يزيد وبيع السهام ..... ١٢١٢
- ١٢٢ - باب السبايا والتفقة عليهم - الهبة في بيعهم ..... ١٢١٥
- ١٢٣ - باب من الشهادات في الغنائم والقي ..... ١٢١٩
- ١٢٤ - باب ما يتبايع أهل الإسلام بينهم مما يأخذونه من الأطعمة  
والاعلاف ..... ١٢٢٢
- ١٢٥ - باب هدية أهل الحرب ..... ١٢٢٧
- ١٢٦ - باب ما يكون إحراراً منهم وما لا يكون ..... ١٢٤٦
- ١٢٧ - باب ما يقطع من الخشب وما يصاب من الملح وغيره ..... ١٢٥٢
- ١٢٨ - باب ما يصيبه الأسراء والذين أسلموا من دار الحرب ..... ١٢٦٩
- ١٢٩ - باب المستأمنين من المسلمين يأخذون أموال أهل الحرب  
ثم يخرجونها ..... ١٢٧٦



١٣٠ - باب ما يظهر عليه أهل الشرك فيحرزونه من أموال المسلمين

ثم يصيبه المسلمون ... ١٣٩٧

١٣١ - باب ما يحرزه العدو مما يأخذه بقيمته أو بأكثر من وزنه ١٣٠٢

١٣٢ - باب العبد المأمور بشربه رجل ثم يقربه لغير مولاه ... ١٣١٠

١٣٣ - باب من القداء فيما يصلح وفيما لا يصلح ... ١٣١٦

١٣٤ - باب من القداء الذي يرجع إلى أهله إذا ظهر المسلمون والذي

لا يرجع ... ١٣٢٤

١٣٥ - باب فداء العبد النصب والعارية وغير ذلك ... ١٣٣٤

١٣٦ - باب شراء العبد الذي يُوخذ بالقيمة ... ١٣٦٢

١٣٧ - باب ما لا يكون فيثا وإن أحرز في دار الحرب ... ١٣٧٦

١٣٨ - باب الوكالة في القداء في العبد المأسور ... ١٣٨٨

١٣٩ - باب ما يكره إدخاله في دار الحرب وما لا يكره ... ١٤٠٨

١٤٠ - باب من يكره قتله من أهل الحرب من النساء وغيرهم ... ١٤١٥

١٤١ - باب الاستعانة بأهل الشرك واستعانة المشركين بالمسلمين ١٤٢٠

١٤٢ - باب ما يكره من اللباج والحريز ... ١٤٢٥

١٤٣ - باب المكروه على شرب الخمر وأكل الخنزير ... ١٤٢٧

١٤٤ - باب من يكره قتله من أهل الحرب ومن لا يكره ... ١٤٧٩

١٤٥ - باب من يكره له أن يغزو ومن لا يكره له ذلك ... ١٤٤٨

١٤٦ - باب ما يكره في دار الحرب وما لا يكره ... ١٤٥٨

١٤٧ - باب قطع الماء عن أهل الحرب وتحريق حصونهم ونصب المجانيق

عليها ... ١٤٦٧

١٤٨ - باب ما يجوز في دار الحرب مما لا يجوز مثله في دار الاسلام ١٤٨٦

- ١٤٩ - باب ما يحل للمسلم الأسير في أيدي أهل الحرب أن يجيبهم اليه ١٤٩٦
- ١٥٠ - باب الأسير المسلم ... ١٥٠٢
- ١٥١ - باب ما يسمع الرجل أن يفعل أيهما شاء ... ١٥٠٩
- ١٥٢ - باب قتال أهل الإسلام أهل الشرك مع أهل الشرك ... ١٥١٥
- ١٥٣ - باب ما لا يكون لأهل الحرب من إحداث الكنائس والبيع وبيع  
الخمور ... ١٥٢٨
- ١٥٤ - باب ما يحل للمسلمين أن يفعلوه بالعدو وما لا يحل ... ١٥٥٤
- ١٥٥ - باب ما يحل للمسلمين أن يخلطوه دار الحرب من التجارات ... ١٥٦٧
- ١٥٦ - باب من الفداء ... ١٥٨٧
- ١٥٧ - باب فداء الأسراء من الأحرار والمملوكين بالمال ... ١٦٢٥
- ١٥٨ - باب المفاداة بالأسراء وغيرهم من الأموال ... ١٦٥٠
- ١٥٩ - باب المفاداة بالصغير والكبير من السبي وغير ذلك ... ١٦٦٩



مطابع شركة الاعلاناء.الشرقية





Bibliotheca Alexandrina



0593910